

التَّمَسُّكُ النَّصِّيُّ

(دراسة تطبيقية في نهج البلاغة)

إعداد

عيسى جواد فضل محمد الوداعي

المشرف

الأستاذ الدكتور نهاد الموسى

قدّمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلّبات الحصول على درجة الدكتوراه في
اللغة العربيّة وآدابها

كلية الدراسات العليا

الجامعة الأردنيّة

أيار / ٢٠٠٥ م

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة (التماسك النصي: دراسة تطبيقية في نهج البلاغة) وأجيزت بتاريخ ٢٥ / ٤ / ٢٠٠٥ م

التوقيع

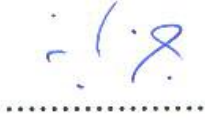
أعضاء لجنة المناقشة



مشرفاً ورئيساً

الأستاذ الدكتور نهاد ياسين الموسى،

أستاذ العربية واللسانيات العربية



عضواً

الدكتور جعفر نايف عابنة،

أستاذ النحو والصوتيات



عضواً

الدكتور عبد الكريم أحمد الحيارى،

أستاذ البلاغة



عضواً

الأستاذ الدكتور يوسف أبو العدوس،

أستاذ البلاغة والنقد، جامعة اليرموك

الإهداء

ثلاثة لا أراني أوفيتهم حقهم ما حبيتُ:
 أبي، فقد تعلمتُ منه حبَّ القراءة؛ إذ لم أره إلا حاملاً كتاباً يقرأه، حتى
 إذا خذلتُه عيناه، استعان بي أو بأحدِ إخوتي فنقرأ، ويستمتعُ شارحاً مرّةً،
 ومصححاً ما نقعُ فيه من أخطاءٍ مرّةً أخرى.
 وأمّي، فقد تعلمتُ منها الصبرَ والجلدَ؛ إذ كانتُ تقابلُ المكارهَ بصبرٍ يعجزُ
 عنه الأشداءُ من الرجالِ.
 وزوجي، إذ لم تألُ جهداً في سبيلِ تحقيقِ هدفي، فقد آثرتُ فراقَ الأهلِ
 والوطنِ، وصبرتُ على هجراني إياها في أرضِ الغربةِ.
 فإليهم جميعاً، وإلى أولادي: أحمد وحسين وخديجة ورباب الذين حرمتُهُمُ
 من التمتعِ بلهُوِ الطفولةِ وبهجتها، أهدّي هذا الجهدَ...

شكر وتقدير

أجد لزاماً أن أشكر ذوي الفضل عليّ؛ إذ كانوا السبب في إنجاز هذا العمل، وأبدأ بشكر من أمر الله بشكرهما إذ قال: ﴿أَنْ اشْكُرْ لِي وَلِوَالِدَيْكَ﴾⁽¹⁾؛ فقد كان لمتابعتهما -أطال الله بقاءهما- دورٌ كبيرٌ في شحذ الهمة، وطرد اليأس عني، ثمّ الشكر موصولٌ إلى أستاذي الكريم الأستاذ الدكتور نهاد الموسى؛

علامة العلماء واللجّ الذي لا ينتهي ولكلّ لجّ ساحلٍ

إذ كانت له أيادٍ بيضٌ على هذا البحث، فقد رعاه فكرة غائمة، وتعهده بالمتابعة والمناقشة حتى اكتملت فكرته، واستوت خطته، كما كانت له يدٌ على صاحب هذا البحث؛ إذ كان يتلقاه باسم الثغر، منشرح الصدر، مناقشاً مرّة، ومُحاوراً مرّةً أخرى، وهو في هذه الحال أو تلك يُفيضُ من علمه ما يفتح أبواباً للبحث واسعة.

وإني لأكبرُ في أستاذي روحه العملاقة؛ إذ لم يبخل على الباحث يوماً بفكرة، ولا بكتابٍ إن أراد، على الرغم من فظاظة هذا الباحث، وحبّه للمشاكسة والمناكفة.

وأزجي شكري الوافر لأعضاء لجنة المناقشة الأجلاء: الأستاذ الدكتور يوسف أبو العدوس، والدكتور جعفر عابنة، والدكتور عبد الكريم الحيارى؛ لتفضّلهم بقبول مناقشة هذا البحث، وتجنّهم عناء قراءته وتصحيحه.

ولا يفوتني أن أشكر زوجي وأولادي الذين أعانوني على تحمّل الغربة، ووقفوا إلى جانبي مشجعين على إكمال الدراسة.

وختاماً أشكر من الأصدقاء والزملاء من أسدى إليّ نصيحةً، أو سدّني بفكرة، أو أعارني كتاباً، أو شجّعني بكلمة.

(1) من الآية ١٤ / لقمان

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
ب	قرار لجنة المناقشة
ج	الإهداء
د	شكر وتقدير
هـ	فهرس المحتويات
ح	الملخص باللغة العربية
١	المقدمة
الدراسة النظرية	
٧	الفصل الأول: التماسك النصي: مفهومه ومستوياته
٨	من نحو الجملة إلى نحو النصّ
١٣	مفهوم النصّ
١٧	مفهوم التماسك النصي في العربية
٢٣	نظرة النحويين العرب للتماسك النصي
٣١	التماسك النصي في الدراسات الغربية
٣٥	التماسك النصي في الدراسات العربية الحديثة
٣٨	مستويات التماسك النصي
٣٨	• التماسك المعجمي
٤٦	• التماسك النحوي
٤٨	• التماسك الدلالي
٥١	• التماسك التداولي
الدراسة التطبيقية	
٥٤	الفصل الثاني: التماسك الشكليّ في نهج البلاغة
٥٥	فضاء النص: نهج البلاغة

الصفحة	الموضوع
٥٩	القسم الأول: التماسك المعجمي
٥٩	أولاً: التكرار
٥٩	• تكرار التتامي
٦٧	• تكرار التبئير
٦٩	• التكرار التام
٧١	• التكرار الجزئي
٧٣	• الترادف
٧٤	• تكرار الصيغة التركيبية
٧٨	ثانياً: المصاحبة المعجمية
٧٨	• الطباق بين كلمتين في الجملة الواحدة
٨١	• الطباق بين الجملتين في الوحدة النصية
٨٣	القسم الثاني: التماسك النحوي
٨٧	أولاً: قاعدة التوسيع
٨٧	• العطف
١١٢	• الصفة
١١٣	• النعت
١٣٤	• الحال
١٤٦	ثانياً: قاعدة الدمج
١٤٧	• الإحالة
١٥٢	• الإحالة القبلية
١٦٦	• الإحالة البعدية

الصفحة	الموضوع
١٧٢	• الإحالات الإشارية
١٧٤	• الحذف
١٨٠	الفصل الثالث: التماسك الداخلي في نهج البلاغة
١٨١	القسم الأول: التماسك الدلالي
١٨١	أولاً: وحدة الموضوع
١٨٧	ثانياً: التماسك الدلالي في إطار الوحدة النصية الواحدة
١٨٧	• الترتيب التصاعدي للأحداث
١٩٤	ثالثاً: بناء الموضوعات في الوحدة النصية
١٩٤	(١) تحويل علاقات الإسناد
١٩٦	(٢) الاشتقاق من لفظ المسند أو المسند إليه
١٩٩	(٣) فكّ المركّب الإضافي
٢٠٠	رابعاً: العلاقات الدلالية في إطار الوحدة النصية
٢٠٠	(١) علاقة التعليل
٢٠٥	(٢) علاقة التفسير
٢٠٧	(٣) علاقة الإجمال/ التفصيل
٢١١	خامساً: العلاقات الدلالية بين وحدات النصّ الكبرى
٢١١	(١) علاقة العموم/ الخصوص
٢١٥	(٢) علاقة الإجمال/ التفصيل
٢١٨	(٣) علاقة التضادّ
٢٢٣	القسم الثاني: التماسك التداولي
٢٣٦	الخاتمة
٢٣٩	المصادر والمراجع
٢٤٨	الملخص باللغة الإنجليزية

التماسك النصي

(دراسة تطبيقية في نهج البلاغة)

إعداد

عيسى جواد فضل محمد الوداعي

المشرف

الأستاذ الدكتور نهاد الموسى

ملخص

سارت هذه الدراسة -بهدى من منهج اللسانيات النصية- محاولةً للكشف عن تقنيات التماسك النصي، التي تنتظم نصوص (نهج البلاغة)، لتعطي بُعداً قرائياً آخر افتقرت إليه قراءات النهج السابقة؛ إذ كانت تلك القراءات تركز على تفسير مفردات النصوص، وتتساق وراء موضوعات تاريخية أو فلسفية أو عقديّة مما يتصل بالنصّ المدروس.

وقد جعل الباحث لدراسته إطارين: الأول منهما نظري، تتبّع فيه خطوط نحو النصّ العامّة، كالحديث عن أسباب الانتقال من نحو الجملة إلى نحو النصّ، واختلاف النصيين في القواعد النحوية التي يمكنها وصف النصّ، وغير ذلك.

ثمّ جعل الباحث همّه في الإطار النظريّ الكشف عما يرتبط بمصطلح (التماسك النصي) من قضايا، فابتدأ بالحديث عن النصّ، ثمّ انتقل إلى تحديد مصطلح التماسك نفسه، محاولاً تتبّع ما ورد عند الباحثين العرب الأقدمين، وعند الغربيين، وعند المحدثين من الباحثين العرب، وانتقل بعد ذلك إلى دراسة مستويات التماسك النصي الأربعة: المعجمي، والنحوي، والدلالي، والتداولي.

أمّا الإطار الآخر فتطبيقي؛ إذ صدر الباحث فيه عما استدخله من قضايا؛ ليكشف عنه في قراءة إضافية للنهج، فقسّم العمل في هذا الإطار قسمين: أولهما للتماسك الشكليّ في نهج البلاغة، ويختصّ بدراسة التماسك المعجمي، والتماسك النحوي، وثانيهما للتماسك الداخلي، ويختصّ بدراسة التماسك الدلالي، والتماسك التداولي.

الجامعة الأردنية
نموذج التفويض

أنا عيسى جواد فضل محمد الوداعي، أفوضُ الجامعة الأردنية بتزويد نسخ
من رسالتي / أطروحتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند
طلبها.

التوقيع:

التاريخ:

**The University of Jordan
Authorization Form**

I, Isa Jawad Fadhel Al Wedaee, authorize the University of
Jordan to supply copies of my Thesis/ Dissertation to libraries or
establishments or individuals on request.

Signature:

Date:

١

الفصل الأول

التماسك النصي

(مفهومه ومستوياته)

من نحو الجملة إلى نحو النصّ

لعلّ من مقتضيات البناء المنهجيّ لهذه الأطروحة أن نذكر العلة في الانتقال من (نحو الجملة) الذي وسّم الدراسات اللسانية السابقة، إلى (نحو النصّ) الذي يروم إنشاءً نحو مغاير، أو مطوّراً قادراً على وصف بناء النصّ، باعتباره الوحدة الكبرى في التحليل والوصف اللغوي.

وإنما كان ذكر ذلك من مقتضيات البناء المنهجيّ لهذه الأطروحة؛ لأنّ مفهومَي (النصّ) و(التماسك) اللذين يكوّنان عنوانها، من المفاهيم المركزية في نظرية (علم اللغة النصي Text Linguistics) التي نتخذ من معطياتها ومنهجها إطاراً عاماً لعملا هذا.

و(نحو النصّ) الذي نحن بصدد الحديث عنه "تمطّ من التحليل، ذو وسائل بحثية مركبة، تمتدّ قدرتها التشخيصية إلى مستوى ما وراء الجملة، بالإضافة إلى فحصها لعلاقة المكونات التركيبية داخل الجملة *intra sentential constituents*. وتشمل علاقات ما وراء الجملة مستويات ذات طابع تدرجيّ، يبدأ من علاقات ما بين الجمل *intersentential relations*، ثمّ الفقرة *paragraph*، ثمّ النصّ *text* (أو الخطاب *discourse*) بتمامه".^١

وقد اتكأ النصيون في دعوتهم لإنشاء هذا النحو القائم على النصّ، وتجاوز الجملة على عدم كفاية الجملة، باعتبارها مُعطى مجرداً معزولاً عن السياق والمقام، لكلّ مسائل الوصف اللغويّ، الأمر الذي يعني "الحاجة إلى جهاز وصف يتجاوز حدود الجملة، فيقف على دلالة النصوص والبنية التي تحكما".^٢

يضاف إلى ذلك رغبتهم في فهم اللغة ضمن أساليب التعبير، فقد تنامي توجّه اللغويين، في العقود الأخيرة، إلى تحليل النصوص والتراكيب في وقت واحد، وذلك على اعتبار أنّ اللغة لا يمكن أن تُفهم بصورة شاملة ودقيقة بمعزلٍ عن فهم أساليب

^١ سعد مصلوح: العربية: من نحو الجملة إلى نحو النص، بحث ضمن الكتاب التذكاري لعبد السلام هارون، جامعة الكويت، ١٩٩٠م، ص ٤٠٧

^٢ الأزهر الزناد: نسيج النص: بحث في ما يكون به الملفوظ نصاً، المركز الثقافي العربي، بيروت/الدار البيضاء، الطبعة الأولى، ١٩٩٣م، ص ١٦

التعبير المختلفة في النصّ الواحد، ومقارنَةً بعضها ببعض، ونشأً من هذا التوجّه ما يسمّى نحو النصّ^١

وقد تتبّع (الأزهر الزناد)^٢ الفرق بين (نحو الجملة) و(نحو النصّ) من حيث الموضوع والمنهج والغاية، فرأى أنّ موضوع (نحو الجملة) هو دراسة الجملة، وموضوع (نحو النصّ) هو دراسة النصّ الذي قد يكون دون الجملة، أو يساويها، أو يتجاوزها.

أمّا المنهج فإنّ (نحو الجملة) يعتمد معايير في التصنيف أكثر قراراً وتجريداً من المعايير المعتمدة في تصنيف (نحو النصّ).

وأما غاية النحويّين فهي وصف النظام الذي يقوم به موضوع درس كلّ منهما. ولما كانت الجملة خاضعة لقواعد معيارية تبيّن الصحيح منها والخاطيء، فقد كان الجهاز الذي يصفها متمتّعاً بكثير من الثبات، أمّا النصّ فلا يخضع لقواعد معيارية مثل الجملة، وهو من هذه الزاوية يفلت من الضبط؛ لا لأنه يعسر ضبطه، وإنما لاختلاف المعايير الضابطة له في التصوّر القديم عن ضوابط الجملة^٣.

إذن يشترك النحوان في غاية واحدة، هي الوصف، غير أنّ ذلك الوصف يبقى شكلياً في (نحو الجملة)، وتحليلياً في (نحو النصّ)^٤.

هذا الاختلاف بين (نحو الجملة) و (نحو النصّ) جعل النصيين يختلفون على فئتين: فئة ترى "أنّ للنصّ خصائص تخالف خصائص الجملة، وأنّه من المتحمّم بالتالي وضع نحو للنصّ مغاير لنحو الجملة، وفئة تقول بتماثل بنيّتي الجملة والنصّ تماثلاً يجعل من الممكن أن يوسّع نحو الجملة ليشمل مجال النصّ"^٥.

^١ سمير استيتية: منازل الرؤية: منهج تكاملي في قراءة النص، دار وائل للنشر، عمّان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣م، ص ٢٦-٢٧

^٢ انظر: نسيج النص، ص ١٥-٢٠

^٣ المصدر نفسه، ص ٢٠

^٤ انظر: عبد المهدي الجراح: الخطاب وأثره في بناء نحو النص، رسالة دكتوراه، جامعة اليرموك، ٢٠٠٢م، ص ٣٢

^٥ أحمد المتوكّل: بنية الخطاب من الجملة إلى النص، دار الأمان للنشر والتوزيع، الرباط، المغرب، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م، ص ٨٣

وقد برز رأي ثالث يُوقِّق بين هذين الرأيين، تزعمه (ديك) إذ رأى أن نحو النص ما هو إلا "امتدادٌ لنحو الجملة، لكن على أساس أن نموذج بنية الجملة يمكن أن يُعدَّ نموذجًا جزئيًا للنص ككل".^١

والمواقع أن الفئة الأولى لم تتمكن من تقديم نحو للنص بعيد عن نحو الجملة^٢، يضاف إلى ذلك أن بعض الدراسات التي ظهرت حتى الآن معقدة جدًا، وكما اتضح من مناقشتها فإنها غير مفهومة حتى عند ممثلي المدارس والاتجاهات النحوية النصية الذين قاموا بطباعتهم (كذا!)^٣

والحق أنه لا يمكن تجاوز نحو الجملة بأيّة حال، بل لا بدّ من أخذ معطياته وتوسيعها لتشمل النصّ كله، بدلًا من الوقوف بها عند حدّ الجملة؛ لأنّ النصّ قد حدّدت له مهامٌ لا يمكن أن يُنجزها بدقة إذا التزم حدّ الجملة. لقد عني علم اللغة النصّي في دراسته لنحو النصّ بظواهر تركيبية مختلفة، منها: علاقات التماسك النحويّ النصّي، وأبنيّة التطابق والتقابل، والتراكيب المحورية، والتراكيب المجتزأة، وحالات الحذف، والجمل المُفسّرة، والتحويل إلى الضمير، والتنويعات التركيبية وتوزيعاتها في نصوص فرديّة، وغيرها من الظواهر التركيبية التي تخرُج عن إطار الجملة المفردة، والتي لا يمكن تفسيرها تفسيرًا كاملاً دقيقًا إلا من خلال وحدة النصّ الكلية^٤.

أما تلك القواعد التي أشار إليها النصيون، بوصفها قواعد نصية فتمثّل في: الإحالة، والإشارة، وأدوات المقارنة، والعطف، والحذف والاستبدال. والذي أراه أن معطيات (نحو الجملة) يمكن أن تُقسّم قسمين أساسيين: يقوم القسم الأول بإحكام بناء الجملة الواحدة، فيوضّح العلاقات بين مكوناتها، من حيث النواة الإسنادية وتوابعها، ولا يخرُج هذا القسم من القواعد عن حدود الجملة، كالخبر والتوكيد، وغيرهما.

^١ أحمد المتزكل: بنية الخطاب من الجملة إلى النص، ص ٨٤

^٢ انظر: آن رويول و جاك موشلار: التداولية اليوم، ترجمة سيف الدين دغفوس وزميله، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، الطبعة الأولى،

٢٠٠٣م، ص ٢٠٧-٢١٧

^٣ برنر شبلنر: علم اللغة والدراسات الأدبية: دراسة الأسلوب، البلاغة، علم اللغة النصّي، ترجمة محمود جاد الرب، الدار الفنية للنشر

والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولى، ١٩٨٧م، ص ١٩٠

^٤ سعيد حسن بحيري: علم لغة النص: المفاهيم والاتجاهات، الشركة المصرية العالمية للنشر - لونغمان، الطبعة الأولى، ١٩٩٧م، ص ١٣٥

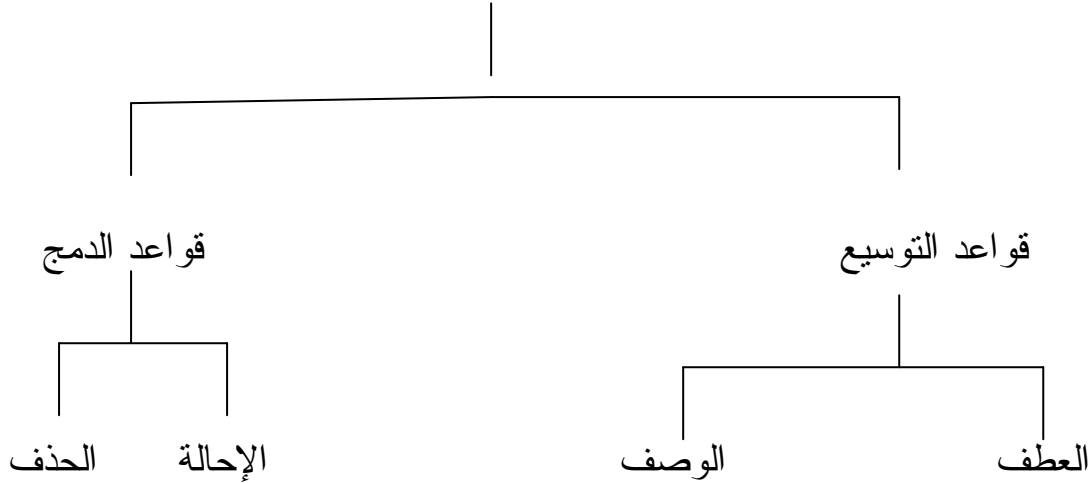
أما القسم الثاني من تلك القواعد فتكون له قوّة الخروج عن إطار الجملة الواحدة، فَيَسْتَعْمَلُ -حينئذٍ- في رَبْطِ قضايا النصِّ بعضها ببعضٍ.

ويُنظَرُ عند تحليل النصِّ، إضافةً إلى ذينك القسمين، في العلاقات الدلالية التي تربط قضايا النصِّ بعضها ببعضٍ، كما يؤخذ في الحسبان سياق إنتاج النصِّ وهدفه، وحالة كلٍّ من المرسلِ والمتلقّي.

ولمّا كان عملنا في هذه الأطروحة مُنصَّباً على قضية (التماسك النصّي) فسنتجاوز قواعد القسم الأول التي تُحَكِّمُ بناءَ الجملة ولا تتعدّها، مع إيماننا بأنّ أولى خطوات تماسك النصِّ هي تماسك الجملة في ذاتها؛ رغبةً منّا في بحثٍ ما يجعل من النصِّ نصّاً، فإنّه لا يكون بالجملة وحدها، ولا بالجمال المترابطة، معزولةً عن سياق إنتاجها، ومقامات التلقي المختلفة.

وانطلاقاً من خصوصية النصِّ المتَّخذِ ميداناً للتطبيق في هذه الأطروحة، أعني نهج البلاغة، فقد رأيت -بعد تمحيص النص- أنّ القواعد الصالحة لوصف تماسك النصِّ تتركز على قاعدتين اثنتين هما: التوسيع والدمج، إذ تندرج تحت كلٍّ منهما قواعد مأخوذة من نحو الجملة نفسه. وهذا مخططٌ لنموذج التماسك النحويّ كما أراه:

التماسك النحوي



إنّ القاعدتين المذكورتين (التوسيع والدمج) تعتمدان اعتماداً مباشراً على (الجملة الأولى) في النصِّ؛ فهي التي "تَحْكُمُ سائرَ الجملِ اللاحقة لها -إنّ وُجِدَتْ-

بحكم ورودها في البداية في نقطة الانطلاق، وهي المَعْلَمُ الأولُ المؤسَّسُ لكلِّ
المَعَالِمِ في النصِّ.^١

وإنما امتازت الجملة الأولى بذلك؛ لأنها تشكّل المحور المركزي في الوحدة
النصية، ومعلوم أنّ " معيار تحديد المركزية هو كمية المعلومات التي يفرزها الخطاب
في تسلسله بالنسبة لمحور ما. على هذا الأساس يصبح التفاوت بين محاور الخطاب
الواحد من حيث المركزية تفاوتاً في كمّ المعلومات التي تشكّل هذه المحاور
موضوعاتٍ لها، ويصبح بذلك المحور الرئيسي في خطابٍ ما المحور الذي يستقطب
الكمّ الأكبر من المعلومات في ذلك الخطاب.^٢

إذن سيكون انطلاقنا في معرفة تقنيات التماسك النحوي مبتدئاً بتحديد الجملة
الأولى، ثمّ تتبّع امتداداتها في الوحدة النصية، مع ملاحظة دور المتلقّي في الخطاب،
ودور السياق في بناء عالم النص.

^١ سعيد حسن بحيري: دراسات لغوية تطبيقية في العلاقة بين البنية والدلالة، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، د.ط، د.ت، ٨١

^٢ أحمد المتوكّل: بنية الخطاب، ١١٢

مفهوم النص

يرتبط مفهوم (التماسك) بـ(النص) ارتباطاً عضوياً، فيدور معه وجوداً وِعَدَمًا، إذ لا يوجد التماسك دون وجود نص، ولا يستوي النصّ إن لم يكن متماسكاً؛ لذا أرى لزاماً عليّ تجلية هذين المصطلحين، والوقوف عند كلٍّ منهما وقفةً ترسم حدود المراد بهما في سياق هذه الأطروحة.

وإذ أتجاوز عمّا وَقَعَ بين مصطلح النصّ والخطاب من تداخل؛ فإنّهما مفهومان متداخلان، والفوارق بينهما دقيقةٌ دقّةً لا تكاد تُرى، يضافُ إلى ذلك تعدّد الأطرِ المعرفيةِ التي ينطلقُ منها مَنْ حاولوا تحديدَ ذينك المصطلحين، ثمّ إنّ كثيراً من الباحثين قد تناولوا ذلك بالتفصيل^١، فلا حاجة لتكراره هنا.

فإذا استقرأنا ما كُتِبَ من تعريفاتٍ للنص، فسندج كثرة منها على اختلافات شديدة بينها، بل إنه من الصعب أن نقف على تعريفين متفقين تمام الاتفاق، فتعريف النص - كما يقول الأزهر الزناد - "مثل كل تعريف أمرٌ صعبٌ لتعدّد معايير هذا التعريف ومداخله ومنطقاته، وتعدّد الأشكال والمواضع والغايات التي تتوافر فيما نطلق عليه اسم نص".^٢

غير أنّ تلك التعريفات المختلفة يمكن حصرها في اتجاهات أساسية:

فالنصُّ عند بعض الباحثين هو المكتوب من الكلام، ويتزعم هذا الاتجاه (رولان بارت)؛ إذ يُعرّفُ النصّ بأنّه "السطح الظاهريّ للنتاج الأدبي، نسيج الكلمات المنظومة في التآليف، والمنسّقة بحيث تفرض شكلاً ثابتاً ووحيداً ما استطاعت إلى ذلك سبيلاً" ويضيف أن "ليس النصّ في نهاية الأمر إلا جسماً مُدرَكًا بالحاسة البصرية"^٣

^١ انظر على سبيل المثال: سعيد يقطين: تحليل الخطاب الروائي، المركز الثقافي العربي، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٩٩٧م، ص ١٣-٢٦

وكذلك: جوليا كريستيفا: علم النص، ترجمة فريد الزاهي، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، ١٩٩١م

وسعيد بحيري: علم لغة النص، ص ٩٩-١١٨

^٢ الأزهر الزناد: نسيج النص، ص ١١

^٣ رولان بارت: نظرية النص، ترجمة محمد خير البقاعي، ضمن مجلة العرب والفكر العالمي، العدد الثالث، ١٩٨٨م، ص ٨٩

وبين أن هذا التعريف ينصبُّ على شكل واحد من النصوص، هو الشكل المكتوب، ويهمل بذلك بقية الأشكال الشفاهية كالمحادثة والمناقشة وغيرها، ثم إنه لم يتطرق إلى دور المرسل والمتلقي في النظر إلى هذا النص والتفاعل معه. وذهبت مجموعة من الباحثين إلى القول بأن النص كلمات مترابطة، ومن أولئك (هارتمان - ستورك) اللذان عرَّفَا النصَّ بأنه "متتالية من الكلمات تُكوِّن ملفوظاً مُنجزاً"^١

وقد أخذَ (الشاوش) على مثل هذا التعريف أنه "يقوم على درجة من العموم لا تكاد تنفع في تمييز النص عن غير النص، كما أنها حدودُ ترشُّح الجانب الكمي للنص ولا تُنبئ عن المقومات البنوية التي تمثِّل قوام هذه الوحدة"^٢.

وللخروج من إطار الكلمات في التعريف السابق، اقترح (بتوفي Petofi) تعريفاً للنص، فعده "وحدة لغوية متكوِّنة من أكثر من جملة"^٣.

إن هذا التعريف غائم، ولا ينطبق على النصوص كلها؛ لتغيبه كلاً من المرسل والمتلقي، وسياق إنتاج ذلك النص، يضاف إلى ذلك تغيبه أهم عناصر النصية - أعني التماسك - إذ قد نجد مجموعة متتالية من الجمل لا يرتبط بعضها ببعض، فلا تُسمَّى نصاً، مع تكوُّنها من مجموعة من الجمل.

والمأخذ الأخير على تعريف (بتوفي) الأنف ذكره، هو أننا قد نجد نصوصاً تتكوَّن من كلمة واحدة، كقولنا (قف) على سبيل المثال، أو تتكوَّن من جملة واحدة، وحينئذ لا تدخل تحت تعريفه المذكور.

وذهب (برينكر H. Brinker) إلى القول بأن النص "مجموعة من الأحداث الكلامية، التي تتكون من مرسل للفعل اللغوي، ومتلق له، وقناة اتصال بينهما، وهدف يتغيَّر بمضمون الرسالة، وموقف اتصال اجتماعي ليتحقق فيه التفاعل"^٤.

^١ محمد الشاوش: أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية، المؤسسة العربية للتوزيع، تونس، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م، ص ٨٢

^٢ المصدر نفسه، ص ٨٣

^٣ المصدر نفسه، والصفحة نفسها.

^٤ سعيد بحيري: علم لغة النص: المفاهيم والاتجاهات، ص ١١٠

أما (جوليا كريستيفا Julia Kristeva) فقد لَحَظَتْ، في تعريفها للنص، ارتباطه بغيره من نصوص سابقة أو متزامنة، وهو ما أَطَلَقَتْ عليه التناص، فقالت: "نَعَرَّفُ النصَّ بأنه جهازٌ نَقَلَ لسانِي، يُعِيدُ توزيعَ نظامِ اللغة، واضِعًا الحَدَثَ التواصلي؛ نقصد المعلوماتِ المباشرة، في علاقةٍ مع ملفوظاتٍ مختلفةٍ سابقةٍ أو متزامنة"^١.

وللخروج بتعريفٍ شاملٍ للنص، قدّم (دي بوجراند De-Beaugrande) و(دريسler Dressler) تعريفًا بيّنًا فيه أهمّ المعايير التي تمنح النصّ نصيته، فهو عندهما " حدث تواصلي يلزم لكونه نصا أن تتوفر (كذا) له سبعة معايير للنصية مجتمعة، ويزول عنه هذا الوصف إذا تخلف واحد من هذه المعايير، وهي:

١. السبك أو الربط النحوي (cohesion)
٢. الحبك أو الالتحام أو التماسك الدلالي (coherence)
٣. القصد أي هدف النص (intentionality)
٤. القبول أو المقبولية، وتتعلق بموقف المتلقي من قبول النص (acceptability)
٥. الإخبارية أو الإعلام، أي توقع المعلومات الواردة فيه أو عدمه (informativity)
٦. المقامية، وتتعلق بمناسبة النص للموقف (situationality)
٧. التناص (intertextuality)^٢

وقد أخذ بهذا التعريفِ جمهرةٌ من جاء بعدهما من النصيين، وواضحٌ أنّ هذا التعريفَ قد أخذ في الاعتبارِ المرسلَ والمتلقي، كما أنّه لم يُهْمَلْ هَدَفَ النصِّ، غير أنّه ذَكَرَ أشياءَ تُعدُّ مقتضياتٍ تكميليةً، فلا يُشْتَرَطُ تَحَقُّقُهَا في النصِّ ليكونَ نصًّا، تمامًا كتعريفِ كريستيفا السابق؛ إذ قد ينشئ المتكلمُ نصًّا لا يتعلّقُ مع غيره من النصوص، أي لا نجدُ فيه للتناصِ أثرًا، ومع ذلك نَعُدُّهُ نصًّا.

^١ رولان بارت: نظرية النص، ص ٩٣

^٢ انظر: روبرت دي بوجراند: النص والخطاب والإجراء، ترجمة تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٨٨م، ص ١٠٣-١٠٥ وانظر كذلك: صبحي إبراهيم الفقي، علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق، دار قباء للطباعة والنشر، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠م، ص

فإذا استصفيينا كلَّ ما تقدّم، واطّرحنا بعض ما أُخذَ على بعضِ التعريفات المتقدّمة، أمكننا أن نعتمد التعريفَ التاليَ تعريفاً نرتضيه، ويكونُ النصُّ -في مُعْتَمَدِنَا الْمُرتَضَى- هو كلُّ كيانٍ لغويٍّ متماسكٍ قائمٍ بذاته، يشكّلُ وحدةً تواصليةً، ومادّةً تخاطبيةً بين طرفين، لا تتحقّقُ العلاقةُ بينهما إلا به.

إنّ هذا التعريفَ ينطبقُ على النصوص القصيرة، التي تتكوّنُ من كلمة واحدة، كما ينطبقُ على النصوص الممتدّة، وهو لا يغفلُ دور المرسل والمتلقّي، ولا يغفلُ سياقات إنتاج النص، ولا الهدف منه.

ولمّا كان ميدان عملنا في هذه الأطروحة منصباً على نصوص (نهج البلاغة)، فإنّه يمكننا أن نرى انطباق هذا التعريف على تلك النصوص؛ إذ كلُّ منها كيانٌ لغويٌّ متماسك، وقد أنشئ في سياقٍ تواصلٍ معيّن، ليحقّق هدفاً يريد المرسل إيصاله لمتلقّيه.

ونظراً لخصوصية النصوص القديمة المنقولة إلينا، ونهج البلاغة واحدٌ منها، فإننا لم نجد نصوصاً قصيرة تتكوّن من كلمة واحدة، لكننا وجدنا كثيراً من نصوص النهج القائمة بجملة واحدة، كقوله -كرم الله وجهه-: الحِلْمُ عَشِيرَةٌ^١، وقوله: الولاياتُ مَضَامِيرُ الرَّجَالِ^٢، وقوله: الغيبةُ جُهْدُ العَاجِزِ^٣، وغيرها كثير.

^١ نهج البلاغة، شرح الشيخ محمد عبده، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٩٨١م، ٩٨/٤

^٢ نفسه ١٠٢/٤

^٣ نفسه ١٠٦/٤

مفهوم التماسك النصي في العربية

تحصر المعاجم العربية (التماسك) في ثلاثة معانٍ: الاحتباس والاعتدال والارتباط، فقد ورد في الجذر (مسك): " تَمَسَكَ وَتَمَسَكَ وَاسْتَمَسَكَ وَمَسَكَ تَمْسِكًا: كَلَهُ بِمَعْنَى احْتَبَسَ... وفي صفته صلى الله عليه وسلم - بَادِنٌ مُتَمَسِكٌ، أَرَادَ أَنَّهُ مَعَ بَدَانَتِهِ مُتَمَسِكُ اللَّحْمِ، لَيْسَ بِمُسْتَرْخِيهِ وَلَا مُنْفَضِّجِهِ، أَيْ أَنَّهُ مَعْتَدِلُ الْخَلْقِ كَأَنَّ أَعْضَاءَهُ يُمَسِكُ بَعْضُهَا بَعْضًا."^١ ولم ترد الإشارة في المعاجم اللغوية إلى ارتباط هذا الجذر بالنص اللغوي، سواء كان منطوقاً أم مكتوباً، بل إن مجاز استعماله مرتبط بالإنسان، ففي أساس البلاغة للزمخشري نجد " أَمَسَكَتُ وَاسْتَمَسَكَتُ وَتَمَسَكَتُ أَنْ أَفَعَّعَ عَنِ الدَّابَّةِ وَغَيْرِهَا، وَغَشِيَنِي أَمْرٌ مُفْلِقٌ فَتَمَسَكَتُ، وَفَلَانٌ يَتَفَكَّكُ وَلَا يَتَمَسَكُ... وما به تَمَسَكَتُ إِذَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ خَيْرٌ."^٢

ولم أقف - في حدود ما اطلعت عليه من مصادر - على ورود هذا المصطلح في الدراسات اللغوية العربية القديمة، أو الدراسات الأدبية أو النقدية، غير أن ذلك لا يعني إهمال النظرية العربية لمبدأ تماسك النصوص، وارتباط أجزاءها مكونة كلاً متكاملًا، وليس أدل على ذلك من استعمالهم المصطلحات الدالة على التماسك، كمصطلح (السبك) و(الانسجام) و(الاتساق) و(النظم) و(الضم) وغيرها، بيد أن دوران تلك المصطلحات كان محصوراً في كتب النقد والبلاغة.

وإذا كان الأمر كذلك، فما الحاجة لاستحداث مصطلح جديد؟ أليس التمسك بما ورد عن العرب من مصطلحات دالة على التماسك خيراً من هذا المصطلح الذي يبدو مُنبَتاً عن الثقافة العربية، ممّا يعني الوقوع في أسر الثقافة المنتجة لهذا المصطلح، بكل ما تحمل من خصوصيات قد لا تنطبق بالضرورة على الثقافة العربية؟ والواقع أن الثقافة العربية لم تكن بمنأى عن مفهوم التماسك - كما تقدمت الإشارة - بيد أن المصطلحات المستخدمة فيها، والدالة على التماسك محتاجة لبعض التحرير، إذ لم تكن مستقرةً استقرار المصطلحات المعروفة.

^١ ابن منظور: لسان العرب، دار صادر، بيروت، مادة (مسك)

^٢ الزمخشري: أساس البلاغة (مسك)

من أجل ذلك احتيج إلى مصطلح يكون جامعاً مانعاً من وجه، ومفضياً للإفادة من الأنظار اللسانية الحديثة خاصة في ميدان علم اللغة النصي وتحليل الخطاب من وجه آخر، فكان ذلك المصطلح هو (التماسك)، خاصة أن مجاز الاستعمال في هذا الجذر يسمح لنا بالقياس عليه، ولو أننا تمسكنا بالمصطلح القديم لظنَّ ظانُّ بأننا لن نخرج عما أسَّسهُ الأوائل، ولن نُعنى بمقولاتِ المحدثين، وليس ذلك ما نريد.

وللتدليل على حاجة بعض المصطلحات العربية المتعلقة بالتماسك إلى التحرير، نناقش ما ورد في مصطلح (السبك)؛ إذ ورد هذا المصطلح عند ابن منقذ في كتابه (نقد الشعر) وتحدث عنه وعن مصطلح (الفك) في باب واحد، فقال: "أما الفكُّ فهو أن يفصلَ المِصرَاعُ الأوَّلُ من المِصرَاعِ الثاني، ولا يتعلَّقُ بشيءٍ من معناه، مثل قول زهير:

حَيِّ الدِيَارِ الَّتِي لَمْ يَعْفُهَا الْقَدَمُ بَلَى وَغَيْرَهَا الْأَرْوَاحُ وَالْدِيمُ
وَأَمَّا السَّبْكُ فَهُوَ أَنْ يَتَعَلَّقَ كَلِمَاتُ الْبَيْتِ بَعْضُهَا بِبَعْضٍ مِنْ أَوَّلِهِ إِلَى آخِرِهِ،
كقول زهير:

يَطْعَنُهُمْ مَا ارْتَمَوْا حَتَّى إِذَا طَعَنُوا ضَارَبَ حَتَّى إِذَا ضَارَبُوا اعْتَنَقَا
ولهذا قال: خيرُ الكلامِ المحبوكُ المسبوكُ، الذي يأخذُ بعضُهُ برِقَابِ بَعْضٍ"^١.
إنَّ ابن منقذ -في حديثه هذا- قد خلطَ بين مفهومَي (السبك) و(تشابه الأطراف)^٢ مع أنه قد قرَنَ السَّبْكَ بالفكِّ، وكان الأوَّلَى له أن يُعرِّفَ السبْكَ بأنه ارتباطُ المِصرَاعِ الأوَّلِ بالثاني، مادامَ قد عرِّفَ الفكَّ -الذي هو ضدُّه- بأنه انفصالُ المِصرَاعِ الأوَّلِ عن الثاني.

ثمَّ إنه ليس في البيت -الذي استشهد به دليلاً على الفكِّ- ما يؤيِّدُه؛ لأنَّ المِصرَاعِ الثاني مرتببٌ أشدَّ الارتباطِ بالمِصرَاعِ الأوَّلِ بواسطة حرفِ الجوابِ (بلى)

^١ ابن منقذ: البديع في نقد الشعر، تحقيق أحمد بدوي وزميله، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، لا.ط، ١٩٦٠، ص ١٦٢-١٦٣
^٢ عرَّف ابن معصوم هذا المصطلح بقوله: "إنَّه "إعادة الشاعر لفظ القافية في أول البيت التالي لها، أو أن يعيد النثر القرينة الأولى في أول القرينة التي تليها". ابن معصوم المدني: أنوار الربيع في أنواع البديع، تحقيق شاكر هادي شكر، مكتبة العرفان، النجف الأشرف، ١٩٦٨، ج ٣/ ٥٠

والجملة المحذوفة بعده، وكذلك يرتبط المصراع الثاني بالأول بوساطة الضمير في (غَيْرَهَا) العائد إلى الديار في المصراع الأول.

وقد يقال إنَّ (بلى) في البيت المستشهد به ليست حرف جواب، وإنما هي مصدر بمعنى العدم، والفعل منه بَلَى بِلَى، ويُعْرَبُ في هذا البيت تمييزاً، فتكون الجملة تامّة به (لم يعفها القدمُ بلى)، وتكون دعوى ابن منقذ في انفصال المصراع الأول عن الثاني صحيحة؛ إذ إنَّ المعنى المراد في الشطر الأوّل مكتمل وغير مفقور إلى التتمة الواردة في الشطر الثاني.

والجواب أنه - وإن كان لهذا التخريج وجهٌ لا يُنكر - لم يثبت الانفصال بين المصراعين؛ ذلك أنّ الجملة حينئذٍ (لم يعفها القدم) مبهمة، ولم يتضح معناها؛ لذلك احتاجت إلى تمييز يرفع إبهامها، فجاء ذلك التمييز في أوّل المصراع الثاني، فعمل على ربط المصراعين ببعضهما ببعض، أي أنّ المصراع الثاني مفسّر للمصراع الأوّل، إضافة إلى ما تقدّم من وجود الضمير في المصراع الثاني، وهو إنّما يعود على الديار في المصراع الأوّل.

إضافة إلى ذلك فقد ربّط ابن منقذ هذا المصطلح بالشعر، الأمر الذي يشي بعدم انطباقه على المنثور من الكلام، وليس كذلك مصطلح التماسك، فهو ينطبق على الشعر كما ينطبق على النثر، وينطبق على الجنس الأدبي كما ينطبق على أيّ نصّ إخباري أو غيره.

وإذا أخذنا المصطلح الثاني الذي أنتجته الثقافة العربية، أعني مصطلح (الانسجام)، وهو مصطلح استعمله الباحثون العرب المحدثون مرادفاً للتماسك، فإننا وجدون تعريفاً له عند ابن منقذ، فالانسجام عنده " أن يأتي كلام المتكلم شعراً من غير أن يقصد إليه، وهو يدلُّ على فور الطبع والغريزة، مثل قول ابن هرمة لبعض الحُجَّاب:

بِاللهِ رَبِّكَ إِنِ دَخَلْتَ فَقُلْ لَهُ هذا ابنُ هرمةَ واقِفٌ بالبَابِ^١

أما الانسجام عند ابن أبي الإصبع المصري فهو " أن يأتي الكلام متحدراً كتحدُّر الماء المنسجم، بسهولة سبّك، وعذوبة ألفاظ، وسلامة تأليف، حتى يكون للجملة من

^١ البديع في نقد الشعر، ص ١٣١

المنثور، وللبيت من الموزون وَقَع في النفوس، وتأثير في القلوب ما ليس لغيره،
وإن خلا من البديع، وبعُد عن التصنيع.^١

ثم يعقب على ذلك قائلاً: "وأكثر ما يقع الانسجام غير مقصود، كمثل الكلام
المتزن، الذي تأتي به الفصاحة في ضمن النثر عفواً، كأشطار وأنصاف أبيات وقعت
في أثناء الكتاب العزيز، ورُويت عن النبي الكريم."^٢

والانسجام عند ابن أبي الإصبع "على ضربين:

ضرب يأتي مع البديع الذي لم يُقصد، وضرب لا بديع فيه، فمن أمثلة الضرب
الأول من القرآن قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا أَشْكُو بَثِّي وَخُزْنِي إِلَى اللَّهِ، وَأَعْلَمُ مِنَ اللَّهِ مَا لَا
تَعْلَمُونَ ﴾^٣ فأنت ترى سهولة هذا النظم وعذوبة هذه الألفاظ، وما في هذا الكلام من

الانسجام ... ومثلها الآية التي بعدها، وهي قوله تعالى: ﴿ يَا بَنِي إِدْرِيْسَ أَهْبُوا فَتَحَسَّسُوا مِنْ
يُوسُفَ وَأَخِيهِ وَلَا تَيَاسُوا مِنْ رُوحِ اللَّهِ، إِنَّهُ لَا يُيَاسُ مِنْ رُوحِ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْكَافِرُونَ ﴾^٤

ومثال الضرب الثاني من الانسجام، وهو الخالي عن البديع قوله تعالى: ﴿ خُذِ

الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ ﴾^٥ وقوله عز وجل: ﴿ وَاللَّهُ غَيْبُ السَّمَاوَاتِ
وَالْأَرْضِ، وَإِلَيْهِ يُرْجَعُ الْأَمْرُ كُلُّهُ، فَاعْبُدْهُ وَتَوَكَّلْ عَلَيْهِ، وَمَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴾^٦،
وأكثر آي القرآن من شواهد هذا الباب.^٧

والملاحظة الأولى على تعريف الانسجام عند ابن منقذ وابن أبي الإصبع أنهما
جعلوا الانسجام مختصاً بالنصوص الأدبية، فما لم يكن عذب الألفاظ لا يوصف
بالانسجام.

^١ ابن أبي الإصبع المصري: بديع القرآن، تحقيق حفني محمد شرف، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، لا.ط، لا.ت، ص ١٦٧

^٢ المصدر نفسه والصفحة نفسها.

^٣ سورة يوسف / ٨٦

^٤ سورة يوسف / ٨٧

^٥ سورة الأعراف / ١٩٩

^٦ سورة هود / ١٢٣

^٧ بديع القرآن، ١٦٧

والحقّ أنّ كلّ نصٍّ -أدبيّاً كانَ أو غيرَ أدبيٍّ- يمكن أن يوصف بالانسجام إذا تحقّقت شروط النصية فيه، هذا إذا قصدَ بالانسجام -هنا- ما نقصده من مصطلح التماسك.

أمّا الملاحظة الثانية فتأتي تعليقيّاً على قول ابن أبي الإصبع: (أكثر ما يقع الانسجام غير مقصود)، وهو بهذا القول يحوّل معنى الانسجام من كونه تماسكاً وترابطاً بين أجزاء النص إلى ضربٍ من القول يقترب من المنظوم غير المقصود، أي إنه يجعل الانسجام عنواناً على جنس أدبي قائم بنفسه -إن صحَّ التعبير- غير مرتبطٍ بالتلاحم والتماسك؛ ولذلك كان بدهياً نفيّ ابن أبي الإصبع وجودَ بعض أنواع الانسجام في القرآن الكريم^١.

من أجل ذلك كلّهُ فضّلنا مصطلح التماسك، فلو طبّقنا المعنى اللغوي للتماسك على النص لوجدنا أنه ينطبق عليه تمام الانطباق؛ فالاحتباس في النص يعني أن يكون له بداية ونهاية، والرسالة محبوسة بينهما، أما الاعتدال فإن يكون للنص معنى وهدف، وأما الارتباط فإن تكون الأفكار فيه والمعاني متعلّق بعضها ببعضٍ تعلقاً منطقيّاً.

ولو أننا شبّهنا النصّ بالجسد الذي مثّل به صاحب اللسان، لرأينا أنّ (التماسك) فيه يعني أن يكون النصّ مشدوداً بعضه ببعض، فلا ينفكّ منه جزءٌ عن الآخر، حتى كأنّ أجزاءه يمسك بعضها بعضاً، كأجزاء الجسد التي تعمل في تكاملٍ عضويٍّ واعتمادٍ متبادلٍ بينها، فلا يستغني عضوٌ فيه عن الآخر، وهكذا هي الحال في النصّ؛ إذ تعمل جملته وقضاياه في تكاملٍ عضويٍّ، تعتمد الجملة اللاحقة على السابقة، ولا تستغني عنها، كما أنّ الجملة اللاحقة تضيء جوانباً من سابقتها.

أقول ذلك مستنداً إلى ما مرّ بنا عن الزمخشريّ من أنّ فلاناً ينفكّ ولا يتماسك، وما به تماسكٌ إذا لم يكن فيه خيرٌ؛ فإنّ المزوجة بين التفكّك وعدم التماسك دليلٌ على أنّهما شيءٌ واحدٌ، وإذا علمنا أنّ التفكّك هو الانفصال وعدم التعلّق والارتباط، علمنا يقيناً أنّ الضدّ هو التلاحم والتعلّق.

أما المجاز الآخر، أعني قولَ الزمخشريِّ (ما به تماسكٌ إذا لم يكن فيه خيراً) فإنه يمكننا أخذُ هذه الإشارةِ وتطبيقها على النصِّ، إذ لا يُعدّ نصّاً متماسكاً ما لم يكن محتويّاً على موضوعٍ، ولم تكن أفكارُهُ مترابطةً ترابطاً منطقيّاً مُعتدّاً به. من كلِّ ذلك نخرج بتعريفٍ للتماسك النصيِّ، فنقول: إنّه تعلّق وحدات النصِّ بعضها ببعض، بواسطة علاقاتٍ أو أدواتٍ شكليةٍ ودلاليةٍ، تسهم في الربط بين عناصر النصِّ الداخلية، وبين النصِّ والبيئة المحيطة من ناحيةٍ أخرى؛ لتكوّن في النهاية رسالةً يتلقاها متلقٍ فيفهمها ويتفاعل معها سلباً أو إيجاباً.

نظرة النحويين العرب للتماسك النصي

لعلَّ المأخذَ الأبرزَ للنصيين الغربيين على مَنْ سَبَقَهُمْ من المدارس اللسانية كونُ هذه الأخيرة اتخذت من الجملةِ الوحدةَ الكبرى في التحليل اللغوي، وقد تبعهم المحدثون من الباحثين العرب الذين اهتموا بعلم اللغة النصي، فرددوا ما قال أولئك، متَّهمين النحو العربيَّ بأنَّه نحو جملة، وأنَّه لم ينظر للنصوص على أنَّها وحدةٌ متماسكة.

والحقُّ أنَّ هذا موضوع يحتاج إلى قليل من التريث والاستقراء لما جاء عند النحويين العرب من إشاراتٍ ترتبط بهذا الموضوع، كما فُعل مع غيرهم من بلاغيين ونقاد ومفسرين، إذ أثبتت البحوث المُنجزةُ في هذا الميدان تنبُّه تلك الطائفة من العلماء العرب - أعني البلاغيين والنقاد والمفسرين - لكثيرٍ من قضايا التماسك النصي.

ولعلَّ الدراسة الرائدة التي قام بها محمد خطابي^١ خير دليل على ما نحن بصددّه، فقد تتبَّع الإسهامات العربية التي عُنيَت بالتماسك النصي، فأفرد مساحةً واسعةً لجهود البلاغيين والنقاد والمفسرين، وبيَّن إسهام كلِّ فريقٍ، معضداً ذلك بكثيرٍ من الشواهد والنقول، ولذا لن أتتبع جهود أولئك الذين عرَضهم خطابي؛ خشية الوقوع في التكرار وترديد ما قيل.

غير أنَّ خطابي غيَّب جهود النحويين في حديثه كلَّه الذي طال فوقه في مئةٍ وتسعٍ ورقاتٍ، الأمر الذي يوهِّمُ بعدم اهتمام النحويين العرب بقضية تماسك النصوص، وهو أمرٌ لمَحَ إليه خطابي تلميحاً، وصرَّح به محمد العبد في قوله " لا يكاد يتقدَّم أحدٌ من النحاة أو اللغويين باختبار قواعده، أو مسائله اللغوية من خلال النصوص الأدبية ذاتها، ولا تكادُ هذه الصورةُ تلتئمُ - في تراثنا - إلا على أيدي طائفةٍ من المفسرين، الذين انطلقوا من منطقٍ لغويٍّ، تُساندُهُ المعرفةُ البلاغيةُ الواسعةُ، والذوقُ السليمُ، والحسُّ المرهَفُ"^٢.

والحقُّ أنَّ هذه دعوى تحتاج إلى دليل، مع أنَّها تخالف بدهيات التأليف النحوي؛ ذلك أنَّ مَنْ كانت له أدنى معرفةٍ بكتب النحو، بدءاً من كتاب سيبويه وانتهاءً بآخر

^١ محمد خطابي: لسانيات النص: مدخل إلى انسجام الخطاب، المركز الثقافي العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩١، ص ٩٥-٢٠٥

^٢ محمد العبد: اللغة والإبداع الأدبي، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٨٩م، ص ١٧

الحواشي النحوية، يعلم بدهاءة أنّ النحويين لم يقعدوا قاعدة -خلا مسائل التمرين- إلا حشدوا لها من النصوص الأدبية -منظومها ومنثورها- ما يؤكدّها ويعززها، ولم يكتفوا بذلك، بل أكثروا من التدقيق والتحقيق في معرفة النص الأدبي، الذي يرومون التععيد عليه، من حيث قائله وزمانه ومكانه، وبذا يبدو غريباً كلّ الغرابة الزعمُ بأنّ النحويين لم يختبروا قواعدهم من خلال النصوص الأدبية.

وإنّ نحنُ أحسنّا الظنَّ بقائل ذلك، وحملنا مقصوده على عدم استشهاد النحويين بنصوص تامة غير مبتورة، فإننا واجدون أنّ عملهم ذاك نابغ من طبيعة الاستشهاد نفسه، إذ يُساق من الشاهد موضع الحاجة لا غير، ولو أنهم نقلوا في كل مرة النصّ كاملاً للتدليل على الشاهد لاختلطت القواعد، ولما تبين للدارس حدود الفاعل من المبتدأ أو غيره، وبذلك يبطل الهدف من وضعهم تلك الكتب؛ فإنهم وضعوها أساساً لتعليم الطلاب، وتحسينهم من الوقوع في اللحن.

أمّا سعد مصلوح فقد نفى بصورة قاطعة وحادة أي صلة للنحو العربي بالدراسة النصية، فقد قسم النحو قسمين: " أمّا أولهما فنشير إليه في العنوان بمصطلح (نحو الجملة)، وإليه ينتمي النحو العربي بصورته المعروفة. و(نحو الجملة) هو طراز من التحليل النحوي يقيد معالجته بحدود الجملة... و(نحو الجملة) حين يعتبر قواعدها منتهى همّة، ومبلغ علمه لا يقرّ للنصّ بكيونونه متميزة توجب معالجة تركيبه معالجة نحوية تستجيب لمقتضيات بنيته، وتكون مؤهلة لتشخيصها ووصفها. وبهذا يقع النص خارج مجال الدرس النحوي."^١

والحق أنّ النصّ لم يكن أبداً خارج مجال الدرس النحويّ العربيّ، وإن غابت المصطلحات الدالّة عليه، وسأحاول التدليل على ذلك من خلال كتب النحويين أنفسهم، غير أنّ هذا لا يعني أنّ النحويين العرب أو غيرهم من نقاد وبلاغيين ومفسرين قد أرسوا قواعد الدراسة النصية، كما هي عليه الآن، لكنني أقول إنهم -ولا شك- كانوا على علمٍ بقضية ترابط النصّ واعتباره كلاً متماسكاً، يرتبط كلّ جزءٍ منه بالآخر، ولو أنّنا أنعمنا النظر في ما جاء على ألسنة النحويين، لوجدنا اهتماماً كبيراً بالنصوص المتكاملة، إن لم نقل إنّ نظريتهم كانت قائمة على أساس وحدة النصوص وتماسكها،

^١ سعد مصلوح: العربية: من نحو الجملة إلى نحو النص: ص ٤٠٦-٤٠٧

غير أنّ تلك النظرة كانت ضمنيةً في أعمالهم، فلم يصرّحوا بها إلا في مواطنٍ قليلة، وليس أدلّ على ذلك من ربطهم الكلامَ بالفائدة، التي لا يمكن تحصيلها إلا من الجُمْل، وهو ما صرّح به ابنُ جنّي (ت ٣٩٢هـ) في قوله إنّ " الكلام إنّما وُضِعَ للفائدة، والفائدة لا تُجْنَى من الكلمة الواحدة، إنّما تُجْنَى من الجُمْل ومدارج القول؛ فلذلك كانت حالُ الوصلِ عندهم أشرفَ وأقومَ وأعدلَ من حالِ الوقف^١."

وإذا كانت الفائدة لا تتحصّل من الكلمة الواحدة، فإنها كذلك لا تتحصّل من الجملة الواحدة؛ ذلك أنّ المتكلم محتاجٌ في الإبانة عمّا في نفسه لأكثر من جملة، وهذا ما يمكن استنباطه من استخدام ابن جنّي للفظ (الجمل) مجموعاً، ولتفضيله حال الوصل على الوقف، فالوصل يتابع من الجمل المتناسكة.

كذلك فإنّ للسياق الذي تردُّ فيه تلك الجمل دوراً في تحديد المعنى، فقد تعني الاستفهام في مقام، وتعني التعجب أو غيره في مقام آخر، كما أنّ السياقات قد تتعدّد، وهذا ما يستفاد من مصطلح (مدارج القول) الذي استخدمه ابنُ جنّي في هذا النصّ مجموعاً.

ولعلّ في هذا ردّاً على مَنْ ادّعى أنّ التحليلَ النحويّ يبدأ " باجتزاء الجمل، وعزّلها تقريباً عن سياقها في النصّ أو الخطاب"^٢، إذ أوّلَى النحويون العربُ للسياق الذي تردُّ فيه الجُمْل عنايةً كبرى، ووضّحوا بما لا يدعُ مجالاً للشكِّ أهميته في فهم الجمل.

ومن مجموع هذين (الجمل وسياقاتها) يتكوّن النصُّ الذي هو مدارُ البحثِ النحويّ، إذ لا يمكن فصلُ أحدهما عن الآخر، بل لا بدّ من النظر إليهما معاً في التحليل اللغويّ، وهذا ما يستفاد من عطفِ (مدارج القول) على (الجمل) في نصّ ابن جنّي السابق.

والمتنبّع للدراساتِ النحويةِ يجدُّ أنّها لم تكن بعيدةً عن تصوّرِ النصّ المتناسك، بل كان النحويون يصرّحون بوحدة النصوص في مواطن عدّة، ومن ذلك حديثُ السهيليّ (ت ٥٨١هـ) عن (أم) المنقطعة المشوّبة بالإضراب والاستفهام، حيث قرّر

^١ ابن جنّي: الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٦م، ٣٣١/٢

^٢ سعد مصلوح: العربية من نحو الجملة إلى نحو النص، ص ٤٠٧

أنها " لا ينبغي أن تكون في القرآن، وإن كانت فعلى جهة التقرير، نحو قوله: ﴿أَمْ أَنَا خَيْرٌ مِنْ هَذَا الَّذِي...﴾^١ وأحسبُ جميع ما وقع منها في القرآن إنما هو على أصلها الأول من المعادلة، وإن لم يكن قبلها ألف استفهام، نحو قوله: ﴿أَمْ يَقُولُونَ شَاعِرٌ﴾^٢ و ﴿أَمْ حَسِبْتَ أَنَّ أَصْحَابَ الْكَهْفِ وَالرَّقِيمِ...﴾^٣؛ لأن القرآن كله مبني على تقرير الجاحدين، وتبكييت المعاندين، وهو كله كلام واحد، كأنه معطوف بعضه على بعض.^٤

وكذلك نجد ابن هشام (ت ٧٦١هـ) يصرح بأن القرآن نص واحد متكامل، فقد عرض اختلاف النحويين في (لا) في قوله تعالى ﴿لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾^٥ أنافية هي أم زائدة؟ كما اختلفوا " في منفيها على قولين: أحدهما أنه شيء تقدم، وهو ما حكى عنهم كثيرا من إنكار البعث، فقيل لهم: ليس الأمر كذلك، ثم استؤنف القسم. قالوا: وإنما صح ذلك؛ لأن القرآن كله كالسورة الواحدة، ولهذا يذكر الشيء في سورة وجوابه في سورة أخرى، نحو ﴿وَقَالُوا يَا أَيُّهَا الَّذِي نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ﴾^٦ وجوابه ﴿مَا أَنْتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٌ﴾^٧ ^٨

فالقرآن - بما ينطوي عليه من موضوعات مختلفة، وقصص متعددة، وتشريعات كثيرة، وغير ذلك - نص واحد، مما يؤسس لنظرة شاملة للنص القرآني، يمكن بمقتضاها تتبع التلاحم والتماسك بين آياته وسوره، وتلك نظرة أفاد منها مفسر كبير هو الإمام البقاعي (ت ٨٨٥هـ)، إذ أدار حديثه في تفسيره الموسوم بـ " الدرر

^١ من سورة الزخرف/ ٥٢

^٢ من سورة الطور/ ٣٠

^٣ من سورة الكهف/ ٩

^٤ أبو القاسم السهيلي: نتائج الفكر في النحو، تحقيق محمد إبراهيم البنّا، دار الرياض للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، ١٩٨٤م، ص ٢٦١

^٥ سورة القيامة/ ١

^٦ سورة الحجر/ ٦

^٧ سورة القلم/ ٢

^٨ ابن هشام: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ١/ ٢٤٩

في تناسُبِ الآياتِ والسُّورِ " على تبيانِ تماسكِ الآياتِ بعضها ببعضٍ، وارتباطِ كلِّ سورةٍ بسابقتها ولاحقتها، حتى إنه بيَّنَ ارتباطَ سورةِ (الناس) وهي آخرُ سُورِ القرآنِ، بالفاتحةِ التي هي أولُ سُورِهِ.

ولم يكتفِ النحويون بالتنظير، بل عالجوا بعض المسائل منطلقين من كون النص وحدةً متماسكةً، ومن ذلك على سبيل التمثيل معالجةُ السهيليِّ إفرادَ الخبرِ مع (كل) وهي غيرُ مضافةٍ إلى شيءٍ بعدها، وذلك في قوله تعالى: ﴿كُلُّ يَوْمٍ يَكْفِي عَلَىٰ شَاكِلَتِهِ﴾^١ و ﴿كُلُّ كَذَّبِ الرَّسُلِ﴾^٢ إذ لم يقل: كذبوا؛ لأنَّ في هاتين الآيتين قرينةً تقتضي تخصيص المعنى بهذا اللفظ دون غيره؛ أما قوله تعالى: ﴿كُلُّ يَوْمٍ يَكْفِي عَلَىٰ شَاكِلَتِهِ﴾ فلأنَّ قبلها ذَكَرَ فريقين مختلفين، وذَكَرَ مؤمنين وظالمين، فلو قال: (كلُّ يعملون) وجمَعَهُم في الإخبارِ عَنْهُمْ لَبَطَلَ معنى الاختلاف، فكان لفظُ الإفرادِ أدلَّ على المراد، كأنه يقول: كلُّ فريقٍ يعملُ على شاكِلَتِهِ.

وأما قوله تعالى: ﴿كُلُّ كَذَّبِ الرَّسُلِ﴾؛ فلأنه ذَكَرَ قُرُونًا وأُمَّمًا، وختَمَ ذَكَرَهُمْ بِذِكْرِ قَوْمٍ تَبِعَ، فلو قال: (كلُّ كذبوا) - و(كل) إذا أُفْرِدَتْ إِنَّمَا تَعْتَمِدُ عَلَى أَقْرَبِ الْمَذْكُورِينَ إِلَيْهَا - فكان يذهبُ الوهمُ إلى أنَّ الإخبارَ عَنْ قَوْمٍ تَبِعَ خَاصَةً، أَنَّهُمْ كَذَّبُوا الرَّسُلَ، فلما قال (كلُّ كذب) عَلِمَ أَنَّهُ يريدُ كلَّ قَرْنٍ مِنْهُمْ كَذَّبَ؛ لأنَّ إفرادَ الخبرِ عن (كل) حيثُ وَقَعَ إِنَّمَا يَدُلُّ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى كَمَا تَقَدَّمَ.^٣

فإنَّ قال قائلٌ إنَّ معالجةَ النحويين النصيةَ اقتصرَت على النصِّ القرآني، فلم ينظروا إلى غيره من النصوص نظرة ارتباط و تماسك، فيبقى إذن حديثهم عن التماسك خاصاً بنصٍ دون نص.

قلنا: لقد عالج أولئك النحويون غيرَ القرآنِ من النصوص معالجةً نصيةً، وضَّحوا فيها ارتباطَ أول النصِّ بآخره، ومن ذلك معالجةُ السهيليِّ لقضية إثبات (أل)

^١ من سورة الإسراء/ ٨٤

^٢ من سورة ق/ ١٤

^٣ السهيلي: نتائج الفكر ٢٨٠

التعريف وحذفها من لفظة (السلام) في الكتب والرسائل، حيث قال: "وأما أوائل الرسائل فقد أُجْمِعَ على إسقاطِ الألفِ واللامِ فيها؛ إذ قد تقدّم أنها مُشعِرةٌ بالعموم، والكتابُ مؤكِّدٌ لخصوصِ نفسهِ بالتسليم، مُشعِرٌ بسلامةِ وُدّه للمكتوبِ إليه، لا سيّما عندَ افتتاحِ الكلامِ، لِيَسْتَشعِرَ المكتوبُ إليه الأُنسَ والسلامةَ مِنَ الكاتبِ على الخصوصِ مِنْ غيرِ التفاتِ إلى طَلَبِ العمومِ، وهذا المعنى كُلُّهُ إِنَّمَا يَحْصُلُ بِإِسْقَاطِ الألفِ واللامِ، فإذا ختمَ الرِّسالةَ قال (والسلامُ عليك) مُعَرِّفاً، وذلك لثلاثِ فوائدٍ... والفائدةُ الثالثةُ بديعةٌ جدّاً، وهي أنّ الواوَ العاطفةَ تُوجِبُ بناءَ الكلامِ على ما تقدّم؛ لا نقولُ كما قال القُتَيْبِيُّ: إنهم أرادوا السلامَ المتقدّمَ عليكم، لما رأى أنّ الألفَ واللامَ تكونُ للعهد؛ فإنّ في ذلك نَقْصاً في الأدبِ، وشُحاً بسلامِ مُجَدِّدٍ، وإخلاقاً بمقاصدِ السلفِ؛ لأنهم لا يُريدون: السلامَ المتقدّمَ عليك. وهذا غثٌ من القول! ولكنْ أشعرتِ الواوُ بِعطفِ فصلٍ على فصلٍ من الكتابِ، فلما فرغَ منها قال: والسلامِ، يريدُ: وبعَدَ هذا كُلُّهُ: السلامُ عليك.^١

وحقيقٌ بالملاحظة أن قول السهيلي: (إنّ الواوُ أشعرتِ بعطفِ فصلٍ على فصلٍ في الكتابِ) يعني ارتباطَ فصولِ الكتابِ بَعْضِهَا بِبَعْضٍ، ممّا يجعله كلاً متماسكاً، يُفضي فصلُهُ الأوّلُ إلى الثاني، ويكون الثاني مفسراً للأوّلِ أو متمماً له.

وليس هذا النوع من العطف ببعيدٍ عن التفكير النحوي، فقد ذكروا من أقسام العطف ما سمّوه (عطفِ القصة على القصة) وهو "أنّ يَعْطِفَ جُملاً مسوقةً لغرضٍ على جُمَلٍ مسوقةٍ لغرضٍ آخرٍ لمناسبةٍ بَيْنَ الغرضين، فكلمًا كانت المناسبةُ أشدَّ كان العطفُ أحسنَ، من غيرِ نظرٍ إلى كونِ تلكِ الجُمَلِ خبريةً أو إنشائيةً، فعلى هذا يَشْتَرَطُ أن يكونَ المعطوفُ والمعطوفُ عليه جُملاً متعدّدةً... فقله تعالى ﴿فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا﴾^٢ إلى قوله ﴿وبشّر الذين آمنوا﴾^٣ ليس من باب عطفِ الجملةِ على الجملةِ، بل من باب ضمِّ جُمَلٍ مسوقةٍ لغرضٍ إلى جُمَلٍ أخرى مسوقةٍ لغرضٍ آخرٍ، والمقصودُ بالعطفِ المجموعُ.^٤

^١ نتائج الفكر، ص ٤١٧

^٢ من الآية ٢٥ / البقرة

^٣ من الآية ١٢٤ / البقرة

^٤ محمد علي التهانوي: كشّاف اصطلاحات الفنون، تحقيق علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون، ١١٨٩ / ٢

فإذا لحظنا بُعدَ ما بين الآيتين اللتين استشهد بهما، علمنا -لا محالة- ارتباط هذا العدد الكثير من الجمل بمحاورٍ متعدّدة، تُشكّلُ في نهايتها نصًّا متماسكًا، إذ المقصود بالعطف (المجموع)، وهو ما يرادف النصّ في هذا السياق. أمّا ما جاء به النصيون من دور المتلقي في إنتاج النص وفهمه، فلم يكن بمنأى عن تفكير النحويين الأوائل، الذين عُنوا بالمخاطب، بوصفه أحدَ أركانِ النصّ، ذلك أنّ العملياتِ النصيةَ التي يُجريها المتكلّمُ إنّما تكونُ وجيهةً إذا أُخذَ المخاطبُ في الاعتبار، وإلا عُدّت من قبيلِ الطلاسمِ اللغويةِ التي لا يَهْتَدَى إلى معرفتها، يقولُ سيبويه: "إنّما تُضمّرُ اسمًا بعدَما تَعْلَمُ أنّ مَنْ يُحَدِّثُ قد عرفَ مَنْ تَعْنِي وما تعني، وأنك تريد شيئاً يَعْلَمُهُ"^١.

إذن فليس المتكلّمُ هو الوحيد في عملية الإنتاج اللغوي، فإنّ للمخاطب دوراً مركزياً فيها، بل إنّ حديث النحويين عن المخاطب يدلُّ على تنزيله المنزلة الأولى في عملية الاتصال اللغوي، ذلك أنّ "الكلام صفة قائمة في نفس المتكلّم، يعبرُ للمخاطب عنه بلفظ أو لحظ أو بخط، ولولا المخاطبُ ما احتيج إلى التعبير عما في نفس المتكلّم"^٢.

ويؤكد السهيليُّ هذه الفكرة، فيقول إنه "لولا المكلّمُ المخاطبُ ما احتيج إلى التعبير عن الكلام القائم بالنفس بعبارةٍ ولا إشارةٍ، فَعَمْدَةُ الكلامِ الذي هو اللفظ إنّما هو المكلّمُ المخاطبُ"^٣.

كما لاحظ النحويون أنّ المخاطبَ في حقيقته مشارِكُ المتكلّمِ في معنى الكلام، وهو ما يعبرُ عنه المحدثون بالمتلقي الإيجابي ودوره في تحقيق معنى النص، فإنّه "لما كان المخاطبُ مشارِكًا للمتكلّمِ في معنى الكلام؛ إذ الكلامُ مَبْدُؤُهُ من المتكلّمِ ومُنْتَهَاهُ عند المخاطبِ، ولولا المخاطبُ ما كان كلامُ المتكلّمِ لفظاً مسموعاً، ولا احتاج

^١ سيبويه: الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٩٨٨م، ٦/٢

^٢ نتائج الفكر، ٢١٨

^٣ المصدر نفسه، ٢٢٢

إلى التعبير عنه، فلما اشتركا في المقصود بالكلام وفائدته، اشتركا في اللفظ الدال على الاسم الظاهر.^١

وإذ قد علمنا اهتمام النحويين بوحدة النص وتأكيدهم عليها، فإننا نعلم -لا محالة- تعجّل محمد حماسة عبد اللطيف في نقده على الجرجاني، إذ رأى أنّ تطبيقات الجرجاني على نظريته منحصرة في مستوى الجملة الواحدة، فقال كالمعتذر له: "وقد يصلح هذا الضرب من التناول للقرآن الكريم على اعتبار أنّ كلّ آية فيه، بل كلّ جملة منه معجزة في ذاتها، ولكنّ هذا التناول لا يصلح للشعر من حيث إننا لسنا نريد تحليل جملة من القصيدة، أو بيت واحد فيها، بل نريد تحليل القصيدة كلّها، بوصفها وحدة بنائية متكاملة ذات أجزاء، كلّ جزء منها يقوم بوظيفة معينة في تكامل هذا البناء."^٢

ولو أنعمنا النظر في هذا القول لوجدناه مفضيا إلى القول بتفكك القرآن وعدم ارتباط آياته، بله سورته كلّها، ذلك أنه وازن بين القرآن والقصيدة، وأثبت أنّ القصيدة تستعصي على التفكك، ولم يمتنع ذلك في القرآن!!

ولو أخذنا بهذا القول لكنّا قد تراجعنا عمّا قرره النحويون من ترابط النص القرآني وغيره، وفي هذا غمطٌ لجهدهم وتأصيلهم لهذه القضية؛ إذ أداروا الكثير من النقاش على هذه الفكرة، كما تقدّم، وقد تمكّنوا بعملهم ذلك أن يكشفوا "عن جهاز يتجاوز نظرية العامل، به يفسر تركيب الخطاب، وأسرار خطية مكوناته، وبه تدبروا لما خذلتهم البنية العاملية ضربا آخر من العلاقات بين مكوناته، وبه فسروا ما يقوم عليه التخاطب من حيث هو إجراء وحدثان من حركية."^٣

نخرج من كلّ ذلك أنّ النحويين لم يكونوا بمعزل عن قضية النص المترابط، بل إنهم كانوا - كغيرهم من بلاغيين ونقاد ومفسرين - ينظرون إلى النص بوصفه كلاً واحداً متماسكاً، وأنّ تلك النظرة كانت مستبطنة في أعمالهم، فلم يصرّحوا بها إلا في بعض المواطن؛ وذلك لغلبة المنهج التعليمي المرتبط بمستوى الجملة الواحدة.

^١ نتائج الفكر، ٢١٩-٢٢٠

^٢ محمد حماسة عبد اللطيف: اللغة وبناء الشعر، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م، ص ٢٣

^٣ محمد الشاوش: أصول تحليل الخطاب، ص ٢٦٨

التماسك النصي في الدراسات الغربية

اعتنت الدراسات النصية الغربية بمفهوم (التماسك) باعتباره العمود الفقري لما يُفَرَّقُ بين النصِّ وغيرِ النصِّ، بيدَ أنَّ هذا المفهوم ظلَّ مشوباً بشيءٍ من الغموض والتداخل، إذ لم تتفق الدراسات النصية الغربية على تعريفٍ محدّدٍ له، وتلك مشكلةٌ يرى بعض الباحثين أنها " تنبثق من طبيعة النصِّ ذاته؛ إذ تتصَبُّ عليه بحوثٌ متعددة الاختصاصات والتوجّهات، مما يجعل تحديد مفهوم عامٍ للتماسك أمراً عسيراً^١

وفي هذا الكلام وجهان: الأول حقٌّ لا مرأى فيه ولا اختلاف، وهو كون النصِّ قد نُظِرَ إليه من زوايا متعدّدة، فنتج من تلك الزوايا تعريفاتٌ كثيرةٌ للنصِّ.

أما الوجه الثاني فيحتاج إلى مزيد بسطٍ ونقاش، إذ إنّ هذه المقدّمة التي قدّمها لا تقود إلى النتيجة التي توصل إليها، ذلك أنّ تعريفات النصِّ المتعدّدة، باختلاف توجهاتها كانت تتفق في كون التماسك المؤشّر الأبرز في وجود النصِّ، وأنّه الرابط بين أجزاء النصِّ، وهو الذي يحقق للنصِّ وجوده، فيفَرِّقُ بين النصِّ وغيرِ النصِّ.

وإذا تتبّعنا تعريفات التماسك المختلفة، والفروق المذكورة بينها، فإنه يمكننا حصر مفهوم (التماسك) في الدراسات الغربية في اتجاهين رئيسين:

يرى الأول أنّ التماسك خاصية نصية تتحقق من خلال النصِّ ذاته، وينقسم القائلون بهذا إلى أقسام ثلاثة: يرى الأول أنّ التماسك أمرٌ شكلي، ويذهب الثاني إلى أنه أمرٌ دلالي، ويمزج الثالث بينهما، فيقرر أنّ التماسك مركّب من الشكل والدلالة، ولا يمكن الفصل بينهما، بل إنّ وجود أحدهما مؤشّر على وجود الآخر.

أمّا الاتجاه الثاني فيذهب إلى أنه لا يمكن وصف نصٍّ ما بأنه متماسك أو غير متماسك بعيداً عن المتلقي، بل إنّ المتلقي -في هذا المذهب- هو الذي يحكم على النصِّ بالتماسك أو عدمه، وعلى هذا فالتماسك أمرٌ خارجي.^٢

وإنما تولّد الاختلاف في تعريف (التماسك) عند أصحاب المذهب الأول من اعتماد مصطلحين في اللغة الإنجليزية، هما: cohesion و coherence فقد عدّهما بعض الباحثين شيئاً واحداً، في حين رأى آخرون أنّ فرقاً بينهما يجب أن يُلحَظ،

^١ صلاح فضل: بلاغة الخطاب وعلم النص، الشركة المصرية العالمية للنشر- لونغمان، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٩٦م، ص ٣٤٠

^٢ ذهب هذا المذهب براون ويول في كتابيهما (تحليل الخطاب). انظر ص ك، وانظر كذلك: محمد خطابي: لسانيات النص، ص ٥١

باعتبار الأول مرتبطاً بالبنية السطحية للنص، في حين يرتبط المصطلح الثاني بالبنية العميقة للنص^١.

وإذا عدنا إلى تعريفات كلا المصطلحين في الدراسات النصية والمعجم اللسانية المتخصصة، فسنجد أنها لم تتفق على تعريف واحد لأيٍّ منهما، فالخولي يجعل التماسك (cohesion) في حدودٍ ضيقة لا تتعدى الكلمة الواحدة، وذلك في تعريفه التماسك بأنه " درجة التجاذب بين عنصرين لغويين في جملة واحدة، مثلاً تتماسك -ly مع quick في quickly أكثر من تماسك quickly مع came في He came quickly"^٢

ومثل هذا التعريف نجده في (معجم المصطلحات اللغوية) إذ جاء فيه أن التماسك (cohesion) هو "مدى الترابط بين عنصرين لغويين (مورفيين أو كلمتين) أو أكثر. ويكون هذا الارتباط أقوى ما يكون بين المورفيين الحر والمورفيين المقيد الذي يتصل به، نحو: أخذت (أخذ + ت). ومن المواضع التي تظهر فيها قوة الترابط ما ذكر النحاة العرب أنه لا يجوز فصله بالأجنبي، ولا سيما المضاف والمضاف إليه"^٣. وسنستبعد هذين التعريفين؛ باعتبارهما غير صالحين لوصف تماسك النص؛ لاعتمادهما على المفردة الواحدة، في حال استقلالها أو ارتباطها بغيرها في حالة الإضافة، أو الجار والمجرور، وبحثنا إنما هو في النصّ باعتباره الوحدة الكبرى في التحليل اللغوي.

أمّا (رقية حسن ١٩٦٨م) فإنها تعرّف التماسك (cohesion) بأنه "ما يجعل النصّ مترابطاً، وقد يكون ذلك الترابط نحويّاً أو معجميّاً، أو صوتيّاً كما في النصوص الشفاهية"^٤.

^١ Patricia L. Carrell: Cohesion Is Not Coherence. TESOL QUARTERLY. Vol. ١٦,

No. ٤, ١٩٨٢. PP ٤٧٩-٤٨٨

^٢ Mohammad Ali Al Kholi: A Dictionary of Theoretical Linguistics. p ٤٥

^٣ رمزي منير بعلبكي: معجم المصطلحات اللغوية، دار العلم للملايين، الطبعة الأولى، ١٩٩٠، ص ٩٧

^٤ Ruqaya Hasan: Gramatical cohesion in spoken and written English, university of London. Part ١, page ٣

نلاحظ على هذا التعريف عمومته، وعدم تحديده بشيء، ومن ثم لا يصلح أن يكون تعريفاً جامعاً، فما الذي يجعل النصّ مترابطاً؟ وهل هو مجرد ربط شكليّ تدلّ عليه أداة نحويّة أو صرفيّة؟ وماذا يقال في نصّ يرتبط بعضه ببعض دون وجود روابط نحويّة أو صرفيّة؟ وهذا ما أخذه (J. Richards) على مثل هذا التعريف؛ فإنه قد ترتبط جملتان أو أكثر، دون أن يكون بينهما رابطاً نحوي أو معجمي، وساق على سبيل المثال الجملتين:

A: Could you give me a lift home?

B: Sorry, I'm visiting my sister.

إذ " لا توجد روابط نحوية أو معجمية بين السؤال والإجابة، لكن حدّث التماسك؛ لأنّ كلا من (A) و (B) يعرف أنّ أخت (B) تعيش في الاتجاه المقابل لمنزل (A).

ثمّ يستنتج (ريتشاردز) أنّ النصّ " يصبح متماسكاً إذا وجدت سلسلة من الجمل تطور الفكرة."^١

وقد تأثر (بوسمان Hadumod Bussmann) بتعريف (رقية حسن) السابق، فقال: "يعتمد التماسك على عدة معانٍ لسانية (نحوية، معجمية، صوتية) تلتصق (stick together) بواسطتها الجمل بعضها ببعض، مكوّنة وحدة أكبر كالفقرة أو المقطع النصي."

ويضيف قائلاً: "إنّ التماسك قد ينتج بواسطة أمور عدّة، منها:

١. تكرار بعض عناصر النص.
 ٢. ضغط بعض عناصر النص بواسطة الحذف.
 ٣. استخدام بعض العناصر النحوية أو الصرفية لإظهار بعض العلاقات بين الجمل، كاستخدام الروابط أو العلاقات الإسنادية أو غيرها."^٢
- ويقال في هذا الذي أورده (بوسمان) ما قيل في تعريف (رقية حسن)، ونزيد عليه: ما المقصود بالالتصاق (stick together) هنا؟ ألا يحيلنا ذلك إلى مجرد عملية

^١ J. Richards : Longman Dictionary of Applied Linguistics, pp ٤٥،٤٦

^٢ Hadumod Bussmann: Routledge Dictionary of Language and Linguistics, Routledge, London and New York, p٨١

ميكانيكية شكلية؟ أليس في استخدام مفردة (stick) إحالة إلى الصمغ أو الغراء الذي يلصق الأشياء بعضها ببعض؟ وإذا قلنا بهذا، فإنّ الغراء قد يلصق جسمين مختلفين، ولا يكوّنان بالضرورة شيئاً واحداً؛ فهاتان جملتان ارتبطتا برابط نحوي، ولا تعدّان - مع ذلك - متماسكتين، فعلى الرغم من وجود الرابط (لأنّ) بين الجملتين: (يدور القمر حول الأرض؛ لأنّ الطقس جميل) إلا أنّهما لا تكونان نصّاً متماسكاً؛ " لأنّ الوقائع غير مرتبطة (كذا) بعضها ببعض، فليس لواقعة (الطقس جميل) أية علاقة بالواقعة العامّة، وهي أنّ القمر يدور حول الأرض."^١

ولعلّ هذا ما جعل (هاليداي وحسن ١٩٧٦م) يعتبران المفهوم نفسه، أعني cohesion متضمناً علاقات المعنى العام لكل طبقات النص، تلك العلاقات التي تميّز النصّي من اللا نصّي، وتكوّن علاقة متبادلة مع المعاني الحقيقية المستقلة للنص مع الآخر، فالتماسك cohesion إذن لا يركّز على ماذا يعني النصّي بقدر ما يركّز على كيفية تركيب النص باعتباره صرحاً دلاليّاً^٢.

ومن هنا رأى نصيّون آخرون^٣ أن يميّزوا بين مصطلحين اثنين، يختص الأول وهو cohesion بوصف التماسك الشكلي الذي يبرز على سطح النص في صيغة معجمية أو صرفية أو نحوية، في حين يصف الثاني، وهو coherence، التماسك الدلالي الذي يكون على مستوى البنية العميقة للنص.

ولمّا كان (التماسك) حاصلًا بامتزاج الشكليّ والدلاليّ؛ إذ يكون أحدهما دليلاً على وجود الآخر، فقد رأى بعض النصيين أن يوحّدوا بينهما، ويجعلوا مصطلح cohesion دالاً على الأدوات الشكلية، كالروابط النحوية، ودالاً في الوقت نفسه على العلاقات الدلالية التي تفيد في جعل النصّ وحدة واحدة^٤.

^١ فان دايك: علم النص مدخل متداخل الاختصاصات، ترجمة سعيد حسن بحيري، دار القاهرة للكتاب، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م،

ص ٥٣

^٢ Halliday & Hasan: Cohesion in English, Longman, London, seventh empression, ١٩٨٥, p

^٣ ٢٦، وانظر: صبحي الفقي: علم اللغة النصي، ص ٩٥

^٤ Patricia L. Carrell: Cohesion Is Not Coherence. TESOL QUARTERLY. انظر في هذه المسألة :

Vol. ١٦, No. ٤, ١٩٨٢. PP ٤٧٩-٤٨٨

^٤ انظر: صبحي الفقي: علم اللغة النصي، ص ٩٦

التماسك النصي في الدراسات العربية الحديثة

أفاد كثيرٌ من الدارسين العرب المحدثين من معطيات العلوم اللسانية الغربية، وكان لنحو النصّ وتحليل الخطاب وجودٌ في تلك الدراسات، ويمكن تقسيم الدراسات العربية التي اهتمت بنحو النصّ وتحليل الخطاب، ثلاثة أقسامٍ من حيث الاهتمام بقضية (التماسك النصي):

أما القسم الأول من تلك الدراسات فلم يعرف مصطلح (التماسك)، بل قرّر أنّ تحديد مفهوم عامّ للتماسك أمرٌ عسير^١، ومن أجل ذلك جاء الحديث عن التماسك عائماً غير محدد، ذلك أنه "يمكن القول بأنّ التماسك النصي ليس مجرد خاصية للأقوال، ينبغي أن نعالجها في علم الدلالة، أو في نظرية الخطاب، أو في نحو النص، ولكنه ظاهرة تأويلية ديناميكية من الفهم المعرفي، تتدخل فيها أنواع عديدة من المعارف الذاتية"^٢.

في حين اكتفى محمد مفتاح بالقول إنّ مقولة التماسك مقولة عامة، وأدرج تحته كلاً من التنزيد، والتنسيق، والاتساق، والانسجام، والتشاكل، والترادف، وقد وزّع تقنيات التماسك وأدواته: الشكليّ منها، والدلاليّ على هذه الأنواع دون تبيين ماهية التماسك نفسها^٣.

والقسم الثاني من الدراسات العربية المهتمّة بالتماسك، اكتفت بعرض ما قيل في النظرية النصية الغربية، فراحت تعرض كتباً ودراساتٍ غربيةً، متبّعةً ما قاله هذا النصيُّ أو ذلك. ولعلّ أبرز الدراسات العربية الممثلة لهذا القسم هي دراسة محمد خطابي، الموسومة بـ(لسانيات النصّ)؛ إذ عرض آراء (هاليداي ورقية حسن) و (براون ويول)، وغيرها^٤.

^١ انظر: صلاح فضل: بلاغة الخطاب وعلم النص، ص ٣٤٠

^٢ المصدر نفسه، والصفحة نفسها.

^٣ انظر: محمد مفتاح: التلقي والتأويل: مقارنة نسقية، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، وبيروت، الطبعة الثانية، ٢٠٠١م، ص ١٥٧-

وقد سار على الطريق نفسها عمر أبو خرمة، في دراسته الموسومة بـ(نحو النص: نقد النظرية وبناء أخرى) غير أنه اختصر كثيراً من القضايا، وحاول مناقشة بعضها الآخر.

أمّا القسم الثالث من الدراسات العربية فقد حاولت الاقتراب من مفهوم التماسك وتعريفه، ثمّ طبقتّه على نصوصٍ عربية. وقد انقسم باحثو هذا القسم فئتين:

الأولى فرّقت بين ما يفيد التماسك الشكليّ، وهو المرادف لمصطلح Cohesion، وما يفيد التماسك الدلاليّ، وهو المرادف لمصطلح Coherence في الدراسات الغربية، ومن هذه الفئة سعد مصلوح، الذي جعل للتماسك الشكليّ مصطلح (السبك) وعرفه بأنه "الوسائل التي تتحقق بها خاصية الاستمرارية في ظاهر النص. ونعني بظاهر النص الأحداث اللغوية التي ننطق بها أو نسمعها في تعاقبها الزمني، والتي نخطها أو نراها، بما هي كمّ متصلّ على صفحة الورق"^١.

أما التماسك الدلاليّ فقد سمّاه (الحبك)، وعنى به "الاستمرارية المتحققة في عالم النصّ، ونعني بها الاستمرارية الدلالية التي تتجلى في منظومة المفاهيم والعلاقات الرابطة بين هذه المفاهيم"^٢.

والفئة الأخرى من الباحثين الذين قدّموا تعريفاً للتماسك، أفادت من مزج الغربيين المصطلحين في مصطلح واحد هو (التماسك)، فانطلقوا في تعريفهم التماسك من منطلق المزج بين المستوى الشكليّ والمستوى الدلاليّ، ومن أولئك صبحي الفقي الذي عرّف التماسك النصّي "بأنه العلاقات أو الأدوات الشكلية والدلالية التي تُسهم في الربط بين عناصر النصّ الداخلية، وبين النصّ والبيئة المحيطة من ناحية أخرى"^٣.

ومنهم سمير استيتية الذي لم يذهب بعيداً عن تعريف الفقي، فالتماسك عنده "مجموعة من العلاقات اللفظية أو الدلالية بين أجزاء النصّ، إذ تلتحم هذه الأجزاء،

^١ سعد مصلوح: في البلاغة العربية والأسلوبيات اللسانية، ص ٢٢٧

^٢ المصدر نفسه، ص ٢٢٨

^٣ انظر: صبحي إبراهيم الفقي، علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق، دار قباء للطباعة والنشر، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠م، ص ٩٦

ويتماسك بعضها مع بعض، بحيث إذا غاب هذا الالتحام ظهر النص وكأنه أشلاء ومزق لا رابط بينها^١.

ويؤخذ على هذين التعريفين أنهما ليسا تعريفين بماهية التماسك، بل هما تعريف بأدواته التي يتحقق بها، فليس التماسك هو العلاقات أو الأدوات، سواء كانت شكلية أم دلالية.

ويؤخذ على تعريف استيتية - إضافة إلى المأخذ السابق - دخول الدور فيه بقوله (ويتماسك بعضها مع بعض)، كما يؤخذ عليه استعماله (أو) في قوله (مجموعة من العلاقات اللفظية أو الدلالية بين أجزاء النص)؛ إذ كان الأولى استعمال (الواو) هنا؛ لعدم إمكان فصل الشكلي عن الدلالي في التماسك.

والذي يحسن التنبيه إليه في هذا المقام أن الدراسات العربية التي اهتمت بالتماسك النصي لم تتفق فيما بينها على مصطلح واحد، ففي حين يطلق بعض الباحثين مصطلح (التماسك) نجد باحثين آخرين يطلقون مصطلح (الاتساق) و (الانسجام) و (الحبك) و (السبك)^٢.

^١ سمير استيتية: منازل الرؤية: منهج تكاملي في قراءة النص، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣م، ص ٢٧

^٢ انظر: سعد مصلوح: في البلاغة العربية والأسلوبيات اللسانية: آفاق جديدة، منشورات جامعة الكويت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣م، ص ٢٢٥-

٢٢٩، ومحمد خطابي: لسانيات النص، ص ١٣-٢٥

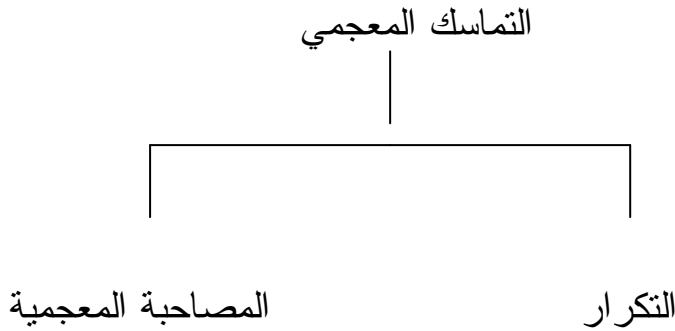
مستويات التماسك النصي

تحدّث النصيون عن مستويات أربعة للتماسك النصي^١، هي: التماسك المعجمي، والتماسك النحوي، والتماسك الدلالي، والتماسك التداولي، ويبيّنوا دور كل مستوى منها في تحقيق التماسك النصي. وسأتناول هنا كلّ مستوى، مع محاولة إبداء الإسهامات العربية في تبيينه، وما تختصّ به اللغة العربية.

وينبغي التنبيه أنّه لا يمكن الفصل بين مستويات التماسك المذكورة، بل ينبغي النظر إليها مجتمعةً لتحقيق نصية النص، فالعلاقات النحوية في النص -على سبيل المثال- تولّد دلالاتٍ مختلفةً، ترتبط كلّ علاقة بسياقها الذي ترد فيه، والأمر عينه يقال في العلاقات المعجمية في النص، وإنما فصلنا هذه المستويات هنا لأغراضٍ دراسيةٍ بحثية.

أولاً: التماسك المعجمي:

يعتمد هذا المستوى من التماسك على ما يقوم بين الوحدات المعجمية من علاقات، كالترادف والتضاد وغيرهما، ويتحقق التماسك المعجمي عبر ظاهرتين لغويتين هما: التكرار والمصاحبة المعجمية^٢.



^١ انظر: محمد خطابي: لسانيات النص، ص ١١-٢٥

^٢ Halliday & Hasan, Cohesion in English, p ٣١٨ انظر:

أولاً: التكرار: Reccurence

أفرد النصيون للتكرار مساحة كبيرة، بينوا فيها سُبُلَ إفادة التكرار تماسك النص، وقد جعلوا هذا التكرار - تبعا لهاليداي ورقية حسن - في أربع درجات، هي:

١- إعادة العنصر المعجمي: Repitition of Lexical item

وينقسم إلى قسمين: الأول: التكرار التام أو المحض Full Recurrence وهو تكرار الكلمة كما هي دون تغيير.

الثاني: التكرار الجزئي Partial Recurrence وهو تكرار الكلمة مع شيء من التغيير في الصيغة، أي تكرار الجذر اللغوي في عدد من الصيغ داخل النص الواحد.

٢- الترادف أو شبه الترادف: Synonym or Near Synonym

ويعني تكرار المعنى دون اللفظ، وقد يتكرر أكثر من مرة في النص، ولأكثر من كلمة، ومن ثم تتسع المساحة التي يُحَدِّثُ فيها سَبْكَاً.

٣- الكلمة الشاملة Superordinate

وهي عبارة عن كلمة يندرج تحتها عدد من الكلمات المتكافئة؛ فكلمة (الفن) على سبيل المثال يقع تحتها كلمات متكافئة كالموسيقى، والشعر، والنحت، والغناء، وكذلك كلمة (الإنسان) فإنه يندرج تحتها كل من الرجل، والمرأة، والولد، والطفل، والبنات، وهكذا^١.

٤- ألفاظ العموم (المجردة)^٢: General Words

ويعنون بها تلك الكلمات التي فيها من العموم والشمول ما يتسع بكثير عن الشمول الموجود في (الاسم الشامل)، مثل: الفكرة، والقضية، والعمل، والصنيع، وغيرها. ومثال ذلك: (رأى هنري أن يستثمر أمواله في مزرعة ألبان. أنا لا أدري ما الذي أوحى إليه بالفكرة)، فلفظة (الفكرة) لفظة عامة، وقد أحالت هنا إلى ما رآه هنري في الجملة الأولى^٣.

^١ رمزي منير بعلبكي: معجم المصطلحات اللغوية، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٠م، ص ٤٨٤

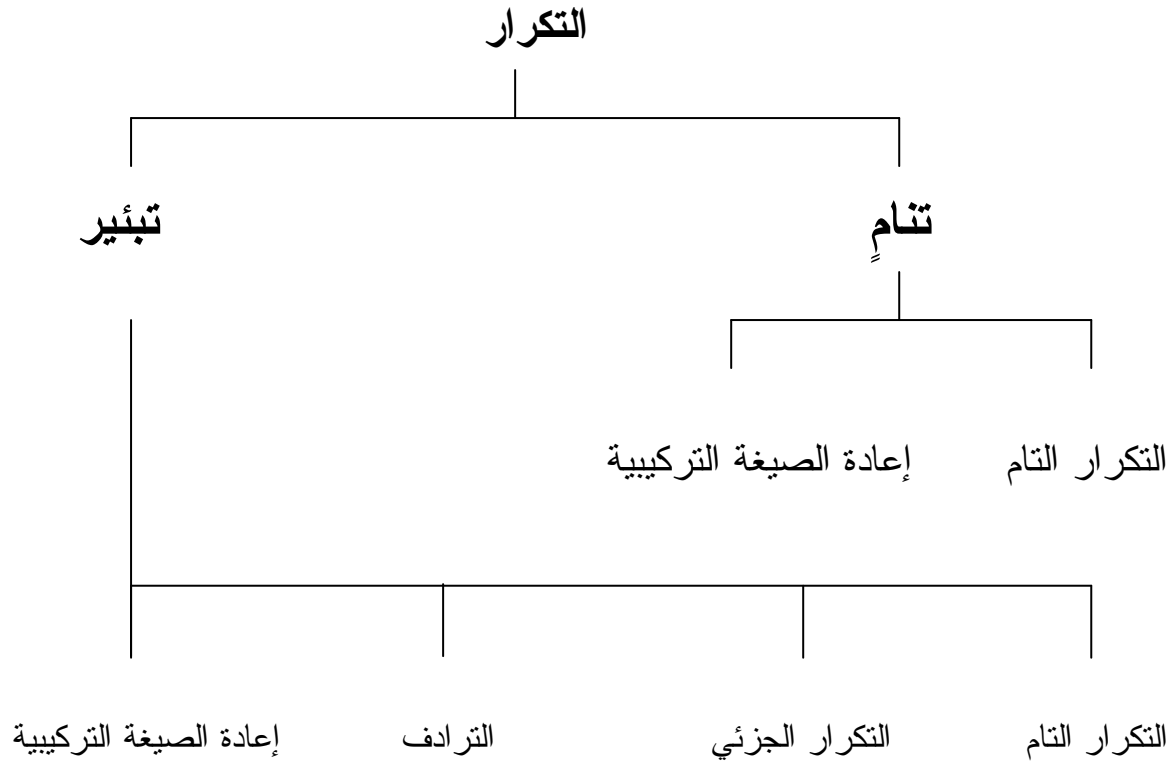
^٢ هذا المصطلح في الكتابات النصية العربية مقابل بـ (الكلمات العامة)

انظر في التكرار وأقسامه: ومحمد خطابي: لسانيات النص، ٢٣٧، وجميل عبد المجيد: البديع بين البلاغة العربية واللسانيات النصية، ٧٩-

والذي أراه أن القسمين الثالث والرابع (الكلمة الشاملة، وألفاظ العموم) لا يندرجان تحت التماسك المعجمي؛ إذ هما يمثلان وجها دلاليا هو المعروف بالعموم والخصوص، ولذا أرى أن دراستهما ضمن مستوى التماسك الدلالي أولى. وقد بدا لي - بعد تتبعي لمواطن التكرار وأساليبه في نهج البلاغة - أن أقسم التكرار قسمين أساسيين: الأول وقد أطلقْتُ عليه مصطلحَ تَكَرَّرٍ " التتامي"، والآخر هو ما اصطَلَحْتُ على تسميته تَكَرَّرٍ "التبئير".

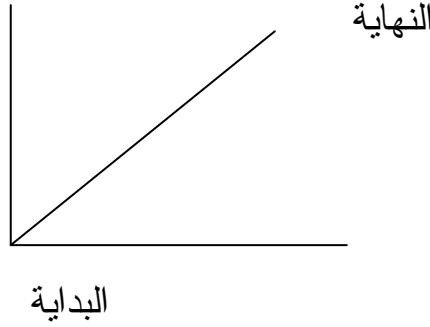
ويندرج تحت تَكَرَّرٍ "التتامي" إعادة العنصر المعجمي أو ما يطلق عليه التكرار التام، وإعادة الصيغة التركيبية، وإن كانت هذه لا تندرج تحت مسمى المعجم، إلا أنها تدخل تحت إطار التكرار.

أما تَكَرَّرٍ "التبئير" فيندرج تحته كلُّ من: التكرار التام، والتكرار الجزئي، والترادف وشبه الترادف، وإعادة الصيغة التركيبية. ويمكن التمثيل لشجرة التكرار بالتالي:



وأعني (بتكرار التتامي) تكرار كلمة أو صيغة معينة لغرض التدرُّج وتنمية النص وصولاً به إلى الهدف المنشود، وكأنَّ النصَّ يبدأ من نقطة الصفر التي هي

بدايته، ليصل إلى النهاية حينما تصل الرسالة إلى ذهن المتلقي كاملة. ويمكن تمثيله بالشكل التالي:



وقد أشار إلى هذا النوع من التكرار (عز الدين علي السيّد) في كتابه (التكرير بين المثير والتأثير) فقال إنه "تكريرٌ يجعل الكلام في تماسك واطّراد، كأنّ جملةً يدفع بعضها بعضاً للغاية، ولهذا سمّيته في كتاب " الحديث النبوي: من الوجهة البلاغية" تصعيد المعاني، ولكنني عنيت منه في الجمل المتوالية أن تُبنى كلُّ تاليةٍ على لفظٍ من السابقة، فإنّ ذلك أتمُّ في معنى التردد وأكمل في معنى الحَبْكِ" وقد ضَرَبَ له مثالا من الحديث النبوي قوله - صلى الله عليه وآله وسلم -: مَنْ خَافَ أَدْلَجَ، وَمَنْ أَدْلَجَ بَلَغَ الْمَنْزِلَ، أَلَا إِنَّ سِلْعَةَ اللَّهِ غَالِيَةٌ، أَلَا إِنَّ سِلْعَةَ اللَّهِ هِيَ الْجَنَّةُ"^١

وإنما اخترت مصطلح (التنامي) متجاوزاً مصطلح (تصعيد المعاني) الذي اقترحه (السيّد)، لما ينطوي عليه (التنامي) من قيمةٍ بنائيةٍ لا تشوبها مثلُ ظلالِ (التصعيد) قديماً وحديثاً؛ إذ تُحيلُ لفظةُ (التصعيد) إلى معنى الإذابة^٢، وكأنَّ المعنى -حينئذٍ- يتحوّل إلى معنى آخر؛ إذ يختفي المعنى الأول ليحلَّ محله معنى ثانٍ، شأنِ العنصرِ المذابِ فإنّه يختفي ولا يكاد يُرى، وليس كذلك مصطلح (التنامي) إذ يحيل إلى الزيادة والكثرة في المعنى مع ارتباطٍ أوّلِهِ بتاليه، وبقاءِ الأولِ ظاهراً للعيان.

^١ عز الدين علي السيّد: التكرير بين المثير والتأثير، عالم الكتب، بيروت، ط٢، ١٩٨٦، ص ٢٥٣-٢٥٤

^٢ انظر: لسان العرب (صعد)

وأما تكرار التبئير فالمقصود به تكرار عنصر معجمي (بلفظه تاماً أو جزئياً أو بمرادفه) أو تكرار صيغة تركيبية في نص ما بهدف إدارة النص عليها وجعلها محورا له.

فمن المعلوم أن لكل نص مهيمات دلالية أساسية theme، تدور حولها أحداث النص كلها، وتبرز تلك "المهيمات الدلالية" في لفظة رئيسة، وتكرر تلك اللفظة إما تكراراً محضاً أو جزئياً، أو بإحدى مرادفاتها، كما يُحال إليها بالضمير، والحاصل أن تلك اللفظة تتحول إلى بؤرة يدور عليها النص كله.

ومثال ذلك تكرار لفظة (الناس) في قوله تعالى: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ، مَلِكِ النَّاسِ، إِلَهِ النَّاسِ، مِنْ شَرِّ الْوَسْوَاسِ الْخَنَّاسِ، الَّذِي يُوَسْوِسُ فِي صُدُورِ النَّاسِ، مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ﴾^١ إذ علل السيوطي^٢ تبعاً لبعض المفسرين تكرار لفظة الناس بعلّة صوتية محضة، هي مراعاة الجناس، وهذا التعليل - وإن صح - فلا يستقيم عدّه السبب الوحيد للتكرار هنا، وهذا ما لحظه البقاعي إذ قال: "وكرر الاسم الظاهر دون أن يُضمّر، فيقول مثلاً: (مَلِكِهِمْ وِ إِلَهِهِمْ) تحقيقاً لهذا المعنى، وتقوية له بإعادة اسمهم الدال على شدة الاضطراب، المُقتضي للحاجة عند كل اسم من أسمائه، الدال على الكمال المُقتضي للغنى المُطلق، ودلالة على أنه حقيق بالإعادة، قادرٌ عليها لبيان أنه المتصرف فيهم من جميع الجهات، وبيانا لشرف الإنسان، ومزيد الاعتماد بمزيد البيان"^٣.
فقوله: "ومزيد الاعتماد بمزيد البيان" دال على أن هذه اللفظة (الناس) محورية في السورة، وعليها تدور، وهذا ما أطلقت عليه (التبئير).

وقد يكون النص ذا محور واحد - كما في سورة الناس - وقد يكون متعدد المحاور؛ لذا يعمد المرسل إلى تبئير كل محور بإعادة العنصر المعجمي الذي يمثل المحور، ممّا يعني المحافظة على الإشارة إلى الكيان ذاته المراد تبئيره في عالم النص، ممّا يعطي النص استقراراً واستمراراً واضحاً.

^١ سورة الناس

^٢ انظر: السيوطي: الإتقان في علوم القرآن

^٣ البقاعي: نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، ٢٢/٤٢٧

أمّا المصاحبة المعجمية collocation، وهي ثاني وَجْهَي التماسك المعجمي -كما تقدّم- فإنّ "هاليداي وحسن" يعرفانها بأنها "توارد زوج من الكلمات بالفعل أو بالقوة نظراً لارتباطها بحكم هذه العلاقة أو تلك."^١ ويقدم "هاليداي وحسن" المثال التالي لتوضيح دور المصاحبة المعجمية في التماسك النصي:

Why does this little boy wriggle all the time? Girls don't wriggle.

(ما لهذا الولد يتلوّى طوال الوقت؟ البنات لا تتلوّى.)

إنّ كلمة (البنات) هنا ليس لها المرجع الذي لكلمة (ولد) في الجملة الأولى، ومن ثم ليس بينهما علاقة تكرار معجمي، ورغم هذا تبدو هاتان الجملتان منسبكتين، فما الفاعل في هذا السبك؟

الفاعل -حسبما ذكر هاليداي وحسن- هو وجود علاقة معجمية بين لفظتي

(الولد) و (البنات)، هذه العلاقة هي علاقة التضاد^٢ Opposition

وقد ذكر (هاليداي وحسن) بعض العلاقات الرابطة بين الأزواج من الألفاظ،

وهي:

- ١- التباين Complementarist وله درجات عديدة، إذ قد يكون اللفظان:
 - أ- متضادين Opposite مثل: ولد/ بنت.
 - ب - متخالفين Antonyms مثل: أحبّ/ كره.
 - ج- متعاكسين Converse مثل: أمرّ/ أطاع.
- ٢- الدخول في سلسلة مرتبة Orderd Series مثل: الثلاثاء/ الأربعاء، الدولار/ سنت، اللواء/ العميد.
- ٣- الكل للجزء Part to Whole مثل: السيارة/ الفرامل، الصندوق/ الغطاء.
- ٤- الجزء للجزء Part to Part مثل: الفم/ الذقن.
- ٥- الاندراج في صنف عام General Class مثل: الكرسي/ الطاولة، حيث تشملهما كلمة (الأثاث).

^١ Cohesion in English, p ٢٨٤

^٢ Ibid, p ٢٨٥

ويذكر (هاليداي وحسن) أن هذه المصاحبات المعجمية سوف تُحدثُ قوةً

سابقةً cohesive force حين تبرزُ في جملٍ متجاورةٍ adjacent sentences

والواقع أن بعض هذه العلاقات التي أشار إليها (هاليداي وحسن) قد درسها البلاغيون العرب القدامى، وإن لم يكونوا ناظرينَ - في أغلب الأحيان - إلى أثرها في تماسكِ النصِّ كلِّه، فقد درسوا - على سبيل المثال - الطباقَ والمقابلةَ، وبيّنوا كيفيةَ إسهامهما في سبكِ الجملةِ الواحدة، ذلك أن " من صفاتِ الأدبِ الجيّدِ تلاحُمُ أجزاءه، وائتلافُ ألفاظه، حتّى كأنَّ الكلامَ بأسرِهِ من حُسْنِ الجوارِ وشِدَّةِ التلاحُمِ كلمةً واحدةً، وحتّى كأنَّ الكلمةَ بأسرِها حرفٌ واحدٌ، وكما يتمُّ هذا التلاحُمُ عن طريقِ التشابهِ يتمُّ كذلك عن طريقِ التضادِّ؛ لأنَّ المعانيَ يستدعي بعضها بعضاً، فمنها ما يستدعي شبيهه، ومنها ما يستدعي مقابله، بل إنَّ الضدَّ أكثرُ خطوراً على البالِ من الشبيه، وأوضحُ في الدلالةِ على المعنى منه"^٢.

غير أن حديث البلاغيين عن السبك المؤدّي بالطباق ظلّ منحصراً في مستوى الجملة الواحدة، أو البيت الواحد؛ لأن التعويل عندهم كان على اللفظة الواحدة، ولم يربطوا بين هذا التناقض في الدلالة والحركة التي يموج بها التركيب أو النص نتيجة لاحتكاك المتناقضات.^٣

بل إننا نجد ذلك عند بعض الباحثين من المحدثين الذين تصدوا لدراسة أثر الطباق في تماسك النص، إذ رأى أنه حين تجاوز الطباق مستوى الجملة حدّت التماسك بين الجملتين، كما في قوله تعالى ﴿ تُوْتِي الْمَلِكُ مِنْ تَشَاءُ وَتَنْزِعُ الْمَلِكُ مِنْ تَشَاءُ، وَتُعْزِزُ مَنْ تَشَاءُ وَتُذَلِّقُ مَنْ تَشَاءُ ﴾^٤ ثم علق على ذلك بقوله إن " هذا التجاوز هو المطلوب، والمطلوب -أيضاً- عدمُ التقيدِ المباشرِ بين الجملةِ الواردِ فيها الطرفُ الأولُ من طرفي الطباق، والجملة الثانية الواردِ فيها الطرفُ الثاني، وهذا الطلبُ الأخيرُ بغيةً توسيعِ المساحة التي يُحدثُ فيها الطباقُ سبكاً، وبصيغةٍ أوضح: من الجائز أن يردَّ

^١ Ibid, p ٢٨٦

^٢ عبد العزيز عتيق: علم البديع، دار الآفاق العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٩٨م، ص ٧٠

^٣ انظر: سعد أبو الرضا: في البنية والدلالة: رؤية لنظام العلاقات في البلاغة العربية، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٧٧، ص ٣٧

^٤ من الآية ٢٦/ آل عمران

الطباق بين كلمتين، تنتمي إحداهما إلى مقطعٍ أو فقرةٍ من النصِّ، وتنتمي الثانية إلى مقطعٍ أو فقرةٍ أخرى. ومثلُ هذا الطباقِ الرابطِ بين طرفيه يغدو مؤشراً سطحياً إلى وجودِ ترابطٍ بين هاتين الفقرتين أو المقطعين^١.

والواقع أنَّ الحديث هنا مازال مُنصباً على اللفظة الواحدة، وإنَّ وردت في فقرتين مختلفتين من النص، والحق أنَّ في النصوص العربية - ونهج البلاغة واحد منها - متسعا لرصد أنواع جديدة من التضاد أوسع من تضاد الكلمة المفردة، أو مقابلة الجملة بأخرى؛ إذ نجد التضاد بين بعض البنى النصية الكبرى المكوّنة للنص، وهذا ما يوسّع دائرة التماسك لتشمل النص كله، دون تقييد بكلمة محددة أو جملة معينة، خاصة إذا علمنا أنَّ للطباق حضوراً كبيراً في النص، إذ يُعدُّ جزءاً أساسياً من المعنى الكلي للنص، وليس مجرد زينة شكلية يوتى بها للتحسين.

ومن هنا سيكون النظر إلى الطباق من خلال دائرةٍ أوسع تشمل: الطباق بين كلمتين في الجملة الواحدة، والطباق بين جملتين في الوحدة النصية الواحدة، والطباق بين وحدتين نصيتين، وسيوقفنا تتبّع التضادّ على القولِ بالتضادّ بين نصين مختلفين، أحدهما حاضرٌ مُنجزٌ، يرتبط بالآخر الغائب بعلاقة التضادّ، كما سنرى في القسم الدلاليّ من الفصل الثالث.

بقي أنْ أشير إلى قاعدتين من قواعد التماسك المعجمي، ذكرهما (هاليداي وحسن)، أما الأولى فتتصّل على أنه "كلّما ازدادت الوجدتان المعجميتان قربا في النص ازداد الاتساق الذي تحقّقانه قوة ومتانة".

وقد أبطل محمد الشاوش هذه القاعدة باعتبارها "متأثرة تأثراً مبالغاً فيه بالصورة التي أصبحت غالبية على تمثيل النصوص، باعتبار غالبية النصوص الأدبية المكتوبة غالبيةً شبه مطلقة، في حين أنك إذا ولجت هذه الظاهرة من زاوية معنوية عرفانية لاحظت أنْ بُعدَ الوحدات في خطية النص لا يناسب بالضرورة وهاءَ علاقات التناسب والاتساق القائمة بينها".^٢

^١ جميل عبد المجيد: البديع بين البلاغة العربية واللسانيات النصية، ص ١١١

^٢ أصول تحليل الخطاب ١/ ١٤٣

وأضيفُ إلى ما ذهب إليه الشاوش فأقول: إنَّ تأسيس القاعدة المذكورة قائم على تخييب المتلقي، أو قُلِّ المساواة بين المتلقين وجعلهم واحداً، والحقُّ أنَّ المتلقي ليس واحداً في كل النصوص، فإذا ما كان الخطاب عامًّا و تتلقاه شرائح مختلفة من المتلقين، إذ يكون من بينهم من لا يمكنه التركيز كثيراً، فيتشتت ذهنه ويبعد عن الرسالة الموجهة من المرسل، فإذا كان كذلك فإنَّ المرسل يعمد إلى التقريب بين الوحدات المعجمية التي يستخدمها؛ لكي يظلَّ الخطاب متماسكا في ذهن هذا المتلقي.

أما إذا كان الخطاب موجَّهاً إلى مَنْ يظنُّ فيه المرسل اليقظة وإمكانية التواصل معه، بما يمتلكه من مؤهلات ثقافية خاصة، فإنَّ المرسل قد يعمد إلى المباشرة بين الوحدات المعجمية المستخدمة اتكاءً على حدس المتلقي وفطنته. والقاعدة الثانية من قواعد التماسك المعجمي، التي أشار إليها (هاليداي وحسن) تنصُّ على أنه " كلما ارتفع تواتر الـوحدتين المعجميتين في الاستعمال عامة، لا في النص المعني بالأمر قلَّ الاتساق الذي تحققه قوة ومتانة."

والذي يبدو لي أنَّ في هذه القاعدة خلطاً بين مفهومي (التماسك) و(الأسلوب)، نعم إذا كانت الـوحدتان المعجميتان شائعتين في الاستعمال، ثمَّ استُخدِمتا في نصٍّ ما، فإنَّهما تفقدان الخصوصية التي قد يميِّز بها كاتب عن آخر، أما اعتبار أنَّهما لا تحققان التماسك النصِّيَ فذلك بعيدٌ، إذ هما حينئذٍ تحيلان إلى ما استقرَّ في ذهن المتلقي، فلا يجدُّ صعوبةً في ربط أحداث النص بعضها ببعض، ممَّا يؤدي إلى تحقيق درجة كبرى من التماسك النصِّي.

ثانياً: التماسك النحوي:

تقوم القواعد النحوية بدورٍ كبيرٍ في ربط النصِّ ببعضه ببعضٍ على جميع مستوياته: الشكلية والدلالية، وقد تحدثنا فيما سبق عن نمط القواعد التي يروم النصيون تحقيقها، وصولاً إلى إرساء (نحو النص)، كما ذكرنا اختلافهم في ماهية ذلك النحو: أهو نحو مغايرٌ لنحو الجملة؟ أم هو تطويرٌ لنحو الجملة؟

وقد اقترحنا ثمَّ أنْ تُقسَمَ قواعدُ نحوِ الجملةِ التي تتجاوزُ الجملةَ إلى النصِّ قسَمين: سَمِينَا الْأَوَّلَ (قاعدة التوسيع)، والآخَرَ (قاعدة الدمج)، وقد قلنا إنَّ هاتين القاعدتين ترتبطان بالجملة الأولى؛ فما التوسيعُ والدمجُ إلا لها.

وللجملة الأولى دورٌ كبيرٌ في التماسك النحويِّ، فلا بدَّ من الوقوف عندها؛ ذلك أنَّ تلك الجملة تهيمن على النصِّ، أو قل على الوحدة النصية، أو الوحدات النصية المكوَّنة للنصِّ، فالنصُّ يتكوَّن من وحدات نصية كبرى، وتختلف النصوص فيما بينها، فبعضها يكون ذا وحدة نصية كبرى واحدة، والآخَرُ ذا وحداتٍ متعدِّدة، وترتبط تلك الوحدات بطريقتين: داخليٍّ وخارجيٍّ.

أما الداخليُّ فيقوم بين عناصر الوحدة نفسها، إذ ترتبط المتتالياتُ الجمليَّةُ فيها بالجملة الأولى، ويتمُّ هذا الربطُ بوساطةِ القاعدتين المذكورتين آنفاً: التوسيع والدمج. وأمَّا الربطُ الخارجيُّ فيقومُ بين الوحداتِ النصيةِ الكبرى المكوَّنة للنصِّ، إذ تُسهمُ الوظائفُ الدلاليةُ والتداوليةُ في الربطِ، ممَّا يُنشئُ تماسكاً في النصِّ يضمن استمراره.

وهذا يعني بالضرورة أن يكون لكلِّ وحدة نصية كبرى جملةً أولى، فنتعدد الجملُ الأولى بتعدد الوحدات النصية الكبرى، وأمَّا الزعمُ بأنَّ لكلِّ نصٍّ جملةً أولى واحدةً فلا يستقيم، إلا إذا كان النصُّ مكوَّناً من وحدة نصية واحدة لا غير. وقد يقال إنَّ المقصود بذلك هو أننا نتصيَّد المغزى الأساس للنصِّ، ونصوغه في جملة، يكون معناها هو الذي يتردَّد في النصِّ، وعلى ذلك فلكلِّ نصٍّ -مهما تعدَّدت وحداته النصية- جملةٌ أولى واحدة.

وأقول: إننا نبحث في النصِّ باعتباره ملفوظاً مُنجزاً مكوَّناً من وحداتٍ تركيبية، تحكمها علاقاتٌ لسانيةٌ محدَّدة، أما التصيِّدُ فإنَّما يقعُ في المستوى الدلالي الخاضع لتأويل المتلقي، وعلى ذلك ستتعدَّدُ الجملُ الأولى بتعدد المتلقين.

و(الجملة الأولى) التي نتحدث عنها هي التي "تحكم سائر الجمل اللاحقة لها - إن وجدت- بحكم ورودها في البداية في نقطة الانطلاق، وهي المَعْلَمُ الأولُ المؤسِّسُ لكلِّ المعالمِ في النصِّ"^١.

^١ سعيد بحيري: دراسات لغوية، ٨١

وإنما امتازت الجملة الأولى بذلك؛ لأنها تشكل المحور المركزي في الوحدة النصية، ومعلوم أن " معيار تحديد المركزية هو كمية المعلومات التي يُفَرِّزُها الخطابُ في تَسْلُسُلِهِ بالنسبة لمحور ما. على هذا الأساس يصبح التفاوت بين محاور الخطاب الواحد من حيث المركزية تفاوتاً في كم المعلومات التي تُشكّل هذه المحاور موضوعات لها، ويصبح بذلك المحور الرئيسي في خطاب ما المحور الذي يستقطب الكم الأكبر من المعلومات في ذلك الخطاب".^١

ثالثاً: التماسك الدلالي

أخذ النصيون على من سبقهم من علماء الدلالة اهتمام هؤلاء بالدلالات التي تنتج عن اللفظة الواحدة في سياقاتها المختلفة، فقد راحوا يضعون النظريات التي تسهم في إدراك تلك الدلالات، كنظرية السمات الدلالية وغيرها.

وقد رأى النصيون أن تتبّع اللفظة دلاليًا يؤدي إلى إيجاد نماذج معزولة عن سياقاتها النصية، وللخروج من ذلك الإشكال وجدوا أنهم بحاجة إلى سيمانطيقا مناسبة، وتكون مثل هذه السيمانطيقا متناسبة، على معنى أن هذه الجمل لا تؤول حسب نماذج معزولة، بل متناسبة لكون تأويل الجمل المترابطة مندرجة في نماذج متصلة، وإنما تتحدد العلاقة الموجودة بين الجمل باعتبار هذه التأويلات".^٢

ويرى (فان دايك) أن "أسهل طريق لاعتبار ضروب التأويل متناسبة ينبغي أن يقوم على تأويل الجمل المنتظمة التأليف في أخصّ النماذج المرتبة في قالب متسلسل (م، ١، م ٢٠٠٠ ن) "^٣

ولقد تحدّث النصيون كثيراً عن التماسك الدلالي Coherence، وفصلوا بينه وبين التماسك السطحي Cohesion، ورأوا أنّهما معاً يحققان نصية النص، وأن لا وجود للنص إذا خلا من أحدهما.

^١ أحمد المتوكّل: بنية الخطاب، ١١٢

^٢ فان دايك: النص والسياق، ترجمة عبد القادر قنيني، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، د.ط، ٢٠٠٠م، ص ١٤٠

^٣ المرجع نفسه، ص ١٤٠

والتماسك الدلالي عندهم هو "الذي يتم على مستوى البنية العميقة للنص، أي على مستوى التصورات والمفاهيم Concepts والعلاقات Relations الرابطة بين هذه المفاهيم"^١.

ويرى (فان دايك) أنّ هذا التماسك "يتحدّد على مستوى الدلالات حين يتعلّق الأمر بالعلاقات القائمة بين التصورات والتطابقات والمقارنات والتشابهات في المجال التصوري، كما يتحدّد على مستوى الإحالة أيضاً، أي ما تحيل إليه الوحدات المادية في متواليّة نصية"^٢.

أمّا ما يهمننا هنا فهو البحث عن كيفية ترابط النصّ، بحيث يبدو متماسكاً ممثلاً رسالة واحدة، لها موضوع يتلقاه المتلقي فيفهمه ويتفاعل معه، وقد بحث النصيون ذلك، وحاولوا أن يضعوا معايير بها يُعرّف التماسك الدلالي في النصّ، ومن تلك المعايير ما وضعه (دي بوجراند)؛ إذ جعل معياره في ثلاث نقاط هي:

١. العناصر المنطقية، كالسببية، والعموم والخصوص.
 ٢. معلومات عن تنظيم الأحداث والأعمال والموضوعات والمواقف.
 ٣. السعي إلى التماسك فيما يتصل بالتجربة الإنسانية، ويتدعم بتفاعل المعلومات التي يعرضها النص مع المعرفة السابقة بالعالم^٣.
- أما (فان دايك) فقد اشترط للتماسك الدلالي شرطاً، وضّحه بقوله: "نقول عن النص في نهاية المطاف بأنه منسجم عندما نجد فيه تعبيراً عن مسارٍ محتمل للأحداث"^٤.

والحق أنّ هذا الذي ذهب إليه (فان دايك) يحتاج إلى مزيد مناقشة؛ إذ يبدو التعميم في حكمه جلياً، إذ قد نجد نصوصاً تبدو مختلفة الأحداث ظاهرياً، أو قل إنّ العلاقات على مستوى السطح فيها غير متماسكة، وعلى الرغم من ذلك يتقبل المتلقي تلك النصوص، ويعدها كاملة تمثّل رسالة.

^١ جميل عبد المجيد: البديع بين البلاغة العربية واللسانيات النصية، ص ١٤١

^٢ فان دايك: النص: بنياته ووظائفه، ترجمة محمد العمري، ضمن كتاب في نظرية الأدب، الرياض، الطبعة الأولى، ١٩٩٧م، ص ٦١-٦٢

^٣ انظر: دي بوجراند: النص والخطاب والإجراء، ص ١٠٣

^٤ فان دايك: النص: بنياته ووظائفه، ٧٣

إنّ ذلك يعني وجودَ قوانينٍ داخليةٍ تنظّم تلك العلاقات التي تبدو مختلفة في الظاهر، وهو قولٌ تبنّاه البنيويون وأطلقوا عليه مصطلح (الضبط الذاتي)؛ ذلك أنّ البنّيات "تستطيع أن تضبط نفسها، هذا الضبط الذاتي يؤدي إلى الحفاظ عليها، وإلى نوعٍ من الانغلاق"^١

وسأحاول تتبع التماسك الدلالي في نصوص النهج، وذلك عن طريق رصد موضوع النص وكيفية بنائه، إذ إنّ علاقةً وثيقةً يلحظها الباحث بين ترتيب الجمل في النص وترتيب الأحداث فيه.

إنّ البحث عن موضوع النص سيقودنا إلى البحث عن علاقة الموضوعات الجزئية أو الفرعية في كل نص بالموضوع الرئيس فيه، وبطريقة أخرى أقول: هل يبنّي النص من مجموع هذه الموضوعات الفرعية، بحيث يؤدي كل موضوع دوراً في بناء النص، تماماً كاللبنات التي تقوم كل واحدة منها بسدّ ثغرة في البناء؟ كما سيقودنا ذلك إلى البحث عن العلاقات الدلالية القائمة بين جمل الوحدات النصية التي تمثّل الموضوعات الفرعية، وعن العلاقات القائمة بين الوحدات النصية نفسها.

لقد ركّزنا اهتمامنا في البحث عن العلاقات الدلالية في النص؛ ذلك أننا في أدقّ معاني السيمانطيقا نستطيع أن نصف فقط العلاقات بين ضروب التعبيرات وبنيتها الداخلية، وبنية الأحداث والمواقف، وهي علاقات منتزعة من الخواصّ التداولية والمعرفية المحصّلة من ترتيب انتظام تركيب الجملة"^٢.

ولم يكن علم الدلالة بمنأى عن دراسة العلاقات الدلالية، بيّد أنّه جعل ميدان الدراسة مقصوراً على الجملة الواحدة، ومن ثمّ رأى (هاينه من وفهيجر) أنه "من المنطق أولاً أن تُطبّق العلاقات القائمة بين الوحدات النحوية أيضاً على مستوى الدلالة (على أنّها علاقات قائمة بين القضايا)، وهي تصلح أن تكون أساساً لما يُطالب به من

^١ جان بياجيه: البنيوية، ترجمة عارف منيمنه وزميله، منشورات عويدات، بيروت، ص ١٣

^٢ فان ديك: النص والسياق، ١٤٣

علم دلالة الربط: وصل/ إضافة/ سببية/ شرطية/ تعاقبية/ معية/ ختامية/ زمنية/ كيفية/ مقارنة/ استدرائية^١

وقد رأى هذان النصيان أنه "يجب في الدراسات الدلالية للنص أن تراعى أيضاً العلاقات بين القضايا التي يصح أن تُعدَّ من خصوصيات النص: معللة، موضحة، مخصّصة، مؤكدة، مصحّحة، روابط السؤال/ الجواب"^٢

رابعاً: التماسك التداولي:

التداولية Pragmatics هي "اتجاه في الدراسات اللسانية، يُعنى بأثر التفاعل التخاطبي في موقف الخطاب، ويستتبع هذا التفاعل دراسة كل المعطيات اللغوية والخطابية المتعلقة بالتلفظ، وبخاصة المضامين والمدلولات التي يولدها الاستعمال في السياق"^٣

إنّ العناية بدراسة المعطيات اللغوية والخطابية المتعلقة بالتلفظ تعني أنّ التداولية تتجاوز الوصف التركيبي للجملة ودرجة نحويتها - وهذا مدار علم التركيب - أو علاقة المعجم المكوّن للقضية بالخارج - وهذا مدار علم الدلالة - وتتخذ موضوعاً للبحث القول منزلاً في المقام المعين... وتؤكد دور المعارف غير اللغوية في تأويل الأقوال، وفهم المقاصد اعتماداً على الاستدلال^٤.

وقد اتكأ النصيون على التداولية، وطبقوا مبادئها في تحليل النصوص، فأوا - تبعاً للتداوليين - أنه "لم يعد النصّ نفسه وبنائه النحويّ أو الدلاليّ الآن نقطة الارتكاز في علم اللغة النصّي، بل الممارسات الاتصالية العملية التي تؤسس النص، حيث تكون هذه بالطبع قابلةً للتوضيح فقط بواسطة سياقات مجتمعية شاملة. لم تعد النصوص مهمةً فقط بوصفها إنتاجاً منتهياً مما يمكن تحليله نحويّاً و/ أو دلاليّاً، بل أصبحت

^١ فولفجانج هاينه من، وديتر فيهفيجر: مدخل إلى علم اللغة النصّي، ترجمة فالح بن شبيب العجمي، منشورات جامعة الملك سعود،

الرياض، ١٤١٩هـ، ص ٤٦

^٢ المصدر نفسه، والصفحة نفسها، وفي صياغة الترجمة خلل لا يخفى.

^٣ عثمان بن طالب: البراغماتية وعلم التراكيب بالاستناد إلى أمثلة عربية، سلسلة اللسانيات، ع (٦)، تونس، الجامعة التونسية، ١٩٨٦م،

ص ١٢٥

^٤ آن رويول جاك موشلار: التداولية اليوم: علم جديد في التواصل، ترجمة سيف الدين دغفوس وزميله، المنظمة العربية للترجمة، بيروت،

الطبعة الأولى، ٢٠٠٣م، ص ٢٦٤

تُفحصُ بوصفها عناصرَ أحداثٍ عامّة، أو أدواتٍ لتحقيقِ حدسٍ معيّنٍ للمتكلّم من ناحيةٍ اتصاليةٍ واجتماعية^١.

ويتضح من أقوال التداوليين والنصيين السابقة اهتمامهم الكبير بالسياق، إذ انصبّت عليه كثير من الدراسات مبيّنة أثره في عملية التواصل الخطابي، حتّى إنّ بعض الدارسين حدّ التداولية بأنها "دراسة خضوع القضايا للسياق"^٢ لقد أسهم كلٌّ من عالم الانثروبولوجيا البولندي مالينوفسكي (Malinowski) وعالم اللغة الإنجليزي فيرث (Firth) في دراسة (نظرية السياق)، فقد أدرك مالينوفسكي أنّ وظيفة اللغة لا تقف عند مجرد نقل الأفكار والانفعالات، كما رأى أنّ اللغة - كما يمارسها المتكلمون في أيّة جماعة من الجماعات - إنّما هي ضرب من العمل، ونوع من السلوك الإنساني لا يمكن فهمه بمعزلٍ عن أنشطة الإنسان الأخرى، فهي تؤدّي وظائف أخرى غير التوصيل؛ ولهذا وجد مالينوفسكي أنّه لا يمكن للنصوص أن تؤدّي معنى إلا إذا عرفنا الحال التي كان عليها المتكلم حين نطق بها؛ لأنّ سياق الحال Context of Situation أو الظروف المحيطة بالحدث اللغوي جزءٌ متمم لهذا الحدث^٣.

والذي أريد تتبّعه هنا هو دور السياق في بناء التماسك النصي؛ إذ إنّ "السياق يُرشدُ إلى تبيينِ المُجملِ، وتعيينِ المُحتَمَلِ، والقطعِ بِعَدَمِ احتمالِ غيرِ المُرادِ، وتخصيصِ العامِّ، وتقييدِ المُطلقِ، وتنوّعِ الدلالة. وهذا من أعظم القرائن الدالّة على مرادِ المتكلّم، فمن أهمّله غلط في نظره، وغالط في مناظرته، فانظر إلى قوله تعالى: ﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ﴾^٤ كيف تجدُ سياقه يدلُّ على أنّه الدليلُ الحقيّر^٥.

وفي النهج نصوصٌ قد تبدو مفكّكةً، ولا رابطَ يربط بين أجزائها، غير أنّ الاحتكامَ إلى السياق الذي وردت فيه تلك النصوص، يُثبتُ أنّها نصوصٌ متماسكةٌ، ذاتُ رسالةٍ واضحةٍ يتقبّلها المتلقي.

^١ هاينته من وزميله: مدخل إلى علم اللغة النصي، ص ٦١

^٢ فرانسواز أرمينكو: المقاربة التداولية، ترجمة سعيد علوش، مركز الإنماء القومي، ص ٤٩

^٣ انظر: محمود السعران: اللغة والمجتمع: رأي ومنهج، المطبعة الأهلية، بنغازي، ١٩٥٨م، ص ٧-١٠

^٤ سورة الدخان/ ٤٩

^٥ ابن قيم الجوزية: بدائع الفوائد، إدارة الطباعة المنيرية، مصر، د.ط، د.ت، ج ٢/ ١٠-٩

إنّ السياق يتمثّل في أمورٍ عدّة، منها:

- معتقدات المتكلّم ومقاصده، وشخصيته وتكوينه الثقافي، ومن يشارك في

الحدث اللغوي.

- الوقائع الخارجية، ومن بينها الظروف المكانية والزمانية، والظواهر

الاجتماعية المرتبطة باللغة.

- المعرفة المشتركة بين المتخاطبين، وأثرُ النصّ الكلاميّ فيهما^١.

^١ انظر: نهاد الموسى: نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، دار البشير للنشر والتوزيع، عمّان، الطبعة الثانية،

في التماسك الدلالي

لقد كشفت لنا دراسة التماسك الشكلي في النصوص، وبخاصة المستوى النحوي، أنّ النصّ (الخطبة) تتكوّن من عدد من الأجزاء، يرتبط بعضها ببعض أفقياً؛ إذ يكون الرابط إمّا معجمياً كتكرار بعض عناصر من الجزء الأول في الجزء الثاني، وإمّا نحويًا، كعطف بعض القضايا على قضايا أخرى، أو غير ذلك.

غير أنّنا أشرنا إلى أنّ التماسك النحوي يظلّ عاملاً في حدود الوحدة النصية، دون أن يكون له أثر في ربط الوحدات الكبرى بعضها ببعض؛ إذ انكشف لنا أنّ الوحدة النصية ما هي إلا جملة واحدة كبرى تتوسّع عن طريق تقييد أحد عناصرها أو مقيداتها بقيودٍ مختلفة.

من أجل ذلك كان لزاماً البحثُ عن تقنيات تكون قادرة على خلق التماسك بين الوحدات النصية الكبرى في النص، ومن هنا قلنا إنّ التماسك في النص يسير باتجاهين اثنين: أفقي ويكون باعتماد المستويين المعجمي والنحوي، ويكون هذا الاتجاه رابطاً لأحداث الوحدة النصية من الداخل، إذ يعتمد المرسل على المعجم والنحو في خلق وحدة نصية متماسكة، يرتبط كل حدثٍ فيها بما يسبقه ويلحقه من أحداث.

ويتميز المستوى المعجمي بقدرته على تخطّي حدود الوحدة النصية الواحدة؛ إذ يتحوّل إلى رابطٍ أفقي بين وحدتين نصيتين كبيرتين في النص، كما رأينا في تحليلنا للتكرار، أمّا المستوى النحويّ فيظلّ رابطاً في إطار الوحدة النصية الواحدة، ولا يتخلّف عن هذا سوى الإحالات الضميرية التي تكون رابطاً أفقياً بين الوحدات النصية الكبرى في النص، إضافة إلى عملها في الوحدة النصية الواحدة.

أمّا الاتجاه الثاني للتماسك فيكون عمودياً، أي إنه يُعنى بدراسة تقنيات التماسك بين الوحدات النصية الكبرى المكوّنة للنص، وتلك التقنيات الرابطة إمّا أن تكون دلالية، كوحدة الموضوع الذي يؤطر تلك الوحدات، ووحدة الزمان، وغيرها، وإما أن تكون تداولية، كوحدة السياق وغيره.

وفي المستوى الدلالي سيكون عملنا منصبا على بحث أثر وحدة الموضوع في تماسك النص، كما سنبحث عن العلاقات الدلالية التي تجعل من وحدات النص كلها وحدة متماسكة، وسيسير البحث عن العلاقات في اتجاهين: يكشف أولهما عن العلاقات بين الجمل المكوّنة للوحدة النصية الواحدة؛ بغية الوصول إلى القانون الذي تسيّر عليه تلك الوحدة في تماسكها.

أمّا الاتجاه الثاني فسيكشف عن العلاقات الدلالية بين الوحدات الكبرى المكوّنة للنص.

تابع التعليق على كلام دايد في الدلالي (التنظيم الداخلي)

ولو أننا يَمَنَّا شطر نهج البلاغة لوجدنا بعض النصوص التي ينخرم فيها توقُّعنا للأحداث، لكننا ننتقلها نصوصاً كاملة ذات رسالة تصل إلى المتلقي فيتفاعل معها، ومن ذلك قوله -كرم الله وجهه-: (شُعِلَ مِنَ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ أَمَامَهُ، سَاعٍ سَرِيحٍ نَجَا، وَطَالِبٍ بَطِيءٍ رَجَا، وَمَقْصَرٍ فِي النَّارِ هَوَى. اليمين والشمال مضلّة، والطريق الوسطى هي الجادة، عليها باقي الكتاب وآثار النبوة، ومنها منفذ السنة، وإليها مصير العاقبة. هلك من ادّعى، وخاب من افتري. من أبدى صفحته للحق هلك، وكفى بالمرء جهلاً أن لا يعرف قدره. لا يهلك على التقوى سنخ أصل، ولا يظماً عليها زرع قوم. فاستتروا ببيوتكم، وأصلحوا ذات بينكم، والتوبة من ورائكم، ولا يحمد حامدٌ إلا ربّه، ولا يلمُّ لائمٌ إلا نفسه)^١

إنّ هذا النصّ يبدو -للوهلة الأولى- مفككاً، وكأنه مركّب من أمثالٍ عدّة، وحكمٍ جُعِلَتْ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهَا إِثْرَ الْأُخْرَى؛ إذ إنّ قوله -على سبيل المثال- (هلك من ادّعى، وخاب من افتري) قول حكمي يبدو مستقلاً صالحاً لاستخدامه في سياقات مماثلة، وليس ثمّة رابطة يربطه بقوله الآتي: (من أبدى صفحته للحق هلك)، وهذا القول غير مرتبطٍ ظاهرياً- بقوله: (فاستتروا ببيوتكم، وأصلحوا ذات بينكم، والتوبة من ورائكم) ومن ثمّ يكون توقُّع مسار الأحداث في مثل هذا النصّ عسيراً.

التماسك النحوي

وقد وجدتُ أنّ الجملة الأولى في نصوص النهج تسيطر على المتتاليات الجمالية في الوحدة الكبرى التابعة لتلك الجملة، بل إنّ الوحدة النصية إنّما هي امتداد للجملة الأولى، ذلك أنّ ما يلي الجملة الأولى من جمل إنّما هو من متعلقاتها، ومتى ما انتهت تلك المتعلقات فإنّ الوحدة النصية تنتهي كذلك، لتبدأ وحدة نصية جديدة، وهكذا.

ومعلوم أنّ الجملة الأولى إمّا أن تكون جملة اسمية وإمّا جملة فعلية:

فإن كانت جملة اسمية فإنّ الخبر فيها (المسند) أو ما يتعلّق به لا يلبث أن يتحوّل إلى بؤرة ثانوية في النص، تتصل بها متتاليةٌ جمالية، قد تحتوي هي الأخرى على بؤر ثانوية، وتكون المتتاليات الفرعية كلّها مرتبطة بالجملة الأولى، وهو ما يؤدي إلى تماسكها وارتباط بعضها ببعض، حتى إنك تستطيع اختصار كل تلك المتتاليات الجمالية مهما طالّت في جملة واحدة.

وإن كانت جملة فعلية فإنّ الفعل فيها (المسند) يتحوّل إلى فعلٍ مركزي في النص، تنتج عنه متواليات جمالية، تأخذ شكل أحوالٍ أو صفات، إضافةً إلى هيمنة الزمن الذي يتصّف به ذلك الفعل المذكور في الجملة الأولى، وفي بعض النصوص يحلُّ أحد متعلّقات الفعل (المسند) في الجملة الأولى محلّ الفعل، فيكون المحور المركزي الذي ترتبط به المتتاليات الجمالية.

الدراسة التطبيقية
الفصل الثاني: التماسك الشكلي في نهج البلاغة

فضاء النص: نهج البلاغة

كتاب (نهج البلاغة) هو جملة ما اختاره الشريف الرضي (ت ٤٠٦هـ) من كلام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب -كرم الله وجهه- وقد جعله في أبواب ثلاثة،

حدّدها بقوله في مقدّمة النهج: "ورأيتُ كلامه -عليه السلام- يدور على أقطاب ثلاثة: أولها الخطبُ والأوامر، وثانيها الكتبُ والرسائلُ، وثالثها الحكمُ والمواعظُ، فأجمعتُ بتوفيقِ الله تعالى على الابتداءِ باختيارِ محاسنِ الخطبِ، ثمّ محاسنِ الكتبِ، ثمّ محاسنِ الحكمِ والأدبِ، مُفردًا لكلِّ صنفٍ من ذلك بابًا"^١.

والقارئُ (نهجِ البلاغة) يجدُ أنه يدور في ثلاثة محاور، تشكّل موضوعاتِ نصوصه؛ فقد دار المحور الأول حول (الله) سبحانه: صفاته، وعظّمته، ورحمته، وعذابه، ودار المحور الثاني حول (الإنسان): خلقه، وحقوقه، وواجباته، وعلاقته بربه، وعلاقته ببقية الكائنات. أمّا المحور الثالث فقد دار حول (الكون) وما فيه من سماواتٍ وأرضين، كما تناول فيه المخلوقات الأخرى غير الإنسان: الملائكة، والجن، والطيور والبهائم.

إنّ هذه المحاور الثلاثة موزعةٌ على أشكالِ الخطابِ التي قدّم لها الرّضيُّ، ذلك أنّ نوعين من الخطابِ ينتظمان نهجَ البلاغة: أولهما هو الخطاب الشفاهي، وهو ما أدّرجه الشريف الرّضيُّ تحت عنوان (الخطب والأوامر)؛ إذ كان عليٌّ يخطب الناسَ كلّما حزبه أمرٌ، أو عرضَ للمسلمين ما يُوجبُ التّنبيةَ عليه، ومن هنا كانت جُلُّ النصوص الشفاهية المنقولة مصدّرةً بقول الرّضيِّ: (ومن خطبةٍ له).

والنوع الثاني من الخطاب في النهج هو الخطاب المكتوب، الذي جعله الرّضيُّ تحت عنوان (الكتب والرسائل)، وهي كتبٌ بعثَ عليٌّ بعضها لمناوئيه السياسيين، وبعثَ بعضها الآخر إلى عمّاله وولاةِ الأمصارِ وقوادي الجندِ.

ويبقى الحكم على القسم الأخير، أعني (الحكم والمواعظ)؛ إذ لا نعرف على وجه الدقّة انتماءها إلى أيِّ القسمين؛ وإن كنا نستطيع تلمّسَ بعض الخصائص الأسلوبية في بعض تلك (الحكم والمواعظ) وهي خصائص قد تقرّبها من الخطاب الشفاهي أو المكتوب، تقریبًا ظنيًّا، وتلك قضية أثارها قطعُ هذه الحكم عن سياقها العام، والاكتفاء بما يمثّل نزوة الفصاحة والبلاغة كما يراها جامع النهج.

لقد وضّح الرّضيُّ -كما هو بيّنٌ من قوله المتقدّم- أنه لم يتتبّع كلامَ عليٍّ كلّهُ؛ بل اختار المحاسنَ من كلّ بابٍ، كما رآها هو، وقد فرض هذا الاختيار عليه أن يعمدَ

^١ نهج البلاغة، مقدّمة الشريف، ص ١٢

إلى ما وردَ عن عليٍّ فيأخذ منه الجزء الذي يستحسنه، الأمر الذي يعني تقطيعَ أوصالِ النصِّ، وهو أمرٌ فطنٌ إليه الرضِيُّ، فاعتذر منه بقوله: "وربما جاء في ما أختارُهُ من ذلك فصولٌ غيرُ مُتَّسِقَةٍ، ومَحاسِنُ كَلِمٍ غيرُ مُنْتَظِمَةٍ؛ لأنِّي أُورِدُ النُّكْتَةَ وَاللُّمَعَ، وَلَا أَقْصِدُ التَّنَالِيَّ وَالنَّسْقَ"^١.

ولقد دلَّ الرضِيُّ على محلِّ الاقتطاع، وذلك بإيراد كلمة (من) قبل النصِّ المقطوع، والذي يجب أن يُلحَظَ أنَّ الرضِيَّ يجعل بعد كلِّ (من) قطعةً تصلح أن تكون وحدة نصية كبرى، وقد يكون الاقتطاع طويلاً فيشمل أكثر من وحدة نصية كبرى. غير أن ما تقدّم من حديثٍ عن تقطيع النصوص لا يعني أن النهج خلوٌّ من النصوص الكاملة؛ فقد أثبت جامع النصِّ بعضَ النصوص الكاملة، وإن كانت نسبتها إلى المقطوع من النصوص قليلة.

وقد انشغل مؤرخو الأدب العربيِّ بمناقشة نسبة النهج إلى عليِّ بن أبي طالب^٢، واختلفوا على فئات ثلاث:

أنكرت الأولى أن يكون المجموعُ في هذا الكتاب من قولِ عليٍّ، ونَفَتِ نِسْبَتَهُ إِلَيْهِ، وَرَزَعَمَتِ أَنَّ الرضِيَّ أَوْ أَخَاهُ المَرْتَضِيَّ وَضَعَهُ، وَنَسَبَهُ إِلَى عَلِيٍّ. في حين رأت الفئةُ الأخرى أن كلَّ ما وردَ في النهج هو من كلامِ عليٍّ -كرم الله وجهه-.

ووقفت الفئةُ الثالثةُ بين هاتين الفئتين، فَصَحَّحَتْ نِسْبَةَ بَعْضٍ مَا جَاءَ فِي النِّهْجِ إِلَى عَلِيٍّ، وَنَفَتِ نِسْبَةَ بَعْضِهِ عَنْهُ.

ولست أريد الخوضَ في هذه المسألة؛ فإنَّ لها باباً في تاريخ الأدب، لا يمتُّ إلى هذه الدراسة بسبب مباشر، وغاية ما أفعله هنا هو تحليل هذه النصوص، باعتبارها نصوصاً، تمثل نمطاً خاصاً وفريداً من التواصل.

ولقد حظي (نهج البلاغة) بكثير من العناية؛ إذ تصدَّى له جمهرةٌ واسعةٌ من العلماء، فشرحوا ألفاظه، وبيَّنوا غوامضه، وقد تعدّدت اتجاهات أولئك الشارحين قديماً

^١ المصدر نفسه، والصفحة نفسها.

^٢ انظر في هذه المسألة: ابن خلكان: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، ٣/٣١٣، والذهبي: ميزان الاعتدال ٣/١٢٤، وعبد الزهراء الخطيب:

مصادر نهج البلاغة وأسانيده، وعليخان العرشي: استناد نهج البلاغة،

وحديثاً، ففي حين يستطرد بعضهم في سرد الوقائع التاريخية، نجد آخرين منهم يتخذون نصّ النهج مدخلاً للخوض في المسائل الفلسفية والعقدية وغيرها.

وعلى الرغم من كثرة البحوث والدراسات التي اعتنت بنهج البلاغة؛ إذ انصبّت عليه جملةً من البحوث البلاغية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية وغيرها، على الرغم من ذلك كله إلا أنه لم يُدرَسْ من وجهة نظرٍ لسانية، ولم يتتبع أحدٌ من الدارسين قضية ترابط نصوص النهج، والعلاقات القائمة بين القضايا في إطار النصّ الواحد، اللهم إلا بعض إشاراتٍ يوردها هذا الشارح أو ذلك إذا رأى أن ظاهر النصّ يبدو مفككا غير مترابط.

ولم يكتفِ بعض شراح النهج بعدم تتبّع تماسك النصوص، فغدا يرجح ما يقطع أوصاله من الداخل، متّخذاً من بعض معطيات النحو مطيةً لتحقيق ذلك، ومنه ما فعله (الخوئي) في مناقشة قول عليّ -كرم الله وجهه-: (فاعِلٌ لا بِمَعْنَى الحَرَكَاتِ والآلَةِ، بِصَيْرٍ إِذْ لا مَنْظُورَ إِلَيْهِ مِنْ خَلْقِهِ، مُتَوَحِّدٌ إِذْ لا سَكَنَ يَسْتَأْنِسُ بِهِ، وَلا يَسْتَوْحِشُ لِفَقْدِهِ)^١؛ إذ تساءل عن موقع قوله (ولا يستوحش لفقده) مرجحاً كونها جملةً استثنائيةً، وراداً على ابن أبي الحديد الذي اعترض على اعتبارها استثنائيةً لوجود الهاء العائدة إلى (الله) المذكور في الجملة السابقة، وقد حكّم هذا الشارح بأن وجود الضمير لا يُنافي الاستئناف، كما لا ينافيه وجود الواو^٢!!

ولمّا كان النهج يضمّ اختيارات كثيرة، تنوعت بين الشفاهي والمكتوب، فقد حددت تطبيقاتي بالشفاهي من النصوص، الواردة في الجزء الأول من النهج؛ وإنّما ركّزت على الشفاهي من النصوص؛ لأنّ المشافهة تمثّل سياقاً تواصلياً يختلف عن السياقات الأخرى، فهي من جهة تُتيحُ اكتمالَ دائرة التّواصل، حيث تجتمع أركانُ العملية التداولية، من مُرسلٍ، ومُتلَقٍ، وزمانٍ، ومكانٍ.

^١ نهج البلاغة ١/ ١٦

^٢ انظر: حبيب الله الهاشمي الخوئي: منهاج البراعة في شرح نهج البلاغة، تحقيق السيد إبراهيم اليانجي، المطبعة الإسلامية، طهران،

ومن جهةٍ أخرى، تسمح المشافهة بإنتاج أشكالٍ عدّةٍ من الخطاب الشفاهي، كخطاب المحادثة، وخطاب المناقشة، إضافةً إلى الخطاب الأحاديّ الذي يبدأ من المرسل لينتهي عند المتلقّي.

وقد تعدّدت التطبيقات النصية بتعدّد موضوعات النهج نفسها، فاخترت نصوصاً من كلّ موضوع من الموضوعات الثلاثة التي تنتظم النهج، رغبةً في الوصول إلى التقنيات التي يتبّعها المرسل لإحكام نصّه، وجعله متماسكاً.

القسم الأوّل: التماسك المعجمي

تحدّثنا في الفصل الأوّل عن مستويات التماسك الأربعة، وبيّنا أقسام كلّ مستوى منها، وناقشنا عدداً من القضايا المرتبطة بكل ذلك، وسنطبّق -هنا- تلك المستويات على نهج البلاغة؛ بادئين بالمستوى الأوّل، وهو التماسك المعجمي، ومذكّرين بما سبق

قوله من أنه لا يمكن فصل المستويات بعضها عن بعض، وإنما فعلنا ذلك لأغراضٍ دراسيةٍ بحثية.

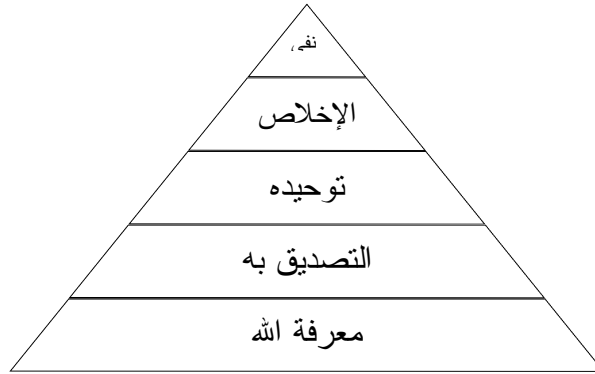
أولاً: التكرار:

لقد قسمنا في الفصل الأول التكرار قسمين أساسيين: تكرار التنامي، وتكرار التبئير، وفي ما يلي دراسة تطبيقية لكل قسمٍ منهما:

☒ تكرار التنامي:

ومن أمثلة تكرار التنامي في النهج قول علي - كرم الله وجهه - : (أَوَّلُ الدِّينِ مَعْرِفَتُهُ، وَكَمَالُ مَعْرِفَتِهِ التَّصَدِيقُ بِهِ، وَكَمَالُ التَّصَدِيقِ بِهِ تَوْحِيدُهُ، وَكَمَالُ تَوْحِيدِهِ الإِخْلَاصُ لَهُ، وَكَمَالُ الإِخْلَاصِ لَهُ نَفْيُ الصِّفَاتِ عَنْهُ)^١.

تدور هذه الوحدة النصية حول مراتب الإيمان بالله، وصولاً إلى تعريف للدين التام، وقد جعل عليُّ تلك المراتب خمساً، تبدأ بمعرفة الله، وتنتهي بنفي الصفات عنه سبحانه، ويمكن التمثيل لتلك المراتب بالشكل الهرمي التالي:



إذ تكون (معرفة الله) هي القاعدة التي ينطلق منها الدين، وإنما كانت قاعدة لكونها عامة، يشترك فيها الناس جميعاً؛ لوجودها " في الفِطْرِ الإنسانيَّة، بل فيما هو أعمَّ منها، وهي الفِطْرِ الحيوانية، ولذلك فإنَّ الأنبياء - عليهم السلام - لم يدعوا الخلق

إلى تحصيل هذا القدر من المعرفة ... وإنما كانت أول مرتبة دعوا إليها من المعرفة هي توحيد الصانع، ونفي الكثرة عنه.^١

ويبرز في هذه الوحدة النصية التكرار التام في موضعين:

الأول هو تكرار كلمة (كمال) في صدر كل قسم، وقد حَقَّقَ هذا التكرار التركيز على هدف الخطاب هنا، إذ إن المقصود هو بلوغ الإنسان درجة الكمال؛ ليتمكن من عبادة الله على الوجه الأكمل. كما خلق تكرار (كمال) نسقا متدرجًا يرتبط ثانيه بأوله، وثالثه بثانيه، ولا ينفكُ أحدهما عن الآخر، شأن السلسلة المترابطة حلقاتها، بحيث إذا انفكت حلقة منها لم يعد لتسميتها حلقةً وجَّهًا.

انطلق عليٌّ - كرم الله وجهه - من معرفة العبد بالله، وجعلها القاعدة التي يُبْنَى عليها البناء، غير أن تلك المعرفة - مع كونها فطرية في الناس - قد تكون تامة وقد تكون ناقصة، ونقصان تلك المعرفة بأن يعرف العبدُ " للعالمِ صانعًا غيرَ العالمِ؛ وذلك باعتبار أن المُمْكِنَ لا بُدَّ له من مؤثِّرٍ، فَمَنْ عِلْمَ هذا فقط فقد عِلْمَ الله تعالى، ولكنَّ عِلْمَهُ ناقصٌ"^٢.

ومن أجل الوصول بالمعرفة إلى غايتها، تكررت لفظة (كمال)؛ إذ كان الهدف هو كمال المعرفة، وتلك لا تتحقَّقُ إلا بالتصديقِ بوجودِ الله ووُجُوبِهِ "إذ من ضرورة كونه مُوجِدًا للعالمِ كونه مَوْجُودًا، فإن ما لم يكن موجودًا استحال بالضرورة أن يصدر عنه أثرٌ موجودٌ"^٣.

ولما كان التصديقُ يحتملُ الكمالَ والنقصانَ، كأن يفتنرُ على العِلْمِ بوجوبِ وجودِ الله فقط، فقد تَكَرَّرَتْ لفظةُ (كمال) مرةً أخرى؛ للتدليلِ على أن التصديقَ الكاملَ لا يكونُ إلا بتوحيدهِ سبحانه، باعتبارِ أن وُجُوبَ الوجودِ لا يُمكنُ أن يكونَ لذاتين، فإن " مَنْ عِلْمَ البارئِ سبحانه واحدًا، أي لا واجبَ الوجودِ إلا هو، يكون (كذا) أكملَ تصديقًا ممن لم يَعْلَمْ ذلك"^٤.

^١ ميشم البحراني: شرح نهج البلاغة، دار الثقلين، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٩م، ١/ ١٥٧-١٥٨

^٢ ابن أبي الحديد: شرح نهج البلاغة، ١/ ٧٣

^٣ ميشم البحراني: شرح نهج البلاغة، ١/ ١٥٩

^٤ ابن أبي الحديد، ١/ ٧٤

وَمَنْ وَحَدَّ اللهُ سُبْحَانَهُ، ولم ينفِ عنه الجِسْمِيَّةَ والعَرَضِيَّةَ ولوازِمَهُمَا كان توحيدُهُ ناقِصًا، وهي درجةٌ يريدُ عليٌّ - كَرَّمَ اللهُ وَجْهَهُ - تَجَاوُزَهَا لِمَا هُوَ أتمُّ منها، فقال "وكمالُ توحيدِهِ الإِخْلَاصُ لَهُ" فكان تَكَرُّرُ (كمال) هنا لازِمًا لِإِنْشَاءِ درجةٍ جَدِيدَةٍ من درجاتِ معرفةِ اللهِ، وهي نَفْيُ الجِسْمِيَّةِ والعَرَضِيَّةِ عنه، بَعْدَ العِلْمِ بوحْدَانِيَّتِهِ سُبْحَانَهُ، وهنا يَصِلُ التَدْرُجُ في المَعْرِفَةِ إلى النِّهَايَةِ المَطْلُوبَةِ، فَإِنَّ مَنْ نَفَى عَنِ اللهِ الجِسْمِيَّةَ والعَرَضِيَّةَ فلا بُدَّ أَنْ يَنْفِيَ عَنهُ الصِّفَاتِ المَشْهُودَةِ فِي المُشَخَّصَاتِ الَّتِي هِيَ صِفَاتُ المَصْنُوعِينَ، ولذلك جاء قولُهُ "وكمالُ الإِخْلَاصِ لَهُ نَفْيُ الصِّفَاتِ عَنْهُ" تَتَوِيجًا لِلتَدْرُجِ الَّذِي بَدَأَهُ؛ لِيُمْكِنَ المُنْتَلَقِيَّ مِنْ اسْتِنْتِاجِ أَنَّ الدِّينَ الحَقَّ هُوَ نَفْيُ الصِّفَاتِ عَنِ اللهِ تَعَالَى.

لقد أدَّى تَكَرُّرُ كَلِمَةِ (كمال) دورًا أساسيًا في تَمَاسِكِ الوَحْدَةِ النِّصِيَّةِ، وبنَاءِ التَّسْلُسِ والتَدْرُجِ، ولو أَنَّهُ حَذَفَ كَلِمَةَ (كمال) لَمَا تَمَكَّنَ مِنَ الوُصُولِ إلى هَدَفِهِ المُنشُودِ، وهو تَعْرِيفُ الدِّينِ الحَقِّ، وَجَعَلَهُ مُتَوَجِّجًا بِنَفْيِ الصِّفَاتِ عَنِ اللهِ، الأَمْرَ الَّذِي سَوَّغَ لَهُ نَفْيَ مَعْرِفَةِ اللهِ عَمَّنْ شَبَّهَهُ وَوَصَفَهُ بِصِفَاتِ خَلْقِهِ، إِذْ قَالَ: (وَأَشْهَدُ أَنَّ مَنْ شَبَّهَكَ بِتَبَايُنِ أَعْضَاءِ خَلْقِكَ، وَتَلَاحُمِ حِقَاقِ مَفَاصِلِهِمْ، الْمُحْتَجِبَةِ لِتَدْبِيرِ حِكْمَتِكَ، لَمْ يَعْقِدْ غَيْبَ ضَمِيرِهِ عَلَى مَعْرِفَتِكَ)¹.

أما ثانياً وجوه التكرار المحض في هذه الوحدة النصية، فهو ما أطلق عليه قدامى البلاغيين مصطلح (تشابه الأطراف) ويتمثل عندهم في "إعادة الشاعر لفظ القافية في أول البيت التالي لها، أو أن يُعيدَ النَّائِرُ القَرِينَةَ الأُولَى في أولِ القَرِينَةِ الَّتِي تَلِيهَا، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿اللَّهُ نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ، مِثْلُ نُورِهِ كَمِشْكَاةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ، الْمِصْبَاحُ فِي

زُجَاجَةٍ، الزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ﴾² وَمِنَ الشَّعْرِ قَوْلُ قَيْسٍ:

إِلَى اللهِ أَشْكُو فَقَدْ لُبْنَى كَمَا شَكَا إِلَى اللهِ بَعْدَ الوَالِدَيْنِ يَتِيمٌ
يَتِيمٌ جَفَاءُ الأَقْرَبِينَ فَجِسْمُهُ نَحِيلٌ وَعَهْدُ الوَالِدَيْنِ قَدِيمٌ

ولم يفت البلاغيين أثرُ هذا النمط التكراري في تلاحم الدلالة واتصالها في النص، فقد رأى ابن معصوم في تشابه الأطراف "دلالة على قدرة عارضة الشاعر،

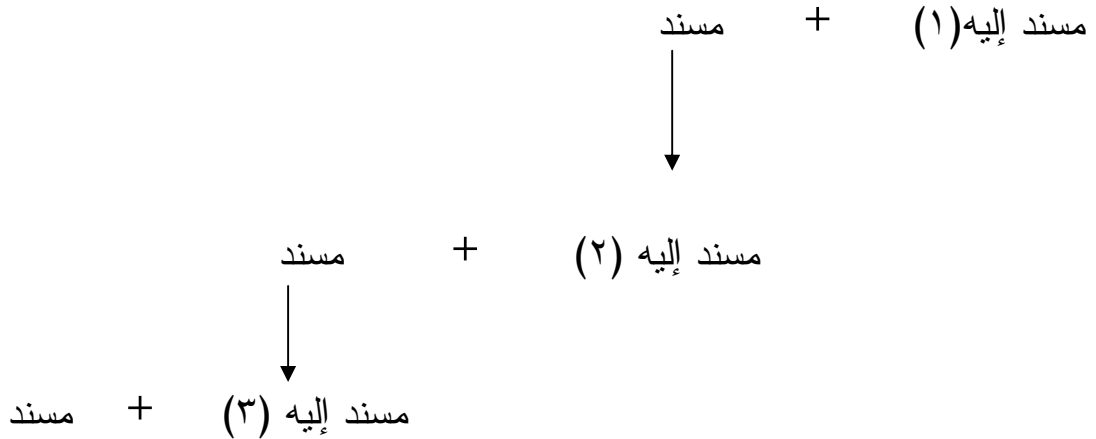
¹ نهج البلاغة، ١/ ١٦٤

² من الآية ٣٥/ النور

وَتَصَرَّفِهِ فِي الْكَلَامِ، وَإِطَاعَةَ الْأَلْفَاظِ لَهُ، وَلَا يَخْلُو مَعَ ذَلِكَ مِنْ حُسْنِ مَوْقِعٍ فِي السَّمْعِ وَالطَّبْعِ، فَإِنَّ مَعْنَى الشُّعْرِ يَرْتَبِطُ وَيَتَلَاخَمُ بِهِ حَتَّى كَأَنَّ مَعْنَى الْبَيْتَيْنِ أَوْ الثَّلَاثَةِ مَعْنَى وَاحِدٍ.^١

وإذا عدنا إلى الوحدة النصية المراد تحليلها هنا، فسنجد أن هذا التكرار يسير وفق خط هندسي يتجه بالدلالة النصية إلى ذروتها؛ ذلك أن موضوعات هذه الوحدة النصية تتقدم عن طريق الاستزادة من المعلومة، وهو ما يُعرَفُ بتعاقب الموضوعات. هذا البناء الهندسي المشار إليه يعتمد على تحويل المسند في الجملة الأولى إلى مسند إليه في الجملة الثانية، ويتحول المسند في الجملة الثانية إلى مسند إليه في الجملة الثالثة، وهكذا.

ويمكن التمثيل لهذا النوع التكراري بما يلي:



إن اعتماد هذا النمط التكراري يحقق تنامي النص تدريجياً، ويُمكن من الوصول إلى الحد الذي يريده المرسل، وهو هنا حدُّ الدين بنفِي الصفاتِ عن الله سبحانه.

فبعد ثبوت معرفة الله في نفس الإنسان، وهي معرفة فطريَّة، وَجَبَ على الإنسان أن يُصدِّقَ الله، غير أن هذا التصديق لا يمكن أن يكون دون تحقُّق المعرفة، ولذا كرَّر المرسل كلمة (المعرفة) تكراراً محضاً بغية تثبيتها في نفس المتلقي، وبناء

^١ ابن معصوم: أنوار الربيع، ٥٠/٣.

حُكْمٌ جَدِيدٌ مَتَرْتَبٌ عَلَيْهَا وَمُنْدَغِمٌ مَعَهَا فِي آنٍ وَاحِدٍ، وَلَوْ أَنَّهُ حَذَفَ (المعرفة) لَتَوَهَّمِ الْمَتَلْقَى إِمْكَانَ حَصُولِ التَّصْدِيقِ دُونَ مَعْرِفَةٍ، وَهَذَا مَا لَا يَرِيدُهُ الْمُرْسَلُ. وبعد ثبوت التصديق في نفس المتلقي يأتي حكم جديد مرتبط به، وهكذا يقال في تكرار (التوحيد والإخلاص)

فإن قيل: لقد كان بإمكان المرسل هنا حذفُ العنصرِ المعجميِّ المكررِ، والاستعاضةُ عنه بالضمير؛ فإنه أخصرُ للقول، ولا يختلُ تماسكُ الوحدةِ النصيةِ به، بل تمضي متسقةً منسجمةً، فتكون الوحدةُ النصيةُ على هذا النحو: "أولُ الدِّينِ معرفتُهُ، وكمالُها التصديقُ به، وكمالُها توحيدُهُ، وكمالُها الإخلاصُ له، وكمالُها نفيُ الصفاتِ عنه." قلنا: إنَّ لكلِّ من الضميرِ وتكرارِ العنصرِ المعجميِّ دورًا في تحقيقِ التماسكِ النصيِّ، غيرَ أنَّ نَوْعَ الخطابِ، شفويًّا كان أم مكتوبًا، والهدفُ منه هو الذي يحدِّدُ استعمالَ الضميرِ أو التكرارِ.

وإذا علمنا أنَّ هذا النوعَ من التكرارِ إنما يَلْجَأُ إليه المرسلُ في الخطابِ الشفويِّ دون المكتوبِ، علمنا بالضرورة فضلَ هذا التكرارِ اللفظيِّ على الربطِ بالضمير؛ لما يَتَطَلَّبُهُ موقفُ المشافهةِ من التخفيفِ على ذاكرةِ المتلقي، وتقديمِ الألفاظِ بأعيانها؛ ليظلَّ رابطًا أولَ الخطابِ بتاليه.

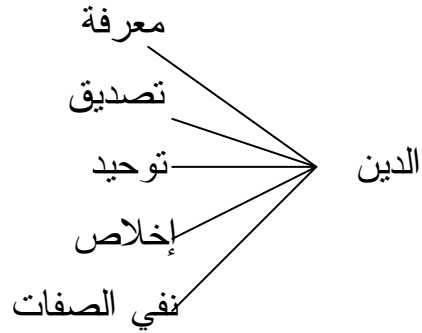
ولو أننا استعضنا بالضميرِ عن إعادةِ العنصرِ المعجميِّ في هذه الوحدةِ النصيةِ، لَفَقَدْنَا هدفَ التأكيدِ والتركيزِ على الحالةِ السابقةِ التي يريدُ المرسلُ تثبيتها في نفسِ المتلقي، ولفقدنا مبدأَ التدرُّجِ بمعرفةِ الله المعرفةَ المطلوبةَ.

ثم إنَّ في الاستعاضةِ بالضميرِ عن إعادةِ العنصرِ المعجميِّ تثبتًا لذهنِ المتلقي، وهو أمرٌ يتتَّفَقُ مع الغرضِ المركزيِّ للخطابِ، وهو إثباتُ الوحدانيةِ لله ونفيُ الصفاتِ عنه.

ومرجعُ التثبیت هنا هو تحديدهُ مرجعِ الضميرِ، فلو قال -مثلا- " وكمالُه توحيدُه" بدلاً من " وكمالُ التصديقِ به توحيدُه" لالتبسَ الأمرُ على المتلقي في مرجعِ الضميرِ، إذ يَحْتَمِلُ عودتَهُ إلى الدِّينِ الواردِ ذكرُهُ في أولِ الوحدةِ " أولُ الدِّينِ معرفتُهُ"، كما يَحْتَمِلُ عودتَهُ إلى التصديقِ، والبُعْدُ عن التشويشِ هنا من أولِ مقاصدِ المرسلِ؛

ذلك أنه في مقام تعريف الناس بالمعنى الأكمل للدين، لتمكينهم من العبادة على الوجه الأكمل، وهذا يتطلب وضوحاً في الرسالة وبعداً عن كل لبس أو تشويش. وإذا افترضنا عودة الضمير إلى الدين فسيفسد المعنى المراد؛ إذ يتحول كل جزء من الأجزاء المذكورة (المعرفة، التصديق، التوحيد، الإخلاص، نفي الصفات) إلى تعريف للدين، فتساوى الأقسام جميعاً، ويكون المصدق قد بلغ كمال الدين بمجرد تصديقه، بل لا فرق - حينئذ - بين المعرفة الفطرية ونفي الصفات التي لا تتأني إلا لمن تبصر وتدبر.

ويمكن تمثيل الوحدة النصية بعد إحلال الضمير محل العنصر المعجمي المعاد بالشكل التالي:



في حين يكون تمثيلها مع إعادة العنصر المعجمي كالتالي:

الدين = معرفة + تصديق + توحيد + إخلاص + نفي صفات

وتجمع مرتبة (نفي الصفات) كل الدرجات السابقة عليها؛ إذ يمكن الاكتفاء بها تعريفاً للدين الحق، ولا يكون العكس صحيحاً، فقد يعرف الإنسان الله، ولكنه لا يوحدّه، ولا يُخلص له، ولا ينفي عنه الصفات.

ويظهر هذا الأسلوب التكراري لغرض التدرج وتنامي النص في كثير من نصوص النهج، منها قوله: (لأنسبَ الإسلام نسبةً لم ينسبها أحد قبلي. الإسلام هو التسليم، والتسليم هو اليقين، واليقين هو التصديق، والتصديق هو الإقرار، والإقرار هو الأداء، والأداء هو العمل الصالح)^١.

الغرض من هذا النص هو تقديم تعريف جامع للإسلام، الذي يعني عند عليّ - كرم الله وجهه - مجموع التسليم واليقين والتصديق والإقرار والأداء والعمل الصالح،

^١ نهج البلاغة، ٤/ ٢٩

ولا يمكن الاجتزاء بواحدة منها إلا في المرحلة الأخيرة، وهي (العمل الصالح) فكلُّ مرحلةٍ تعتمدُ على سابقتها ولا تنفكُ عنها، حتى تتجمَع تلك المراحلُ في العملِ الصالح، فيكون ذروة التعريف؛ إذ لا يكونُ عملٌ صالحٌ إلا عن أداءٍ وإقرارٍ وتصديقٍ ويقينٍ وتسليمٍ، ولا يمكن عكسُ هذه القضية، فقد يكونُ تسليمٌ من العبدِ لله، ولكن لا عملَ صالحاً له، ومن هنا يكون تعريفُ الإسلام هو العمل الصالح، أي العمل بمقتضى أوامرِ الله ونواهيه.

والذي أفاد معنى الجمع والتدرج هو التكرار المعجمي للعنصر المُعطى أولاً، وتحويله من مسندٍ في الجملة الأولى إلى مسندٍ إليه في الجملة الثانية، وهكذا حَقَّقَ هذا التكرارُ تماسكاً في النصِّ لا يمكن فكّه، ولو حُذِفَ العنصر المكرَّر لاختلَّ النصُّ ولم يتحقَّقَ الهدفُ المرجوُّ منه، إذ سيكون كلُّ عنصرٍ من العناصر المذكورة تعريفاً للإسلام، وهذا ما لا يريد المرسل قوله في هذا النص.

بقي أن أشيرَ إلى أن تكررَ "التنامي" بإعادة العنصر المعجمي قد اقتصر على الشفاهيِّ من النصوص، فلم يظهر له أثرٌ في النصوص المكتوبة على الإطلاق. وقد يقع تكرر "التنامي" بتكرار صيغة تركيبية معينة؛ إذ تكون الصيغة السابقة قاعدةً للصيغة اللاحقة ومؤسسةً لها، وذلك كتكرار صيغة الاستفهام في قوله -كرم الله وجهه- عن ملك الموت وتوفية النفس: (هل تحسُّ به إذا دخل منزلاً؟ أم هل تراه إذا توفى أحداً؟ بل كيف يتوفى الجنين في بطن أمه؟ أيلج عليه من بعض جوارحها؟ أم الروح أجابته بأذن ربها؟ أم هو ساكنٌ معه في أحشائها؟ كيف يصفُ إلهه من يعجزُ عن صفة مخلوق مثله؟)^١

إن الغرض الأساس من هذا النص هو إثبات عجز الإنسان عن إدراك صفة الله سبحانه، ولكن المرسل لم يسق هذه الحقيقة بطريقة مباشرة، بل تدرج فيها بادئاً بما يلمسه المتلقي ويعيشه ويؤمن به، وهو مع ذلك كله عاجزٌ عن إدراك حقيقته، وهو الموت؛ لذلك بدأ عليٌّ -كرم الله وجهه- بتوجيه سؤال مباشرٍ للمتلقى "هل تحسُّ به إذا دخل منزلاً؟" وإنما بدأ بهذا السؤال ليثبت حقيقةً في ذهن المتلقي ويؤسس عليها ما بعدها؛ ذلك أن من يدخل داراً لا يمكن أن يخفى على سكانها، بل لا بد أن يتنبهوا

لدخوله، ويعرفوا بوجوده، غير أنّ هذا لا يكون مع ملك الموت، الذي يُقرّ الجميع بدخوله ويُكرّون رؤيته.

فإذا ما ثبتَ هذا في ذهن المتلقي وأقرّ به، كرّر المرسلُ الصيغة ذاتها (الاستفهام) ليؤكدَ عجزَ الإنسانِ عن وصفِ ما يحلُّ به شخصياً، فقال: "أم هل تراه إذا توفّي أحداً؟" لأنّ مَنْ يُنارِعُ غيرهَ ليسلبه ما عنده لا يخفى على أحدٍ، بل يكونُ ظاهراً للعيانِ، وليست الحالُ كذلك مع ملك الموتِ، فإنّه يسلبُ روحَ الإنسانِ وقد يكونُ بين ظهراني قومِهِ، فلا يشعُرُ أحدٌ بمن انتزعَ روحَ صاحبِهِم، وذلك دليلٌ على عجزِهِم عن وصفِ هذا الآخذِ، أو التحوطِ منه كي لا يعودَ ثانيةً إليهم.

ويتخذُ عليّ -كرم الله وجهه- من إقرار المتلقي بعجزه عن وصف المُشاهدِ الظاهر للعيانِ، قاعدة ينطلق منها لإثبات عجز المتلقي عن وصف المستور الذي خفي على الإنسانِ، ويتخذ من الجنين في بطن أمّه مثلاً لذلك، ولكنه يحافظ على النسق التركيبي نفسه، فيكرر صيغة الاستفهام ويكتفها بغية تثبيت العجز في نفس المتلقي، وصولاً إلى السؤال الأساس في هذا النص، وهو قوله "كيف يصف إلهه مَنْ يعجز عن صفة مخلوق مثله؟" فإنّ المرسل "إلى هذا الغرض كان يتراعى، وإياه كان يقصد؛ وإنما مهّد حديثَ الملكِ والجنين توطئةً لهذا المعنى الشريف، والسرّ الدقيق."¹

لقد أدّت الصيغُ الاستفهاميةُ السابقةُ دورَ القاعدة التي ينبني عليها السؤالُ الأساسُ، ودفعت النصّ للسير في خطٍّ تدرجيٍّ يبدأ من نقطة عند القاعدة ليصل بتكرارِ الصيغة إلى قمة النصّ "الثيمة" الأساسية، كما حافظ تكرارُ الصيغة الاستفهامية على تماسك النصّ ووحدته.

لقد كان بإمكان المرسل إحلال صيغٍ أخرى محلّ الصيغ الاستفهامية هنا، كأن يقول بدلاً من السؤال الأخير -على سبيل المثال- "إنّ مَنْ يَعْجَزُ عن صفة مخلوقٍ مثله عاجزٌ عن صفة الله." ولكن ذلك يُفوت كثيراً على المرسل؛ إذ هو بهذا الخروج يكسر الوحدة النفسية التي خلقها في ذهن المتلقي، ويزعزع إقراره بالعجز؛ لأنّ هذه الصيغة المفترضة صيغة إخبارية تحتل الصدق والكذب، ممّا يعني تشتيت ذهن المتلقي وشغله بالاحتمالات، وهو أمرٌ لا يرغب فيه المرسل، بل يريد المحافظة على

¹ ابن أبي الحديد: شرح نهج البلاغة، ٧/ ٢٣٩

جوّ الإقرار بالعجز عن وصف ما يفعله بالمتلقي مخلوق مثله، ليكون إقراره بعجزه عن وصف الله أثبت في النفس.

ثانياً: تكرار التبئير

قلنا إنّ هذا النوع من التكرار يعني تكرارَ عنصر معجمي (بلفظه تاماً أو جزئياً أو بمرادفه) أو تكرارَ صيغةٍ تركيبيةٍ في نصٍّ ما بهدف إدارة النص عليها وجعلها محوراً له.

ويشيع استخدام هذا النوع من التكرار في نصوص النهج كلّها، ومن ذلك - على سبيل المثال - قوله -كرم الله وجهه-:

١- [وأحذركم الدنيا، فإنها منزلُ قُلْعَةٍ، وليستَ بدارِ نُجْعَةٍ.

قد تزيّنتَ بغرورها، وغرّتَ بزینتها. دارٌ هانتَ على ربّها، فخالطَ حلالها بحرامها، وخيرها بشرّها، وحياتها بموتها، وحلوها بمرّها. لم يُصِفها اللهُ تعالى لأوليائه، ولم يَضِنَّ بها على أعدائه.

خيرها زهيدٌ، وشرّها عتيذٌ، وجمْعُها ينفذٌ، ومُلكها يسلبٌ، وعامرُها يُخرَبُ. فما خيرُ دارٍ تنقُضُ نقْضَ البِناءِ، وعمرٌ يَفْنَى فناءَ الزادِ، ومُدّةٌ تنقُطُ انقِطاعَ السَّيرِ؟]

٢- [اجعلوا ما افترضَ اللهُ عليكم من طلبكم، واسألوه من أداءِ حقِّه ما سألكم، وأسْمِعُوا دعوةَ الموتِ آذانكم قبلَ أن يُدعى بكم.]

٣- [إنّ الزاهدين في الدنيا تبكي قلوبهم وإن ضحكوا، ويشتدُّ حزنهم وإن فرحوا، ويكثرُ مقتهمُ أنفسهم وإن اغتبطوا بما رزقوا.]

٤- [قد غابَ عن قلوبكم ذكرُ الآجالِ، وحضرتكم كواذبُ الآمالِ، فصارتِ الدنيا أملكَ بكم من الآخرة، والعاجلةُ أذهبَ بكم من الآجلة.]

وإنما أنتم إخوانٌ على دينِ اللهِ، ما فرّقَ بينكم إلا خُبثُ السرائرِ، وسوءُ الضمائرِ. فلا توازروُنَ، ولا تناصحوُنَ، ولا تبادلوُنَ، ولا توادُّوُنَ.

ما بالكم تفرحون باليسير من الدنيا تُدرِكُونَهُ، ولا يحزنكم الكثير من الآخرة تُحرَمُونَهُ، ويُقلِّقكم اليسير من الدنيا يفوتكم حتى يتبين ذلك في وجوهكم، وقلة صبركم عمّا زوي منها عنكم، كأنها دارُ مقامكم، وكأنّ متاعها باقٍ عليكم.

وما يَمْنَعُ أَحَدَكُمْ أَنْ يَسْتَقْبَلَ أَخَاهُ بِمَا يَخَافُ مِنْ عَيْبِهِ إِلَّا مَخَافَةً أَنْ
يَسْتَقْبَلَهُ بِمِثْلِهِ. قَدْ تَصَافَيْتُمْ عَلَى رَفْضِ الْآجِلِ وَحُبِّ الْعَاجِلِ، وَصَارَ دِينُ أَحَدِكُمْ
لِعُقَّةٍ عَلَى لِسَانِهِ. صَنِيعَ مَنْ قَدْ فَرَّغَ مِنْ عَمَلِهِ، وَأَحْرَزَ رِضَا سَيِّدِهِ.^١

سأطبق على هذا النص ما تبقى من مستوى (التماسك المعجمي) بادئاً بتكرار
التبئير، ومنتهياً بالمصاحبة المعجمية، فحيثما وردت كلمة (النص موضع التحليل) أو
ما شابهها في التماسك المعجمي، فإنما المقصود هو هذا النص لا غير.
إنّ هذا النص يتكوّن من أربع وحدات نصية كبرى، تضمّ كلٌّ منها عدداً من
الوحدات النصية الصغرى.

تدور الوحدة النصية الكبرى الأولى حول الدنيا، وبيان هوانها على الله، ثمّ
تعداد مساوئها تزهداً فيها.
أما الوحدة النصية الكبرى الثانية فتدور حول الأمور التي تُخَلِّصُ الْمُتَلَقِّينَ مِنَ
التَّعَلُّقِ بِالدُّنْيَا.

وأما الوحدة النصية الكبرى الثالثة فقد أدارها المرسل حول صفات الزاهدين
في الدنيا.

وأخيراً دارت الوحدة النصية الكبرى الرابعة حول تقرّيع المتلقين، وذلك بتبيين
مدى تعلّقهم بالدنيا وسيطرتها عليهم.

كلّ هذه الوحدات النصية الكبرى في النصّ تُحَقِّقُ مُجْتَمِعَةً الهدفَ الأساسيَّ من
النصّ، وهو التحذير من الدنيا؛ لذا فإنّ العنصر المعجمي الحاكم في هذا النصّ هو
مفردة (الدنيا)، وقد باره المرسل، فكيف ارتبطت أحداث النصّ بهذه المفردة؟ وكيف
أنشأت هذه المفردة التماسك في النصّ؟

أولاً: التكرار التام:

يؤدّي التكرار التام دوراً كبيراً في تبئير بعض الوحدات النصية؛ إذ ينطبع
العنصر المكرر في ذاكرة المتلقين، ممّا يؤدّي إلى استمرار النص وتماسك أجزائه.
وقد تكررت بعض العناصر في هذا النص تكراراً تاماً، تلك العناصر هي:

أ- (الدنيا)

افتتح الإمام عليّ -كرم الله وجهه- هذه الخطبة بالهدف الأساس منها، وهو التحذير من الدنيا، ولذلك جعل مفردة (الدنيا) في صدر هذه الخطبة، ثم عمل على تبئيرها بالمرادفات والإحالات الضميرية.

وتختفي هذه المفردة (الدنيا) تماما من الوحدة النصية الكبرى الثانية، فلا تُذكر لا هي ولا مرادفاتها، وكأنّ هذه الوحدة قد عملت كالفصل السطحي بين الوحدة النصية الأولى والوحدتين النصيتين الثالثة والرابعة؛ لذلك حرص المرسل على إعادة ذكر (الدنيا) في البنية النصية الكبرى الثالثة، بغية التأكيد على أنها البؤرة التي يدور حولها النص، الأمر الذي ربط هذه الوحدة بالوحدة الأولى، وأقام تماسكاً سطحياً وعميقاً بين الوحدتين.

وللغرض نفسه كرّر المفردة نفسها (الدنيا) في الوحدة النصية الكبرى الرابعة، ولأنّ هذه الوحدة قد حوت أربع وحدات نصية صغرى، فقد كرّر عليّ -كرم الله وجهه- مفردة (الدنيا) ثلاثاً تأكيداً على دوران النص حولها.

لقد عمل هذا التكرار التام لمفردة (الدنيا) على ربط الوحدات النصية الكبرى بعضها ببعض، سواء كان الربط على المستوى السطحي المنظور، أم على مستوى بنية النص العميقة، كما عمل هذا التكرار على تبئير هذه المفردة، وجعلها المحور الأساس الذي يدور عليه النص كله.

ب- (دار)

ترتبط هذه المفردة ارتباطاً شبيهاً ترادفياً باللفظة المحورية في النص (الدنيا)، فالدار تحيل إحالةً داخليةً للدنيا، فكل تكثيف لمفردة (دار) هو تكثيف لمفردة (الدنيا) نفسها.

تظهر مفردة (دار) في أول النص في سياقٍ سلبيّ، إذ نفى عنها ديمومتها فقال " ليست بدار نُجعة" ثم سلط الضوء على هذه المفردة ليُجعل منها بؤرة نصية، فكررّها في أول الحديث عن علاقة الدنيا بالله، " دارٌ هانت على ربّها" ثم أعاد اللفظة ذاتها في سياقٍ خلوّ هذه الدار من الخير " فما خيرُ دارٍ تنقضُّ نقضَ البناء".

لقد حَقَّقَ هذا التكرارُ لمفردةِ (دار) تماسكاً بين الوحدات النصية الصغرى التي تُكوِّن الوحدة النصية الكبرى الأولى، كما خَلَقَ تَبْئيراً وتركيزاً للمُحَدَّرِ منه، وهو (الدنيا)

ويستغلُّ المرسلُ هذا التكتيفَ الدلاليَّ، فيكرِّرُ المفردةَ عينها في الوحدة النصية الكبرى الرابعة؛ ليؤكدَ تماسكَ هذا الجزءِ من النصِّ مع ما سَبَقَهُ وتلاحُمَهُ به، فقال في مقامِ تقرُّيعِ المتلقين ولومِهِم لاستسلامِهِم للدنيا: "كأنَّها دارٌ مقامكم" إذ عمل تكررُ (دار) على إبرازِ التماسكِ الظاهريِّ بين الوجدتين النصيتين الكبيرتين: الأولى والرابعة، كما عمل على إبرازِ التماسكِ الداخليِّ العميقِ بين الوحدات النصية كُلِّها، فالمرسلُ قد نفَى ديمومةَ هذه الدارِ في الوحدة النصية الكبرى الأولى، ثم عاد ليؤكدَ هذا النفيَ في سياقِ تقريرِيّ توبيخيٍّ "كأنَّها دارٌ مقامكم"، كما أنَّ المرسلَ قد استخدم مفردة (دار) مضافةً في أول ظهور لها (دار نُجَعَة) وجاءت مضافةً كذلك في آخر ورودٍ لها (دار مقامكم) الأمر الذي يعني وحدة الحالة، ووحدة المُتحدِّث عنه، وبذلك يثبت في نفس المتلقي أنَّ بؤرة النص هي الدنيا المُحَدَّرِ منها أولاً، والمتقدِّمة صفاتها السلبية، وتكرار (دار) يعلم المتلقي أنَّ المُحال عليه هو هو لم يتغير.

ج- لفظ الجلالة (الله)

إذا كان الهدفُ الرئيسُ من النص هو التحذير من الدنيا -كما تقدّم- فإنَّ من البدهي تذكير المتلقين بالله؛ بُغْيَةً خَلَقَ توجُّهَهُ نحو الله وتعاليمه، وبغية تذكير المتلقين بأنَّ الله هو الذي حذَّر من الدنيا والركون إليها، ورغَّبَ في الآخرة ونعيمها. لذلك برز لفظ الجلالة (الله) في قوله "لم يُصِفها اللهُ تعالى لأوليائه" في الوحدة النصية الكبرى الأولى؛ لتبيان هوانِ الدنيا على الله، وبعد أن ثبت ذلك في نفوس المتلقين، ذكَّره بما ينقذهم من التعلق بالدنيا، وذلك لا يكون إلا بالالتزام بما فرض الله على عباده، ولذلك جاء تكرار لفظ الجلالة (الله) في الوحدة النصية الكبرى الثانية ليحقِّق التماسكَ بين الوجدتين، ويحقِّقَ في الوقت ذاته التركيزَ على علاقة العبد بالله، وللغرضِ نفسه كرَّرَ المرسلُ لفظَ الجلالة في الوحدة النصية الكبرى الرابعة " وإنَّما

أنتم إخوانٌ على دينِ الله" وبذلك يَخْلُقُ في النصِّ تماسكًا؛ إذ يرتبط أولُهُ بوسطه،
ووسطُهُ بخاتمته، وتحيلُ خاتمتهُ إلى أولِهِ.

ثانياً: التكرار الجزئي

يؤدّي التكرار الجزئي للعنصر المعجمي دوره في تماسك النص على صعيدين:
صوتي ودلالي.

أما التماسك الصوتي فيكون بتكرار حروفٍ معينة تخلق إيقاعاً معيناً في النصِّ،
مما يُسهّلُ على المتلقّي عملية استدعاء الألفاظ، وأمّا التماسك الدلالي الذي يُفيدُه
التكرار الجزئي فهو ما يحقّقه من ارتباط مفاهيم الوحدات النصية المكوّنة للنصِّ
بعضها ببعض، ذلك أنه " يُشيرُ إشارةً خالصةً إلى عموم الترابط المفهومي، مع تجنّب
الرتابة التي يؤدّي إليها مجرد التكرار. ويشير (دريسلر) إلى أنّ هذا النوع من إعادة
اللفظ يعطي منتج النصِّ القدرة على خلق صور لغوية جديدة؛ لأنّ أحد العنصرين
المكررين قد يُسهّل فهم الآخر".^١

وإذا تتبّعنا مواطن التكرار الجزئي في النص موضع التحليل، فسنجد أنّ
المرسل قد اتكأ عليه في المواطن التالية:

أ- (تزيّنت بغرورها، وغرت بزينتها)

أراد عليٌّ -كرم الله وجهه- تأكيد صفات الدنيا السلبية، فرأى أنّ أولى سلبياتها
هي تغريرها بالإنسان، ولا يكون التغرير إلا بإظهار الزينة والحسن، لذلك كرر هاتين
اللفظتين جزئياً؛ ليجعل منهما بؤرة، فيحيل إليها قوله في الوحدة النصية الكبرى
الرابعة " وَحَضَرْتَكُمْ كَوَادِبُ الْأَمَالِ" فما الآمال التي يشير إليها إلا زينة الدنيا التي
تزيّنت بها لتغرّ الإنسان فيجري خلفها.

ب- (حزنهم - يحزنكم)

برزت مفردة الحزن في سياق وصف الزاهدين في الدنيا، وذلك قوله في
الوحدة النصية الكبرى الثالثة: " وَيَشْتَدُّ حُزْنُهُمْ وَإِنْ فَرِحُوا" ثم استغل المرسل هذه
المفردة، وخلق منها بؤرة ينطلق منها للمقارنة بين الزاهدين في الدنيا والمغترين بها،

^١ دي بو جراند: النص والخطاب والإجراء، ترجمة تمام حسان، ص ٣٠٥-٣٠٦

فأعاد المفردة جزئياً في سياقٍ تقرّيعٍ المُغترِّينَ، فقال: "ولا يحزنُكمُ الكثيرَ من
الآخرة تُحرمونه"

والأمرُ نفسه يُقالُ في تكرارِ الجذرِ (فرح) في قولهِ واصفاً الزاهدين: "ويشتدّ
حزنُهُمُ وإنْ فرحوا" وقولهِ واصفاً المغترِّينَ، ومقارناً إياهم بالزاهدين: "ما بالكمُ
تفرحونَ باليسيرِ من الدنيا تُدركونه؟"

لقد أدّى التكرارُ الجزئيُّ للجذريّينِ (فرح، حزن) دوراً في تبئيرِ هذه الحالةِ
النفسيّةِ، وسَمَحَ للمرسلِ عَقْدَ المقارنةِ بينَ صنفينِ من الناسِ، مُبرِّزاً خصائصَ كلِّ
منهما، وجاعلاً محورَ المقارنةِ هو الفرح والحزن عندِ كلا الفريقينِ، لما يصيبُهُ من
الدنيا أو يفوتُهُ منها.

وقد يؤدّي التكرارُ الجزئيُّ إلى تبئيرٍ محدودٍ في إطارِ الوحدةِ النصيةِ الواحدةِ،
أو في إطارِ إحدى الجُمَلِ المكوّنةِ لتلك الوحدةِ.

فَمَمَّا أدّى إلى التبئيرِ في إطارِ الوحدةِ النصيةِ الواحدةِ التكرارُ الجزئيُّ في قوله
(تُنْقِضُ/ نَقْضُ، يَفْنِي/ فَنَاءٌ، تَنْقِطُ/ انْقِطَاعٌ) فإنّ هذه التكراراتُ الجزئيةُ المتلاحقةُ
تهدفُ إلى تبئيرِ حالةِ الزوالِ وعدمِ الديمومةِ التي تتصفُ بها الدنيا.

وأما التبئيرُ في إطارِ الجملةِ الواحدةِ، فذلك قوله "وَأَسْمِعُوا دَعْوَةَ الْمَوْتِ آذَانَكُمْ
قَبْلَ أَنْ يُدْعَى بِكُمْ" إذ خلق اتحاد الجذر (د ع و) بؤرةً جُمليّةً سَعَى المرسلُ إلى تثبيتها
في نفسِ المتلقي، فإنّه مدعوٌّ لِيُجِيبَ دعوةَ الموتِ، ولن يستطيع إلا إجابةَ الداعي.

وكذلك قوله: "وما يَمْنَعُ أحدكمُ أَنْ يَسْتَقْبَلَ أَخَاهُ بما يخافُ من عَيْبِهِ إلا مَخَافَةٌ أَنْ
يَسْتَقْبَلَهُ بِمِثْلِهِ" إذ خلق الجذر (خ و ف) بؤرةً جُمليّةً أبرزت عَجْزَ الإنسانِ وخوفَهُ من
أخيه الإنسانِ، فيلجأ كلُّ منهما إلى التَسَتُّرِ على عيوبِ الآخرِ.

ثالثاً: الترادف

يتكئ المرسل على الترادف لتركيز النظر على قضية محوريّة في النص،
ويلجأ المرسل إلى الترادف بدلا من إعادة اللفظ لإشاعة روح التجدد عند المتلقي، ذلك
أنه "يمكن لإعادة اللفظ في العبارات الطويلة، أو المقطوعات الكاملة أن تكون ضارّة؛

لأنها تحبب الإعلامية، ما لم يكن هناك تحفيزٌ قويٌّ، ومن صواب طرق الصياغة أن تُخالفَ ما بين العبارات بتقليبها بواسطة المترادفات.^١ والواقع أن مسألة الترادف مسألةٌ خلافيةٌ، خاضَ غمارها اللغويون القدامى والمحدثون، وانقسموا حيالها فريقين: أثبتَ الأولُ منهما الترادفَ، وأنكره الفريق الآخر.

ولستُ معنيًا هنا بنتبع ذلك الخلاف، ولكنني أذهبُ إلى أن قضية الترادف لا ينبغي أن تُدرَسَ على صعيد الكلمات المفردة المعزولة عن سياقاتها المختلفة، وإنما يجب دراستها على صعيد حركتها في النصِّ، فإنَّ ورودَ الكلمة في سياقاتٍ محدَّدةٍ قد يُوَسِّرُ إلى كونها مرادفةً لكلمةٍ أخرى أو لا، فإنَّ أحوالنا على المعطى نفسه فهما مترادفتان، وإلا فلا، كما أن امتحانَ الكلمتين بالاستبدالِ مؤشِّرٌ آخر، فإنَّ أمكنَ إحلالُ إحدى الكلمتين مكانَ الأخرى، في السياقِ نفسه كانتا مترادفتين، وإنَّ لم يمكنَ فليستا كذلك.

وفي النصِّ -موضع الدراسة-^٢ استعمل الإمامُ عليٌّ -كرمَ الله وجهه- هذه التقنية، فأنشأً بذلك استمراراً في النصِّ وتماسكاً سطحياً بين أجزائه، كما خلق تبئيراً للفظَةِ المحورية في هذا النصِّ (الدنيا)، إذ ذَكَرَ لها مرادفاتٍ ثلاثة، هي: المنزل، والدار، والعاجلة.

لقد استطاع المرسل أن يجعل من (الدنيا) محوراً حاضراً في النصِّ كلِّه؛ إذ برزت هذه المفردة إما بعينها، وإما بمرادفاتِها في كلِّ الوحدات النصية الكبرى في النصِّ، باستثناء الوحدة النصية الكبرى الثانية، وبذلك أدت مفردة (الدنيا) ومرادفاتِها إلى إنشاء تماسكٍ سطحيٍّ بين الوحدات النصية كلِّها، كما عمَّلت على إبرازِ بنيةِ النصِّ العميقة، إضافةً إلى تركيزها في ذهن المتلقي، وفتح مجالٍ فسيحٍ أمام المتلقي ليُدَوِّرَ معاني النصِّ، ويقلِّبها حول بؤرةٍ واحدة.

^١ دي بو جراند، المصدر السابق، ص ٣٠٦

^٢ انظر النصِّ بتمامه في ص ٦٧-٦٨ من هذا البحث.

رابعاً: تكرار الصيغة التركيبية

لم يتطرق النصيون لتكرار الصيغة التركيبية باعتبارها من أقسام التكرار المحققة للنص تماشكاً، والحق أن تكرار الصيغ التركيبية مما يلجأ إليه المرسل بغية خلق التماسك النصي في الرسالة المبنوثة.

وقد لاحظت -من خلال دراستي لنصوص نهج البلاغة الشفوية- أن هذا النوع من التكرار يلجأ إليه لتحقيق هدفين أساسيين:

الأول خلق إيقاع موسيقي داخل النص، وذلك بالمحافظة على إيقاع معين، مما يسهل بقاء الرسالة في ذهن المتلقي مدة أطول.

والثاني تبئير بعض الوحدات النصية، والمعاني التي يريد المرسل إيقاعها في ذهن المتلقي.

وقد تنبه القدماء لبعض ذلك، ورأوا أن تكرار الصيغة التركيبية يحقق للنص تماشكاً، وإن لم يهتدوا إلى وضع المصطلح الدال على ذلك، ومن أمثلة ذلك ما نقله ابن أبي الحديد في شرح النهج^١ إذ قال: " قال أبو عثمان: وكان جعفر يعجب أيضاً بقول علي -عليه السلام- أَيْنَ مَنْ جَدَّ واجْتَهَدَ، وَجَمَعَ واحْتَشَدَ، وَبَنَى فَشَيْدَ، وَفَرَشَ فَمَهَّدَ، وَزَخَرَفَ فَجَدَّدَ. قال: ألا ترى أن كل لفظة منها آخذة بعنق قرينتها، جاذبة إياها إلى نفسها، دالة عليها بذاتها؟

قال أبو عثمان: فكان جعفر يسميه فصيح قريش.

واللافت للنظر أن الإمام -كرم الله وجهه- لا يلجأ إلى هذه التقنية لخلق تماسك بين الوحدات النصية الكبرى في النص، وإنما يستخدمها للتبئير داخل الوحدة النصية نفسها، وغالباً ما يكرر صيغة تركيبية واحدة في كل وحدة نصية صغرى.

ففي النص المحلل هنا^٢ نجد التكرارات التركيبية التالية:

١- اسم + ضمير (مضاف إليه) + حرف جر + اسم + ضمير (مضاف إليه)

^١ ٢٧٨ / ٦

^٢ يعني جعفر بن يحيى

^٣ انظر صفحة ٦٧ - ٦٨ من هذا البحث.

وذلك في قوله: "فَخَاطَ حَلَالَهَا بِحَرَامِهَا، وَخَيْرَهَا بِشَرِّهَا، وَحَيَاتَهَا بِمَوْتِهَا، وَحُلُوهَا بِمُرِّهَا."

لقد استطاع التكرارُ الصيغيُّ أن يُبينَ وجهًا من وجوهِ الدنيا السلبيةِّ، وهو التناقض الذي يشمل جوانبها كلها، فالحلالُ مختلطٌ بالحرام، والخيرُ مختلطٌ بالشرِّ، والحلوُّ مُمتزجٌ بالمرِّ، وهكذا.

٢- اسم + ضمير (مضاف إليه) + صفة مشبهة (فعليل)

وذلك في قوله: "خَيْرُهَا زَهِيدٌ، وَشَرُّهَا عَنِيذٌ"، ويلاحظ أن هذه الصيغة جاءت في الوحدة النصية الكبرى الأولى كذلك، بغية تبئير صفات الدنيا السلبية.

٣- اسم + ضمير (مضاف إليه) + فعل مضارع

وذلك في قوله: "جَمَعُهَا يَنْفَدُ، وَمُلْكُهَا يُسَلَبُ، وَعَامِرُهَا يُخْرَبُ."

لقد اعتمد المرسل على تكرار الصيغ التركيبية داخل الوحدة النصية الكبرى الواحدة، فخلق تناسقًا إيقاعيًا، وتماسكًا صوتيًا يجعل من ثبات الرسالة في ذهن المتلقي أمرًا مؤكدًا، كما كانت إعادة الصيغ المتقدمةً عاملاً أساسيًا في تبيان الصفات السلبية للدنيا والتركيز عليها، الأمر الذي يصبُّ في الغرض الرئيس من النصِّ، وهو التحذير من الدنيا، والترهيد فيها.

وهكذا نجدُ تكرارًا للصيغ التركيبية في كلِّ وحدةٍ من وحدات النصِّ الكبرى، ففي الوحدة الكبرى الثالثة نجدُ التركيب التالي مكرَّرًا:

٤- فعل مضارع + فاعل + و + حرف شرط (إن) + فعل ماضٍ + فاعل (واو الجماعة)

وذلك في قوله: "تَبْكِي قُلُوبُهُمْ وَإِنْ ضَحِكُوا، وَيَشْتَدُّ حُزْنُهُمْ وَإِنْ فَرِحُوا، وَيَكْتُرُ مَقْتَهُمْ أَنْفُسُهُمْ وَإِنْ اغْتَبَطُوا."

لقد كان لتكرار هذه الصيغة دورٌ في تبئير صفات الزاهدين، وتركيزها في أذهان المتلقين، واستطاع المرسل بوساطة هذه التقنية التكرارية أن ينفذ إلى باطن تلك الفئة التي تعيش الحزن والبكاء، وإن أظهرت للناس خلاف ذلك، هذا التبئير الذي مكنه من إجراء المقارنة بين الزاهدين والمغترين بالدنيا، كما تقدّم بيانه.

أمّا في الوحدة النصية الأخيرة فنجدُ تكرارًا للصيغة:

٥- أداة نفي (لا) + فعل مضارع + فاعل (واو الجماعة)

في قوله: " لا تَوَازِرُونَ، ولا تَتَاصَحُونَ، ولا تَبَاذِلُونَ، ولا تَوَاثُونَ"

الهدف من تكرار الصيغة التركيبية هنا هو تبئير صفات المتلقين السلبية، وكشفها أمام أعينهم بإحاطة تامة لنفي كل وجه خير، وهو ما أجمله سابقاً في قوله "خُبْتُ السرائر، وسوء الضمائر"

ويعتمد عليّ -كرم الله وجهه- هذا التكرار كثيراً، فقلماً تخلو خطبة من تكرار صيغيّ يتكئ عليه لإفادة التوقيع الموسيقيّ وتبئير بعض العناصر، ومن ذلك قوله: (اتقوا الله تقيّة من سمع فخشع، واقرّف فاعترف، ووجلّ فعلم، وحاذر فبادر، وأيقن فأحسن، وعبر فاعتبر، وحذر فازدجر، وأجاب فأناب، ورجع فتاب، وأفتدى فأحتدى، وأري فرأى)^١

لقد اعتمد المرسل هنا على تكرار صيغة تركيبية واحدة، هي:

فعل ماضٍ + ف + فعل ماضٍ

وقد مكنته هذه الصيغة المكررة من تبئير صفة العبد المؤمن المتقي، إذ جمعت هذه الصيغة إحدى عشرة صفة من صفات المؤمنين، فالمؤمن: خاشع، مُعترف بذنبه، عامل، مُبادر، مُحسن، مُعتبر، مُزدجر، مُنيب، تائب، مُحْتَد، راء. كما أظهر تكرار الفاء الرابطة بين الفعلين سرعة استجابة المؤمنين لربهم، وسرعة تدارك ما يقعون فيه من زلات.

نخلص من ذلك كله إلى أنّ التكرار يؤدي دوراً أساسياً في تماسك النص، وأنّ المرسل يقصد إليه قصداً بغية تصعيد الدلالة النصية في بعض الموارد، وبغية تبئير بعض عناصر النص في موارد أخرى، وليس مرجع ذلك قصر زمن التخطيط، كما زعم بعض الباحثين، إذ قال: "يشيع التكرار في الكلام التلقائي، وفيه ترجع إعادة الكلام إلى قصر زمن التخطيط، وسرعة فقدان مكونات سطح النص"^٢؛ ذلك أنّ النص المنطوق نصٌ مخطّط له من قبل المرسل، تماماً كالنص المكتوب، فهو ليس وليد اللحظة، وإنما قيل حسب خطة وضعتها المرسل من قبل.

^١ نهج البلاغة ١/ ١٣٧

^٢ إلهام أبو غزالة وعلي خليل حمد: مدخل إلى علم لغة النص، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٩٩م، ص ٨١

ثمَّ إنَّ القولَ بأنَّ التكرارَ إنّما يشيعُ في المنطوقِ من النصوص، وهي التي أطلق عليها الباحثان مصطلحَ (الكلام التلقائي) بحاجةٍ إلى دليلٍ يُثبِتُهُ، مع كونِ الواقعِ بخلافه؛ ذلك أنَّ ظاهرةَ التكرارِ شائعةٌ في المكتوبِ من النصوصِ كشيوعها في النصوصِ الشفاهية، إذ التخطيطُ موجودٌ، ولا خشيةٌ من فقدانِ مكوناتِ سطحِ النصِّ. لقد قادنا تتبُّعُ التكرارِ في النهجِ إلى القولِ بأنَّ المرسلَ لا يلجأُ إلى هذه التقنية ليخلقَ تماسكاً بين القضايا والجملِ في إطارِ الوحدةِ النصيةِ الواحدةِ فقط، بل يتخذُ منه وسيلةً لخلقِ التماسكِ بين الوحداتِ النصيةِ الكبرى في النصِّ، وكأنَّه ينبّهُ المتلقِّيَ إلى علاقةِ الوحدةِ النصيةِ التاليةِ بسابقتها، فلا يتفككُ الخطابُ في ذهنِ المتلقي بل يتمكنُ من ربطِ أحداثه وقضاياها بعضها ببعض.

المصاحبة المعجمية COLLOCATION

المصاحبة المعجمية هي ارتباطُ كلمةٍ بكلمةٍ أخرى، كارتباطِ (القضاء) بـ(القدر)، و(الدنيا) بـ(الآخرة)، وقد تحدّثنا في الفصلِ الأوّلِ عن رأيِ (هاليداي وحسن) في المصاحبة المعجمية، وبيّنا العلاقاتِ الرابطةَ بين الأزواجِ من الألفاظ، وذكرنا ثمَّ اهتمامَ اللغويين العربِ بتلكِ العلاقاتِ التي أفردوا لها أبواباً عدّةً فيما اصطلحوا عليه بعلمِ (البديع).

وقد رأينا أنّ اهتمامَ العربِ بالتضادِّ خاصّةً -باعتباره واحداً من وجوه المصاحبة المعجمية، فالضدُّ يُذكرُ بضدِّه ويستدعيه- كانَ محصوراً في إطارِ الكلمتين، أو الجملتين على أحسنِ الأحوالِ، وقد اقترحنا أن يُدرَسَ الطباقُ في مستوياتٍ ثلاثة:

الأوّل: الطباق على مستوى الكلمتين في الجملة الواحدة.

الثاني: الطباق على مستوى الجملتين في الوحدة النصية الواحدة.

الثالث: الطباق على مستوى الوحدتين النصيتين الكبيرتين في النص.

وسنناقش في هذا القسم المستويين الأولين، وسنجد مناقشة المستوى الثالث في القسم الأول من الفصل الثالث، حيث سنناقش العلاقات الدلالية بين الوحدات النصية الكبرى في النص.

أولاً: الطباق بين كلمتين في الجملة الواحدة:

إذا رجعنا إلى النص -موضع التحليل^١- وجدنا أن المرسل قد أتى على الطباق انتكاءً كبيراً، ففي الوحدة النصية الكبرى الأولى نجد الأزواج المتطابقة التالية: (الحلال/ الحرام، الخير/ الشر، الحياة/ الموت، الحلو/ المر) وفي الوحدة النصية الكبرى الثالثة نجد المطابقة بين (الضحك/ البكاء، الحزن/ الفرح) كما نجد المطابقة بين (الغياب/ الحضور، العاجل/ الآجل) وإعادة للمطابقة (الفرح/ الحزن) كل ذلك في الوحدة النصية الكبرى الرابعة.

إن اللجوء إلى هذا النوع من الطباق يُسهّل حفظ الرسالة في ذهن المتلقي؛ إذ يرتبط الطرف الأول من طرفي الطباق بالطرف الآخر ويستلزمه، فيكون تخزينه في الذاكرة، ومن ثم استعادته أسهل على المتلقي.

ثم إن الاحتكاك بين المتناقضات في هذا النص قد وُظف للكشف عن الدلالة الكبرى للنص، إذ أرسى في ذهن المتلقي أن هذه الدنيا التي يُحذر من الاغترار بها قائمة على المتناقضات، لذا لا يحسن بالمتلقي الاغترار بظاهرها، فهي تُبدي خلاف ما تُبطن، وعلى المتلقي أن يجهد في تمييز ما يصلح مما لا يصلح.

إن المتتبع لهذه التقنية الرابطة في نهج البلاغة يجد أن علياً -كرم الله وجهه- يأتي بطرفي الطباق متقاربين تارة، كما في الأمثلة الماضية، ويباعد بينهما تارة أخرى، وبذلك يوسع دائرة التماسك التي يُحدثها الطباق، ومن ذلك قوله: (إن الفتن إذا أقبلت شَبَّهَتْ، وإذا أدبرت نَبَّهَتْ، يُنكرن مقبلات، ويُعرفن مدبرات، يحمن حول الرياح: يُصبنَ بلداً، ويُخطئنَ بلداً)^٢

لقد باعد المرسل بين أطراف الطباق هنا؛ إذ جعل الطرف الأول في جملة، والآخر في جملة تالية، فقد ورد (أقبلت) في الجملة الأولى، و (أدبرت) في الجملة

^١ انظر الصفحة ٦٧-٦٨ من هذا البحث

^٢ نهج البلاغة ١/ ١٨٣

الثانية، مما جعل الجملتين مترابطتين بعلاقة التضاد، وهكذا فعل مع (ينكرن مقبلات/ يعرفن مدبرات، يصبن/ يخطئن) إلا أن ذلك التوسيع ظل محصوراً في إطار الوحدة النصية الواحدة، فلا يُجري المرسل طباقاً بين كلمتين منتميتين إلى وحدتين نصيتين مختلفتين في النص الواحد.

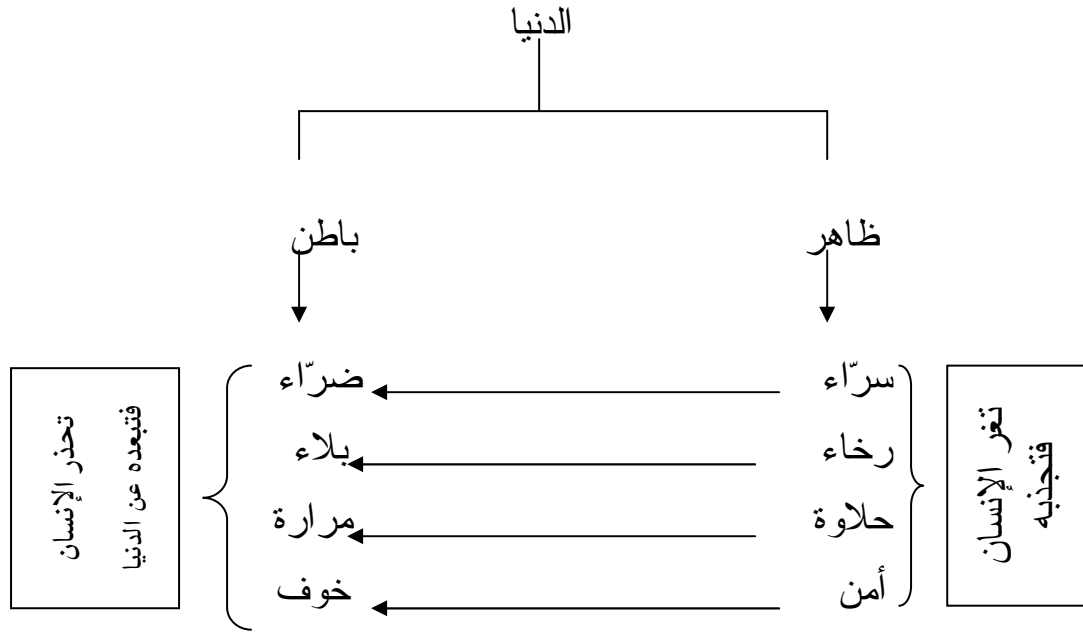
ولما كان عليٌّ -كرم الله وجهه- ينطلق من رؤية خاصةً للعالم؛ إذ يراها محلاً لاجتماع المتناقضات، لذا نراه يعتمد تقنية الطباق دائماً في حديثه عن الدنيا، فلا يكاد يرد ذكرٌ للعالم إلا تبعه ذكرٌ متناقضاتها، ومن ذلك قوله -كرم الله وجهه- : (أما بعد، فإني أحذركم الدنيا؛ فإنها خلوة خضرة، حفت بالشهوات، وتحببت بالعاجلة، وراقت بالقليل، وتحلت بالآمال، وتزينت بالغرور، لا تدوم حبرتها، ولا تؤمن فجعتها... لم يكن امرؤ منها في حبرة إلا أعقبته بعدها عبرة، ولم يلق في سرائها بطناً إلا منحته من ضرائها ظهراً، ولم تطله فيها ديمة رخاء إلا هنت عليه مزنة بلاء، وحرى إذا أصبحت له منتصرة أن تمسي له منكراً، وإن جانب منها اعدوذب واحلولى أمرٌ منها جانب فأوبى، لا ينال امرؤ من غزارتها رغبا إلا أرهفته من نوابها تعباً، ولا يمسي منها في جناح أمن إلا أصبح على قوادم خوف... كم من واثق بها فجعتها، وذي طمأنينة إليها قد صرعه، وذي أبهة قد جعلته حقيراً، وذي نخوة قد رده ذليلاً، سلطانها دول، وعيشها رنق، وعذبها أجاج، وحلؤها صبر، وغداؤها سام، وأسبابها رمم، حيها بعرض موت، وصحيحها بعرض سقم)^١

يتضح من هذا النص اتكاء المرسل على التضاد؛ لإبراز وجه الدنيا الحقيقي كما يراه، إذ نجد الأزواج المتطابقة التالية (حبرة/ عبرة، سراء/ ضراء، بطن/ ظهر، رخاء/ بلاء، النصره/ التنكر، أمن/ خوف، الأبهة/ الحقارة، العزة/ الذلة، عذب/ أجاج، حلو/ صبر، حياة/ موت، صحة/ سقم، أصبحت/ أمست، اعدوذب/ أمر)

لقد تمكن المرسل - وهو يجمع بين المتضادات في هذا النص - من تبيان الوجه الحقيقي للعالم، فكل خير بدأ منها على السطح هو في الحقيقة شر ينبغي الحذر منه، فالحبرة تعقبها عبرة، والسراء تنتهي بالضراء، والرخاء يتحول إلى بلاء، وهكذا نجد النص يثور بحركة متناقضة، مما يرسى الهدف الأساس من النص، وهو التحذير

من الدنيا، وتنبية المتلقي فلا يقع في شركها. إضافة إلى ذلك جعل هذا الاتكاء على التضاد المتلقي في تحفز دائم وتنبه لسماع ما يناقض الحالة الأولى التي مرّت به، وهو بهذا يجعل النصّ واحداً متماسكاً، يرتبط كل جزء منه بتاليه.

لقد رسم عليّ للدنيا صورة واضحة عمادها التضاد، إذ إنّ لها وجهين، تُبدي الأول مزيّناً مغرّباً، تحاول من خلاله جرّ الإنسان للوقوع في حبّها والركض وراءها، وتخفي الآخر الذي لا يتبيّن للإنسان إلا بعد فوات الأوان، ويمكن تمثيل صورة الدنيا التي رسمها عليّ على النحو التالي:



ومن الملاحظ في النهج أنّ الإمام -كرم الله وجهه- قد عمد إلى كثير من الأزواج المتطابقة فأقام بينها مصاحبة معجمية، فكان يُورد الزوج معاً في المقام النصي الواحد، فإذا ما ورد ذكر الطرف الأول ظلّ المتلقي مترقّباً الطرف الثاني.

ومن تلك المصاحبات المعجمية المتطابقة: (الدنيا/ الآخرة)، و(الحياة/ الموت)، و(السرّ/ العلن)، و(الخير/ الشرّ)، و(العدل/ الظلم)، وغيرها.

ثانياً: الطباق بين الجملتين في البنية النصية الواحدة:

يؤدّي الطباقي بين الجملتين في الوحدة النصية الواحدة إلى توسيع دائرة التماسك التي يحدثها ذلك الطباقي، إذ يكون المتلقي قادراً على ربط الجمل بعلاقة التضادّ التي يحدثها الطباقي.

وإذا عدنا إلى نصّ التحذير من الدنيا^١، فس نجد أنّ المرسل قد أثبت في صدر الوحدة النصية الكبرى الأولى صفة الزوال للدنيا، فقال: "فإنّها دارٌ قُلْعَةٌ" الأمر الذي يجعل المتلقي في حالة ترقّب للصفة التي يريد المرسل إثباتها للدنيا، لذلك ثنّى المرسل بذكر الصفة المرتقّبة، التي هي مضادّة للصفة الأولى، فقال: "وليسَتْ بِدارٍ نُجْعَةٌ" فسلب عن الدنيا صفة الديمومة.

إنّ المرسل هنا يجعل المتلقي في حالة يقظة تامّة، إذ يقدم إليه جزءاً من الرسالة غير تامّ، ممّا يجبر المتلقي على ربط أجزاء الكلام بعضها ببعض، فيربط اللاحق بالسابق، ويقيم علاقةً بينهما حتى تكتمل الرسالة التي يبثّها المرسل، فيتلقاها المتلقي وقد فهم مقاصدها.

وهكذا نجد المرسل في الوحدة النصية الكبرى الرابعة، وهو في سبيلٍ تقرير المتلقين، يُثبِتُ غيابَ ذكْرِ الموتِ عنهم "قد غابَ عن قلوبكم ذكْرُ الآجالِ" وهو بهذا الإثبات للغياب يُنشِطُ أذهانَ المتلقين ويهيئها لاستقبال ما حَضَرَ في قلوبهم؛ إذ إنّ الغياب يستدعي الحضورَ بالضرورة، فلا يُتصوّرُ الغيابُ دونَ تصوّرِ الحضورِ، لذلك قال: "وحَضَرَ تَكُمُ كواذِبُ الأمالِ".

ويتبع المرسل التقنية نفسها، وهو يُقرِّعُ المتلقين، فيقول: "ما بالكُمُ تفرحون باليسيرِ من الدنيا تُدرِكُونَهُ؟" فقد أثبت فيهم صفة الفرح التي تستدعي نقيضها وهو الحزن، فالمتلقي هنا -بعد تلقّيه الجملة الأولى- في حالة ترقّب وتنشيطٍ لذهنه كي يظلّ متابعاً الرسالة المبنوثة، إذ لم يصل إليه إلا الجزء الأول منها، لذا يبادر المرسل بإكمال رسالته "ولا يحزنكم الكثير من الآخرة تُحَرِّمُونَهُ".

لقد كان المتلقي يترقّب نقيضاً واحداً لما وردّ في الجملة السابقة، وهو (الفرح) وإذا بالمرسل يفجّره فيكتف له المتناقضات، ويقدم له نقيض كل كلمة وردت في

^١ انظر الصفحة ٦٧-٦٨ من هذا البحث

الجملة السابقة، (الفرح) يقابله (الحزن)، و(اليسير) يقابله (الكثير)، و(الدنيا) تقابلها (الآخرة)، و(الإدراك) يقابله (الحرمان).

لقد أدّى الطباق بين الجملتين في الوحدة النصية الواحدة أدواراً عدّة: فهو قد ربط الجملَ بعضها ببعض، وأقامَ علاقاتَ بينها؛ فلا يكتمل معنى الأولى إلا بذكر الثانية، كما أنه نشطَ ذهنَ المتلقي وجعلَهُ متيقِّظاً ومستعدّاً لاستقبال الرسالة المبنوثة، وكلُّ أولئك يجعلُ الرسالةَ كُلاًّ واحداً متماسكاً، ترتبط أجزاءه بعضها ببعض ارتباطاً عضويّاً، لا انفكاكَ لعضوٍ فيه عن الآخر.

ورد في (معجم المصطلحات اللغوية) تعريف للمصاحبة اللغوية، فهي "تزعّة الكلمة إلى الانضمام إلى أخرى في الاستعمال اللغويّ. فكلمة (أم) مثلاً تجمعها

علاقة تضامّ بكلمات من مثل (رأس) و(قُرى) و(مَنْوَى الرَّجُل)؛ إذ يقال: أمُّ الرأسِ، وأمُّ القُرى، وأمُّ مَنْوَى الرَّجُل؛ كما يقال في الاستعمال الحديث: لغة أم، ووطن أم، فتكون (أم) العنصر الثاني في التركيب^١.

ثالثاً: الطباق بين البنيتين النصيتين في النص الواحد:

يعتمد المرسل على تقنية الطباق بين البنيتين النصيتين فيتسع له بذلك مجال التماسك النصي؛ إذ يعمد المتلقي إلى ربط قضايا النص ببعضها، وغالباً ما يفعل ذلك من أجل إبراز حالتين متناقضتين للمقارنة بينهما.

ففي النص الذي نحن بصدد تحليله، خصّص علي -كرم الله وجهه- للحديث عن الزاهدين وصفاتهم بنية نصية كبرى، هي البنية الثالثة في النص، فذكر بكاءهم وحزنهم في هذه الدنيا، وإن نالوا من خيراتها ما نالوا، ثم أفاض في البنية الرابعة في تقريع المتلقين، وذكر تهافتهم على الدنيا وتقاتلهم عليها. لقد أراد الإمام -كرم الله وجهه- بذكر الزاهدين ونقيضهم أن يقارن بين هذين الصنفين، فجعل من التضاد وسيلة لتلك المقارنة.

تابع: تكرار الصيغة التركيبية

^١ رمزي منير بعلبكي: معجم المصطلحات اللغوية، ص ٩٨

ثم عرض -كرم الله وجهه- لجانب آخر في أولئك المؤمنين، فقال: (فاتقوا الله تقية ذي لب شغل التفكير قلبه، وأنصب الخوف بدنه، وأسهر التهجد غرار نومه، وأظمأ الرجاء هواجر يومه، وظلف الزهد شهواته، وأرجف الذكر بلسانه، وقدم الخوف لإبانه، وتنكب المخالجات عن وضح السبيل، وسلك أقصد المسالك إلى النهج المطلوب، ولم تفتله فاتلات الغرور، ولم تعم عليه مشتبهات الأمور)^١

تنصب هذه الوحدة النصية على إبراز صفات من استجمع أوصاف الإيمان، وعدتها أحد عشر صفة، تماما كالوحدة النصية السابقة، وقد اعتمد عليّ -كرم الله وجهه- لإبراز تلك الصفات على خمس صيغ تركيبية، جعل كل صفتين في صيغة تركيبية واحدة، وانفردت صيغة تركيبية واحدة بصفات ثلاث. وهذا بيان ذلك:

١- فعل + فاعل + مفعول به + ضمير (مضاف إليه)

أبرزت هذه الصيغة التركيبية ثلاث صفات للمؤمنين:

أولها: الانشغال بالتفكير والبعد عن الدنيا.

ثانيها: التعب والانشغال بسبب الخوف من الله تعالى.

ثالثها: إطفاء الشهوات وإخمادها في نفوسهم.

يلاحظ أنّ الصفات المبرّرة هنا هي صفات قلبية، قوامها التفكير والخوف من الله، الأمر الذي يستلزم إماتة الشهوات من قلب الخائف المتفكر، ولعلّ هذا هو السبب في إرجاع الصيغة التركيبية لصفة الإماتة بعدما انتقل إلى صيغة تركيبية أخرى، وهو بهذا يجعل المتلقي يربط بين الصفة المراد إثباتها للمؤمنين وبين الصيغة التركيبية التي وردت فيها.

٢- فعل + فاعل + مفعول به (مضاف + مضاف إليه + ضمير "مضاف إليه")

جمع عليّ -كرم الله وجهه- في هذه الصيغة صفتين من صفات المؤمنين، وفي كليهما عملٌ بدني يؤديه ذلك المؤمن: أولاهما التهجد، أي العبادة والصلاة ليلا، فيمتنع من النوم لذلك. وثاني الصفتين الصوم في أشدّ الأوقات حرارة.

القسم الثاني: التماسك النحوي

تحدّثنا في الفصل الأول عن دور القواعد النحوية في تماسك النص على جميع مستوياته: الشكلية والدلالية، كما بيّنا دور الجملة الأولى في السيطرة على المتتاليات الجمالية في النص.

وسنحاول هنا البرهنة على ما تقدّم من خلال نصوص النهج، بادئين بتحليل الجملة الأولى، ومتتبعين أثرها في موضوع النصّ نفسه، وفي المتتاليات الجمالية اللاحقة، ثم نتبع بذلك دراسة قاعدتي التوسيع والدمج.

وقد آثرتُ أن يكون التحليل منطلقاً من البنية الاستهلاكية للخطبة؛ وذلك للوقوف على تأثير هذه البنية في التركيب الدلالي للنص، إذ يكون بين أيدينا نصّ كامل غير مبتور، كما هي بقية النصوص المجتزأة في النهج؛ لذلك حصرت الخطب التي نُقل الجزء الأول منها، أي ما يتعلّق بحمد الله والصلاة على رسوله، صلّى الله عليه وآله وسلّم؛ إذ بلغ مجموع ما نُقل منها في الجزء الأول أربع عشرة خطبة.

إنّ البنية الاستهلاكية جزء أساسي من النص، لكنها ليست كباقي الأجزاء؛ إذ تؤثر تأثيراً كبيراً على الخطاب، سواء في موضوعه أم في بنائه، إضافة إلى أنها تهيئ المتلقين لتلقّي الرسالة وتحدّد نوعيّة تفاعلهم معها، كما تحفز توقعاتهم للحقل المعجمي والدلالي للخطاب.

وإذا يممنا شطرَ البنية الاستهلاكية للخطب فسنجد أنّها -على الرغم من كونها حمداً لله وصلاةً على رسوله- تختلفُ من خطبة لأخرى؛ ذلك أنّ حمد الله في نزول نعمة يختلف عن حمده في طول مصيبة، ولنا أن نتصوّر خطيباً يفتتح خطبته بقوله: الحمد لله الرَّحِيمِ الْغَفُورِ قَابِلِ التَّوْبِ وَغَافِرِ الذَّنْبِ، وآخر يفتتح خطبته بقوله: الحمد لله شَدِيدِ الْعِقَابِ الْجَبَّارِ الْمُتَكَبِّرِ؛ إذ يعيش المتلقّي للخطبة الأولى أجواء الرحمة والتوبة، ويتوقّع معجماً لينا مبشراً برضوان الله وجنة عرضها السماوات والأرض، في حين يبقى الثاني في جوّ الخوف والرهبة، مستحضراً في مخيلته العذاب الذي توعّد الله به من عصاه من عباده.

وإذا عدنا إلى نهج البلاغة فإننا واجدون الشيء نفسه في البنى الاستهلالية للخطب، ذلك أن علياً -كرم الله وجهه- يبدأ بحمد الله سبحانه، ثم يسترسل في ذكر صفاته تعالى، ويذكر المتلقين بنعم الله التي لا تحصى، حاثاً إياهم على شكرها، ولم تتخرم هذه القاعدة إلا في قوله: (الْحَمْدُ لِلَّهِ وَإِنْ أَتَى الدَّهْرُ بِالْخُطْبِ الْفَادِحِ وَالْحَدَثِ الْجَلِيلِ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَيْسَ مَعَهُ إِلَهٌ غَيْرُهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ)^١.

نلاحظ هنا أن علياً -كرم الله وجهه- قد اكتفى بذكر الجملة الأولى (الحمد لله) ثم انتقل -على غير عادته- إلى بيان الحال التي هو عليها، مستعملاً معجماً دالاً على أن أمراً ثقيلًا قد ألمَّ به، وإذا علمنا أن هذه الخطبة قد ألقاها بعد التحكيم في معركة صفين، وما أعقبه من انشقاقٍ في صفوف أتباعه، فقد روي أن علياً دخل الكوفة ينتظر ما تُسفر عنه نتائج التحكيم، فلما بلغه ما اتفق عليه الحكماء اغتم له غمًا شديدًا، ووجم منه، وقام فخطب الناس بهذه الخطبة^٢، إذا علمنا كل ذلك بدا لنا واضحًا العلة في العدول عن طريقته في استهلال الخطب، وعلمنا العلة في اختيار هذا الحقل الدلالي الذي يدور في فلك المصائب.

إذن فالجملة الأولى لها تأثيرها في موضوع النص، كما أن لها تأثيرًا في الجمل التالية لها في النص، إذ إن تلك الجملة الأولى تقود المتتاليات الجمليّة في النص عبر قواعد خاصة من التركيب، كما مرّ بنا في الفصل الأول.

وإذا عدنا إلى البنية الاستهلالية في نهج البلاغة فنلاحظ أنها إنما تكون بالجملة الاسمية؛ إذ لم يبدأ التحميد بفعلٍ ألبتة، ولعلّ في ذلك إشارة إلى ثبوت الحمد ولزومه عند المرسل.

وتتخصر البنى الاستهلالية للخطب الأربع عشرة في خمس صور، هي :

- مسند إليه + مسند (محذوف) + حرف جر + اسم مجرور + صفة (اسم موصول + صلته)

^١ نهج البلاغة ١ / ٨٤-٨٥

^٢ انظر: ابن ميثم البحراني: شرح نهج البلاغة، ٢ / ٨٥

ومثاله قوله -كرم الله وجهه-: الحمد لله الذي لا يبُلُغُ مِدْحَتَهُ الْقَائِلُونَ^١.

وقد ورد هذا الضرب من الاستهلال ستّ مرات.

- مسند إليه + مسند (محذوف) + حرف جر + اسم مجرور + صفة (اسم مشتق محلى بأل)

وذلك كقوله -كرم الله وجهه-: الحمد لله المعروف من غير رؤيية^٢.

وورد هذا الضرب في أربعة استهلالات.

- مسند إليه + مسند (محذوف) + حرف جر + اسم مجرور + حال مفردة

كقوله -كرم الله وجهه: الحمد لله غير مَقْنُوطٍ من رحمته^٣.

وقد ورد هذا الضرب من الاستهلال مرة واحدة.

- مسند إليه + مسند (محذوف) + حرف جر + اسم مجرور + حال (جملة شرطية)

وذلك قوله -كرم الله وجهه-: الحمد لله وإن أتى الدهرُ بالخطبِ الفادحِ والحدَثِ

الجليل^٤.

وقد ورد هذا الضرب من الاستهلال مرة واحدة.

- مسند إليه + مسند (محذوف) + حرف جر + اسم مجرور + ظرف + جملة فعلية

(فعل ماضٍ + فاعل)

والمثال على ذلك قوله: الحمد لله كلما غسقَ ليلٌ ووقب^٥.

وقد ورد هذا النوع مرتين.

وتشترك الصور الخمس المتقدمة في الإسناد الأصلي فيها؛ إذ تكونُ جُمْلَةً

(الحمدُ لله) الجملة الأولى في البنى الاستهلالية كلها، فكيف ارتبطت جمل الوحدة

النصية بها؟

إننا نتساءل هنا عن القوانين التي تحكّم هذا الارتباط بين الجملة الأولى وبقية

الجمل المكوّنة للوحدة النصية، وقد أشرنا إلى أنّ تلك القوانين تتدرج في قاعدتين

^١ نهج البلاغة ١ / ١٤

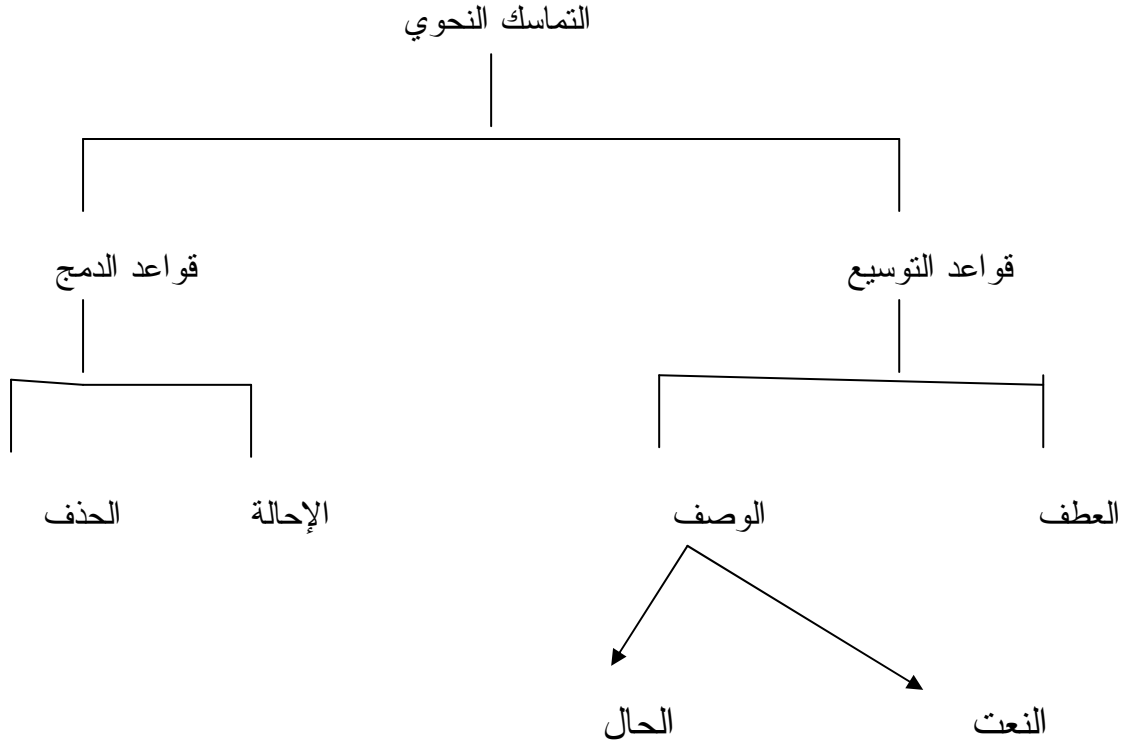
^٢ نهج البلاغة ١ / ١٥٨

^٣ نهج البلاغة ١ / ٩٥

^٤ نهج البلاغة ١ / ٨٤

^٥ نهج البلاغة ١ / ٩٧

أساسيتين، هما التوسيعُ والدمجُ، وقد لخصنا هاتين القاعدتين وما يندرج تحت كلٍّ منهما في الشكل التالي:



وسنبدأ بدراسة قاعدة التوسيع للوقوف على قوانين الامتداد فيها، وكيفية تماسك العناصر الممتدة.

أولاً: قاعدة التوسيع

قلنا إنّ المقصودَ بالتوسيع هنا تلك الوظائفُ النحويّةُ التي تزيد على الإسنادِ الأصليِّ في الجملة الأولى، بغيةً مدّها والوصولِ بالرسالةِ التي تحملها إلى منتهيها.

كما ذكرنا أنّ قاعدة التوسيع هذه يندرجُ تحتها كلُّ من: العطفِ، والوصفِ. ولنبدأ بدراسة كلِّ صنفٍ من أصنافِ التوسيعِ المذكورة:

العطف

يعدّ موضوع العطف النواة الأولى لنحو النص، بل ذهبَ بعضُ الباحثين إلى تحديد بنية النصِّ بالمركّب العطفيّ^١.

ولقد حظيَ موضوعُ العطفِ باهتمامِ النحويين القدامى، إذ قسّموه إلى قسمين: نسقٍ وبيانٍ، كما بيّنوا أدواتِ العطفِ، وحكمَ كلِّ أداةٍ ومعناها الذي تقيده من تشريكٍ في الحكم، أو تراخٍ في الزمان، أو إضرابٍ، أو غير ذلك، ولم يقتصر بحثُ الأقدمين على عطفِ المفرداتِ أو عطفِ الجملِ، بل امتدَّ بحثُهم حتى شمل ما أسَمَوْهُ (عطفِ القصة على القصة) وحاصل مقصودهم به هو عطفِ موضوعٍ على موضوعٍ في النصِّ نفسه، ممّا يعني تنبّه أولئك النحويين لقضيةِ النصِّ الواحدِ المتماسكِ، غير أنّ هذا القسمَ من العطفِ لم يحظَ باهتمامٍ كبيرٍ من النحويين؛ إذ ركّزوا بحثهم في موضوعِ العطفِ على عطفِ المفرداتِ والجملِ، وانصرفوا إلى تفسيرِ أدواتِ العطفِ، وما تحمّلُهُ من معانٍ؛ وذلك لغلبة المنهجِ التعليميِّ على الدراسةِ النحويةِ، كما مرَّ بيانهُ في الفصلِ الأولِ.

وقد ذكر النحويون شروطاً عدّةً للعطفِ لا يستقيمُ من دونها؛ فليس العطفُ "عمليةً آليّةً تحصلُ بمجردَ وضعِ العنصرِ إزاءَ آخرٍ مربوطاً به بحرفِ عطفٍ، بل يجب أن يتوفّرَ (كذا) فيهما من الشروطِ ما بدونه (كذا) لا يكون العطفُ"^٢.

وقد نال موضوعُ العطفِ عنايةً فائقةً في البحثِ اللغويِّ القديمِ منه والحديثِ على حدٍّ سواء، غير أنّ تلك العناية كانت في أغلب الأحيان تتصبّبُ على كونِ العطفِ ظاهرةً نحويّةً، غيرَ مرتبطةٍ بالدلالةِ العامّةِ للنصِّ.

^١ انظر: محمد الشاوش: أصول تحليل الخطاب، ٢٣/١

^٢ نفسه ٤٠٨/١

والحقُّ أنه ينبغي النظرُ لظاهرةِ العطفِ على أنها ظاهرةٌ نحويةٌ دلاليةٌ يؤسّسها الخطابُ، إذ تربط الأجزاء المتباعدة في النصِّ وتنظّمها؛ لتجعلها أكثرَ انسجامًا، ويكون قبُولها عند المتلقّي مُبرّرًا، ومن هنا كان حديثُ الزنادِ عن الربطِ بالواوِ قاصرًا، إذ قال في حديثه عن الروابطِ بين الجملِ في النصِّ إنها تتمثّل " في جملةٍ من الأدوات تربط بين الجملِ في مستوى النصِّ أنواعًا من الربطِ: ربطٍ خطي (كذا!) يقوم على الجمعِ بين جملةٍ سابقةٍ وأخرى تلحقها، فيفيدُ مجردَ الترتيبِ في الذكر، مثل الواوِ في العربية"^١.

إنّ حديثَ الزنادِ هذا نابعٌ من النظرةِ الشكليةِ والسطحيةِ لظاهرةِ العطفِ بالواوِ أو غيرها من الأدوات، دون الأخذِ بعين الاعتبارِ الوظيفةِ الدلاليةِ المتمثلة في تنظيم الخطابِ وتسويغهِ عند المتلقّي؛ إذ يكون لذكرِ الأداةِ دورٌ ومعنى، كما يكون لحدفِها دورٌ ومعنى كذلك.

كما أنّ هذا الحكمَ الذي جاء به الزنادُ للواوِ مبنيٌّ على فصلِ الجملِ عن سياقاتها؛ ذلك أنّ المعاني التي يفيدها العطفُ بالواوِ أو غيرها تختلف باختلاف السياقِ الذي يرد فيه العطفُ؛ وعلى ذلك فإنّ "القولَ بالجمع لا يكفي وحدهُ لتفسيرِ طبيعةِ واوِ العطف، بل قد يكونُ القولُ به دائماً إسرافاً في الجمعِ بين أشياء لا يُجمَعُ مِنْ وَجِهٍ قريبٍ بينها"^٢.

وقد أورد استيتيةٌ مواضعَ عدّة، ليس المقصودُ بالواوِ فيها الجمعُ، ومن ذلك تحليلُهُ للجملةِ (فلانٌ يُحلُّ ويُحرّمُ)؛ إذ "ليس المقصودُ بالواوِ هنا، أنّ تجمَعُ بين التحليلِ والتّحريمِ، وإنّما يُقصدُ بها أنّ تَشيرَ إلى عشوائيةِ القيامِ بهذين الفعلين"^٣.

ولقد أدّت دراسة العطفِ بعيدًا عن سياقاتهِ النصيةِ - عند كثيرٍ من القدماءِ والمحدثين - إلى تحديدِ معانٍ ضيقةٍ للعطفِ، ومن ذلك ما ذهب إليه السكاكيُّ من أنّ الحالةَ التي تقتضي العطفَ هي كونُ "المرادِ تفصيلَ المسندِ إليه مع اختصارٍ، كقولك:

^١ نسيج النص، ٣٧

^٢ سمير شريف استيتية: منازل الرؤية: منهج تكاملي في قراءة النص، دار وائل للنشر والتوزيع، عمّان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣، ص ١٤٦.

^٣ المصدر نفسه، والصفحة نفسها.

جاء زيدٌ وعمروٌ وخالدٌ، أو تفصيلَ المسندِ مع اختصارٍ، كقولك: جاء زيدٌ وعمروٌ فخالدٌ، أو ثمَّ عمروٌ ثمَّ خالدٌ، أو جاء القومُ حتَّى خالدٌ^١.

وواضحٌ أنّ حصرَ دورِ العطفِ بالتفصيلِ والاختصارِ فيه تضييعٌ لكثيرٍ من الوظائفِ الدلاليةِ التي يمكن للعطفِ أن يؤدّيها، ومردُّ ذلك هو نزوعُ أسلوبِ العطفِ من سياقاته، والنظرُ إليه باعتباره تركيبياً نحوياً قائماً على الجمعِ بين المعطوفِ والمعطوفِ عليه.

ولقد أوغل بعض الباحثين المُحدّثين في النظرة الشكلية لأسلوبِ العطفِ؛ إذ رأى أنّ العطفَ "ما هو إلا حرفٌ يرمزُ بالاتفاقِ إلى أنّ الناصبَ أراد العطفَ؛ أي أنه أراد أن يُلَفِّتَ المتلقي إلى اشتراكِ التركيبِ الحالي مع سابقه في الحكم... إذ أطلق حرفاً لا يدلُّ على معنى كالواو مثلاً، فَفَهِمَ منه معنى أَعْطِفُ وَأَشْرِكُ في الحكم"^٢.
والحقُّ أنّ العطفَ ليس حرفاً، بل هو "حَمَلُ الاسمِ على الاسمِ، أو الفعلِ على الفعلِ، أو الجملةِ على الجملةِ، بشرطِ تَوسُّطِ حرفٍ بينهما من الحروفِ الموضوعَةِ لذلك"^٣، فَجَعَلَ الباحثُ العطفَ مجردَ حرفٍ يشيرُ إلى إشراكِ تركيبٍ مع تركيبٍ آخر، يشي بعدمِ فهمِ أسلوبِ العطفِ، كما يشي بأنَّ الباحثَ كان ناظرًا إلى هذا الأسلوبِ نظرةً شكليةً صرفةً، غيرَ قائمةٍ على واقعِ العطفِ والمرادِ منه، ويؤكدُ هذا الاستنتاجَ إطلاقُهُ الحكمِ على أدواتِ العطفِ التي اختار الواو مثلاً لها أنها لا تحملُ أيَّ معنى دلاليّ.

والحقُّ أنّ دراسةَ أسلوبِ العطفِ من خلالِ النصوصِ، ومعرفةَ السياقِ الذي يرد فيه يُمكننا من الوقوفِ على وظائفٍ دلاليةٍ عدّةٍ لهذا الأسلوبِ، فإنَّ الواوِ العاطفةَ -على سبيلِ المثال- تؤدّي معنى إزالةِ الشكِّ في سياقٍ، ومعنى المراوحةِ بين شيئين أو فعلين في سياقٍ آخر، ومعنى المخالفةِ في سياقٍ ثالثٍ، وهكذا^٤.

^١ السكاكي: مفتاح العلوم، تحقيق عبد الحميد هندواي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠م، ص ٢٨٦

^٢ عمر أبو خرمة: نحو النص: نقد النظرية وبناء أخرى، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤م، ص ١٨٤

^٣ ابن عصفور: المقرب، تحقيق أحمد عبد الستار الجوارى وزميله، رئاسة ديوان الأوقاف، بغداد، ١٩٧٢م، ١/ ٢٢٩

^٤ انظر في دلالات الواو العاطفة: سمير استيتية: منازل الرؤية، ص ١٤٥-١٥١

ثم إنه لا بُدَّ من التمييز بين نوعين من العطف: الأول منهما يسير في اتجاهٍ خطّيٍّ، يقوم على مجرد تشريك شيئين أو أكثر في حكمٍ ما، وذلك كقولنا: جاء زيدٌ وعمروٌ وبكرٌ وخالدٌ، إذ إنَّ منظومةَ المعطوفات هنا تسير في خطٍ مستقيمٍ، يمكن أن يكونَ غيرَ متناهٍ، إذ يمكن أن نزيدَ من المعطوفات ما نشاء، ولن تتغيّر الدلالة التي يحققها العطف هنا، وهي إفادة اشتراك المتعاطفين في الفعل الأصلي (جاء).

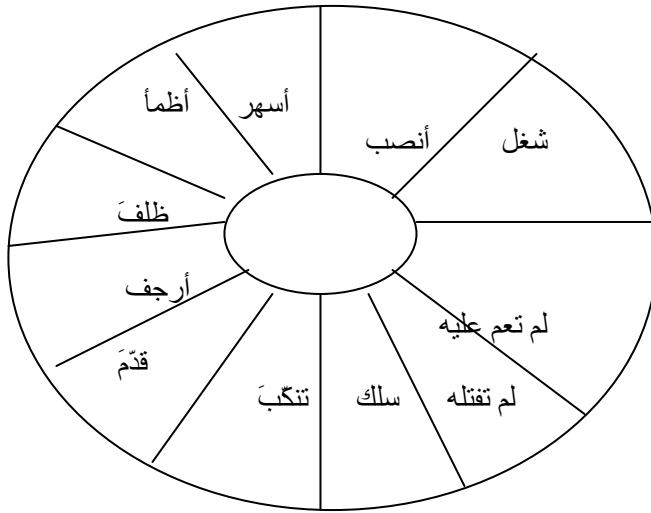
أمّا النوع الثاني من العطف فهو عطفٌ يسير في اتجاهٍ دائريٍّ؛ أي أنه ينطلق من نقطةٍ ليعودَ إليها بعد اكتمال الدائرة الدلالية، والذي جعل هذا النوع من العطف دائرياً ارتباطَ المعطوفاتِ كلّها بمركزٍ واحدٍ، وفي هذا النوع من العطف يتعدّر إسقاطُ أيّ جزءٍ؛ لأنَّ الإسقاطَ يؤدي إلى نقصانِ الدائرةِ وعدمِ اكتمالها، ومن هنا ندركُ عدمَ دقّةِ كلامِ الزنادِ عن (الواو) في الاقتباس السابق؛ إذ حصرَ دلالتها بإفادة الترتيبِ لا غير.

ومن الأمثلة على العطفِ الدائريِّ الذي نحن بصددِه قولُ عليٍّ -كرم الله وجهه-: (فاتقوا اللهَ تقيّةً ذي لبٍّ شغلَ التفكُّرِ قلبه، وأنصبَ الخوفَ بدنه، وأسهرَ التهجُّدُ غرارَ نومِه، وأظمأ الرجاءَ هواجرَ يومِه، وظلفَ الزهْدُ شهواتِه، وأرجفَ الذكْرُ بلسانِه، وقدمَ الخوفَ لبانِه، وتكعبَ المخالجاتِ عن وضحِ السبيلِ، وسلكَ أقصدَ المسالكِ إلى النهجِ المطلوبِ، ولم تفتله فاتلاتُ الغرورِ، ولم تعمَ عليه مشتبهاتُ الأمور)^١.

لقد أدّى العطف في هذه الوحدة النصية دوراً أساسياً في رسم صورة المؤمن الذي يريد المرسل أن يجعله مثلاً وقدوةً يحتذونها متلقو خطابه، وقد بان من ترتيب الخطاب هنا أن ليس المقصودُ الاكتفاء بحالٍ واحدةٍ من أحوال المؤمن المثالي، بل على المتلقين أن يلتزموا بالصفات التي تولدّها الجملُ الوصفيةُ المذكورة؛ كي يفوزوا برضا الله سبحانه، فكلُّ فعلٍ من الأفعال المذكورة يستقلُّ بحالةٍ تكملُ شخصيةَ المؤمن المثالي، ولو حذفنا فعلاً من الأفعال، أو قطعناه عن سياقه، ولم نعطفه على سابقه لما تمّت

الدائرة الدلالية، وكانت صورة المؤمن المثل غير مكتملة، الأمر الذي يؤدي إلى تقويت معنى الإحاطة والجمع الذي يؤديه العطف بالواو.

بل إننا نذهب إلى أبعد من هذا فنقول: إنه لا يمكننا تغيير مواضع الأفعال المذكورة؛ ذلك أن المرسل قد رتب الأفعال ترتيباً دلاليّاً قائماً على علاقة (سبب/ نتيجة) في هذه الوحدة النصية، فالفعل الأول سبب في حصول الفعل الثاني، وهكذا (فدو اللب) قد استغرق في التفكير أولاً، وجعله همّة الأول فسيطر على قلبه، وهذا ما قاده إلى الفعل الثاني (أنصب الخوف بدنه)؛ ذلك أن التفكير قاده إلى معرفة الله، والوقوف على ما ينتظر العاصين من عذاب وتكليف، لذلك استشعر هذا المؤمنُ الخوف، فانتحل جسمه خوفاً من خالقه، فلم ير إلا العبادة سبيلاً للتخلص من ذلك العذاب الموعود، فترك النوم وتوجه للعبادة (أسهر التهجد غرار نومه).
إن كل الأفعال في هذه الوحدة النصية ترتبط بالمثل الذي يريد المرسل رسمه، وهو (ذي لب) الذي يقوم بدور المركز في هذه الوحدة النصية، ويمكن إعادة توزيع المتعاطفات على الشكل التالي:



وإذ علمنا ما تقوم به أدوات العطف من دورٍ أساسٍ في تحقيق تماسك النص وربط أجزائه بعضها ببعض، فإنه يحق لنا أن نعجب من ادعاء بعض الباحثين

المحدثين عدم قدرة الواو العاطفة على الربط بين الجمل!! إذ يقول إن "الواو التي تربط بين جملتين هي واو الاستئناف، ويقال لها واو الابتداء، وهي الواو التي يكون بعدها جملة غير متعلّقة بما قبلها في المعنى، ولا مشاركة لها في الإعراب. ويشترط للربط بالواو وجود جامع بين الجملتين، يعني وجود جهة جامعة تصل الجملة الثانية بالأولى"^١.

إنّ هذا الزعم يُنبئ عن عدم فهم لوظائف كلا الواوين: العاطفة والاستئنافية، ولو أنه تأمل ما قاله لوجد بعضه يناقض بعضه الآخر؛ إذ كيف يزعم أن واو الاستئناف تربط بين الجمل مع تصريحه بأن ما بعدها غير متعلق بما قبلها، لا في المعنى ولا في الإعراب؟ فكيف يكون الارتباط إذن مادنا أمام جملتين أجنبيتين لا تربطهما رابطة ألبتة؟

ثمّ نجده يشترط للربط بالواو -التي هي الاستئنافية في زعمه- أن يكون بين الجملتين المراد ربط بعضهما ببعض جهة تصل الجملة الثانية بالأولى!! فكيف يمكن التوفيق بين القول الأول الذي ينفي وجود أي علاقة، وهذا القول الذي يشترط وجود العلاقة بين الجملتين المتعاطفتين؟

إنّ حرف الاستئناف، سواء كان واوًا أم فاءً، يفتح في النصّ مجالاً لإيجاد وحدة نصية جديدة، قد تستقلّ بموضوعها وشخوصها، فتكون وحدة نصية كبرى، ويكون ما بعد حرف الاستئناف جملة أولى تتبعها متتاليات جملية، وقد تكون جزءاً من الوحدة النصية الكبرى، فهي حينئذٍ وحدة نصية صغرى، ولا علاقة لذلك بموضوع العطف ألبتة.

ولنضرب لدور العطف في توسيع الجملة الأولى وبناء الوحدة النصية وتماسكها مثلاً، وذلك قوله -كرم الله وجهه-: (الحمد لله الذي لا يبلغ مدحته القائلون، ولا يحصي نعماءه العادون، ولا يؤدي حقه المجتهدون. الذي لا يدركه بعد الهيم، ولا يناله غوص الفطن. الذي ليس لصفته حدّ محدود، ولا نعت موجود، ولا

^١ صلاح الدين حسنين: الروابط بين الجمل في النص الشعري، مجلة علامات في النقد، المجلد ١٠، الجزء ٣٩، ٢٠٠١م، ص ٥٩

وَقْتُ مَعْدُودٌ، وَلَا أَجَلَ مَمْدُودٌ. فَطَرَ الْخَلْقَ بِقُدْرَتِهِ، وَنَشَرَ الرِّيحَ بِرَحْمَتِهِ، وَوَدَّ
بِالصُّخُورِ مِيدَانَ أَرْضِهِ^١.

تدور هذه الوحدة النصية، وهي أول خطبة وردت في نهج البلاغة، حول حمدِ الله وتمجيده والثناء عليه بما هو أهله، وقد ارتكز الحمدُ على ثلاثة محاور: يتصل الأول بذات الباري سبحانه، والثاني بصفاته تعالى، والثالث بأفعاله عز وجل. والجملة الأولى التي بدأ بها المرسل هذه الوحدة هي قوله (الحمد لله)، وهي تتكون من:

مسند إليه + مسند (محذوف) + حرف جر + اسم مجرور
الحمد + كائن أو يكون + ل + الله

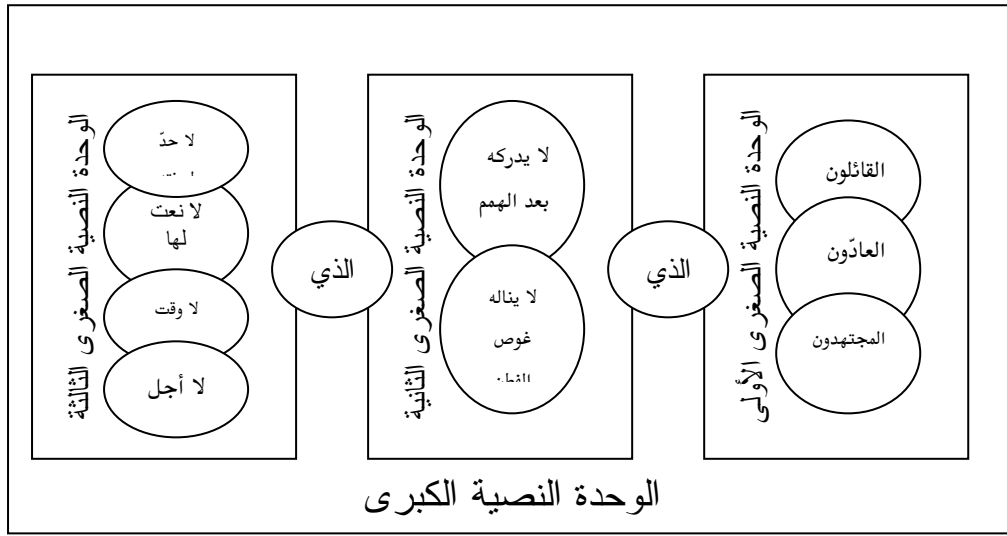
وقد سيطرت هذه الجملة على ما جاء بعدها من جمل؛ إذ اتخذ المرسل من شبه الجملة (الله) المتعلقة بالمسند المحذوف من الجملة الأولى بؤرة ثانوية، وربط بها الجمل التالية بوساطة الاسم الموصول (الذي)، وقد جعله محوراً لإنشاء وحدات نصية صغرى جديدة، مرتبطة بالجملة الأولى التي بدأ بها الوحدة النصية الكبرى. يلاحظ أنّ هذه الوحدة النصية قائمة في الأساس على العطف، ذلك أنّ المرسل قد اتكأ على العطف في سبيل تشكيل النصّ وتكوين عالمه، وربط أجزاءه بعضها ببعض، وقد لجأ إلى العطف بالأداة، ولم يستعمل غير الواو لتكون رابطاً بين جمل الوحدة النصية الصغرى، كما لجأ إلى ربط الوحدات النصية الصغرى بالاسم الموصول (الذي).

لقد علّق المرسل بالاسم الموصول الأول ثلاث جمل، عطف بينها بالواو، التي أفادت الإحاطة بالصفات المسلوقة عن الذات الإلهية، إذ يعطي مجموعها معنى عجز الناس عن مدح الله وإحصاء نعمائه، وأداء حقه.

أمّا الاسم الموصول الثاني فقد أتى المرسل بجملتين جعلهما صلةً له، رابطاً بينهما بالواو كذلك، ليثبت بهما معاً عجز أولي البصيرة والفتنة عن إدراك كنه الله تعالى، وفي هذه الوحدة النصية تخصيصاً لنوع من البشر، وهم العلماء، فإذا عجز هؤلاء عن مثل ذلك كان عجز عامة الناس أجلى وأظهر.

وقد خصّص -كرمّ الله وجهه- الاسم الموصول الثالث لتقديس صفات الله تعالى عن مشابهة الصفات الحادثة، وقد جلى ذلك بأربع جمل ربّطَ بينها بالواو العاطفة.

وإذا أردنا تمثيل هذه الوحدة النصية الكبرى فسينتج الشكل التالي:



لقد اعتمد المرسل على العطف بالواو في إطار الوحدة النصية الواحدة؛ كي تتسنى له الإحاطة بالصفات التي يريد سلّبها عن ذات (الله) سبحانه، ذلك أنّ كلّ وحدة نصية تقوم على سلّب نوع خاص من الصفات عن الذات الإلهية، وتلك الصفات مجزأة في أذهان المتلقين؛ لذا كان لزاماً على المرسل أن يبرز كلّ صفة على حدة، وينفي اتصاف الذات الإلهية بها، ثم يعطف تلك الصفات المسلوّبة بعضها على بعض، فيتمكن من إثبات أنّ تلك الصفات منفية عن الذات الإلهية في حال انفرادها وفي حال اجتماعها، وذلك ما تؤدّيه الواو العاطفة في هذه الوحدة النصية.

لقد أراد المرسل إثبات عجز الناس عن بلوغ إحصاء نعم الله عليهم، وبالتالي إثبات أنّهم أعجز عن أداء شكرها، سواء كانوا منفردين أم مجتمعين، فنفي بلوغ المدح عن صنف من الناس هم القائلون، ونفي إحصاء النعمة عن صنف آخر هم العائدون، ونفي أداء الحق عن المجتهدين، وقد أراد المرسل أن يؤكّد أنّ هذا النفي ليس خاصاً بزمانٍ دون آخر، بل هو شاملٌ ومستغرق في كل الأزمنة التي توجد فيها هذه الأصناف من الناس؛ لذلك استخدم (أل) الجنسية مع كلّ نوع، غير أنّه قد يتبادر إلى

الذهن أن الصفة التي يعجز عن أدائها صنفٌ من الناس، قد يؤديها الصنف الآخر ولا يعجز عنها، فإذا كان القائلون عاجزين عن بلوغ مدح الله، فإن المجتهدين - على سبيل المثال - قد يكونون قادرين على ذلك.

وللخروج من هذا الإشكال وطرده عن أذهان المتلقين استعمل المرسل الواو التي تؤدي معنى الإحاطة واستقصاء العجز، وتجعل الأصناف المتعاطفة مشتركة في صفة واحدة هي العجز، فكما يعجز القائلون، يعجز كذلك العادون والمجتهدون، فكلهم سواء في صفة العجز.

ولو افترض المتلقي وجود إنسان جامع لهذه الصفات؛ فيكون قائلاً وعاداً ومجتهداً في آن واحد، لكان ذلك الإنسان المفترض عاجزاً - في نظر المرسل - كذلك عن أداء حق الله عليه.

أما الوحدة النصية الصغرى الثانية، فقد لجأ المرسل فيها إلى الأداة ذاتها، أعني الواو؛ لتكون رابطاً بين أقسام هذه الوحدة القائمة على سلب صفتين عن الله سبحانه: (لا يدركه بعدُ الهمم، ولا يناله غوصُ الفطن)، وإثبات عجز الناس عن إدراك كنهه سبحانه، وإن كان العاجز هنا صنفاً خاصاً من الناس، وهم العلماء الذين يسبرون الأشياء، فتكون حقائقها منكشفة أمامهم، ولكنهم في هذا السياق كغيرهم من الناس عاجزون عن إدراك كنه الله تعالى.

ولقد أدت الواو العاطفة معنى نفي الداخل والخارج في هذه الوحدة النصية، ذلك أن (بعدُ الهمم) فيه نظرٌ إلى الخارج البعيد، أما (غوصُ الفطن) فإن فيه تعمقاً نحو الداخل، ولعل ذلك مرتبط بتقسيم الناس للعلماء إلى قسمين: يبحث الأول منهما في الأشياء الخارجية، في حين يركّز الصنف الثاني على الأشياء الداخلية، لذلك أراد المرسل إثبات العجز لهما معاً، كي لا يظن المتلقي أن هذا العجز مختصٌ بفئة من العلماء دون الفئة الأخرى، فعطف الصنفين بعضهما على بعض بالواو، إذ دلّ أولاً على عجز كل صنف منهما منفرداً، ودلّ بالواو على عجزهما مجتمعين كذلك، وحتى لا يتصور أحدٌ أنه إذا وجد من يجمع بين الصفتين سيكون قادراً على بلوغ كنه الذات الإلهية، ومن هنا فإنه لا يمكن الاستغناء عن الواو ألبتة.

وإذا كان المرسل قد اتكأ على تقنية العطف بالأداة (الواو) في إطار الوحدة النصية الصغرى، فمكّنه ذلك من الإحاطة والاستقصاء وإكمال الدائرة الدلالية داخل تلك الوحدة، فإنّ الملاحظ من خلال هذه الوحدة النصية وتفرعاتها أنّ المرسل قد ترك هذه التقنية بين الوحدات النصية الصغرى، ولجأ إلى الربط بالاسم الموصول وصلته؛ إذ اتخذ من التكرار المحض وسيلة لذلك، فجعل من تكرار الاسم الموصول (الذي) رابطاً بين تلك الوحدات.

والذي يبدو لي أنّ المرسل إنّما لجأ إلى الربط بالاسم الموصول؛ لما فيه من الإبانة المخصّصة؛ ذلك أنّ الاسم الموصول ينشئ الربط بين أحداث النصّ وقضاياها، أمّا صلته فتفيد التخصيص؛ فالمرسل في هذا المقام محتاجٌ لبيان حقيقة الموصوف وهو (الله) سبحانه؛ وذلك لا يكون إلاّ بتتبّع الصفات، لكنّ لما كانت أفهام المتلقين متفاوتة، فقد عمّد المرسل إلى البدء بصفة يكون الإنسان فيها طرفاً، ذلك أنّ الوحدة النصية الأولى بيّنت صفات ثلاثاً لله تعالى، فلا يُبلّغ مدحُه، ولا تُحصى نعمائُه، ولا يودّي حقّه، وكلّ أولئك مرتبط بالإنسان، إذ كان هو الفاعل في بلوغ المدح وإحصاء النعمة، وتأدية الحقّ.

إنّ القائلين والعادين والمجتهدين أصنافٌ عامّة من الناس، وقد أراد المرسل تخصيص فئة من بينهم، أعني العلماء، فربط الوحدة النصية بسابقتها بوساطة الاسم الموصول، واتكأ على ما تفيد صلته من تخصيص، فأدخل الصنف الخاصّ من الناس (العلماء) في مظلة العاجزين عن إدراك كنه الله تعالى.

ولعلّ في اللجوء إلى هذه التقنية في تماسك النصّ رسالةً يوجهها المرسل للمتلقّي؛ إذ المقصود بهذه الوحدة النصية الإحاطة بصفات الباري عزّ وجلّ، وأنّه لا اختلاف بين ذاته وصفاته، ولو أنه استخدم العطف بالأداة، وجاء بالواو لتوهم متوهم أنّ بين هذه الصفات تغييراً واختلافاً، إذ إنّ الواو توحى بذلك؛ لأنّ "واو العطف وُضعت لتعطف الشيء على غيره، لا لتعطف الشيء على نفسه، فإذا تغيّرت معاني الصفات حسن العطف، كقولك: الكاتب والشاعر، وإذا تقاربت معانيها قبّح العطف، كقولك: الخطيب الفصيح"^١، فصفة الشاعر تغيّر صفة الكاتب في مثل قولنا: (جاء زيدٌ

^١ السهيلي: نتائج الفكر، ص ٢٤٨

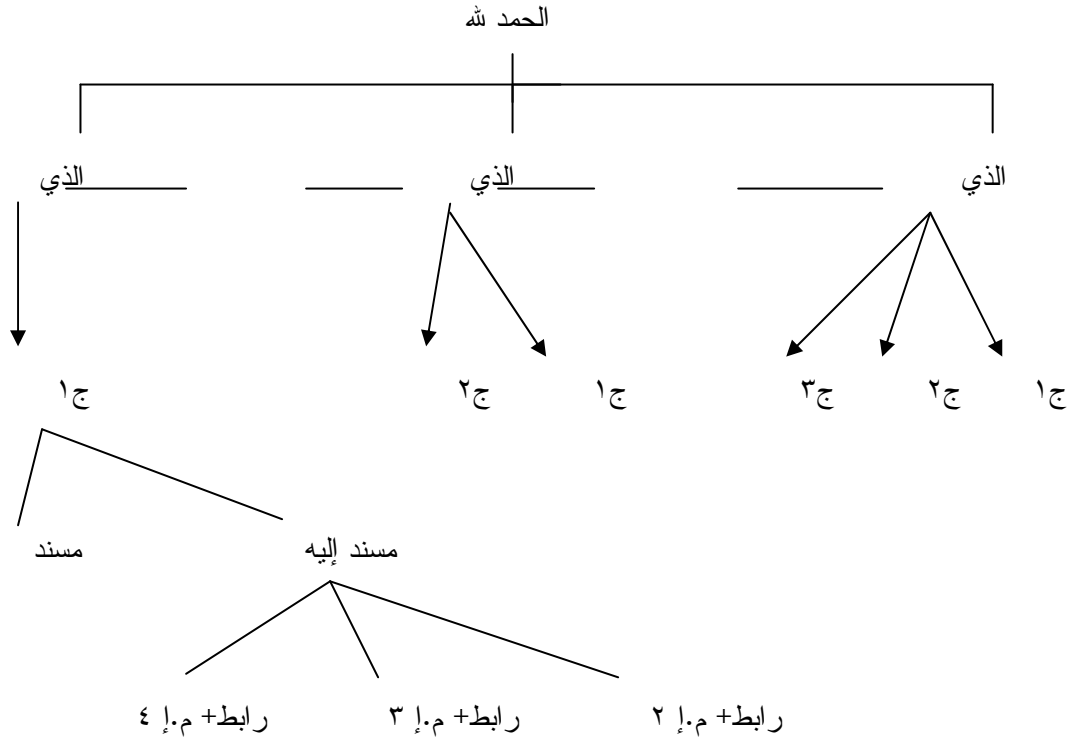
الشاعرُ والكاتب) وإن انفقتا في الحكم الإعرابي؛ ذلك أن زيدا قد يكون شاعراً في حال، لكنه غير كاتب في تلك الحال، والعكس صحيح، وقد يتفق له الوصفان في وقت واحد، وعلى ذلك يمكن أن يُكتفى بصفة واحدة للمنوع (زيد).

أمّا إذا قلنا (جاء زيد الشاعرُ الباحثُ) فإنّ كلتا الصفتين تكون لازمةً له، ولا تنفك إحداهما عنه، فمتى ما وُجِدَ المنوع وُجِدَت الصفتان معاً، وهذا ما يُستفاد من قول ابن عقيل: "إذا تكررت النعوتُ، وكان المنوعُ لا يتّضح إلاّ بهما جميعاً وجب الإتيانُ، فنقول: مررتُ بزَيْدِ الفقيهِ الشَّاعِرِ الكاتِبِ"^١، فإذا منع النحويون عن قطع إحدى الصفات فَمَنَعَ العطفِ أولى.

وهكذا هي الحال في هذه الوحدة النصية؛ فإنّ (الذي لا يُحصي نِعْماءَ العادّون) هو نفسه (الذي ليس لصفته حدٌّ محدود)، لا اختلاف ولا تغاير بينهما، والمحمود هنا هو الله الذي لا اختلاف بين ذاته وصفته، فَصِفَاتُهُ عَيْنُ ذَاتِهِ كما يقول المتكلمون. وقد لجأ المرسل إلى تقنية العطف في الوحدة النصية الصغرى الرابعة؛ ليحيط بأفعال الله تعالى، فَعَطَفَ كُلَّ فِعْلٍ مِنْ أَعْمَالِهِ عَلَى الْآخِرِ، إذ أثبت للخالق سبحانه أفعالاً ثلاثة: فهو فاطرُ الخلائقِ، وناشرُ الرياحِ، وموتدُ الأرضِ بالجبالِ، وقد أدّى عَطْفُ هذه الأفعالِ بعضها على بعضٍ إلى اكتمال الدائرة الدلالية التي يودّ المرسل تثبيتها في نفس المتلقي؛ إذ أراد بمجموع هذه الأفعالِ فعلاً واحداً، هو خَلْقُ المخلوقاتِ وتهيئة السُّبُلِ لعيشهم على هذه الأرض؛ إذ لا يكون لهم حياةٌ دون تهيئةِ الهواءِ الذي ينتفسونه، ودون توطئةِ الأرضِ لهم؛ حتى لا تَمِيدَ بهم فلا يستطيعون تعميرها، أو العيشَ على ظهرها.

إنّ الأفعال المذكورة في هذه الوحدة النصية مرتبطة أشدّ الارتباط بالجملة الأولى، فهي توسعة لها؛ إذ ترتبط بشبه الجملة (لله)، المتعلقة بالمسند المحذوف من الجملة الأولى، إذ اتخذ منه المرسل بؤرةً ثانويةً، ترتبط بها متتاليات جمالية. وإذا أردنا تمثيل الأدوات العاطفة في هذه الوحدة، فَسَيَنْتُجُ عندنا التشجيرُ التالي:

^١ ابن عقيل: شرح ابن عقيل، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٩٨، ٢/١٨٨



وهنا يبرز سؤال عن العلة في اللجوء إلى الربط بالاسم الموصول بين الوحدات النصية الكبرى، وتجنب العطف بأداة: الواو أو غيرها، على الرغم من كون الأدوات روابط أساسية، تقوم على الجمع بين جملة سابقة وأخرى تليها، الأمر الذي يؤدي إلى تماسك النص ووحده، ويكون المتلقي إذ ذاك مدركاً للعلاقة الجامعة بين الوحدات النصية.

وللإجابة عن هذا التساؤل يحسن بنا التفريق بين الأدوات العاطفة نفسها؛ ذلك أنّ النحويين قد قرروا معاني لكل أداة، ومن ذلك قولهم في الواو العاطفة إنها تفيد الجمع المطلق، ومرادهم بالجمع هو أن لا يكون الحكم لأحد الشئيين أو الأشياء، كما في (أو) أو (إمّا)، بل يكون الحكم للشئيين أو الأشياء معاً، والنحويون لا يقصدون بالجمع هنا الجمع بين المتعاطفين في الزمان، كالجمع الذي تؤديه (مع) على سبيل المثال، وعلى ذلك فإنّ الواو في قولنا (جاء زيدٌ وعمرو) قد جمعت بين زيد وعمرو في حكم المجيء، ولم تدلّ على جمعهما في زمن المجيء، إذ إنّ المجيء "يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ حَصَلَ مِنْ كِلَيْهِمَا فِي زَمَانٍ وَاحِدٍ، وَأَنْ يَكُونَ حَصَلَ مِنْ زَيْدٍ أَوْلَّاءً، وَأَنْ يَكُونَ حَصَلَ مِنْ عَمْرٍو أَوْلَّاءً، فَهَذِهِ ثَلَاثَةُ امْتِمَالَاتٍ عَقْلِيَّةٍ لَا دَلِيلَ فِي الْوَاوِ عَلَى شَيْءٍ مِنْهَا"^١.

^١ الرضي الاسترأبادي: شرح الكافية، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢/٣٦٣-٣٦٤

فإذا علمنا قصورَ الواو عن الجمع بين المتعاطفين في الزمان في إطار الجملة الواحدة، فإنه يتضح لنا قصورها عن الجمع بين موضوعين مختلفين في فضاء النص؛ ذلك أن كل موضوع ينفردُ بشخصه وبزمانه الخاص، ثم تجتمع تلك الموضوعات الفرعية فتؤدي في النهاية رسالة النص الكلية، التي يريد المرسل إيصالها إلى المستقبل.

وعلى ذلك فإن ترك الواو بين الوحدات الكبرى المكوّنة للنص أولى من ذكرها؛ إذ يكون المجال مفتوحاً أمام التقنيات الدلالية لتقوم بدور الربط بين تلك الوحدات، أما إذا كان بين الوحدتين النصيتين الكبيرتين اشتراك في الزمان فإن المرسل حينئذ يستعمل أداة ربط عاطفة تدل على الزمان؛ ليربط الوحدتين بعضهما ببعض.

ومن ذلك استعمال عليّ -كرم الله وجهه- أداة العطف (ثم) لتكون رابطاً بين الوحدات النصية في قوله: (أَنْشَأَ الْخَلْقَ إِِنْشَاءً، وَابْتَدَأَهُ ابْتِدَاءً، بِلَا رَوِيَّةٍ أَجَالَهَا، وَلَا تَجْرِبَةٍ اسْتِفَادَهَا، وَلَا حَرَكَةَ أَحَدْتَهَا... ثُمَّ أَنْشَأَ سُبْحَانَهُ فَتَقَّ الْأَجْوَاءَ، وَشَقَّ الْأَرْجَاءَ، وَسَكَّاتِكَ الْهَوَاءَ... ثُمَّ جَمَعَ سُبْحَانَهُ مِنْ حَزْنِ الْأَرْضِ وَسَهْلَهَا، وَعَذْبَهَا وَسَبْخَهَا تُرْبَةً سَنَّا بِالْمَاءِ حَتَّى خَلَصَتْ، وَلاَطَهَا بِالْبَلَّةِ حَتَّى لَزُبَتْ، فَجَبَلَ مِنْهَا صُورَةً ذَاتَ أَحْنَاءٍ وَوُصُولٍ وَأَعْضَاءٍ وَفُصُولٍ...)^١

إن كل وحدة من الوحدات النصية في هذه الخطبة تستقل بموضوع؛ فالأولى تتحدث عن إنشاء الخلق وابتداعه من قبل الخالق، من غير مثال احتداه دليلاً على قدرته سبحانه، والثانية فيها تخصيص لخلق السماوات وما فيها من كواكب وملائكة وغير ذلك، أما الثالثة فقد خصصها -كرم الله وجهه- للحديث عن خلق آدم، عليه السلام.

ولما كان الجامع بين تلك الوحدات النصية حدوثها من فاعل واحد، واشترакها في الزمن الماضي، احتاج المرسل إلى الأداة (ثم) لتربط بين الوحدات، مع ملاحظة اشتراك وحدتين نصيتين كبيرتين في الفعل ذاته (أنشأ).

وإذا كنا نتحدث عن دور العطف في توسيع الجملة الأولى في البنى الاستهلالية، فإن ذلك لا يعني انحصار دور العطف التوسيعي فيها، بل إنه ينطبق على النصوص الأخرى، فحيثما وجدت (جملة أولى) وسعت بالعطف وبغيره. ولعلنا نستأنس بمثال آخر؛ لنختبر فرضية اللجوء إلى العطف توسعة للجملة الأولى داخل الوحدة النصية الصغرى، وإحلال تقنيات التماسك الدلالي بين الوحدات النصية الكبرى في النص، وذلك قوله -كرم الله وجهه- في خطبته الشهيرة:

[أما بعد، فإنَّ الجهادَ بابٌ من أبوابِ الجنةِ فتحَهُ اللهُ لخاصَّةِ أوليائه، وهو لباسُ التقوى، ودرعُ اللهِ الحصينةُ، وجنته الوثيقة، فمن تركه رغبةً عنه ألبسه اللهُ ثوبَ الذلِّ، وشمله البلاء، ودبَّتْ بالصَّغارِ والقماءة، وضربَ على قلبه بالأسدادِ، وأدبَلِ الحقُّ منه بتضييعِ الجهادِ، وسيمِ الخسفِ، ومنعِ النصفِ].

[ألا وإني قد دعوتكم إلى قتالِ هؤلاءِ القومِ ليلاً ونهاراً، وسراً وإعلاناً، وقلت لكم اغزوهم قبل أن يغزوكم، فوالله ما غزى قومٌ في عُقرِ دارِهِم إلا ذلُّوا، فتواكلتم وتخاذلتم حتى شنت عليكم الغارات، وملكت عليكم الأوطان].

[وهذا أخو غامد قد وردت خيله الأنبار، وقد قتل حسان بن حسان البكري، وأزال خيلكم عن مسالحيها، ولقد بلغني أن الرجل منهم كان يدخل على المرأة المسلمة والأخرى المعاهدة فينتزع حجلها، وقلبها، وقلاندها، ورعاتها، ما تمتنع منه إلا بالاسترجاع والاسترحام، ثم انصرفوا وافرین، ما نال رجلاً منهم كلم، ولا أريق لهم دم، فلو أن امرأً مسلماً مات من بعد هذا أسفاً ما كان به ملوماً، بل كان به عندي جديراً.

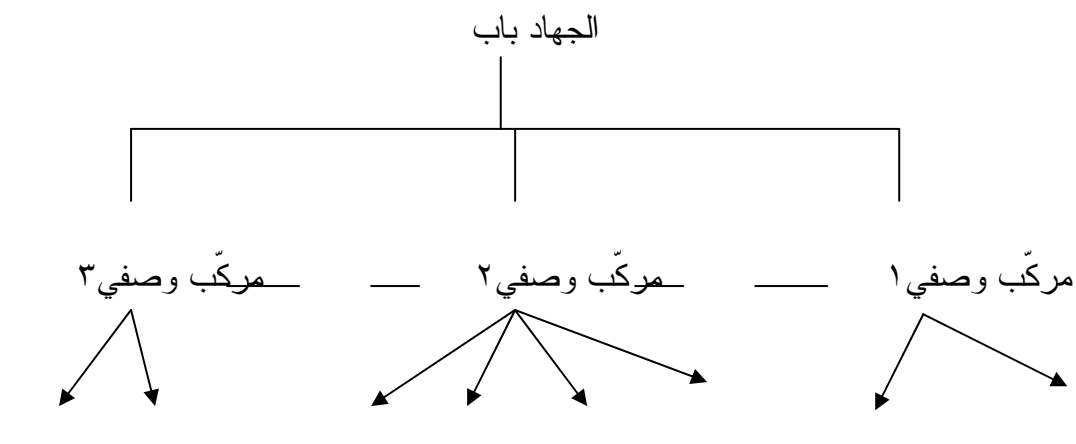
فيا عجباً والله يُميت القلب، ويجلبُ الهم، من اجتماع هؤلاءِ القومِ على باطلهم، وتفريقكم عن حقكم، فقبحاً لكم وترحاً، حين صرتم غرضاً يرمى، يُغارُ عليكم ولا تُغيرون، وتغزون ولا تغزون، ويعصى الله وترضون.

فإذا أمرتكم بالسيرِ إليهم في أيامِ الحرِّ قُلْتُمْ هذه حَمارةُ القيظِ، أمهلنا يسبخَ عنا الحرُّ، وإذا أمرتكم بالسيرِ إليهم في الشتاءِ قُلْتُمْ هذه صَبارةُ القرِّ، أمهلنا ينسلخَ عنا البردُ، كلُّ هذا فراراً من الحرِّ والقرِّ، فإذا كنتم من الحرِّ والقرِّ تفرّون فإذا أنتم والله من السيِّفِ أفرُّ. [

[يا أشباه الرجال ولا رجال، حُلُومُ الأَطْفَالِ وَعُقُولُ رَبَّاتِ الحِجَالِ، لَوَدِدْتُ
 أَنِّي لَمْ أَرْكُمْ وَلَمْ أَعْرِفْكُمْ، مَعْرِفَةً وَاللَّهِ جَرَّتْ نَدْمًا، وَأَعْقَبَتْ سَدَمًا.
 قَاتَلَكُمُ اللهُ لَقَدْ مَلَأْتُمْ قَلْبِي قَيْحًا، وَشَحَنْتُمْ صَدْرِي غَيْظًا، وَجَرَعْتُمُونِي نُغْبَ
 التَّهْمَامِ أَنْفَاسًا، وَأَفْسَدْتُمْ عَلَيَّ رَأْيِي بِالْعِصْيَانِ وَالخِذْلَانِ، حَتَّى لَقَدْ قَالَتْ قُرَيْشٌ: إِنَّ
 ابْنَ أَبِي طَالِبٍ رَجُلٌ شَجَاعٌ وَلَكِنْ لَا عِلْمَ لَهُ بِالْحَرْبِ.
 اللهُ أَبُوهُمْ وَهَلْ أَحَدٌ مِنْهُمْ أَشَدُّ لَهَا مِرَاسًا، وَأَقْدَمُ فِيهَا مَقَامًا مِنِّي؟ لَقَدْ نَهَضْتُ
 فِيهَا وَمَا بَلَغْتُ العِشْرِينَ، وَهَذَا أَنَا ذَا قَدْ ذُرْفْتُ عَلَى السَّتِينِ، وَلَكِنْ لَا رَأْيَ لِمَنْ لَا
 يُطَاعُ.]^١

إنَّ الجملة الأولى في هذا النص هي: (الجهاد باب)، وهي جملة اسمية مكوّنة
 من (مسند إليه + مسند)، وقد امتدّت هذه الجملة عبر ثلاثة مركّبات وصفية، قام
 العطف بدور محوريّ في تشكيلها، مكوّنةً بذلك الوحدة النصية الكبرى الأولى في هذا
 النصّ.

ولعلّ الشكل التشجيريّ التالي يبيّن توزيع المركّبات الوصفية في الوحدة
 النصية الصغرى الأولى، التي تبتدئ من قوله (إنّ الجهاد باب) إلى قوله (وجنّته
 الوثيقة)، كما يبيّن توزيع الواو العاطفة فيها:



إنّ هاتين الصفتين قائمتان في مخيلة المتلقين، فهم لم يشاهدوا أيّاً منهما عياناً، بل إنّ المشاهدة قلبيةٌ تعتمد على درجة إيمان المتلقي؛ لذلك اكتفى بذكر الصفتين دون تطويلٍ فيهما، اعتماداً على التصديقِ القلبيّ المذكور.

أمّا الصفات الثلاث الأخيرة، فإنها ترتبط بواقعٍ ماديٍّ يعيشه المتقون؛ لذلك فصل المرسلُ القولَ فيه، وعطفَ الصفاتِ بعضها على بعضٍ؛ لتستبين الصورة، ولا يبقى في قلوبهم أدنى شكّ.

من أجل ذلك صدرَ المرسلُ القسمَ الأخيرَ بالضمير المنفصل (هو) الذي يحيل إلى الباب المذكور، فيعلم المتلقي بهذه الإحالة أنّ المتحدثَ عنه هو البابُ الموصوفُ بالصفتين السابقتين، وأنّ الوالدين فيه هم المتقون، فوصفه بأنه (لباس التقوى)، ومُراد المرسلِ أنّه (لباس أهل التقوى)، وهم المتقون المستجيبون لأمره في هذا السياق؛ ذلك أنّ اللباسَ -في حقيقته- لا يكونُ إلا للآدميين، وبذلك يتحدّد مرجعُ الوصفين (خاصّة الأولياء، وأهل التقوى) بمن يستجيبُ من المتلقين، فالموصوفُ واحدٌ والمخاطبُ واحدٌ.

ولمّا كان اللباسُ واقياً للإنسانَ ممّا يؤذيه من حرٍّ أو برّدٍ، وهو ممّا يعلمه المتلقي يقيناً، فقد عطفَ المرسلُ عليه صفةً جديدةً من الحقل الدلالي نفسه، أعني المنعةَ والتحصينَ والوقايةَ، فقال: (ودرع الله) استتماماً لوصف (الباب) بالصفات المنية، وتحببِهِ لنفوس المتلقين، فإنهم متى ما علموا أنهم يتحصنون بدرع الله تقدّموا للجهاد، ولم يتخلفوا عن دعوة المرسل.

ولبلوغ الغاية في استقصاء صفات الجهاد عطفَ المرسلُ قوله (وجنّته الوثيقة) على الوصفين المتقدمين، فإنّ المتلقين إذا علموا أنهم محفوظون من الله تعالى تقدّموا للجهاد، وهو ما يريده المرسل منهم.

والذي يبدو لي أنّ علّةَ العطف في هذا القسم، وتركه في الوصفين السابقين، تعود إلى أنّ المرسلَ لمّا رأى تقاعسَ المتلقين عن تلبية نداء الجهاد، عزا ذلك إلى الخوف من خوض القتال، وقد صرح بذلك في قوله (فإذا كنتم من الحرّ والقرّ نفرون، فإذا أنتم والله من السيف أفرّ)، وقد رأى أنّ حالة التقاعس هذه لا يبيدّها إلا ذكرُ ما يحمي المتقاعسين عن الجهاد، وذلك هو (اللباس) الذي يقي أجسامهم الحرّ والبرد،

و(الدرع) التي تحمي المقاتل، غير أنّ هذه الدرع ليست درعاً عاديةً، إنّما هي (درع الله)، فإذا اطمأنّ المتلقي أنّه بحفظِ الله كان ذلك حافزاً له كي يجاهدَ عدوَّ الله، ولما ركّزَ المرسلُ هذه الحالةَ في نفس المتلقي، أراد أن يُثبّتَ الاطمئنانَ كي لا يَبْقَى في النفوسِ ذرّةٌ من خوفٍ، فجاء بالصفة الأخيرة (جَنَّتَهُ الوثيقة).

لقد تمكّنَ المرسلُ بوساطةِ العطفِ من إبرازِ خصائصِ الجهادِ كافّةً، فأحاطَ بكلِّ صفاته واستقصاها فبلّغَ الغايةَ في مدحِ الجهادِ، فعَدَّدَ أوصافه العالِيَةَ، حتّى للمتقينَ على جهادِ عدوِّهم، وأرادَ أن يوصلَ للمتلقي رسالةً مفادها أنّ مَنْ تَمَسَّكَ بالجهادِ فقد دَخَلَ في حصنِ الله، وتدرّجَ بدرعِهِ، ووقاهُ اللهُ من كلِّ سوءٍ يخشاهُ العبدُ على نفسه أو ماله أوعِياله.

والمرسلُ بهذا الاستطرادِ في وصفِ الجهادِ إنّما أراد بلوغَ الغايةَ في تقريرِ المتقينَ؛ إذ لم يثقوا بدرعِ الله، ولم يرغبوا في دخولِ جنّته.

إنّ المركّباتِ العطفيةَ في هذه الوحدةِ النصيةِ مرتبطةٌ بالجملةِ الأولى، فهي توسيعٌ للمسندِ إليه (باب)، فهي جميعاً تحيلُ إليه، ولو أنّ هذه المركّباتِ العطفيةَ انتزعت من سياقها هذا، لم تؤدِّ ما يصبو إليه المرسلُ من إحاطةٍ تامّةٍ بصفاتِ الجهادِ، ومن إحداثِ التغييرِ في نفس المتلقي.

فإذا انتقلنا إلى الوحدةِ النصيةِ الثانيةِ، التي تتكون بها وبسابقها الوحدةِ النصيةِ الكبرى الأولى في هذه الخطبة، فإننا واجدون اتكاءً كلياً على العطفِ، إذ اختصت هذه الوحدةِ الصغرى بإظهارِ الوجهِ الآخرِ، الذي يخصُّ تاركَ الجهادِ رغبةً عنه، إذ نجد تكثيفاً لما ينتظر تاركي الجهادِ من ذلٍّ وهوانٍ.

لقد أوجب الانتقالُ من مدحِ الجهادِ وتبيينِ مكانةِ المجاهدين، إلى بيانِ عقوبةِ تاركه انتقالاً في الأسلوبِ نفسه؛ إذ انتقل المرسلُ من الأسلوبِ الخبريِّ المباشرِ، إلى أسلوبِ الشرطِ والجزاءِ، ثمّ جعلَ الجزاءاتِ معطوفةً كلّها على جوابِ الشرطِ، فالراغبُ عن الجهادِ ينتظره:

يَلْبَسُ ثوبَ الذلِّ

يَشْمَلُهُ البلاءُ

يُدَيْتُ بالصَّغارِ

الراغب عن الجهاد
يُضْرَبُ عَلَى قَلْبِهِ بِالْأَسْدَادِ
يُدَالُ الْحَقَّ مِنْهُ
يُسَامُ الْخَسْفَ
يُمْنَعُ النِّصْفَ

لقد عمد المرسل إلى تكثيف الصفات السلبية لتارك الجهاد، كي يُبَغِّضَ التَّقَاعِسَ للمتلقين، فيربأوا بأنفسهم عن أن يكونوا ممن تنطبق عليهم صفة التاركين، ويستجيبوا لدعوة الجهاد التي هي مطلب المرسل الأول.

ولقد تمكن المرسل بوساطة عطف هذه الأفعال بعضها على بعض من تكوين وحدة دلالية مستقلة، تدور حول ما ينتظر تاركي الجهاد من عقوبات دنيوية وأخروية؛ إذ عطفَ فعلان مبنين للفاعل أحدهما على الآخر؛ ذلك أنه أسندَ إلياسَ ثوبِ الذلِّ اللهُ تعالى، وفي ذلك تخويفٌ وترهيبٌ للمتلقي، ثم عطفَ عليه قوله (وشمله البلاء) ليستشعرَ المتلقي بإحاطةِ البلاءِ به، وعدمِ قدرتهِ على الفكاكِ منه.

وللمحافظة على وتيرة الخوف التي زرعتها المرسل في نفس المتلقي جاء بالأفعال التالية مبنية للمفعول: (دَيْتَ و سِيمَ وَمُنِعَ)؛ وإنما غيَّبَ المرسلُ فاعلَ هذه الأفعال؛ ليجعل المتلقي في دائرة الخوف، ذلك أن المتلقي لا يحدِّد الفاعل مباشرة، بل يتردد في واحدٍ من ثلاثة: فإما أن يكون الفاعل هو الله عزَّ وجلَّ، ومن ثمَّ يكون العذابُ الذي ينتظر تاركَ الجهاد واقعاَ إما في الحال، أو في المستقبل، أي يومَ القيامة. وإما أن يكون فاعلُ تلك الأفعال من بني البشر، فيقعُ العذابُ في الحال ولا يؤخر، والاحتمال الثالث أن يكون الفعلُ واقعاَ من الله وبني البشر معاً، فيعجلُ عذابُ تاركِ الجهاد على يدِ البشر، فيذلُّ ويُحْتَقَرُ وَيُنْبَذُ من الناس، كما ينتظر العذابُ المؤجَّل الذي أعدَّه الله له يومَ القيامة.

إنَّ عطفَ هذه الأفعال بعضها على بعض قد حقَّقَ للمرسل تثبيتَ أقصى درجاتِ الخوفِ في نفس المتلقي، إذ يبادرُ هذا الأخيرُ إلى الجهادِ خوفاً وطمعاً. وقد تكفَّلت الوحدة النصية الصغرى الأولى بتثبيت حالة الطمع في ما أعدَّ اللهُ للمجاهدين، وتكفَّلت هذه الوحدة بتثبيت حالة الخوف من تركِ الجهاد.

كما يلاحظُ أنّ الأفعالَ المذكورةَ كلّها مرتبطةٌ بالجملة الأولى، وقد ربطها المرسل هنا بوساطة الإحالة الضميرية في الفعل الأول الذي هو فعل الشرط (فمن تركه)، والأفعال المتعاطفة هي جزاء الشرط المذكور.

لقد تكوّنت هذه الوحدة النصية من وحدتين نصيتين صغريين: فصل المرسل في أولهما صفات الجهاد المحببة إلى النفوس، وفصل في الثانية ما ينتظر تارك الجهاد من ذلٍّ وهوان، وقد استقلت كلٌّ من الوحدتين بنفسها، فلم يعطف المرسل إحدى الوحدتين على الأخرى؛ بل استعمل (فاء الاستئناف) لبيدًا الوحدة الثانية.

وإذا لم يكن للعطف دورٌ في ربط الوحدتين الصغريين بعضهما ببعض، فعَدَم وجود دورٍ له في ربط الوحدات النصية الكبرى المكوّنة للنص كلّه أولى؛ فقد جاء هذا النص في أربع وحدات نصية كبرى، لم يكن للعطف بروزٌ في ربط بعضها ببعض، بل نجد المرسل قد لجأ إلى تقنيات التماسك الدلاليّ فربط بها تلك الوحدات، كما لجأ إلى تقنية الإحالة الضميرية، وهي من قواعد الدمج في المستوى النحويّ، فجعل الوحدات النصية الكبرى في النص متماسكةً.

لقد سقنا -إلى الآن- أمثلةً أدّى العطف فيها دورًا في توسيع الجملة الأولى بعد تمامها، وذكّر أركانها الأساسية؛ فرأينا أنّ المرسل يتخذُ واحدًا من أركان الجملة الأولى، فيعطفُ عليه جملاً متعدّدة، سواء كان ذلك الركنُ مسندًا أم مسندًا إليه، أم متعلقًا بأحدهما.

غير أنّ التوسيع بالعطف لا يقتصرُ على هذا النوع، بل نجدُ في نصوص النهج انكاءً على العطف في سبيل التوسيع ولكن قبل تمام الجملة، أي أنّ المرسل يلجأ إلى العطف ليباعد بين طرفي الإسناد في الجملة الواحدة، وهو بذلك يجعل المتلقي مستنفرًا حاضرًا لتلقي ما يتمُّ الجملة، فلا يستطيع الاكتفاء بأحد المعطوفات.

ومن أمثلة المباعدة بين طرفي الإسناد في الجملة قوله -كرم الله وجهه-: (هُوَ الْقَادِرُ الَّذِي إِذَا ارْتَمَتِ الْأَوْهَامُ لِتُدْرِكَ مُنْقَطِعَ قُدْرَتِهِ، وَحَاوَلَ الْفِكْرُ الْمَبْرَأُ مِنْ خَطَرَاتِ الْوَسَاوِسِ أَنْ يَقَعَ عَلَيْهِ فِي عَمِيقَاتِ غُيُوبِ مَلَكُوتِهِ، وَتَوَلَّهَتْ الْقُلُوبُ إِلَيْهِ لِتَجْرِيَ فِي كَيْفِيَّةِ صِفَاتِهِ، وَغَمَضَتْ مَدَاخِلَ الْعُقُولِ فِي حَيْثُ لَا تَبْلُغُهُ الصِّفَاتُ لِتَنَاقُلَ عِلْمَ ذَاتِهِ

رَدَعَهَا وَهِيَ تَجُوبُ مَهَاوِي سُدْفِ الْغُيُوبِ مُتَخَلِّصَةً إِلَيْهِ سُبْحَانَهُ، فَرَجَعَتْ مُعْتَرِفَةً
بِأَنَّهُ لَا يُنَالُ بِجَوْرِ الْاِعْتِسَافِ كُنْهُ مَعْرِفَتِهِ^١.

لقد اتخذ المرسل من الاسم الموصول (الذي) أداة يخصصُ بها بعض صفات
الله تعالى، ذلك التخصيص الذي يتم بذكر الصلة، فجعل تلك تركيباً شرطياً متصديراً
بأداة الشرط غير الجازمة (إذا).

والتركيب الشرطي يحتاج لتمامه إلى ثلاثة أركان: الأداة، وفعل الشرط،
وجواب الشرط، وقد ساق المرسل الأداة وأتبعها بذكر فعل الشرط، ولكنه جعل هذا
الفعل متعدداً بوساطة العطف؛ فقد سلط (إذا) على الأفعال: ارتمت، وحاول، وتولّعت،
غمضت.

إن كل فعلٍ من الأفعال المتقدم ذكرها يصلح أن يكونَ فعلَ شرطٍ لـ(إذا)،
ولكن المرسل لم يُريدِ الاكتفاءً بواحدٍ منها؛ لذلك عطف هذه الأفعال بعضها على بعضٍ
وصولاً بها جميعاً إلى الإحاطة والشمول.

ولما كان كل فعلٍ يقتضي فاعلاً، فقد جاء المرسل بهذا الفاعل، وذكر العلة في
الفعل؛ بغية تنبيه المتلقي إلى أنه مهما يبلغ من التقصي والتتبع لمعرفة كنه الذات
الإلهية فإنه لن يصل إلى شيءٍ من ذلك. ومن بعد ذلك ذكر المرسل جواب الشرط
وهو (ردعها).

إن عطف الأفعال بعضها على بعض في هذه الوحدة النصية قد باعد بين الفعل
وجوابه، الأمر الذي يجعل المتلقي متحفزاً للجواب، فيربط الأجزاء بعضها ببعض مما
يبقي الخطاب متماسكاً في ذهنه مهما ابتعد طرفاً الإسناد.

وقد اتبع المرسل التقنية ذاتها فباعده بوساطة العطف بين طرفي الإسناد في
قوله: (ولكأني أنظرُ إلى ضليلٍ قد نعق بالشام، وفحص براياته في ضواحي كوفان.
فإذا فغرت فاعرته، واشتدت شكيمته، وثقلت في الأرض وطأته، عصت الفتنة
أبناءها بأنيابها، وماجت الحربُ بأمواجها، وبدا من الأيام كلوحها، ومن الليالي

كُدُوْحُهَا. فَإِذَا أَيْنَعَ زَرَعُهُ، وَقَامَ عَلَى يَنْعِهِ، وَهَدَرَتْ شَقَاشِقُهُ، وَبَرَقَتْ بَوَارِقُهُ،
عُقِدَتْ رَايَاتُ الْفِتَنِ الْمُعْضَلَةِ، وَأَقْبَلْنَ كَاللَّيْلِ الْمُظْلِمِ، وَالْبَحْرِ الْمُتَطْمِ).^١

يلاحظ أنّ المرسل قد استعمل الأداة نفسها لتحقيق المباعدة بين طرفي الإسناد، وهي أداة الشرط (إذا) مرتين في هذه الوحدة النصية، وقد لجأ المرسل إلى تقنية العطف ليعاد بين فعل الشرط وجوابه، ففي التركيب الأول جعل المرسل الفعل (فغرت) فعلاً للشرط، وعطف عليه الأفعال: اشتدّت وثقلت، ثمّ ساق جواب الشرط المتمثّل في الفعل (عَضَّتْ).

أما التركيب الثاني فقد جعل المرسل الفعل (أَيْنَعَ) فعلاً للشرط، وعطف عليه - مستخدماً الواو- الأفعال: قام، وهدرت، وبرقت، ثمّ ساق جواب الشرط الذي هو الفعل (عُقِدَتْ).

ولا يقتصر دور العطف على المباعدة بين طرفي تركيب الشرط، بل إنّ المرسل قد اعتمد عليه في المباعدة بين طرفي الإسناد في الجملة الفعلية، فقد باعد بين الفعل ومفعوله، في قوله -على سبيل المثال-: (الذي ابتدع الخلق على غير مثال أمثله، ولا مقدار احتذى عليه، من خالق معهود كان قبله، وأرانا من ملكوت قدرته، وعجائب ما نطقت به آثار حكّمته، واعتراف الحاجة من الخلق إلى أن يقيمها بمساک قدرته ما دلنا باضطرار قيام الحجة له على معرفته).^٢

لقد عمد المرسل إلى المباعدة بين الفعل ومفعوله؛ ذلك أنّ مفعول (أرانا) هو (ما) الموصولة في قوله (ما دلنا)، وقد جعل المرسل بينهما مجموعة من أشباه الجمل المعطوف بعضها على بعض.

وإذا كانت الأمثلة السابقة قد برهنت على دور العطف في توسيع الجملة الأولى، وعلى المعنى الدلالي للعطف المتمثّل في الإحاطة والشمول، فإنّ هذا لا يعني أنّ العطف لا يؤدي أدواراً أخرى في النص؛ بل إنّ له دوراً دلاليّاً مهماً في نصوص النهج؛ إذ يؤدي العطف دوراً كبيراً في تبئير بعض عناصر النص المرتبطة بالجملة الأولى كذلك، وتحويلها إلى محاور أساسية، يدور عليها ذلك النص، فنرى المرسل

^١ نهج البلاغة / ١ / ١٩٥

^٢ نهج البلاغة / ١ / ١٦٣

يجعل من فعلٍ ما في النصِّ فعلاً مركزياً يستقطب كماً من الأحوالِ أو الأفعالِ التي يكون هو سبباً في حصولها، ويتوسل إلى ذلك بوساطة العطف.

ومن ذلك قول عليٍّ -كرم الله وجهه-: (الحمدُ لله الذي شرعَ الإسلامَ فسَهَّلَ شرائعَهُ لمن ورَدَهُ، وأَعَزَّ أركانَهُ على مَنْ غابَهُ، فجَعَلَهُ أَمناً لمن علقَهُ، وسلماً لمن دخلَهُ، وبرهاناً لمن تكلمَ به، وشاهداً لمن خاصَمَ به، ونوراً لمن استضاءَ به، وفهماً لمن عقلَ، ولُبّاً لمن تدبَّرَ، وآيةً لمن تَوَسَّمَ، وتبصيرةً لمن عَزَمَ، وعبرةً لمن اتَّعظَ، ونجاةً لمن صدَّقَ، وثقةً لمن توكَّلَ، وراحةً لمن فوَّضَ، وجنةً لمن صَبَرَ).^١

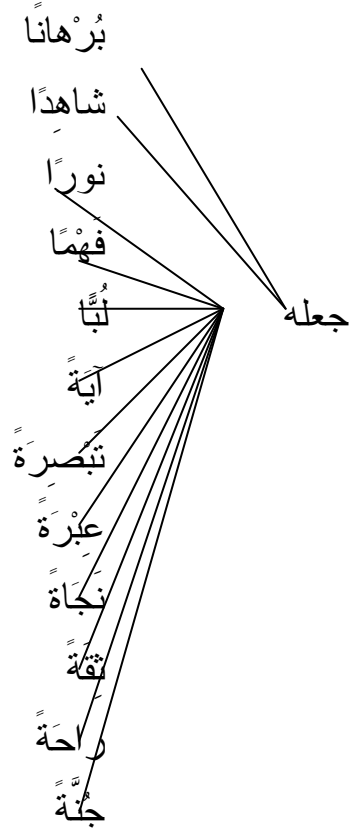
يبرز في هذه الوحدة النصية الاتكاء على الفاء الاستثنائية في سبيل إيجاد الوجدتين النصيتين الصغريين، إذ تصدَّرَ الفعلُ (سهَّلَ) الوحدةَ الأولى، وتصدَّرَ الفعلُ (جعله) الوحدةَ الثانيةَ المرتبطةَ بالجملة الأولى بوساطة الضميرِ العائدِ إلى الإسلامِ، و(جعل) فعلٌ يتعدى إلى مفعولين:

فعل + فاعل + مفعول به أول + مفعول به ثان

جعل + (الله) + ضمير يعود إلى الإسلام + أمناً

بيد أن المرسل لم يكتف بمفعول به ثانٍ، بل أنشأ من الفعل (جعل) محورا تدور في فلكه الأحداثُ التالية، فقد أراد المرسل أن يبيِّن الوجهَ الأكمل للإسلام، وأن من أعطاه هذه الصفات هو الله سبحانه، المستحقُّ الحمدَ لإنعامه على البشر بهذا الدين، فالإسلام ليس أمناً فحسب، بل هو (أمنٌ وسلْمٌ وبرهانٌ وشاهدٌ ونورٌ وفهمٌ ولُبٌّ وآيةٌ وتبصرةٌ وعبرةٌ ونجاةٌ وثقةٌ وراحةٌ وجنةٌ)، فالإسلام هو مجموع هذه كلها، ولا يمكن الاكتفاء بوصف واحدٍ والاستغناء عن بقية الأوصاف، وكل أولئك مرتبطٌ بفاعل واحد هو الله سبحانه، وبفعل واحد هو (جعل) الذي صار محورَ هذه الوحدة النصية، والمهيمن عليها، فلا وجود لها إلا به؛ إذ لا يمكن قطع أيِّ صفةٍ عن سياقها، ولو فعلاً لضع الأثرُ المبتغى إيجاده في نفس المتلقي. ويمكن تمثيل هذه الوحدة المتماسكة بالتالي:

أَمناً
سلماً



لقد تمكّن المرسل بوساطة العطف من تبئير الفعل (جعل) وصيِّره المركز في هذه الوحدة النصية، فربط به أربعة عشر وصفا للإسلام، من دون حاجة لتكرير الفعل نفسه، الأمر الذي يعني أنّ العطف قد أدّى دور التوسيع، ولكنه في الوقت نفسه قد أدّى دور الدمج تبعا لقانون الاقتصاد اللغوي.

ومن الأمثلة على دور العطف في تبئير بعض الأفعال في النص وجعلها محور النصّ قوله -كرم الله وجهه-: (فَاتَّكُمْ لَوْ عَايَنْتُمْ مَا قَدْ عَايَنَ مَنْ مَاتَ مِنْكُمْ لَجَزَعْتُمْ وَوَهَلْتُمْ وَسَمِعْتُمْ وَأَطَعْتُمْ)^١، فإنّ الفعل المركزي في هذه الوحدة النصية هو (عايَنتم) الوارد في صيغة شرط غير جازم: (لو عايَنتم) وقد انبنى عليه أربعة أفعال، مرتبط بعضها ببعض بوساطة أداة العطف (الواو)، فلا يمكن الاستغناء بواحد من الأفعال دون سائرهما، فالمعايَنة تقود إلى الجزع في المرحلة الأولى، ثمّ ينقلب ذلك الجزع وهلاّ؛ لشدة ما يرى، وينبني على المعايَنة المخيفة السمع لما يأمر به الله، ويختّم الفعل (عايَنتم) إشعاعاته النصية بالطاعة المترتبة على الخوف والوهل مما عايَنته المتلقي.

نَخْلَصُ من ذلك كُلِّهِ إلى أَنَّ العطفَ تقنيّةً من تقنيات توسيع الجملة الأولى، سواء كان ذلك التوسيعُ باعتمادِ أحدِ أركانِ الجملة الأولى والعطفِ عليه، أم بالمباعدةِ بين الطرفين الإسناديين في الجملة الأولى، أو ما يتعلّقُ بها.

وَأَنَّ العطفَ يُسْتخدَمُ في النصوصِ لمعانٍ دلاليةٍ كثيرةٍ، وتختصّ (الواو) بمعنى الإحاطةِ والاستقصاءِ، كما نخلصُ إلى أَنَّ العطفَ يُسْتعمَلُ لجَعْلِ جُمَلِ الوحدةِ النصيةِ الواحدةِ متماسكةً، غيرَ أَنَّهُ لم يُجْعَلِ رابطاً للوحداتِ النصيةِ الكبرى، إضافةً إلى استعمالِ العطفِ لتبئيرِ بعضِ عناصرِ النصِّ وجَعْلِها محوراً أساسياً مؤثراً في سياقِ النصِّ الكليِّ.

الصفة

تتاول النحويون مصطلح الصفة باعتبارين اثنين: "عامٌ وخاصٌ، والمرادُ بالعام: كلُّ لفظٍ فيه معنى الوصفية... ونعني بالخاص ما فيه معنى الوصفية إذا جرى تابعاً، نحو: جاءني رجلٌ ضاربٌ"^١

والمعنى الذي أريده من (الصفة) هو المعنى الأول العام، فهي كلُّ لفظٍ زائدٍ عن الإسنادِ الأصليِّ فيه معنى الوصفية، ويدخلُ تحت هذا الحدِّ كلُّ من النعتِ والحال. وإثما زدتُ (زائد عن الإسناد الأصلي)؛ كي أخرج الخبرَ وما جرى مجراه من هذا الحدِّ؛ لأنَّ الإطلاقَ في حدِّ الأوائل المذكور يُدْخِلُهُمَا، وهو غيرُ مرادٍ هنا؛ لأنَّ البحثَ مُنْصَبٌ على ما يُفِيدُ التماسكَ في إطار النصِّ كلِّه، لا الجملة الواحدة، كما مرَّ بيأته في الفصل الأول.

والحقُّ أنَّ علياً -كرم الله وجهه- يعتمد كثيراً على الصفة بقسميها؛ ليقدم وصفاً دقيقاً لما ينوي الحديث عنه، سواء كان المتحدث عنه هو الذات الإلهية، أم غيرها كوصفه للدنيا، والملائكة والجنة والنار، وغيرها.

بل إنَّ الوصف يكون محورياً أساسياً في بعض النصوص، فلا يكاد يخرج النصُّ عن كونه وصفاً لموصوفٍ واحدٍ، يتناوله الإمام من جوانبه كلها، فيشخصه للمتلقى حتى يعيش في جوِّ الموصوف، إنَّ رغبة فرغبة، وإنَّ رهبة فرهبة. كلُّ أولئك يعتمد على حمل المتلقى على الإيمان والإذعان، والاستجابة لما يحمله النصُّ من رسالة.

فإن قيل: إنَّ علياً قد نفى الإيمان الكامل عمَّن يصفُ الذات الإلهية، فقال: (وكمالُ الإخلاص له نفي الصفات عنه؛ لشهادة كلِّ صفةٍ أنَّها غيرُ الموصوف، وشهادة كلِّ موصوفٍ أنَّه غيرُ الصفة)^٢، غير أنَّه في أكثر نصوص النهج يسترسل في وصف الذات المقدسة، فكيف يمكن التوفيق بين النفي والاسترسال؟

قلنا: إنَّما نفى الإيمان عمَّن يصفُ الله سبحانه بصفات المخلوقين؛ لأنَّ صفاتهم زائدة عن ذواتهم في الأصل، فالموصوف شيءٌ وصفته شيءٌ آخر، ثمَّ تركباً معاً، وليس كذلك الذات الإلهية المقدسة، فصفات الله عين ذاته؛ إذ "هو تعالى واحدٌ من كلِّ وجه، مُنْزَعة عن الكثرة بوجهٍ ما، فَيَمْتَنِعُ أن يكون له صفة تزيد على ذاته، كما في سائر المُمكنات، و صفاته المعلومة ليست من ذلك في شيء، إنَّما هي نَسَبٌ وإضافاتٌ لا يُوجِبُ وصفه بها كثرةً في ذاته"^٣.

وسأنتبع قسماً (الصفة)، أعني النعت والحال؛ لتستبين آليته توسيعهما الجملة الأولى، وجعل الوحدة النصية متماسكة.

النعت

^١ الرضي الاسترأبادي: شرح الكافية، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٧٩، ج ١/٣٠١

^٢ تنبيه الرضي إلى هذا الإشكال، أعني دخول الخبر وغيره في الحد العام للصفة. انظر: شرح الكافية ١/٣٠١

^٣ نهج البلاغة ١/١٥

^٤ البحراني: شرح نهج البلاغة ١/١٥١-١٥٢

كان للنحويين العرب إسهاماتٌ جليّةٌ في توضيح مباحث النعت؛ فقد ذكروا أحكامه وأقسامه، كما تحدّثوا عن دلالاته، فذكروا منها التخصيص، وإزالة الاشتراك، وغير ذلك.

وقد تنبّه النحويون إلى دور النعت في تماسك الجملة الواحدة، ومن ذلك اعتبارهم المنعوت ونعته اسماً واحداً، لا ينفك جزء منه عن الآخر، قال سيبويه: "فأمّا النعت الذي جرى على المنعوت فقولك: مررتُ برجلٍ ظريفٍ قبلُ، فصار النعت مجروراً مثل المنعوت لأنهما كالاسم الواحد. وإنما صاروا كالاسم الواحد من قبل أنك لم تُرد الواحد من الرجال الذين كلُّ واحدٍ منهم رجلٌ، ولكنك أردت الواحد من الرجال الذين كلُّ واحدٍ منهم رجلٌ ظريفٌ، فهو نكرة، وإنما كان نكرةً لأنّه من أمةٍ كلها له مثلُ اسمه، وذلك أنّ الرجال كلُّ واحدٍ منهم رجلٌ ظريفٌ، فاسمه يخطئه بأمره حتى لا يُعرف منها".^١

وقد ذكر عبد القاهر الجرجاني المعنى ذاته، فقال: إنّ "الموصوف والصفة شيءٌ واحدٌ، فإذا قلت: جاءني زيدٌ الظريفُ، لم يكن الظريفُ غيرَ زيدٍ".^٢ فإن قيل: إنّ اعتبار النحويين الموصوف والصفة شيئاً واحداً يبطل ما تقدّم من حديثٍ عن صفات المخلوقين باعتبارها زائدةً عن ذواتهم، ويناقض قولَ عليٍّ -كرم الله وجهه- (لشهادة كلِّ صفةٍ أنّها غيرُ الموصوف، وشهادة كلِّ موصوفٍ أنّه غيرُ الصفة).^٣

قلنا: لم يبطل النحويون كون الصفة والموصوف شيئين اختلفا وكونا معاً شيئاً واحداً، ذلك أنّ ذاتَ زيدٍ كانت واحدةً مجردةً، فلما احتجنا إلى بيانها جننا بنعتٍ زائدٍ عن الذاتِ وركبنا معها، كي تتميز عن غيرها، فالصفةُ إذن منفصلةٌ عن الموصوف في الأصل، ثم رُكبتَ معهُ، ونجدُ في كلام النحويين إشارةً صريحةً إلى ذلك، فقد علّق ابنُ يعيش على قولهم (جاءني زيدٌ العاقل) بقوله: "فالصفةُ ههنا فصلتُ من زيدٍ آخرٍ ليس بعاقلٍ، وأزالتُ عنه هذه الشركة العارضة، أي أنّها انفقت من غير قصدٍ من الواضع؛ إذ الأصلُ في الأعلام أن يكون كلُّ اسمٍ بإزاء مُسمّى، فيفصلُ المُسمّيات بالألقاب، إلا أنّه ربّما ازدحمت المُسمّياتُ بكثرتها، فحصلَ ثمَّ اشتراكٌ عارضٌ فأتى بالصفة لإزالة تلك الشركة ونفي اللبس".^٤

أمّا الذاتُ الإلهيةُ فلا انفصالَ بين الموصوف والصفة، بل إنّ الموصوف هو الصفة ذاتها، فليست الصفةُ زائدةً عن الموصوف، ثمَّ اختلفا معاً، كما هو الحال في المخلوقين.

والحقُّ أنّ ما قعدّه النحويون في بابِ النعت قد بلّغ الغاية في التتبّع، وقد أدركوا أهميَّته في ربط الجملة الواحدة بعضها ببعض وتماسكها، لكنهم -في الأغلب- لم

^١ سيبويه: الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٩٨٨م، ج ١/ ٤٢١-٤٢٢

^٢ عبد القاهر الجرجاني: كتاب المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق كاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر، بغداد، ١٩٨٢، ج ٢/ ٨٩٤

^٣ نهج البلاغة ١/ ١٥

^٤ ابن يعيش: شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت، لا.ط، لا.ت، ٣/ ٤٧

ينظروا إليه في سياقهِ الشامل، أعني النص؛ وذلك لغلبة المنهج التعليمي الذي يقتضي التركيز على الجملة الواحدة.

وإذا تتبعنا مسيرة النعت في فضاء النص فس نجد أن له دوراً كبيراً في تحقيق التماسك النصي؛ إذ غالباً ما يلجأ المرسل إلى النعت؛ كي يحتفظ بالرسالة حية في ذهن المتلقي، فيمكنه ذلك من بناء أجزائها وصولاً بها إلى الغاية المنشودة. والجدير بالملاحظة أن علياً يستخدم النعت استخدامين اثنين: أما أولهما فيكون فيه النعت ذا صفة ثابتة، أي ليس له علاقة بتماسك النص وحركته، بل يُؤتى به لمجرد توضيح موصوف وبيانه؛ ومن الأمثلة على هذا الضرب قوله -كرم الله وجهه- متحدثاً عن الرسول الكريم صلى الله عليه وآله وسلم: (وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، أرسله بالدين المشهور، والعلم المأثور، والكتاب المسطور، والنور الساطع، والضياء اللامع، والأمر الصادع)^١ فإن كل صفة من الصفات الواردة إنما جيء بها لتوضيح الموصوف وتزيينه، ولم يكن لها أثر في بناء الوحدة النصية؛ إذ لم يتعلق بها جملة تالية؛ لذلك لن أقف على هذا النوع من النعت، بل سأركز على النوع الثاني؛ لارتباطه بقضية التماسك، كما سيأتي بيانه.

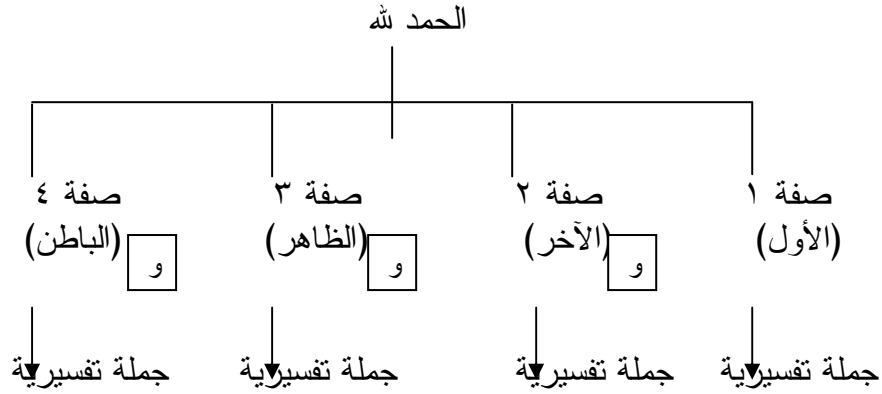
وأما الاستخدام الثاني فيكون فيه النعت ذا حركة دلالية؛ إذ تكون النعت دينامية متحركة في الفضاء النصي، وتعمل على تنمية الدلالة النصية، ومن مصاديق هذا الضرب مجيؤه توسعة للجملة الأولى، فإنها تتوسع بوساطة النعت كما تتوسع بالعطف؛ بل إن اللجوء إلى النعت مقدّم على اللجوء إلى العطف في بعض البنى النصية في نهج البلاغة، فالمرسل قد لجأ إلى النعت ليوسع الجملة الأولى في البنى الاستهلالية قبل أن يلجأ إلى العطف.

إن البنى الاستهلالية في نهج البلاغة تعتمد على جملة أولى ثابتة في كل النصوص الأربعة عشر الواردة في الجزء الأول، وهي جملة بسيطة مكونة من (مسند + مسند إليه محذوف + جار ومجرور)، وهي جملة (الحمد لله)، ثم تتوسع تلك الجملة بوساطة النعت أولاً، إذ يتخذ المرسل من شبه الجملة المتعلقة بالخبر المحذوف (الله) بؤرة ثانوية، فيكتفئ النعت اللاتقة بالله سبحانه، بغية إيصال المتلقي إلى المعرفة الحقيقية بالله، الأمر الذي يضمن عبادة على الوجه الأكمل، وهو مراد المرسل. وإما قلنا إن المرسل يلجأ -أول ما يلجأ- إلى النعت في سبيل توسيع الجملة الأولى اعتماداً على ما قادنا إليه الإحصاء؛ إذ وسّع المرسل الجملة الأولى في البنية الاستهلالية في عشرة نصوص من مجموع أربعة عشر نصاً، استأثر النعت بالاسم الموصول وصلته على ستة نصوص، ولجأ المرسل إلى النعت بالاسم المشتق المحلى بأل في الأربعة الباقية.

والمرسل يلجأ في توسيع الجملة الأولى إلى كل أقسام النعت في سبيل تحقيق الهدف المشار إليه، فتراه ينعت بالمفرد تارة، وبالجملة تارة أخرى، ويلجأ إلى النعت بشبه الجملة تارة ثالثة.

فمن أمثلة التوسيع بالنعته المفرد قوله -كرم الله وجهه-: (الحمد لله الأول
فلا شيء قبله، والآخر فلا شيء بعده، والظاهر فلا شيء فوقه، والباطن فلا
شيء دونه)^١

إن الجملة الأولى في هذه الوحدة النصية هي (الحمد لله)، وقد جعل المرسل من
لفظ الجلالة المجرور (لله) بؤرة ثانوية، وقد كثف الصفات بوساطة عطف بعضها
على بعض، ويمكن تمثيل هذه الوحدة النصية بالتشجير التالي:



لقد أتى المرسل على الله سبحانه باعتبار أربع، تَجَمُّع كل زوج منها
علاقة التضاد الناشئة بينهما؛ ذلك أن المرسل قد أثبت صفة الأولية لله سبحانه، فَحَسُنَ
عند ذلك إيراد الصفة المضادة لها، أعني صفة الآخريّة؛ إذ لو اقتصر المرسل على
الصفة الأولى لظنّ ظانٌّ أن للمحمود صفة واحدة، فيتساوى إذن مع غيره؛ إذ يمكن
وصف العبد بأنه أول على سبيل المثال، ولإبعاد هذا الظنّ عن ذهن المتلقي ذكر
المرسل الصفة الثانية، التي هي ضدّ الصفة الأولى؛ إذ لا يمكن لغير الله أن يجمع بين
الصفتين في حال واحدة، ثمّ أتبع بتينك الصفتين صفة أخرى، هي الظاهرية، وقد
ناسب هذا المقام ذكر الصفة الأخيرة وهي الباطنية.

إنّ الجمع بين الصفات المتضادة يُظهِر للمتلقي أنّ الموصوف هنا مخالفٌ لبقية
الموصوفين؛ إذ يعرف المتلقي أنّ الموصوف العادي لا تكون له إلا واحدة من تلك
الصفات، أي أنّه لا يجمع بين صفتين متضادتين في وقت واحد، فإمّا أن يكون أولاً،
وإمّا أن يكون آخرًا، ولا يمكن أن يجمع الموصوف بين هاتين الصفتين المتضادتين
في حال واحدة، والأمر عينه يقال في الصفتين الأخريين (الظاهر والباطن)، غير أنّ
الله الموصوف في هذه الوحدة مخالفٌ لبقية الموصوفين، فكل الصفات صفاته سبحانه،
فكما يكون أولاً يكون آخرًا، وكما يكون ظاهرًا يكون باطنًا كذلك، وكل الصفات
تجري عليه في حال واحدة.

لقد اتكأ المرسل على النعت؛ زيادة في البيان والتوضيح، فبعد أن أثبت الحمد
لله، أراد المرسل أن يعرف المتلقي بالمحمود، وهو مقام يناسبه ذكر أوصافه المتعددة،

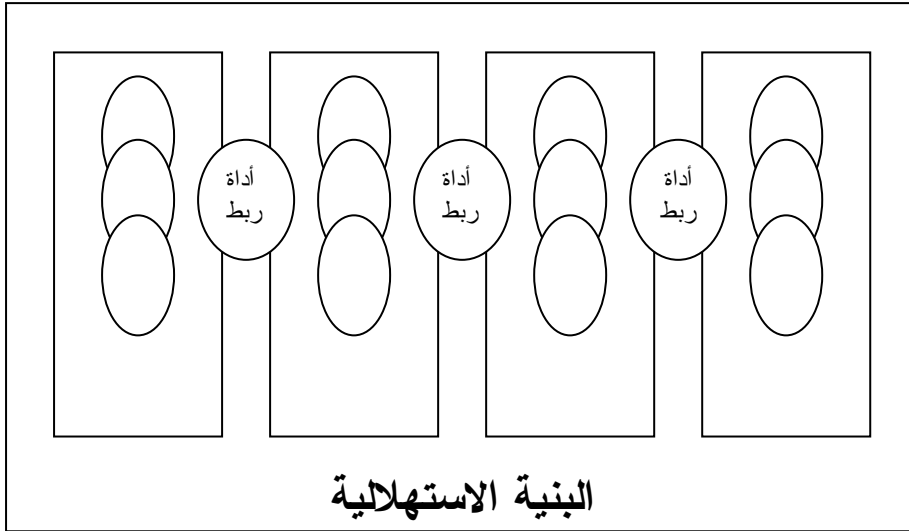
كي يضمن المرسل تثبيت العبادة الصحيحة في ذهن المتلقي، وهو أمرٌ يؤكِّدُه المرسل في نصوص النهج كُلِّها.

ولقد أفاد المرسل من تماسك الصفة بالموصوف في ذهن المتلقي، إذ لا تنفكُ الصفة عن موصوفها، فهُما شيءٌ واحدٌ عند المتلقي، كما أشارَ إلى ذلك سيبويه بقوله إنَّ النعتَ والمنعوتَ كالاسم الواحد^١، لذلك عدَّدَ المرسلُ الصفاتَ وعطَفَ بعضها على بعض، فخلقَ بذلك تماسكًا في إطار الوحدة النصية؛ إذ يُرجعُ المتلقي كلَّ الصفاتِ إلى الموصوفِ الأول، وهو متعلِّقُ الخبر المحذوفِ في الجملة الأولى.

وانتقاءً على التماسك بين الصفة وموصوفها عند المتلقي، أتبعَ المرسلُ كلَّ صفةٍ بجملة تفسيرية توضحُ الصفة المذكورة، وكأنه يشرح للمتلقي معنى تلك الصفة، فيقرَّبَ معناها من ذهن المتلقي، الأمر الذي يبقيها حيَّةً عنده.

لقد مرَّ التماسك في هذه الوحدة النصية بمرحلتين: الأولى بين الموصوف وصفته، فإنَّهما -كما ذكرنا- شيء واحد، لا ينفكان عن بعضهما في ذهن المتلقي، والثانية بين الصفة وتفسيرها، وهما كذلك شيء واحد؛ إذ إنَّ صفة (الأول) تعني أن لا شيء قبله، و(الآخر) تعني أن لا شيء بعده، والعكس كذلك صحيح، أي أن من لا شيء قبله هو الأول، ومن لا شيء بعده هو الآخر.

ولو مثلنا هذه الوحدة بشكل هندسي لنتج الشكل التالي:



لقد كما النصية، ويتم

الموصوف أولاً، ثم أتبعه بذكر الصفة، وختم بتفسيرها بجملة مكونة من (لا النافية للجنس + اسم لا + ظرف متعلق بخبر لا المحذوف)، وقد استخدم أداة العطف (الواو) ليتمكَّنَ من ذكر الموصوف وإيراد الصفة الثانية مقرونة بتفسيرها، تماماً كما فعل بالصفة الأولى، وهكذا كرَّرَ في الصفتين الأخيرتين، الأمر الذي يسهلُ على المتلقي عملية ربط الصفات وإرجاعها إلى الموصوف الأول المذكور في الجملة الأولى (الله). لقد جعل المرسلُ الموصوفَ وصفته وتفسيرها في حلقاتٍ مرتبطٍ بعضها ببعض، فأقام بناءً متماسكاً لا يمكن فكُّه في ذهن المتلقي، فكما أن الموصوف هو عين

^١ انظر: الكتاب ١/ ٤٢٣

الصفة، فكذاك تفسير الصفة هو الصفة عينها، غير أن اعتماد الصفة وتفسيرها يفضي إلى حركة دلالية قوامها بيان الموصوف، ومحاولة تقريبه لأذهان المتلقين، وكل أولئك يتم في حركة لولبية، يُسَلَّمُ المتقدم فيها إلى المتأخر زمام التصعيد الدلالي المنشود، فلا يمكن والحال هذه الاستغناء بجزء من الوحدة النصية عن الجزء الآخر. ومما يجدر ذكره أن المرسل في هذه البنية الاستهلالية قد استعار الصفات

الأربع من آية قرآنية شريفة، هي قوله تعالى: ﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ، وَهُوَ

بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾^١، ولم يتعد المرسل هذه الأوصاف، بل ذكرها بالترتيب الوارد في الآية، غير أنه قدّم تفسيره لكل وصف من الأوصاف الأربعة فيها.

وقد تناول المفسرون هذه الآية بالتفسير والتأويل، ولم يخرج تفسيرهم عما ورد في نص نهج البلاغة المتقدم، بيد أنهم تناولوا (الواوات) الواقعة بين الصفات، فعالجوها معالجة نصية طريفة، فقد قال الزمخشري: "فإن قلت: فما معنى الواو؟ قلت: الواو الأولى معناها الدلالة على أنه الجامع بين الصفتين: الأولى والآخريّة، والثالثة على أنه الجامع بين الظهور والخفاء، وأما الوسطى فعلى أنه الجامع بين مجموع الصفتين الأوليين، ومجموع الصفتين الأخريين، فهو المستمرُّ الوجود في جميع الأوقات الماضية والآتية، وهو في جميعها ظاهرٌ وباطنٌ: جامعٌ للظهور بالأدلة والخفاء، فلا يدرك بالحواس"^٢.

غير أن بعض المفسرين رأى أن "الواوات مقحمة، والمعنى: هو الأول الآخر الظاهر الباطن؛ لأن كل من كان من أولاً لا يكون آخرًا، ومن كان منًا ظاهرًا لا يكون باطنًا"^٣.

والذي يبدو لي أن هذا الرأي الأخير القائل بإقحام الواوات منظور فيه إلى أن العطف بين النعوت مؤنن باختلاف الذوات، ولما كانت الذات الموصوفة في الآية واحدة، وجب من حيث الصناعة النحوية عدم العطف بين النعوت؛ ذلك أنه يجوز تعاطفها - أي النعوت - أي عطف بعضها على بعض متبعة كانت أو مقطوعة... وإنما يجوز العطف لاختلاف المعاني؛ لأنه حينئذ ينزل اختلاف الصفات منزلة اختلاف الذوات، فيصح العطف، فإن اتفقت فلا؛ لأنه يؤدي إلى عطف الشيء على نفسه"^٤.

وقد رأينا أن موجب الإتيان بالواو في نص النهج الذي نحن بصدد إتمامه كان من أجل تثبيت صفات الله تعالى في أذهان المتلقين، وإبعاد كل وهم قد ينشأ عندهم، فيظنون اشتراك غير الله معه في هذه الصفة، فالجمع بالواو إذن مراد للجمع نفسه؛ إذ يصل المتلقي بالجمع بين المتناقضات إلى تقرر الله بهذه الصفة، فلا يكون باطنًا

^١ سورة الحديد/ ٣

^٢ الزمخشري: الكشاف، تحقيق عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٧م، ٤/ ٤٧١

^٣ الطبرسي: مجمع البيان في تفسير القرآن، تعليق إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٧، ج ٩/ ٢٩٥

^٤ السيوطي: همع الهوامع، تحقيق عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، القاهرة، د.ط، د.ت، ج ٣/ ١٥٤-١٥٥

وظاهراً وأولاً وآخرًا إلا هو، أمّا غيرُهُ من المخلوقين فإنّما يتّصفون بصفةٍ واحدةٍ في الوقت الواحد، ولا يمكن أن يجمعوا أبدًا بين الصفتين المتناقضتين، وعلى هذا لا تكون (الواوات) في الآية ونصّ النهج مقحمة على الإطلاق.

قلنا إنّ عليًّا قد أدار بعضَ النصوص على الوصف خاصّة، أي أنّ الغرض الأساس من النصّ هو في الحقيقة وصفُ موصوفٍ واحدٍ، ومن الأمثلة على هذا الضرب من النصوص قوله -كرم الله وجهه-: "الحمد لله الذي لا يفرُّه المنع والجُود، ولا يُكديه الإعطاء والجود، إذ كلُّ مُعطٍ مُنتقصٍ سواه، وكلُّ مانعٍ مدمومٌ ما خلاه، وهو المَنَّانُ بفوائد النعم، وعوائد المزيد والقسم، عياله الخلق، ضمنَ أرزاقهم وقدرَ أقواتهم، ونهَجَ سبيلَ الراغبين إليه، والطالبيين ما لديه، وليس بما سئلَ بأجود منه بما لم يُسأل، الأوّل الذي لم يكن له قبلُ فيكونَ شيءٌ قبله، والآخر الذي ليس له بعدُ فيكونَ شيءٌ بعده، والراذعُ أناسي الأبصار عن أن تناله أو تُدرّكه. ما اختلَفَ عليه دهرٌ فيختلف منه الحال، ولا كان في مكانٍ فيجوزَ عليه الانتقال، ولو وهبَ ما تنقستَ عنه معادنُ الجبال، وضحكتَ عنه أصدافُ البحار من فيزُّ اللجين والعقيان، ونشارةُ الدرِّ وحصيدُ المرجان ما أثرَ ذلك في جوده، ولا أنقَدَ سعة ما عنده، وكان عنده من ذخائر الإنعام ما لا تُنفدُهُ مطالبُ الأنام؛ لأنّه الجوادُ الذي لا يغيضُهُ سؤالُ السائلين، ولا يبخلُهُ إلحاحُ الملحّين".^١

إنّ الهدف من هذا النصّ هو إثباتُ عجزِ الناس عن وصفِ الله تعالى، ذلك "أنّ رجلاً أتاه (يعني عليًّا)، فقال له: يا أمير المؤمنين، صِفْ لنا ربَّنَا؛ لنزدادَ له حبًّا وبه معرفة، فغضبَ ونادى: الصلاةُ جامعةٌ، فاجتمعَ الناسُ حتّى غصَّ المسجدُ بأهله، فصعدَ المنبرَ -وهو مُغضبٌ مُتغيّرُ اللون- فحمدَ الله وأثنى عليه، ثمّ خطبها".^٢

وقد يسألُ سائلٌ فيقول: إذا كان أمير المؤمنين قد غضبَ لأنّ رجلاً قد سأله أن يصفَ الله، فما باله يسترسلُ في هذا النصّ، فيذكر من الصفات ما لم يكن ذلك الرجلُ يتوقَّعه؟ أليس في وصفِ عليٍّ الله مناقضةً بين فعله وقوله؟

وقد يكون الجوابُ أنّ غضبَ عليٍّ -كرم الله وجهه- إنّما كان لأنّ السائلَ أراد منه أن يصفَ الله تعالى كأنه يراه عيانًا، وفي هذا الطلبِ تذكيرٌ يطلبُ قومَ موسى إذ

قالوا: ﴿أمرنا الله جهرةً﴾^٣، وفيه أنّ السائلَ افترضَ إمكانَ رؤيةِ الله تعالى، أي أنّه

جسمٌ يشغلُ مكانًا، وهذا ما دَفَعَ عليًّا لتنزيهِ الله، وتكثيفِ صفاته تعالى، بُغيةً إيصالِ المتلقين إلى استنتاجِ عدمِ قدرتهم على بلوغِ كُنْهِ الله تعالى.

بدأ عليٌّ هذا النصّ يذكر الموصوف؛ إذ جاء متعلِّقًا بالمسندِ المحذوفِ في الجملةِ الأولى (الحمد لله)، ثمّ اتخذَ من شبه الجملةِ (الله) بؤرةً انطلقَ منها لينسجَ عليها الأوصافَ الكماليةَ للذاتِ الإلهيةِ المقدّسة.

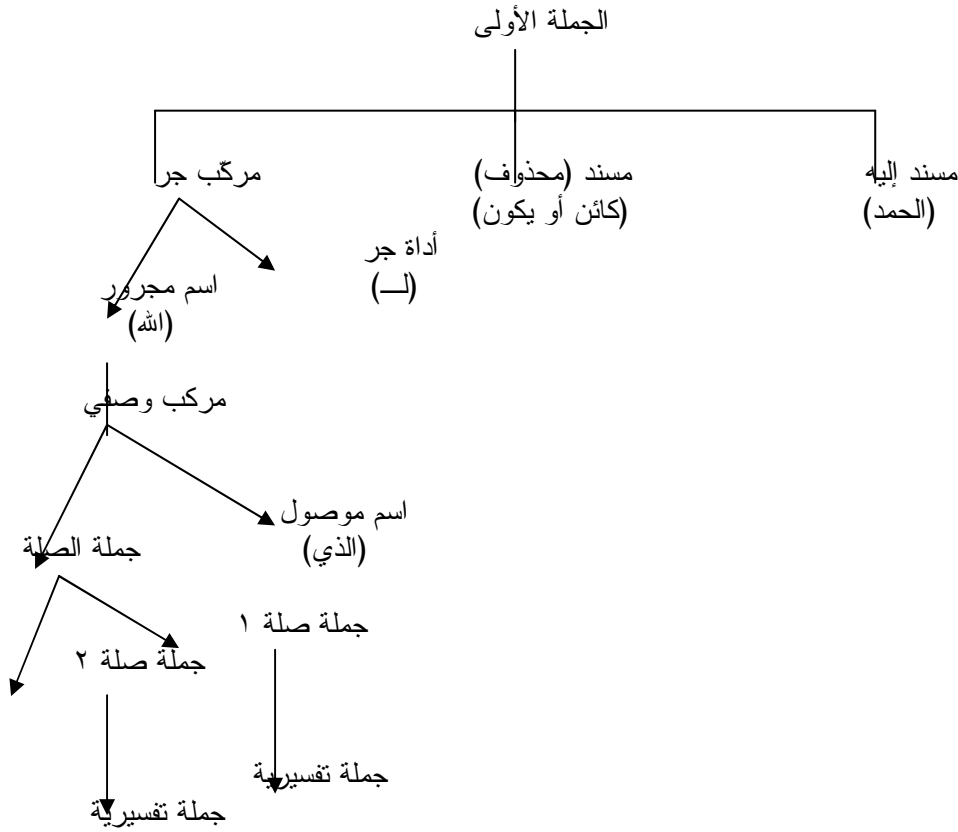
^١ نهج البلاغة ١/ ١٦٠-١٦١

^٢ البحراني: شرح نهج البلاغة ٢/ ٣٣٥

^٣ من الآية ١٥٣/ النساء

وقد اتَّكأ المرسلُ على تقنيةِ النعتِ لاستكمالِ صفاتِهِ سبحانه، تعظيماً له، ومحاولةً لإقناعِ المتلقي بتفردِ الله في صفاتِهِ، الأمر الذي يعني عدمَ إمكانِ الوصولِ إلى كُنْهِ الله تَقَدَّسَتْ أَسْمَاؤُهُ، فاستخدمَ أولاً الاسمَ الموصولَ (الذي)، رابطاً بين الصفةِ والجملةِ الأولى، ثمَّ ذكر الصفةَ المخصَّصةَ المتمثِّلةَ بصلةِ الموصولِ، ولم يكتفِ المرسلُ بجملةِ صلةٍ واحدةٍ، وإنما عَطَفَ عليها جملةً ثانيةً، واقتضت كلُّ جملةٍ من الجملِ الموصولةِ تفسيراً لها، لذا جاء بجملتينِ تفسيريَّتينِ.

إنَّ المرسلَ بهذه التقنيةِ قد أحكم التماسكَ بين الصفةِ والموصوفِ وتفسيرِ جملِ الصلةِ، فكأنها في الحقيقةِ شيءٌ واحدٌ، وإنَّ تعدَّدتِ وظائفها الدلاليةُ في النصِّ، ويمكن أن نمثِّل الصفةَ الأولى بهذا التشجير:



يلاحظ أنَّ المرسلَ قد صبَّ اهتمامه على متعلِّق الخبر (الله)؛ لأنَّه المحور الذي يدور حوله النصُّ، وقد لجأ إلى الربط بالاسم الموصول؛ لما في صلته من تخصيص، مع إمكانية الحركة والاسترسال في ذكر الصفات اللاتئة بالموصوف، ومن ثمَّ توسيع الجملة الأولى التي انطلق منها؛ إذ لا يستقل المركب الوصفي هنا بنفسه، ولا يكون له معنى إلا ضمن هذا الإطار، فلو قطعنا هذا المركب عن سياقه، فقلنا مباشرة: (الذي لا يفره المنع والجمود) لكان الحديث غامضاً؛ إذ إنَّ المرجع الذي يفسِّره هذا المركبُ الوصفيُّ غيرُ موجودٍ، وبالتالي يدخله الاحتمالُ والتشكُّتُ.

لقد وصف المرسلُ الله سبحانه بصفاتٍ أربع، فهو الكريم، والأول، والآخر، والذي لا تدركه الأبصار، وقد ركز المرسل على صفة (الكريم) فبدأ الوحدة النصية وختمها بالصفة عينها.

إنّ هذه الوحدة النصية الكبرى في هذا النص تنقسم إلى ثلاث وحدات نصية صغرى، تبدأ الأولى من قوله (الحمد لله) وتنتهي عند قوله: (وليس بما سئلَ بأجودَ منه بما لم يُسألَ)، في حين تبدأ الوحدة الثانية من قوله: (الأول الذي...) وتنتهي عند قوله: (ولا كان في مكان فيجوز عليه الانتقال)، أما الوحدة الأخيرة فتبدأ من قوله: (ولو وهب...) وتنتهي عند قوله: (ولا يبخله إباح الملحّين).

رسم المرسل في الوحدة النصية الأولى صورة مثالية للكريم المطلق، وقد مكّنه استعمال الاسم الموصول (الذي) من تتبع أوجه الكرم التي تكوّن مجتمعة صورة الكريم المطلق، ومتى تأخر وجه منها لم يكن الكريم كريماً على الإطلاق.

لقد ركّز المرسل على صفة (الكريم)؛ لبيّن انفراد الله سبحانه بهذه الصفة؛ إذ قد يظنّ بعض المتلقين أنّها صفة مشتركة بين الله والإنسان؛ ذلك أنّهم يعرفون كثيراً من الكرماء، وقد فاقت شهرة بعضهم الحدود، فكانوا يعطون بغير حدّ، حتى نُسجت الأساطير حولهم فقليل إنهم يُعطون أحياءً وأمواتاً، كما هي الحال في كثير من القصص المزعوم على حاتم الطائي.

ومن أجل دفع الوهم الذي قد يتبادر إلى أذهان بعض المتلقين، عَقَدَ الإمام - كرم الله وجهه - مقارنة بين (الله الكريم) وغيره ممّن يُظنّ فيهم الكرم، تلك المقارنة القائمة على المفارقة بين الموصوفين هنا، وهذا ما يفسّر وجود التضادّ وكثافته؛ إذ برزت الأزواج المتضادة (يفره/ يكديه، المنع/ الإعطاء، الجمود/ الجود، معطٍ/ مانع)، وكل تلك الأزواج يمكن أن تنتظم في ثنائية واحدة هي (الزيادة/ النقص).

فإذا كان البخلُ والحرصُ على المال يُبقي المالَ في حوزة صاحبه، فإنّ ذلك لا يصدّق على الله سبحانه، إذ لا يزيده البخلُ شيئاً، وإذا كان البذلُ والإعطاء يُنقصُ من مال الباذل، فإنّه لا يُنقصُ من مال الله شيئاً، فهو سبحانه موجدُ المال وغيره، ولا يعترى ما عنده الزيادة والنقصان؛ لأنّهما من صفات البشر، وهو سبحانه مُنرّه عنها؛ فإنّ "التزيّد بالمنع والتنقص بالإعطاء إنّما يُطلقُ في حقّ من ينتفع ويتضررّ بالزيادة والنقصان، والانتفاع والتضررُ على الله مُحال"^١.

لقد قاد المرسل المتلقي إلى استنتاج صفة (الكريم المطلق)، إذ لم يرد في النصّ هذا الوصف (الكريم) بلفظه، لكن المرسل بتذكيره بما يحدث للمال عند من يبذله من الخلق؛ إذ يزيّد بالمنع، ويقلّ بالبذل، وبتذكيره بطريق البذل، إذ يكون الإنسان أكثرَ بذلاً في حال السؤال منه، وينفي كلّ أولئك عن الله تعالى يقود إلى استنتاج تفرّد الله بهذه الصفة، ومن ثمّ إزالة الوهم من نفس المتلقي الذي قد يظنّ أنّ صفة الكرم مشتركة بين الله والناس.

^١ البحراني: شرح نهج البلاغة ٢/ ٣٣٦

إنّ المقارنة التي أجراها المرسل بين الله والعباد في ما يتعلق بالمال، فرضت عليه أن يقدم دليلاً على افتراق الموصوفين؛ لذلك جاء بالجملة التفسيرية، وقد صدرها بـ (إذ) التي تفيد التعليل، ذلك أنّ الله سبحانه (لا يفره المنع والجمود) أي لا يوجب وفور ماله المنع والإمساك، ولا يزيد ما عنده البخل والتقتير؛ وإذا ثبت ذلك ثبت بالضرورة وجود من يصدق عليه ذلك، فيزيد ماله بمنعه، ويقبل ببذله، وذلك إنّما يصدق على الفاني المحدود من البشر.

وقوله (إذ كلُّ معطٍ منتقص سواه) تفسير لقوله (لا يكديه الإعطاء والجمود)، وهاتان الجملتان متماسكتان أشدّ التماسك؛ لأنّ إحداهما تفسير للأخرى، والتفسير والمفسر شيء واحد لا يتجزأ في ذهن المتلقي، وكذا قوله (وكلُّ مانع مذموم ما خلاه) فإنّها تفسير لقوله (لا يفره المنع والجمود).

ولم يكتف المرسل برباط التفسير في تماسك هذه الجمل، بل إنه عمّد إلى وسيلة أخرى من وسائل التماسك، فقد لجأ إلى التكرار؛ ليدلّل على قوة التماسك بين الجملتين، إذ كرّر الجذر (أعطى) في الجملة الأولى وتفسيرها، كما كرّر الجذر (منع) في الجملة الثانية وتفسيرها.

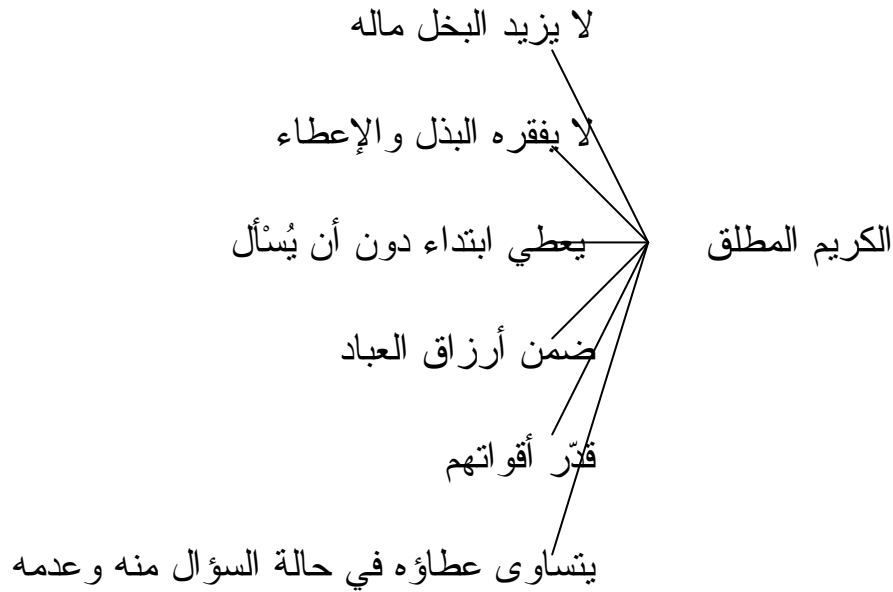
واستكمالاً لرسم صورة (الكريم المطلق) أبرز المرسلُ صفةً مرتبطةً بالكرم، وأوردها في صيغة المبالغة، وذلك قوله (وهو المنان بفوائد النعم) مستفيداً بما في الخبر من معنى الوصفية، وهذه الجملة مرتبطة بالجملة الأولى بوساطة الضمير (هو) العائد إلى (الله) سبحانه، المذكور في الجملة الأولى التي صدر المرسلُ بها هذا النصّ.

وإذا كان المنان هو كثير الإنعام على العباد، والمعطي لهم ابتداءً من غير سؤال، كما ورد في قواميس اللغة، فإنّ هذا الوصف يصبّ فيما قلناه من رسم الصورة المثالية للكريم المطلق، وهو الله.

ومما يدلّ على كرمه المطلق أنّه ضمّن الأرزاقَ للعبادِ، وقدّرَ لهم الأوقاتَ، من غيرِ فرقٍ بين مؤمنٍ مطيعٍ وعاصٍ معاندٍ، وهذا ما لا يفعله البشرُ، فإنّهم إنّما يجودونَ على مَنْ يَرْضُونَ عنه.

وختم المرسل هذه الصورة بصفةٍ أخيرةٍ، وهي تساوي عطاءِ الله في حالتي السؤالِ منه سبحانه وعدمه؛ إذ يعطي مَنْ سألَهُ وَمَنْ لم يسألهُ تحنُّناً منه ورحمةً، وليس كذلك البشرُ، فإنّهم إنّما يُعطونَ مَنْ سألَهُمْ، بل إنّهم يَطْرَبُونَ إذا سئلوا فيزيد نوالهم للسائل.

إنّ فالكريم المطلق هو من يجمع هذه الصفات الست، التي تتدرج كلها في حقل دلاليّ واحد، هو الكرم، ولا يجمع هذه الصفات غير الله سبحانه:



إنّ كلّ الصفات الستّ المستعملة في رسم صورة الكريم المطلق مرتبطةٌ بالجملة الأولى (الحمد لله)؛ إذ إنّ الموصوفَ واحدٌ، وهو متعلّق المسند في الجملة الأولى، الأمر الذي يجعل هذه الوحدة النصية متماسكةً، يرتبط كل جزء منها بالمحور المراد وصفه.

ولما أثبت المرسلُ عجزَ المتلقي عن إدراك كونه كرم الله تعالى، وهو أمرٌ محسوسٌ يعيشهُ المتلقي، ويعرفُ له أمثلةً تقريبيةً في ذهنه، أرْدَفَ بذلك ذكرَ صفةٍ ثانيةٍ يتفرّدُ بها الله سبحانه، ويجمعُ بينها وبين ضدّها في الوقت ذاته، وهي صفةُ الأوليّةِ والآخريةِ، فانقل إلى الوحدة النصية الثانية، فقال: (الأولُ الذي لم يكنْ له قبلُ فيكونَ شيءٌ قبله، والآخر الذي ليس له بعدُ فيكونَ شيءٌ بعده).

لقد ركّب المرسل الصفاتِ بعضَهَا على بعضٍ، فنعتَ النعتَ نفسه، وذلك باستخدام الاسم الموصول (الذي)، وهو يحتاج إلى ما يفسرُهُ ويُزيلُ إبهامه، وتلك مهمةُ جملةِ الصلة.

فإن قيل: إنّما كان الموصول (الذي) نعتًا للخبر، فإنّ (الأولُ) خبرٌ لمبتدأ محذوفٍ، إذ تقديرُ الكلام (هو الأولُ)، فإذا ثبتَ ذلك فأينَ ما ادّعي من أنه نعتُ النعتِ؟

قلنا: إنّ سياق النصّ يقود إلى أنّ (الأولُ) نعتٌ لله تعالى؛ إذ إنّ المرسل في مقام الوصفِ للذاتِ الإلهيةِ، بل إنّ النصّ إنّما أنشئَ من أجل ذلك، إضافةً لما في الخبرِ من معنى الوصفيةِ، كما قرّرَ النحويون أنفسهم.

وإنّما قطعَ المرسلُ هذا النعتَ عن سابقه إيدانًا بالانتقال إلى صفةٍ أخرى من صفاتِ الله تعالى، وكسرًا للرتابة التي قد تعتري الكلامَ لطوله، وتحفيزًا لذهنِ المتلقي؛ كي يبقَى متيقظًا لما يُطرحُ عليه من صفاتٍ تليقُ بجلالِ الله تعالى.

ولقائل أن يقول: إنّ التوجيهَ السابقَ إنّما يكونُ وجهًا إذا قرئَ (الأولُ) بالرفع، أمّا إذا أخذنا بالوجه الآخر، أعني جرَّ (الأولِ) فلا وجهَ حينئذٍ للاعتراض، ولا حاجةً إلى تكلفِ الجواب؛ إذ يكونُ (الأولُ) صفةً ثانيةً (لله) الواردِ في الجملة الأولى.

وإذا اتكأنا على سياق النصّ، وعلمنا أنه قائمٌ في الأساسِ على الوصفِ، سهّلَ علينا الأخذُ بقراءةِ الجرِّ، بل تفضيلُها على قراءةِ الرفعِ، وبدأ واضحًا دورَ الوصفِ في توسعةِ الجملةِ الأولى المبدوءِ بها هذا النصّ (الحمد لله).

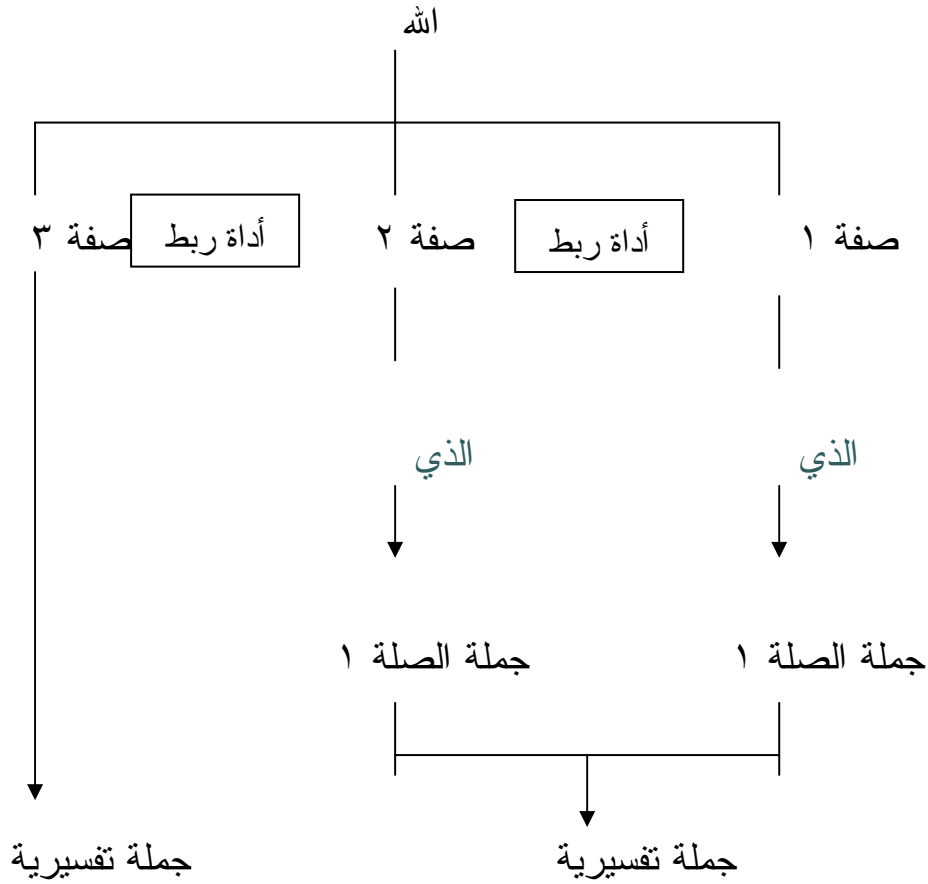
لقد أزال المرسل الإبهام عن الاسم الموصول (الذي) بنفي ما قد يعلّق
 بذهن المتلقي من ارتباط وجوده سبحانه بالزمان؛ فإن المتبادر إلى ذهن عند
 سماع قولنا (زيدٌ قبلَ عمرو) وجودُ زمانين: زمان وجود زيدٍ، و زمان وجودِ عمرو،
 وإنّ زمان وجودِ زيدٍ حاضرٌ، و زمان وجودِ عمرو غائبٌ؛ وهذا لا يصحّ على الذات
 الإلهية؛ لأنّ "وجوده تعالى ليس بزمنيّ، فلا يُطلقُ عليه البعدية والقبلية كما يُطلقُ
 على الزمانيات؛ وإنّما لم يكن وجوده زمانياً؛ لأنّه لا يقبل الحركة، و الزمان من لواحقِ
 الحركة. وإنّما لم تُطلقُ عليه البعدية والقبلية إذ لم يكن زمانياً؛ لأنّ قولنا في الشيء:
 إنّهُ بعدَ الشيءِ الفلانيّ، أيّ الموجود في زمانٍ حَضَرَ بعد تقضيّ زمانٍ ذلك الشيءِ
 الفلانيّ، وقولنا في الشيءِ: إنّهُ قبلَ الشيءِ الفلانيّ، أيّ أنّه موجودٌ في زمانٍ حَضَرَ
 ولم يحضُر زمانُ ذلك الشيءِ الفلانيّ بعد"^١.

ولمّا نفى المرسل القبليّة والبعدية عن الله تعالى، نفى إمكانية رؤيته وإدراكه
 من قبل المتلقين، فقال: (والرابعُ أناسيّ الأبصارِ عن أن تتأله أو تدركه)، فهذه الصفةُ
 مرتبطةٌ بالصفتين المتقدمتين، فإنّ كلّاً من الصفات الثلاث منفيٌّ عنه سبحانه.

وللتدليل على نفي كل أولئك عن الله، ساق المرسل جملتين عطفت إحداهما على
 الأخرى، فقال: (ما اختلفَ عليه دهرٌ فيختلفَ منه الحالُ) وهذه الجملة تأكيدٌ على نفي
 ارتباطِ الله بالزمان، الذي تقدّم في قوله (الأول... والآخر...)، وعلى ذلك فالجملتان
 معاً شيءٌ واحدٌ عند المتلقي، فلا ينفك المؤكّد عن المؤكّد، وأمّا الجملة الثانية، وهي
 قوله: (ولا كانَ في مكانٍ فيجوزَ عليه الانتقالُ) فإنها تدليلٌ على عدم إمكانية إدراك الله
 بالنظر، فإنه لما تنزّه عن أن يكون له مكان يحده، تنزّه بالتالي عن أن يكون مُدرَكًا
 بالنظر؛ إذ لا يُدرَكُ بالبصر إلا ما شغلَ حيّزًا وأخذَ مكانًا، ومن ثمّ تكون هذه الجملة
 مرتبطةً بقوله (والرابعُ أناسيّ الأبصارِ عن أن تتأله أو تدركه)، فالقضية ودليلها شيءٌ
 واحدٌ في ذهن المتلقي.

إنّ هذه الصفات الثلاث يمكن تمثيلها بالتشجير التالي:

^١ ابن أبي الحديد: شرح نهج البلاغة / ٦ / ٤٠٠



ولمّا كان الموقفُ موقفَ مشافهةٍ، وقد رأى المرسل في نفسه حاجةً لاستكمال رَسْمِ صورةِ الكريمِ المطلق، فقد عادَ لِيَنْظُرَ إلى هذه الصفةِ من زاويةٍ لم يشملها ما تقدّم من صفاتٍ، فقال: (ولو وهبَ ما تنقّستَ عنه معادنُ الجبال، وضحكتَ عنه أصدافُ البحارِ من فلزِّ التّجِينِ والعَفِيانِ، ونِثارةِ الدُّرِّ وحصيدِ المرْجانِ ما أثرَ ذلكَ في جُوده، ولا أنفَدَ سعةَ ما عنده، وكانَ عنده من دَخائِرِ الإنعامِ ما لا تُنفِدهُ مطالبُ الأنامِ؛ لأنّه الجوادُ الذي لا يغيضُهُ سؤالُ السائلينَ، ولا يبخلُهُ إلحاحُ الملِحِّينِ)^١

وكان المرسل بهذه العودة لصفة الكريم قد أقفل هذه الوحدة النصية، مُثَبِّتاً بذلك ارتباط أول الوحدة بآخرها، وكان الوحدة النصية حلقة تبدأ من نقطة وتنتهي عند النقطة ذاتها.

لقد أراد المرسل إثبات عدم نقصان ما عند الله ولو وهب عبده كل ما يلحق بخياله من مقدار؛ فإنه الغني المطلق، الذي لا يخشى فقراً أو نقصاً في ما يملك، وهذا مؤدى قوله في بداية الوحدة (ولا يُكديهِ الإعطاء والجود). وقد ساق هذه الوحدة كلها في صيغة الشرط، مستخدماً أداة الشرط غير الجازمة (لو)، ومستفيداً من الإبهام في (ما) الواقعة مفعولاً به لفعل الشرط (وهب)، الأمر الذي يسر له ذكر تفسيرها وبيانها؛ ذلك أن قوله (من فلز اللجين والعقيان، ونثارة الدرّ وحصيد المرجان) تفسير للإبهام في (ما) الموصولة، وهذا ما يقود المتلقي فيربط بين المفسر والمفسر، فلا ينفك أحدهما عن الآخر عنده. وإذا كان المرسل قد لجأ إلى إغلاق الوحدة النصية بالعودة إلى الصفة التي افتتحها بها، وهي صفة (الكريم المطلق)، فإنه عمد إلى الصفة عينها ليُغلق بها النص كله.

فقد ذكر من صفات الله تعالى (القادر)، و(الذي لا تدركه الأبصار) و (مبتدع الخلق)، وقد أفاض في الصفة الأخيرة، وضرب أمثلة على بديع صنع الله تعالى، فذكر بديع صنع السماوات، وبديع صنع الملائكة، وكيفية خلق الأرض ودحوها على الماء، وانتقل بعد ذلك إلى الحديث عن بديع صنع الإنسان وأطف الله به؛ إذ مهّد له العيش على الأرض، وأرسل إليه الرسل لهدايته، فذكر من الأنبياء آدم -عليه السلام- وكيفية سكناه الجنة وهبوطه منها، ثم عرّج على الرسول الكريم صلى الله عليه وآله وسلم - كل أولئك في عشرات الجمل المتماسكة بعضها ببعض، إذ تُسلم الجملة الأولى قيادتها إلى الثانية التي تعمل على تصعيد الدلالة النصية، فلا يمكن حذفها أو تغيير موضعها بتقديم أو تأخير أو غير ذلك.

أقول: بعد أن فعل ذلك كله عاد عليّ -كرم الله وجهه- لصفة (الكريم المطلق) جاعلاً منها خاتمة للنص، فقال: (اللهم ولكلّ من على من أثنى عليه مئوبة من جزاء، أو عارفة من عطاء، وقد رجوتك دليلاً على ذخائر الرحمة وكُنوز المغفرة. اللهم وهذا مقام من أقردك بالتوحيد الذي هو لك، ولم ير مستحقاً لهذه المحامد والممادح غيرك. وبني فاقة إليك لا يجبر مسكنتها إلا فضلك، ولا ينعش من خلتها إلا منك وجودك، فهب لي في هذا المقام رضاك، وأغننا عن مدّ الأيدي إلى سواك، إنك على كل شيء قدير)^١.

تمثل هذه الوحدة النصية خاتمة النص الذي خصّصه المرسل لوصف الله تعالى، ويلاحظ فيها أمران:

الأول: انتقال الضمير من الغائب إلى المخاطب؛ إذ كانت الصفات كلها تتحدث عن الله تعالى، وكان المرسل يعدد الصفات تعديداً العارف بها والخبير بدقائقها، وكان الهدف من ذلك التعديد كله إيصال المتلقي إلى قناعة مقادها عدم إمكان إدراك كنه الله

تعالى، أمّا في هذه الوحدة الختامية فإنّ المرسل قد انتقل إلى الحديث عن علاقته - بوصفه عبداً مخلوقاً - بالله الخالق، وهو مقام لا يناسبه إلا التذلل لله تعالى، والتوجّه إليه سبحانه والطلب منه مباشرة.

الثاني: لما كانت الصفة التي افتتح بها النصّ هي صفة الكريم، فقد استغلّ المرسل تلك الصفة لإبراز فقره وحاجته إلى الله كي يمنّ عليه، ويُسبغ عليه من نعمائه ما يُغنيه عن سواه من الخلق.

إنّ المرسل - بذكر هذه الصفة والعودة إليها - يجعل من النصّ وحدة متماسكة يرتبط أولها بأخرها، وهو بفعله ذلك إنّما يقوّد المتلقي إلى هذه النتيجة؛ إذ يجد النصّ قد عاد إلى ما تأسّس في ذهنه من صفة، ويستنتج أنّ هذا الكمّ الكبير من الجمل المتتابع، وما تخلّلها من حديث عن السماء والأرض والملائكة وغيرها، وما تخلّل ذلك من تكتيف للضمائر العائدة لكلّ مخلوق منها، مرتبط بالوصف الأول الوارد ذكره في الجملة الأولى التي افتتح النصّ بها، وهي (الحمد لله).

إنّ تتبّع النعت في نصوص النهج يكشف عن فلسفة تتابع النعت، كما يكشف عدم دقّة من ادّعى من النحويين أنّ الأصل عند تتابع النعت في الجملة أنّ يقدم النعت بالمفرد ويؤخّر النعت بالجملة، فقد قرّر ابن مالك - على سبيل المثال - أنّه "إذا نُعت بمفرد وظرف وجملة قدّم المفرد، وأخّرت الجملة غالباً"، ولكنّ هذا مردودٌ بكثير من الأمثلة النصية التي ينخرم فيها هذا الأصل المزعوم، ففي كثير من الآيات القرآنية يتقدّم النعت بالجملة على النعت بالمفرد، وفي كثير منها يتقدّم النعت بالظرف على النعت بالجملة، وهكذا، ومن تقدّم النعت بالجملة على النعت بالمفرد قوله تعالى:

﴿ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٌ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٌ عَلَى الْكَافِرِينَ ﴾^٢، إذ علق

أبو حيان الأندلسي على قوله (أذلة) بقوله: "جاءت هذه الصفة بالاسم الذي فيه المبالغة؛ لأنّ (أذلة) جمع ذليل، و(أعزة) جمع عزيز، وهما صفتا مبالغة، وجاءت

الصفة قبلَ هذا بالفعل في قوله: ﴿ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ ﴾؛ لأنّ الاسم يدلّ على الثبوت، فلمّا

كانت صفة مبالغة، وكانت لا تتجدّد، بل هي كالغريزة جاء الوصف بالاسم، ولمّا كانت قبلَ تتجدّد؛ لأنّها عبارة عن أفعال الطاعة والثواب المترتّب عليها، جاء الوصف بالفعل الذي يقتضي التجدّد... وفي هذه الآية دليلٌ على بطلان قول من ذهب إلى أنّ الوصف إذا كان بالاسم وبالفعل، لا يتقدّم الوصف بالفعل على الوصف بالاسم إلا في ضرورة الشعر، نحو قوله:

وَفَرَعٌ يُغَشِّي الْمَثَنَ أَسْوَدَ فَاحِمٍ

إذ جاء ما ادّعي أنّه يكون في الضرورة في هذه الآية^٣.

فإن قيل: إنّ ابن مالك لم يطلق الحكم في الترتيب، بل ادّعى أنّه الغالب.

^١ ابن مالك: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي، القاهرة، ١٩٦٧م، ص ١٦٩

^٢ من الآية ٥٤/ سورة المائدة

^٣ انظر: أبو حيان الأندلسي: البحر المحيط، ٣/ ٥٢٤

قلنا: إنّ تحديد الغالب إنّما يكون بالرجوع إلى النصوص ودراسة تتابع
 النعوت فيها، وإحصاء الحالات التي يتقدّم فيها هذا النوع من النعت على ذلك،
 ولما كان حكمُ ابن مالكِ السابقُ لم يستند إلى ذلك كلّهُ، فلا مناصَ من تركهِ وعدمِ
 الاعتدادِ به؛ إذ لا يصمدُ أمامَ الحقائقِ النصيةِ المنجزة.
 ولو أننا عدنا إلى النصوص لوجدنا أنّ هذا الأصلَ المزعومَ ينخرمُ في حالاتٍ
 عديدةٍ، وأنّ المعوّلَ عليه في ترتيبِ النعوتِ هو مقتضى الحدثِ النصيِّ؛ إذ يحكّمُ على
 ما يُبدأُ به من نعتٍ وما يؤخّرُ.

الحال

الركن الثاني من أركان التوسيع بالوصف هي الحال، التي درسها النحويون
 العرب دراسةً وافيةً شاملةً، فبيّنوا مسائلها، وغاصوا على الكثير من خصائصها، غير
 أنّ كثيراً منهم لم يسبر غورَ الحال انطلاقاً من موقعها في النص، ولم يبيّن كيف تحقّق
 الحالُ للنصّ تماسكهُ؛ وليس أدلّ على ذلك من منَع بعضهم مجيءَ الحالِ فعلاً ماضياً

غير مسبوقةً بقدم، ومنع بعضهم تعدد الحال دون عطف إذا كان صاحب الحال واحداً، محتجين بأن العامل الواحد لا يعمل في حالين. والحق أن الاحتكام إلى الدراسة النصية، والنظر إلى الحال وغيرها من الظواهر النحوية باعتبارها رموزاً دلالية يوظفها المرسل بُغية إحكام الرسالة وجعلها متماسكة في ذهن المتلقي، يقودنا إلى تجويز كثير من المسائل التركيبية التي حكّم النحويون عليها يعدم الصحة أو الشذوذ أو الندرة أو غير ذلك. وبتتبع الحال في نصوص النهج، وجدت أن المرسل يتكئ اتكاءً كبيراً على الحال في سبيل توسيع الجملة الأولى، ومدّها بحركة دلالية تُنمي الحدث النصي؛ إذ يرسم المرسل صورة متكاملة الأبعاد لصاحب الحال، فلا يترك صغيرة ولا كبيرة إلا وقف عندها، الأمر الذي يجعل المتلقي مُعايشاً الصورة المراد رسمها، وكأنه المعنى بها.

ومن الأمثلة على ذلك قول عليّ -كرم الله وجهه- واصفاً حال الإنسان يوم الحشر: (حتى إذا تصرمت الأمور وتقضت الدهور، وأزف النشور، أخرجهم من ضرائح القبور، وأوكر الطيور، وأوجرة السباع، ومطرح المهالك سراعاً إلى أمره، مهطعين إلى معاده، رعيلاً صموتاً قياماً صفوفاً ينفذهم البصر، ويسمعهم الداعي، عليهم لبوس الاستكاته، وضرع الاستسلام والدلة. قد ضلت الحيل، وانقطع الأمل، وهوت الأقدمة كاظمة، وخشعت الأصوات مهيممة، وأجم العرق، وعظم الشفق، وأرعدت الأسماع لزبرة الداعي إلى فصل الخطاب، ومقابضة الجزاء، ونكال العقاب، ونوال الثواب).^١

لقد عمد المرسل إلى تكثيف العطف في بداية هذه الوحدة النصية؛ ذلك أنه أراد استيعاب الزمان أولاً، والتدليل على انقضائه، فنصرم الأمور، وانقضاء الدهور، وأزوف النشور كلها تتدرج تحت حقل دلالي واحد هو انتهاء المدة الزمانية التي تسبق يوم القيامة.

ثم أراد المرسل استيعاب المكان، وذلك بتتبع الأمكنة التي يمكن أن يكون فيها الأموات، فهم إما في القبور، وإما في أوكر الطيور الكاسرة، وإما في مخابئ السباع، أو يكونون في أي مكان، وهذا ما يفيد قوله (مطرح المهالك)، وهذه المعطوفات تنتظم كذلك في حقل دلالي واحد، هو مكان وجود الأموات.

لقد عمد المرسل إلى هذا التكتيف في العطف، واستيعاب الزمان والمكان؛ فأتاح له ذلك إدخال المتلقي في جو النص، فضمن بذلك تنبّه واستيعابه للرسالة الموجهة إليه؛ تلك الرسالة التي يستنتجها المتلقي، فيعلم أن مراد المرسل حثه على العمل الصالح، والإعداد لذلك اليوم الذي لا مفر منه، ولا مفر من وجود المتلقي فيه. ولما هياً المرسل متلقي النص بإدخاله في الزمان والمكان الآتيين، بدأ برسم صورة متكاملة للحال التي يكون عليها المحشورون يومئذ، فبدأ بتكثيف الحال المفردة؛ إذ المقصود هو إبراز وحدة الإنسان يومذاك واستسلامه لما يؤمر به.

إنّ الجملة الأولى في هذه الوحدة النصية هي جملة شرطية، مركّبة من (أداة الشرط + فعل الشرط + فاعل + أداة عطف + مركب عطفى ١ + مركب عطفى ٢ + جواب الشرط)، ومعلوم أنّ الأركان الأساسية في أسلوب الشرط هي: (أداة الشرط + فعل الشرط + جواب الشرط) (إذا + تصرّمت + أخرجهم)

لقد استغلّ المرسل الضميرَ الواقعَ مفعولاً به في جواب الشرط (أخرجهم)، وجعلَ منه بؤرة نصية تدورُ حولها أحداثُ الوحدة النصية؛ إذ إنّ الأحوال المذكورة، سواء كانت مفردة، أم جملاً اسمية أو فعلية كلّها مرتبطة بالمخرجين يوم القيامة، وبعبارة أوضح إنّ الأحوال كلّها تعودُ لصاحبٍ واحدٍ هو الضمير (هم) في (أخرجهم). لقد حلّ الضمير (صاحب الحال) محلّ البؤرة التي من أجلها سيقَ النص، فارتبطت الأحوال كلّها به، وهو أمرٌ استغلّه المرسلُ في بناء الوحدة النصية ومدّها وتوسّعها، إذ لا تتفكّ الحال عن صاحبها في ذهن المتلقي، فإذا عدّد المرسلُ الأحوال فإنه مطمئنٌ إلى قدرة المتلقي على إرجاع الأحوال جميعاً إلى صاحبها، (الضمير في أخرجهم) مهما تعدّدت الأحوال، ومهما تعدّدت عن صاحبها.

لقد أوردَ المرسلُ أحوالاً مفردة، وأحوالاً جملة اسمية، وأحوالاً جملة فعلية، لكنّه جعل الأحوال المفردة في بداية الصورة المراد رسمها في هذه الوحدة النصية، وذلك منسجماً مع ما ذهبَ إليه النحويون من ترتيب الأحوال إذا وردت في النص، غير أنّه لم يربط بين الأحوال برابطِ العطف، خلافاً للقاعدة التي رآها كثيرٌ من النحويين، كالفارسي وابن عصفور وجماعة؛ إذ منعوا تعدّد الحال إذا كان صاحبُ الحال واحداً، ولم يجيزوا ذلك إلا إذا كان العاملُ اسمَ التفضيل، نحو (هذا بسراً أطيبَ منه رطباً)، معلّين ذلك بأنّ عاملَ الحال لا يعمل في حالين^١، وقد تبعهم العكبري، فقال في إعراب (تعلمونهنّ) في قوله تعالى ﴿قُلْ أَهْلَ لَكُمْ الطِّيبَاتُ وَمَا عَلَّمْتُمُ مِنَ الْجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ

تُعَلِّمُونَهُنَّ مِمَّا عَلَّمَكُمُ اللَّهُ﴾^٢: "تعلمونهنّ: فيه وجهان: أحدهما مستأنف لا موضع له، والثاني هو حال من الضمير في (مكّليين). ولا يجوز أن تكون حالاً ثانية؛ لأنّ العامل الواحد لا يعمل في حالين"^٣.

والحقّ أنّ عطف الأحوال المتعددة بعضها على بعض، أو تركّ العطف خاضعاً لاعتبارات دلالية وتداولية لا يمكن الكشف عنها إلا بتتبع الأحوال على مستوى النصّ كلّها؛ إذ يمكن الوقوفُ حينئذٍ على سرّ تتابع الأحوال دونما فاصلٍ بينها، وهو أمرٌ يُخرِجُ قضية تتابع الأحوال دونَ عطفٍ من حالة الجواز إلى حالة الوجوب في بعض السياقات النصية.

^١ انظر في هذه المسألة: شرح ابن الناظم ٣٣٢، وأوضح المسالك ٩٩ / ٢، وشرح التصريح ٣٨٧ / ١.

^٢ من الآية ٤ / المائدة

^٣ العكبري: التبيين في إعراب القرآن ٤٢٠ / ١

وقد تنبّه إلى ذلك جمهور النحويين، فقالوا بجواز التعدّد مُشَبَّهين الحال بالخبر والنعته^١، ويؤيدهم في ذلك كثيرٌ من النصوص، كقوله تعالى: ﴿لِلْفُقَرَاءِ الَّذِينَ أُحْصِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ، لَا يَسْتَطِيعُونَ ضَرْبًا فِي الْأَرْضِ، يَحْسَبُهُمُ الْجَاهِلُ أَغْنِيَاءَ مِنَ التَّعَفُّفِ، تَعْرِفُهُمْ بِسِيمَاهُمْ، لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِلْحَافًا﴾^٢

اشتملت هذه الآية على أحوال أربعة (لا يستطيعون + يحسبهم + تعرفهم + لا يسألون) وقد تتابعت دون عطفٍ بينها، يقول أبو حيان معلقًا على هذه الآية: "ومن جورّ الحال في هذه الجملة، وذو الحال واحد إنّما هو على مذهب من يجيز تعدّد الحال"^٣.

وهكذا هي الحال في نصّ النهج الذي نحن بصدده؛ ذلك أنّ المرسل عدّد الأحوال، وتابّع بينها دون اللجوء إلى العطف؛ لأنّه أراد تصوير حال المخرجين إلى الحساب، والهلع الذي هم فيه، إذ كلٌّ منهم منشغل بنفسه، لا يدري ما يفعلُ به، فكلٌّ منهم يخرج مُسرّعًا من قبره صامتًا قائمًا في صفٍّ، وكلٌّ منهم يلتبس بالأحوال جميعًا في أن واحد، ولو أنّه عطفَ الأحوال بعضها على بعض لتوّهم المتلقي أنّ هذه الأحوال إنّما تحدّثتُ منتاليةً، فيكون الإنسان أقلَّ هلعًا عند أول الحشر، ثم يبدأ الهلع بالثمّ والزيادة كلما مرّ بمرحلة من مراحل يوم الحشر، وذلك ممّا يُستفاد من الواو العاطفة؛ فإنها تشير إلى أنّ زمنًا بين المتعاطفين موجودٌ.

ونقّي وجودَ التتابع الزمني في حصول الأحوال للمحشورين من مقاصد المرسل في هذه الوحدة النصية، ذلك أنّه أراد إثبات الهلع والخوف والحيرة عند المحشور منذ اللحظة التي يُنادى فيها للحشر، فلا تنفكّ حالُ السرعة والاجتماع والصمت عن هذا المحشور للحساب، بل يخرج من قبره متلبسًا بالأحوال كلّها في الزمن نفسه.

أضيف إلى ذلك أنّ في حذف (الواو) من بين الأحوال إشارةً إلى تلبس المحشورين بزمن مختلفٍ عن الزمن المعهود؛ ذلك أنّ زمن الحشر ليس زمنًا طبيعيًا، بل هو زمن التحول والمفاجآت والذهول.

وممّا يعزّزُ هذا الذي نذهب إليه أنّ المرسل قد لجأ إلى العطف بين الأحوال التي يكون بين حصولها وقتٌ، فالحالُ الثانيةُ إنّما تحصل بعد مدةٍ من حصول الأولى، ففي قوله: (عليهم لبوس الاستكانة، وضرع الاستسلام والذلة، قد ضلّت الحيل، وانقطع الأمل) نجدُ عطفًا بالواو بين الحالين الأوليين؛ لأنّ المحشورين مستكينون، لكنهم في الوقت ذاته يحاولون الخلاص ممّا هم فيه، فيودّون أن يفتدوا أنفسهم بما يملكون، كما

^١ انظر: الرضي الاسترأبادي: شرح الكافية / ١ / ٢٠٠

^٢ البقرة / ٢٧٣

^٣ أبو حيان الأندلسي: البحر المحيط / ٢ / ٣٣٠

جاء في قوله تعالى: ﴿وَكُوْنُ لِلَّذِيْنَ ظَلَمُوا مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا وَمِثْلَهُ مَعَهُ لَا قُدْرَا

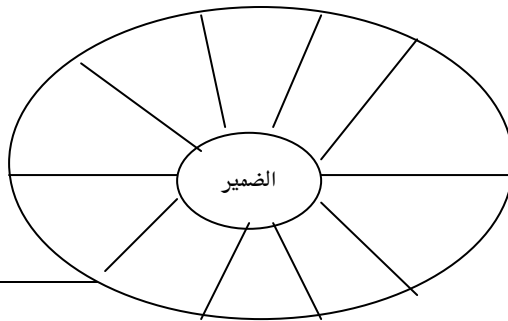
به^١، وعندما تبوء مساعي الخلاص بالفشل، ويوقن المحشورون بأن لا مناص، تتلبسهم الحال الجديدة ويعلوهم الاستسلام والذلة.

أمّا العطف بين الحاليين الآخرين؛ فلأنّ المحشور للحساب -لما خاب سعيه بعد تقديمه ما يملك- أعمل حيلة أخرى للخلاص من هذا الموقف، فتمتّى لو يجد أحدا يخلصه مما هو فيه، وسأل الله أن يرجعه إلى الدنيا فيعمل صالحا فيما ترك، لكنّ طلبه ذلك يُرْفَضُ، ولا يجد أحدا يقدر على إعادته أو تخليصه، وحينئذٍ تتلبّسُ الحال الجديدة وهي انقطاع الأمل، ولا شكّ أنّ بين الحاليين فارقا زمنيا اقتضى وجود الواو العاطفة. فإن قيل: كيف جعلت المحشور صاحب الحال في قوله: (قد ضلتّ الحيل وانقطع الأمل)، مع عدم وجود الرابط من ضمير أو غيره؟ قلت: لقد اختلف النحويون في تفسير (اللام) في مثل هذا التركيب، فذهب الكوفيون وبعض البصريين إلى أنّ اللام عوضٌ عن الضمير المضاف إليه، فيكون التقدير حينئذٍ: قد (ضلتّ حيلهم).

أمّا البصريون فقد ذهبوا إلى أنّ اللام للعهد، والضمير محذوف، فيكون التقدير: (ضلتّ الحيلة المعهودة منه)، ونجدُ هذين الرأيين في إعراب قوله تعالى ﴿فَإِنَّ الْجَنَّةَ

هِيَ الْمَأْوَى﴾^٢ إذ خرّجها الكوفيون على معنى: مأواه، والبصريون على معنى: المأوى له، يقول أبو حيان: "والعائد على (مَنْ) من الخبر محذوفٌ على رأي البصريين، أي المأوى له، وحسن حذفه وقوع المأوى فاصلة، وأمّا الكوفيون فمذهبهم أنّ (ال) عوضٌ من الضمير، وقال الزمخشري: والمعنى فإنّ الجحيم مأواه، كما نقول للرجل: غضّ الطرف، تريد: طرفك"^٣

قلت إنّ المرسل قد جعل من الضمير في (أخرجهم) بؤرةً أدار حولها الأحوال جميعًا، وهو بفعله ذلك إنّما يعطي المتلقي الأداة التي بها يستنتج تماسك النصّ وترابطه؛ إذ لا تنفكُ الحال عن صاحبها، وما الحال إلا تصوير لصاحبها ووصف له، ويمكن التمثيل لتتابع الأحوال في هذه الوحدة النصية بالشكل التالي:



^١ من الآية ٣٦ / المائدة

^٢ من الآية ٤١ / النازعات

^٣ البحر المحيط ٨ / ٤٢٣

ومن الأمثلة التي لجأ فيها المرسل إلى الحال ليوسع بها الجملة الأولى قول عليّ -كرم الله وجهه- متحدّثاً عن خلق الملائكة: (ثُمَّ خَلَقَ سُبْحَانَهُ لِإِسْكَانِ سَمَاوَاتِهِ، وَعِمَارَةِ الصَّفِيحِ الْأَعْلَى مِنْ مَلَكُوتِهِ خَلْقًا بَدِيعًا مِنْ مَلَائِكَتِهِ، مَلَأَ بِهِمْ فُرُوجَ فِجَاجِهَا، وَحَشَى بِهِمْ فَتُوقَ أَجْوَانِهَا. وَبَيَّنَ فُجَوَاتِ تِلْكَ الْفُرُوجِ زَجْلُ الْمُسَبِّحِينَ مِنْهُمْ فِي حَظَائِرِ الْقُدْسِ وَسُتْرَاتِ الْحُجُبِ وَسِرَادِقَاتِ الْمَجْدِ، وَوَرَاءَ ذَلِكَ الرَّجِيحِ الَّذِي تَسْتَكُّ مِنْهُ الْأَسْمَاعُ سُبْحَاتُ نُورٍ تَرْدَعُ الْأَبْصَارَ عَنْ بُلُوغِهَا، فَتَقْفُ خَاسِئَةً عَلَى حُدُودِهَا. أَنْشَأَهُمْ عَلَى صُورٍ مُخْتَلِفَاتٍ وَأَقْدَارٍ مُتَفَاوِتَاتٍ، أُولَى أَجْنِحَةٍ تُسَبِّحُ جَلالَ عِزَّتِهِ، لَا يَنْتَحِلُونَ مَا ظَهَرَ فِي الْخَلْقِ مِنْ صُنْعَتِهِ، وَلَا يَدَّعُونَ أَنَّهُمْ يَخْلُقُونَ شَيْئًا مِمَّا أَنْقَرَدَ بِهِ، بَلْ عِبَادٌ مُكْرَمُونَ لَا يَسْبِقُونَهُ بِالْقَوْلِ وَهُمْ بِأَمْرِهِ يَعْمَلُونَ).^١

إنّ الغاية من هذه الوحدة النصية هي ضرب أمثلة على بديع صنع الله، وقد اتخذ المرسل من الملائكة مثلاً لذلك، فبدأ بذكر العلة من خلق الملائكة، وهي عمارة السماوات العلى بالعابدين والمسبحين. والجملة الأولى التي انطلق منها المرسل في هذه الوحدة النصية هي قوله (خلق) خلقاً من ملائكته)، وهي جملة فعلية مكونة من:

مسند + مسند إليه محذوف + مفعول به
خلق + هو (الله) + خلقاً

وقد اتخذ المرسل من (المسند إليه المحذوف)، وهو الضمير في (خلق) بؤرة أدار حولها عدداً من الأحوال، وقد كانت الحال الأولى جملة فعلية مصدرية بفعل ماضٍ، وهي قوله: (ملأ بهم فروج فجاجها)، وتقدير الكلام: خلقهم مالئاً بهم فروج فجاجها، ثم عطف عليها الحال الثانية، وهي قوله (وحشى بهم فتوق أجوائها)، وحاصل الحالين أنّ الملائكة قد ملأوا السماوات لكثرة أعدادهم، وفي ذلك تبياناً لقدرة الله تعالى.

ولما كان الملائكة مخلوقين محدودين بأجسام، فمن البديهي أن تكون بينهم فجوات، غير أنّ المرسل أراد القول باستيعاب الملائكة أقطار السماوات؛ لذا جاء بالحال الثالثة، وهي قوله (وبين فجوات تلك الفروج زجل المسبحين منهم) فالفجوة التي تكون بين أجسام الملائكة، يملؤها صوت تسبيحهم وتقديسهم لله سبحانه. ولما خشي المرسل أن يتسرّب إلى ذهن المتلقي الوهم بأنّ الملائكة - بالأحوال المتقدمة- قد ملأوا السماوات، فهم -من ثم- مع الله في مكان واحد، أرذف ذلك بما يدفع هذا الوهم عنهم، فجاء بالحال الأخيرة، وهي قوله: (ووراء ذلك الرجيج الذي تستك منه الأسماع سُبْحَاتُ نُورٍ تَرْدَعُ الْأَبْصَارَ عَنْ بُلُوغِهَا، فَتَقْفُ خَاسِئَةً عَلَى حُدُودِهَا) أي أنّ هؤلاء الملائكة مهما بلغوا من الكثرة فإنهم محصورون بمكان محدود، وأنهم -على علمهم ومعرفتهم بالله- قاصرون عن بلوغ كنهه تقدست أسماؤه.

ثمَّ انتقل المرسل في الوحدة النصية الصغرى الثانية إلى الحديث عن حال الملائكة، مركزاً على حالين اثنتين: حال خلقهم، وحال عبادتهم، والجملة الأولى التي انطلق منها المرسل في هذه الوحدة النصية هي قوله: (أنشأهم)، وهي تتكون من:

مسند + مسند إليه + مفعول به

أنشأ + ضمير مستتر + (هم)

لقد انطلق المرسل من الضمير (هم) في الجملة الأولى، جاعلاً منه بؤرة نصية ترتبط بها حالان اثنتان: حال خلقهم، وحال طاعتهم، وفي كلتا الحالتين فروغ؛ ذلك أن الملائكة مختلفون في صورهم، وفي أحجامهم وعدد أجنحتهم؛ لذا ساق الحال الأولى (على صور مختلفات)، ولما كان اختلاف الصورة ينتج عنه اختلاف القدر فقد عطف قوله (وأقدار متفاوتات) على الحال الأولى.

وقد يتبادر إلى ذهن المتلقي أن هذه الحال، أعني الصور والأقدار المختلفة، لا يختص بها الملائكة دون غيرهم من المخلوقات، فالإنسان والحيوان كلاهما مخلوق بصور مختلفة وأقدار متفاوتة؛ لذا ساق المرسل الحال الثانية وهي (أولي أجنحة) وبذلك يمتاز الملائكة عن كثير من المخلوقات، ويشتركون مع الطير في كون كل من أولي الأجنحة؛ لذلك ساق المرسل صفة لتلك الأجنحة لتكون فارقة بين أجنحة الملائكة وأجنحة الطيور، اعتماداً على ما في مخزون المتلقي من معرفة سابقة بالملائكة؛ إذ هو عالم بأن أجنحة الملائكة تختلف عن غيرها من الأجنحة في العدد والحجم، فقد مرَّ به قول الله تعالى ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ جَاعِلِ الْمَلَائِكَةِ رُسُلًا أُولِي أَجْنِحَةٍ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ يَرِيدُ فِي الْخَلْقِ مَا يَشَاءُ﴾^١

ثمَّ انتقل المرسل ليبين حال طاعة الملائكة، فساق ذلك في صورة السلب؛ إذ سلب عنهم الادعاء بخلق شيء مما انفرد الله تعالى بخلقه، ولما سلب عنهم تلك الصفات أثبت لهم صفة العبودية والتسليم المطلق لله والاستجابة لما يأمرهم به. إن القضية الأولى التي تثيرها الأحوال في هذه الوحدة النصية هي قضية وقوع الفعل الماضي حالاً من غير أن يسبق بـ (قد)، وهي قضية دار حولها كثير من الجدل بين النحويين، وتمخضت عن ثلاثة اتجاهات: فالبصريون يمنعون وقوع الفعل الماضي حالاً، والأخفش والكوفيون يجيزون ذلك، وجوزَّ بعض النحويين المسألة بشرط.

فالمبرّد يقول في هذه المسألة: "ولكن لو قلت في هذه المسألة إنَّ أفضلهم الضاربُ أخاً له، كان جيِّداً أن تصفه بـ(كان) إذا جعلته نكرة. فإن قلت: فأجر (كان) بعد المعرفة، وأجعلها حالاً لها فإن ذلك قبيح، وهو على قبحه جائز في قول الأخفش، وإنما قبحه أن الحال لما أنت فيه، و(فعل) لما مضى، فلا يقع في معنى الحال... وتأولوا هذه الآية من القرآن على هذا القول، وهي قوله ﴿أَوْ

^١ من الآية ١/ فاطر

^٢ انظر تفاصيل هذه المسألة في: الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة ٣٢، ج ١/ ٢٥٢-٢٥٧

جَاءُوكُمْ حَصْرَتْ صُدُورُهُمْ^١ وليس الأمرُ عندنا كما قالوا، ولكن مَخْرَجُهَا - والله أعلم إذا قرئت كذا - الدعاء؛ كما تقول: لَعِنُوا قُطِعَتْ أَيْدِيهِمْ، وهو من الله إيجابٌ عليهم.

فأمّا القراءة الصحيحة فإنّما هي {أو جاءوكم حَصْرَةً صُدُورُهُمْ}^٢. إذن فالعلة في منع وقوع الماضي حالاً هي التناقض بين زمن الحال، وهو زمن حاضر مع زمن التكلم، وزمن الماضي؛ إذ هو زمن منقوض^٣، وهذا ما جعل المبرّد يخطئ القراءة السبعية في الآية: ﴿أَوْ جَاءُوكُمْ حَصْرَتْ صُدُورُهُمْ﴾، الأمر الذي حدا بمحقّق الكتاب أن يقول - وهو مُحقّق في قوله - إنّ "هذه جراءة من المبرّد، فصنيعه هذا يُشعرُ بأنّ قراءة (حَصْرَتْ) بالتاء المفتوحة ليست بصحيحة، مع أنّ القراء السبعة اتفقوا عليها، ولم يقرأ (حَصْرَةً) إلا يعقوب من العشرة"^٤. والذي أراه أنّ وجود (قد) أو عَدَمُهُ خاضعٌ لاعتباراتٍ دلالية وتداولية؛ فإذا كان المرسل شاخصاً في حديثه إلى حال يكون للزمان أثرٌ في تحقيقها، أي أنّها حالٌ تنقضي بانقضاء ذلك الزمان، ولا يكون لها وجودٌ بعده، فلا بدّ حينئذٍ من استعمال (قد) قبل الفعل الماضي، أمّا إذا كانت الحال المراد تحقيقها مستمرة في الزمان، ولا تنقضي تلك الحال بانقضاء ذلك الزمان، فلا حاجة حينئذٍ لذكر (قد)؛ إذ تُخرج المرسل عن مراده، وتجعل الحال منحصرةً في زمن معيّن.

وهكذا هي الحال في هذه الوحدة النصية؛ فإنّه لما كان صاحب الحال هو الله تعالى، وهو غير محدودٍ بزمان ولا مكان، فإنّ اعتبار الزمنية في الحال غير وارد؛ فيستوي الزمان بالنسبة إليه سبحانه؛ إذ تتعلّق الإرادة الربّانية بملء السموات، ويخلق الملائكة في آن واحدٍ لا انفصال بين جزئيه.

إضافة إلى ذلك فإنّ حذف (قد) من الحال هنا يجعل فعل الخلق والملك مستمرّاً في الزمان؛ فكما أنّ خلق الإنسان مستمرٌّ إلى أن يشاء الله، فكذلك خلق الملائكة، ولو أنّه ذكر (قد) لكان الملائكة المخلوقون لملء السموات وإعمارها محصورةً أعدادهم، لا يزيدون ولا ينقصون.

ونجد في نصوص النهج كثيراً من الأفعال الماضية التي وقعت موقع الحال دون أن يتقدّمها (قد)، ومن ذلك قوله -كرم الله وجهه-: (ذَلِكَ مُبْتَدِعُ الْخَلْقِ وَوَارِثُهُ، وَإِلَهُ الْخَلْقِ وَرَازِقُهُ، وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ دَائِبَانِ فِي مَرَضَاتِهِ، يُبْلِيَانِ كُلَّ جَدِيدٍ، وَيُقْرَبَانِ كُلَّ بَعِيدٍ. قَسَمَ أَرْزَاقَهُمْ، وَأَحْصَى آثَارَهُمْ...)^٥

^١ من الآية ٩٠ / سورة النساء

^٢ المبرّد: المقتضب ٤ / ١٢٣-١٢٥

^٣ انظر: الرضي الاسترأبادي: شرح الكافية ١ / ٢١٢

^٤ المقتضب ٤ / ١٢٥

^٥ نهج البلاغة ١ / ١٥٩

فقوله (قسم أرزاقهم) حال من ضمير (مبتدع الخلق) العائد إلى الله تعالى، ولما كان الزمان غير منظور إليه في هذا السياق، فقد حذف المرسل (قد) قبل الفعل الماضي؛ ذلك أن قسمة الأرزاق لا تخص زماً دون آخر، بل هي عملية مستمرة في الزمان الماضي والحاضر والآتي، فما دام الخلق موجودين فإن تقسيم الأرزاق باق.

والأمر نفسه يقال في إسقاط (قد) قبل الفعل الماضي في قوله -كرم الله وجهه- : (عِيَالُهُ الْخَلْقُ، ضَمِنَ أَرْزَاقَهُمْ وَقَدَّرَ أَقْوَاتَهُمْ، وَنَهَجَ سَبِيلَ الرَّاعِبِينَ إِلَيْهِ، وَالطَّالِبِينَ مَا لَدَيْهِ) ^١ فقوله (ضمن أرزاقهم) حال من الضمير في (عِيَالَهُ)، وقد جاءت دون أن يتقدم الفعل الماضي فيها شيء؛ ذلك أن ضمان الرزق مكفول فيما مضى من الزمان وفيما هو آتٍ منه.

وقد وقع الفعل الماضي حالاً دون أن يسبق بقدر في قوله كرم الله وجهه-: (أَلَا وَإِنِّي لَمَ أَرَّ كَالْجَنَّةِ نَامَ طَالِبُهَا، وَلَا كَالنَّارِ نَامَ هَارِبُهَا) ^٢، فقوله (نام طالبها) حال من الجنة ولم يأت بقدر؛ لأن هذه الحال لا تختص بزمان دون غيره، بل هي حال الإنسان منذ أن وجد إلى أن ينتهي من على وجه البسيطة، ولو أنه جاء بـ(قد) قبل الفعل لما تمكن من استيعاب الزمان في هذه الحال.

أما إذا كان للزمان ارتباط بالحال، أي أنها تتأثر بالزمان، فتتقدم بتقدمه، وتتقضي بانقضائه، فإن المرسل حينئذ يأتي بـ(قد) صريحة قبل الفعل الماضي، وذلك مثل قوله واصفاً حال الملائكة: (وَمِنْهُمْ مَنْ خَرَقَتْ أَقْدَامُهُمْ تَحُومَ الْأَرْضِ السَّقْلَى... قَدْ اسْتَفْرَعْتُهُمْ أَشْغَالُ عِبَادَتِهِ، وَوَصَلَتْ حَلَاوَةُ الْإِيمَانِ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ مَعْرِفَتِهِ... قَدْ ذَاقُوا حَلَاوَةَ مَعْرِفَتِهِ، وَشَرَبُوا بِالكَأْسِ الرَّوِيَّةِ مِنْ مَحَبَّتِهِ... قَدْ اتَّخَذُوا ذَا الْعَرْشِ ذَخِيرَةً لِيَوْمِ فَاقَتِهِمْ...)^٣

ذلك أن هؤلاء الملائكة قد سبقهم زمان كانوا فيه عدماً، والمعدوم لا يتوجه إليه أمرٌ ألبتة، فلما أوجدهم الله، وصار الزمان يحتويهم تلبسهم الحال الجديدة التي هي التفرغ لعبادة الله تعالى، فلما حصل منهم ذلك التفرغ حصلت لهم حالٌ أخرى، وهي الشعور بحلاوة معرفة الله، وانتقلوا بعد ذلك إلى حالٍ ثالثة وهي اتخاذ الله سبحانه ذخيرةً ليوم حاجتهم.

إن هذه الأحوال التي مرّ بها الملائكة منظورٌ فيها إلى الزمان، فهي مترتبة ترتيباً زمنياً، إذ توجد الحال الثانية بعد وجود الأولى، والثالثة بعد وجود الثانية، ومن أجل ذلك صرح المرسل بقدر قبل كل فعلٍ ماضٍ جاء حالاً.

والذي يبدو لي أن الآية الكريمة ﴿أوجاءوكم حصرت صدورهم﴾

منظورٌ فيها إلى الأمر عينه؛ إذ لو وضعنا الآية في سياقها، وهو ﴿ولا تتخذوا منهم﴾

^١ نهج البلاغة ١/ ١٦٠

^٢ نهج البلاغة ١/ ٧٢

^٣ نهج البلاغة ١٧٠-١٧١

وَكَيْفًا وَلَا نَضِيرًا . إِلَّا الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَى قَوْمِ بَيْتِكُمْ وَيَبْتَهِمُ مِيثَاقًا أَوْ جَاءُوكُمْ حَصْرَتْ
 صُدُورُهُمْ أَنْ يُقَاتِلُوكُمْ أَوْ يُقَاتِلُوا قَوْمَهُمْ، وَكَوْشَاءَ اللَّهِ لَسَلَطَهُمْ عَلَيْكُمْ، فَلَقَاتَلُوكُمْ،
 فَإِنْ اعْتَزَلُوكُمْ فَلَمْ يُقَاتِلُوكُمْ وَالْقَوَا إِلَيْكُمْ السَّلَامَ فَمَا جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ عَلَيْهِمْ

سَبِيلًا^١ لوجدنا أن ليس المراد - والله أعلم - وصف حال أولئك المترددين في قتال قومهم أو قتال الرسول، وقت مجيئهم لرسول الله ومن آمن معه، أي أن حالة الحصر في الصدور والتردد ملازمة لهم قبل المجيء وبعده، فاستيعاب الزمان هو المنظور إليه في تجلية حال أولئك المترددين، ولم يكن النظر إلى زمان مخصوص، تنقضي الحال بانقضائه.

ولو أن الفعل (حصرت) سبق بـ(قد) لكان ذلك وصفًا لحال أولئك زمن مجيئهم لرسول الله، وعليه فإن حالة الحصر في صدورهم تختص بذلك الزمان لا غير، فإذا خرجوا من عند رسول الله انشرفت صدورهم، ولم تعد حصرة، وليسوا كذلك؛ بل تبقى حال الحصر ملازمة لهم، وهذا ما يدل عليه الجزء الأخير من الآية، فاستعمال (إن) في قوله تعالى (فإن اعتزلوكم) دليل على استمرار حالة التردد والشك في نفوسهم، حتى بعد الخروج من عند رسول الله، صلى الله عليه وآله وسلم.

ثانياً: قاعدة الدمج

قبل الخوض في قسمي الدمج: الإحالة والحذف نودُّ الوقوف على مقصودنا بالدمج، وأعني به هنا أنّ الجملة الأولى تقوم بعملية تأسيسٍ لبعض العناصر اللغوية، وذلك من خلال علاقة الإسناد التي تكون تلك الجملة، ثمّ تمتدُّ تلك الجملة في الوحدة النصية، فإذا احتاج المرسل إلى العودة لتلك العناصر المؤسّسة في الجملة الأولى، بغية تبئيرها والتركيز عليها، فإنّه سيكون أمام خيارين: فإمّا أن يعيد العنصر المؤسّس سابقاً بلفظه، وإمّا أن يستعيز عنه بعنصرٍ يؤدّي وظيفة ذلك العنصر المؤسّس، بالإضافة لما يؤدّيه من دورٍ في اختصار الحدث الكلامي.

إنّ الاستعاضة بعنصرٍ لغويٍّ يؤدّي وظيفة العنصر المذكورٍ أولاً، كما يؤدّي دور الاختصار لبعض العناصر الواردة فيها، مطلبٌ نصيٌّ يسعى المرسل لتحقيقه بغية الوصول إلى التماسك الكليّ للوحدة النصية.

هذه العملية هي ما أطلق عليه مصطلح (الدمج) في هذا البحث، فكما تتماسك الوحدة النصية بتوسيع بعض عناصر الجملة الأولى، تتماسك كذلك بدمج بعض عناصرها واختصارها، ولولا ذلك الدمج والاختصار لخرج النصّ عن كونه متماسكاً، ووقع في الهلّة والتفكك، فكيف تحقق قاعدة الدمج للنصّ تماسكاً؟

سنقف هنا على كلّ جزءٍ من جزئيّ الدمج؛ لإبراز دوره في تحقيق التماسك، مذكّرين بما سبق لنا قوله من عدم إمكانية فصل هذه الأجزاء والمستويات بعضها عن بعض؛ إذ تعمل مجتمعةً على تحقيق تماسك النصّ، وإنّما فصلناها هنا لأغراضٍ بحثيةٍ ودراسيةٍ بحثيةٍ.

الإحالة Anaphora

لا يكاد يخلو كتاب من كتب الدلالة من الحديث عن مفهوم الإحالة، باعتبارها علاقة تربط بين العبارات في اللغة والأشياء الموجودة في العالم التي تُحيل عليها تلك العبارات، ومن هنا، فإنّ الصدق يوازي الإحالة، والكذب يوازي عدم الإحالة^١.

وهذا يعني أنّ العبارة التي يكون لها مرجع خارجي في العالم تكون صحيحة، وإلا فلا، والإحالة بهذا المعنى تُسهم في خلق النص وتماسك أجزائه؛ إذ لا يكون المتلقي قابلاً للتفاعل مع النص إلا إذا تمثّل ما تحيل إليه العبارات المستعملة في ذلك النص.

غير أنّ هذه الإحالة لا تكفي لوصف التماسك النصي؛ إذ قد توجد مجموعة من الجمل المترابطة، وكلُّ منها يحيل إلى مرجع خارجي معروف لدى المرسل والمستقبل، ومع ذلك كله لا تُكوّن نصّاً متماسكاً، بل لا بدّ من وجود إحالة أخرى داخل النص تقوم بعملية التماسك.

وعلى هذا "يمكن القول إنّ اتساق الخطاب اتساقان: اتساق داخليّ تتضافر في خلقه وضمن استمراره العلاقات القائمة بين عناصر بنية الخطاب نفسها (أي الوظائف وقيود التوارد وغيرها)، واتساق يمكن أن نعدّه مجازاً - خارجياً يحصل بالإحالة، أي برَبط الخطاب بالعالم الذهنيّ الذي يواكبُه ويشكّل مرجعيته"^٢.

ولنجاح عملية الإحالة -سواء كانت داخلية أم خارجية- لا بدّ من توافر ثلاثة عناصر: المرسل، والمستقبل، والمرجع الخارجي المتفق عليه بينهما، وهذا ما لحظه (دايك) إذ عرّف الإحالة بأنها "فعلٌ تداوليٌّ تعاونيٌّ بين متكلّم ومخاطبٍ في بنية تواصلية معيّنة"^٣.

وقد استعمل مصطلح الإحالة استعمالاً مختلفاً، وقُسمت تقسيمات متباينة وفقاً للمنظور الذي ينطلق منه الباحث، فقد قسم أحمد المتوكّل الإحالة إلى قسمين أساسيين:

^١ عبد المجيد جحفة: مدخل إلى الدلالة الحديثة، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠م، ص ١١١

^٢ أحمد المتوكّل: بنية الخطاب، ص ١٤٥-١٤٦

^٣ المرجع نفسه، ص ١٣٧

إحالة البناء، وإحالة التعيين، ويعني بالأولى تلك التي تتعلّق بذاتٍ لا يعرفها المخاطب، ويطلب منه أن يبيّنَها بناءً، وأن يُضيفَها إلى مخزونه الذهنيّ. أمّا إحالة التعيين فإنّها متوافرةٌ في مخزون المخاطب ضمن أدواتٍ أخرى، ويطلب منه تعيين المحال عليه بانتقائه من بين هذه الأدوات^١.

أمّا (هاليداي ورقية حسن) فقد استعملا الإحالة استعمالاً خاصاً، وهو أنّ العناصر المحيلة مهما كان نوعها لا تكتفي بذاتها من حيث التأويل؛ إذ لا بدّ من العودة إلى ما تشير إليه من أجل تأويلها^٢.

وقد قسّما الإحالة إلى نوعين رئيسيين: الإحالة المقاميّة أو الخارجيّة Exophora، والإحالة الداخليّة Endophora، وذهباً إلى أنّ "الإحالة المقامية تساهم في خلق النص؛ لكونها تربط اللغة بسياق المقام، إلا أنّها لا تساهم في اتساقه بشكل مباشر، بينما تقوم الإحالة النصية بدورٍ فعّال في اتساق النص"^٣.

والحقّ أنّ عدم اعتبار الإحالة المقامية من أدوات تماسك النصّ فيه ابتعادٌ عن روح النص ومفهوميّه؛ إذ كيف يتمكّن المتلقّي من ربط أحداث النص ومجريّاته إذا لم يعرف ما تحيل إليه العبارات الواردة في النص؟ هبّ أنّ المتلقّي سمع جملةً من لغة لا يعرفها، فهل سيكون بمقدوره تمثّل معنى تلك الجملة، والتفاعل معها؟

إنّ فشله في ذلك راجعٌ إلى جهله بما تحيل إليه الجملة في العالم الخارجي، وليس إلى تركيبها، فقد تكون على قدرٍ كبير من الفصاحة والوضوح.

أضف إلى ذلك أنّ مذهب (هاليداي وحسن) في الإحالة المقامية يتناقض بصراحة مع ما ذهبوا إليه من اعتبار الاتساق مفهوماً دلاليّاً قوامه العلاقات المعنويّة الموجودة داخل النصّ، وهذا يعني بالضرورة تمثّل المرجع الذي تحيل إليه العبارة في العالم الخارجي.

لقد غدا تقسيم الإحالة الذي أوردّه (هاليداي ورقية حسن) الأساس الذي بنى عليه النصيون تقسيمهم الإحالة؛ وقد ركّزوا على الإحالة النصية أو الداخليّة؛ ففي

^١ انظر: أحمد المتوكّل: المرجع السابق، ص ١٣٩

^٢ محمد خطّابي: لسانيات النص، ص ١٧

^٣ المرجع نفسه، ص ١٧-١٨

تحليل الخطاب يُنظرُ للإحالةِ على كونها (كذا) عملاً يقومُ به المتكلمُ/ الكاتب^١، وقد جعلَ النصيون مهمةَ الإحالةِ داخلَ النصِ رَبَطَ العباراتِ بعضها ببعضٍ في أجزاءٍ مختلفةٍ من النص^٢، وأكدوا أنَّ "المفهوم الذي يُهمُّ محلَّ الخطابِ ليس صحَّةَ الإحالةِ، بل الإحالةِ الناجحة، ويعتمد نجاحُ عمليةِ الإحالةِ على قدرةِ المستمعِ على التعرفِ على المسمّى الذي قَصَدَهُ المتكلمُ باستعمالِ العبارةِ المحيلة؛ وذلك لفهمِ الرسالةِ الموجَّهةِ إليه"^٣.

وقد قسّمَ النصيون الإحالةَ الداخليةَ أو النصيةَ قسمينِ أساسيين: الإحالةَ القبليةَ Anaphora والإحالةَ البعديةَ Cataphora.

وقصدوا بالإحالةِ القبليةِ Anaphora "استعمالَ كلمةٍ أو عبارةٍ تشيرُ إلى كلمةٍ أخرى أو عبارةٍ أخرى سابقةٍ في النصِّ أو المحادثة"^٤.

أما الإحالةُ البعديةُ Cataphora فتعني "استعمالَ كلمةٍ أو عبارةٍ تشيرُ إلى كلمةٍ أخرى أو عبارةٍ أخرى سوف تُستعملُ لاحقاً في النصِّ أو المحادثة"^٥.

وقد لاحظَ أحدُ الباحثين أنَّ تقسيمَ الإحالةِ هذا "لا يُولي الاهتمامَ بما يمكنُ تسميتهُ بفعاليَّةِ الإحالةِ في عمليةِ بناءِ النصِّ، فهذا التقسيمُ تقسيمٌ شكليٌّ يتناولُ جزءاً من الإحالةِ، ولا يتناولها بطريقةٍ موسَّعةٍ فاعلة"^٦.

وحقاً فقد اكتفى النصيون - في غالبِ معالجاتهم - بتبيان أنَّ الإحالةَ بنوعِها تقومُ بدورٍ بارزٍ في إنشاءِ التماسكِ الدلاليِّ للنصِّ، إذ إنَّ شيوعَ ورُودِ صيغِ الإحالةِ الممكنِ تحديدها في كلِّ نصٍّ تُبرزُ أنَّ الإحالةَ تشغلُ ضمنَ العناصرِ المؤثرةِ في تماسكِ النصِّ مكاناً بارزاً^٧.

^١ براون ويول: تحليل الخطاب، ترجمة وتعليق محمد لطفي الزليطني وزميله، منشورات جامعة الملك سعود، الرياض، ١٩٩٧م

^٢ انظر: براون ويول: تحليل الخطاب، ٢٤٤

^٣ براون ويول: المرجع السابق، ٢٤٦

^٤ صبحي إبراهيم الفقي: علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق، ٣٨ / ١

^٥ المرجع نفسه، ٤٠ / ١

^٦ عبد المهدي الجراح: الخطاب وأثره في بناء نحو النص، أطروحة دكتوراه، جامعة اليرموك، ٢٠٠٢م، ص ٩٠

^٧ سعيد بحيري: دراسات لغوية تطبيقية في العلاقة بين البنية والدلالة، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، د.ط، د.ت، ص ٩١

أما كيف تؤدي الإحالات -القلبي منها والبعدي- التماسك في النص، فهذا ما لم يقف عنده الناصيون كثيراً، بل تكاد مقاربتهم الإحالة تتطابق مع مقاربات النحويين العرب، الذين لم يكونوا بمنأى عن هذا الذي جاء به الناصيون، فقد درس النحويون العرب الإحالة درساً وافياً تحت عنوان (المضمرة) أو (الضمير) مبينين شروط الإضمار، ودور الضمير في ربط أجزاء الجملة بعضها ببعض. وقد تنبّهوا إلى قضية المرجع الإشاري، فسمّوه المفسر؛ لأنهم درسوا الضمير والإشارة والموصول تحت باب واحد هو باب الإبهام، فسمّوا ما يُزيل ذلك الإبهام مفسراً.

كما وقف النحويون على كثير من قضايا الضمير الدلالية؛ منها تنبّههم إلى أنّ عملية الإضمار لا تتم من جهة المتكلم وحده، بل هي عملية مشتركة بين المتكلم والمتلقي؛ إذ يكون لهذا الأخير دور محوري في تحديد الضمير يتمثل في سابق معرفته بالمضمّر، يقول سيبويه: "وإنما صار الإضمار معرفة؛ لأنك إنما تضمّر اسماً بعدما تعلم أنّ من يحدث قد عرف من تعني وما تعني، وأنت تريد شيئاً يعلمه".^١ ويقول المبرد: "وإنما صار الضمير معرفة؛ لأنك لا تضمّره إلا بعدما يعرفه السامع؛ وذلك أنك لا تقول: مررت به، ولا ذهب، ولا شيئاً من ذلك حتى تعرفه وتدرى إلى من يرجع هذا الضمير".^٢

غير أنّ غالب حديث النحويين عن الضمير ومفسره ظلّ محصوراً في إطار الجملة الواحدة، أو في إطار الجملتين على الأكثر، ولم يسبروا امتداد الضمير في النصّ كله، ولم يدرسوا دور الضمير في جعل النص وحدة متماسكة؛ لغلبة المنهج التعليمي القائم على الجملة، كما تقدّم. والحق أنّ الإحالة الضميرية، التي تشمل الضمائر والإشارة، أداة يلجأ إليها المرسل في سبيل إقامة نصّ متماسك؛ إذ ترتبط الإحالات بالجملة الأولى، ولا تعدو أن تكون دمجاً واختصاراً لبعض عناصرها، الأمر الذي يسهل على المتلقي ربط عناصر النصّ بعضها ببعض، وإرجاع كلّ إحالة إلى مرجعها النصّي.

^١ الكتاب ٢ / ٦

^٢ المقتضب ٤ / ٢٨٠

إنّ الجملة الأولى تقوم بتحديد المرجع الإشاري في النص، كما تحدّد نوع الإحالة الضميرية فيه؛ فإذا ابتدأت الجملة الأولى بحديث عن غائب، فإنّ الضمير الوجودي المحيل إلى الغائب هو الذي سيسيطر على النص^١، أمّا إذا ابتدأت الجملة الأولى بذكر المتكلم، أو ابتدأت بذكر المخاطب فإنّ ضمائر الملكية هي التي ستسود في النص.

وسنجد -عندما نطبّق على نصوص النهج- أنّ الجملة الأولى تُحدّد اتجاه الإحالة، إضافةً إلى تحديدها نوع تلك الإحالة، وأعني بالاتجاه الإحالي هنا أن يكون النصُّ أحاديّ الإحالة، أو ثنائيّ الإحالة.

فالنصُّ أحاديّ الإحالة هو الذي يسيطر عليه نوع واحد من الإحالتين: الوجودية أو الملكية، أما النصُّ ثنائيّ الإحالة، فهو الذي تتناوب الإحالات الوجودية والملكية في البروز على سطحه.

وعلى هذا فإننا سنقسم الإحالة القبلية حسب بروزها على سطح النصِّ قسمين، كما يلي:

الإحالة القبلية

ثنائيّ الإحالة

أحاديّ الإحالة

وكما قسم النصيون الإحالة فقد قسموا المرجع الإشاري، أو المفسر قسمين أساسيين؛ إذ يكون ذلك المرجع لفظاً مفرداً دالاً على حدث أو ذات أو موقع في الزمان أو المكان، كما يكون جزءاً من الملفوظ أو الملفوظ كاملاً^٢.

وقد أنكر سعيد بحيري القسم الثاني، ورأى أنّ المرجع الإشاري "مفرد دائماً، يردُّ في رأس الوحدة الإحالية التي يحكمها، والتي يمكن أن تتكوّن من عددٍ غير

^١ يقسم (هاليداي وحسن) الضمائر قسمين: وجودية، مثل: أنا، أنت، نحن، هو، هم، هنّ،... إلخ، وضمائر ملكية، مثل: ياء المتكلم،

وكاف المخاطب، وناء المتكلمين... إلخ. انظر: لسانيات النص، ١٨

^٢ انظر: الزناد: نسيج النص ١١٥-١١٦

محدود من العناصر الإحالية^١، لكنه عاد لِيَنْقُضَ ما أسَّسَهُ، فقسّم المرجع الإشاريَّ قسَمين في قوله: "ينقسم العنصر الإشاريُّ إلى:

١. عنصر إشاريٍّ معجميٍّ، يتمثّل في وحدةٍ معجميةٍ مفردةٍ يُحالُ عليها.
٢. وعنصرٍ إشاريٍّ نصيٍّ، ويتمثّل في مقطعٍ أو جزءٍ من نصٍّ، يُحالُ عليه بعنصرٍ إحاليٍّ نصيٍّ.

وهكذا فإنَّ الأخيرَ يتميز عن الأول في طبيعته وتكوينه، والهدف منه، أي أنَّ العناصر الإشاريةَ النصيةَ هي مقاطعٌ من الملفوظ، قد تطول وقد تقصر، وقد تمثّل جزءاً من مقاطع تجرّي الإحالة عليها للاختصار، واجتتاب التكرار^٢.

والحق أنَّ المرجع الإشاريَّ إنما يُحدّدُ وفقاً لنوع الإحالة، فإذا كانت الإحالة ضميريةً قَبْلِيَّةً كان المرجع الإشاريُّ مفرداً، أي كلمةً واحدةً وليس جملةً، أمّا إذا كانت الإحالة إشاريةً فالقسمان واردان فيها؛ إذ قد يكون المرجع مفرداً، وقد يكون وحدةً نصيةً.

وسنتتبع هنا وجهي الإحالة النصية: القبليّة والبعدية، من خلال نصوص النهج، لتبيين مدى ارتباط الإحالات بالجملة الأولى، والوقوف على دور تلك الإحالات في التماسك النصي.

الإحالة القبليّة Anaphora

لو عدنا إلى نصوص النهج لوجدنا اتكاءً كبيراً على الإحالة الضميرية، إذ يستعملها المرسل أداةً أساسيةً في تحقيق التماسك داخل الوحدة النصية الواحدة، كما يستعملها في تحقيق التماسك بين الوحدات النصية المكوّنة للنص الكلّي، فيخرج النص بذلك وحدةً متماسكةً يأخذ بعضها برقاب بعض.

ففي الخطبة الأولى التي يذكر فيها المرسل ابتداء خلق السماء والأرض وخلق آدم، يقول -كرم الله وجهه-: (الحمْدُ لله الذي لا يبلُغ مدْحَتَهُ القائلون، ولا يُحصي نِعْماءَهُ العادون، ولا يُؤدّي حقّه المُجتهدون. الذي لا يدركه بُعدُ الهمم، ولا يناله غَوْصُ الفطن. الذي ليس لصفته حدٌّ محدودٌ ولا نعتٌ موجودٌ، ولا وقتٌ معدودٌ، ولا

^١ سعيد بحيري: دراسات لغوية، ٨٦

^٢ نفسه ٨٦-٨٧

أَجَلٌ مَمْدُودٌ. فَطَرَ الْخَلَائِقَ بِقُدْرَتِهِ، وَنَشَرَ الرِّيَّاحَ بِرَحْمَتِهِ، وَوَتَدَّ بِالصُّخُورِ مِيدَانَ أَرْضِهِ.

أَوَّلُ الدِّينِ مَعْرِفَتُهُ، وَكَمَالُ مَعْرِفَتِهِ التَّصَدِيقُ بِهِ، وَكَمَالُ التَّصَدِيقِ بِهِ تَوْحِيدُهُ، وَكَمَالُ تَوْحِيدِهِ الْإِخْلَاصُ لَهُ، وَكَمَالُ الْإِخْلَاصِ لَهُ نَفْيُ الصِّفَاتِ عَنْهُ؛ لِشَهَادَةِ كُلِّ صِفَةٍ أَنَّهَا غَيْرُ المَوْصُوفِ، وَشَهَادَةِ كُلِّ مَوْصُوفٍ أَنَّهُ غَيْرُ الصِّفَةِ.

فَمَنْ وَصَفَ اللهَ فَقَدْ قَرَنَهُ، وَمَنْ قَرَنَهُ فَقَدْ تَنَاهَا، وَمَنْ تَنَاهَا فَقَدْ جَزَّأَهُ، وَمَنْ جَزَّأَهُ فَقَدْ جَهَلَهُ، وَمَنْ جَهَلَهُ فَقَدْ أَشَارَ إِلَيْهِ، وَمَنْ أَشَارَ إِلَيْهِ فَقَدْ حَدَّهُ، وَمَنْ حَدَّهُ فَقَدْ عَدَّهُ، وَمَنْ قَالَ فِيمَ فَقَدْ ضَمَّنَهُ، وَمَنْ قَالَ عَلَامَ فَقَدْ أَخْلَى مِنْهُ.

كَائِنٌ لَا عَنْ حَدَثٍ، مَوْجُودٌ لَا عَنْ عَدَمٍ، مَعَ كُلِّ شَيْءٍ لَا بِمُقَارَنَةٍ، وَغَيْرُ كُلِّ شَيْءٍ لَا بِمُزَايَلَةٍ، فَاعِلٌ لَا بِمَعْنَى الحَرَكَاتِ وَالآلَةِ، بَصِيرٌ إِذْ لَا مَنظُورَ إِلَيْهِ مِنْ خَلْقِهِ، مُتَوَحِّدٌ إِذْ لَا سَكَنَ يَسْتَأْنِسُ بِهِ، وَلَا يَسْتَوْحِشُ لِفَقْدِهِ^١.

لقد ذكر المرسل في الجملة الأولى (الحمد لله) المرجع الإشاري الذي ترتبط به الأحداث النصية كلها، وهو (الله)، وقد حدد ذلك المرجع الإشاري نوع الضمير السائد في النص؛ وهو الضمير الوجودي المحيل إلى غائب (هو)، ذلك أن الموضوع الأساس في النص هو تبيان عظمة الله تعالى، وتأكيد عجز المتلقين عن إدراك كنهه. فالنص -على هذا- وحدة متماسكة؛ إذ تقود كل الأحداث الوارد ذكرها في النص إلى مركز واحد، هو المذكور في الجملة الأولى (الله)، أو قل إن هذه الضمائر كلها ترجع لمفسر واحد، والمفسر في حقيقته هو عين المفسر؛ إذ لا ينفك أحدهما عن الآخر.

جَعَلَ المَرْسَلُ هَذَا النِّصَّ فِي وَحَدَاتٍ نَصِيَّةٍ أَرْبَعٍ: فَقَدْ بَدَأَ بِحَمْدِ اللهِ وَتَمَجِيدِهِ وَالثَّنَاءِ عَلَيْهِ بِمَا هُوَ أَهْلُهُ، وَجَعَلَ الحَمْدَ دَائِرًا فِي ثَلَاثَةِ مَحَاوِرٍ: يَتَّصِلُ الْأَوَّلُ بِذَاتِهِ سُبْحَانَهُ، وَالثَّانِي بِصِفَاتِهِ، وَالثَّلَاثُ بِأَفْعَالِهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَهَذَا كُلُّهُ يَدْخُلُ ضَمْنَ الْوَحْدَةِ النِّصِيَّةِ الْأُولَى.

أَمَّا الْوَحْدَةُ النِّصِيَّةُ الثَّانِيَّةُ فَتَدُورُ حَوْلَ مَرَاتِبِ الْإِيمَانِ بِاللهِ تَعَالَى، وَصَوْلًا إِلَى الدِّينِ التَّامِّ فِي نَظَرِ المَرْسَلِ؛ إِذْ يَتَجَلَّى تَمَامُ الدِّينِ فِي نَفْيِ الصِّفَاتِ عَنْهُ سُبْحَانَهُ.

ثم انتقل إلى الوحدة النصية الثالثة، وأدارها حول خطورة عدم تنزيه الله؛ إذ يجرُّ ذلك إلى الكفر به، ووصف الله بصفات مخلوقاته، وهو ما يريد المرسل تحذير المتلقي من الوقوع فيه.

وقد ركز المرسل حديثه في الوحدة النصية الرابعة على تفسير صفات الله تعالى، ومقارنتها بصفات المخلوقين.

نلاحظ أن الجملة الأولى في هذا النص (الحمد لله) قد أثرت في باقي النص، فإذا نظرنا إلى الجمل منفردة وجدناها مرتبطة بالجملة الأولى أشد الارتباط بوساطة الضمير المحيل إلى (الله)، وإذا نظرنا إلى الوحدات النصية كذلك وجدناها دائرة في فلك الجملة الأولى ومرتبطة بها بوساطة الضمير نفسه، فالجميع -جُملاً ووحدات نصية- مرتبطٌ بمحور واحد، وهو شبه الجملة المتعلقة بالمسند إليه المحذوف من الجملة الأولى.

إن الإحالة الضميرية في هذا النص قد قامت بعمليتي ربط نصيتين:

الأولى بين عناصر الجملة الواحدة؛ إذ خلق الضمير تماسكاً بين أجزائها، ولولاه لكان الموصول وصلته أجنبيين عن النص، ومفضيين إلى ما لا يريد المرسل قوله، وإفهم ذلك نعيد -على سبيل المثال- تركيب جملة الصلة الأولى محذوفاً منها الإحالة الضميرية، فنتتج الجملة التالية: (الحمد لله الذي لا يبلغ المدح القائلون).

إن إسقاط الإحالة الضميرية هنا يقود إلى قراءات خاطئة لا يريد المرسل؛ ذلك أن غرض المرسل هو تنبيه المتلقين إلى أن القائلين قد يبلغون الغاية في مدح بعض ممدوحهم من البشر، غير أنهم لا يبلغون ذلك أبداً إذا ارتبط الأمر بالذات الإلهية.

فإذا أسقطنا الضمير هنا تساوى القائلون في العجز، وثبت أن العجز عن بلوغ غاية المدح خلقة فيهم، فطروا عليها، ومن ثم فلن يكون لإثبات عجزهم عن بلوغ مدحة الله أثر كبير، إذ علم المتلقي أن القائلين مجبولون على العجز، فلن يكون بمقدورهم الإتيان بما لم يهيأوا له.

إن هذه القراءة للجملة تؤدي عكس مراد المرسل منها، فإنما أراد تنبيه المتلقي إلى أن من يعرفهم من القائلين بالغون بقولهم الغاية في مدح أمثالهم من المخلوقين،

لكنهم عاجزون عن بلوغ مدح الله، مهما أوتوا من براعة في القول، ولا يتم للمرسل ذلك المعنى إلا إذا ربط هذه الجملة بما سبقها، وينسحب هذا الحكم على باقي الجمل المكوّنة للوحدات النصية.

أمّا عملية الربط النصية الثانية التي قامت بها الإحالة الضميرية فهي الربط بين الوحدات النصية المكوّنة للنص؛ فقد أراد المرسل أن يُبَيِّنَ المتلقي دائراً في فَلَكَ الذات الإلهية، بحيث يتمكن من اشتقاق الموضوعات المختلفة، استناداً إلى مقدرة المتلقي على ربط الموضوعات وجعلها في نسقٍ متماسكٍ مادام قد قدّم له المرجع الأساس الذي تدور حوله تلك الموضوعات؛ فالمتلقي عالمٌ بارتباط الأحداث النصية كلّها بالمحور الذي قدّمه المرسل في الجملة الأولى، وهذا ما يفسّر انتقال المرسل من موضوع إلى آخر، دون أن يختلّ النظام النصي، ودون أن يلتبس على المتلقي المحور الأساس الذي يدور حوله النص.

إضافةً إلى ذلك فقد قامت الإحالة الضميرية باختزال بعض العناصر التي لو برزت على سطح النصّ لساهمت في هلهلته، وتلك ملاحظةٌ تنبّه إليها (جوفري ليتش وميخائيل شورت) إذ قالوا: "إنّ الاتساق يتضمّن -بشكلٍ مستمر- مبدأ الاختزال الذي بواسطته تسمح لنا اللغة بتكثيف رسائلنا، مُتَّقِينَ -بذلك- التعبير المكرر عن الأفكار المعادة"^١.

والحق أنّ مبدأ الاختزال الذي قالوا به لا يختصّ بالإحالة دون غيرها؛ فالعطف وأشكال الحذف المختلفة في الجملة كلّها تؤدي إلى مبدأ الاختزال، وإن كان لكل وجهٍ قوانينه الخاصة التي تحكمه.

فإن قيل: إذا كانت الإحالة الضميرية تحقق مبدأ الاختزال في النص، وتخلّصه من الإعادة غير المبرّرة، فلم أعاد المرسل ذكرَ المرجع الإشاري ولم يكتفِ بذكر الضمير في قوله: (فمن وصف الله سبحانه فقد قرنه) في أول الوحدة النصية الثالثة؟

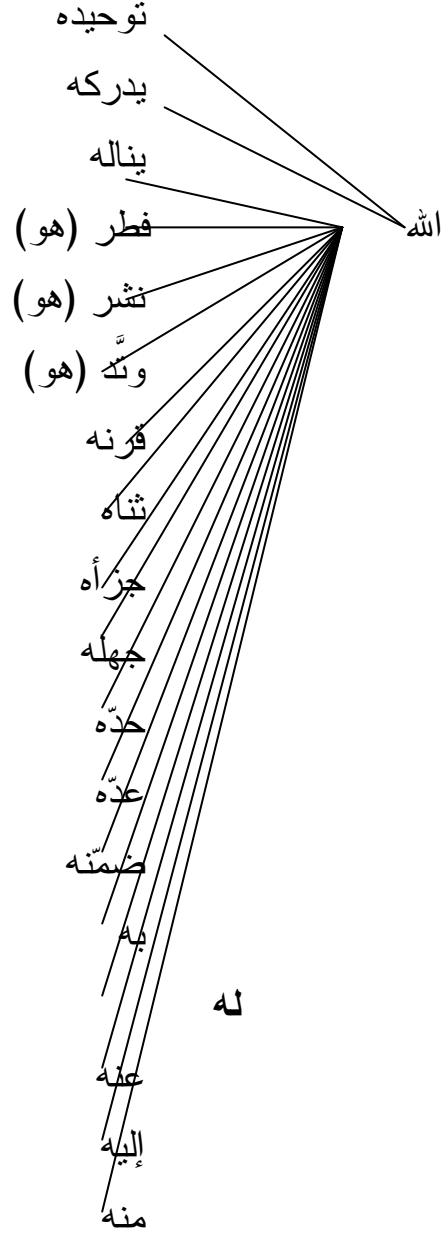
قلنا: لما كان الموقف موقفَ مشافهة، وكان المتلقي فيه عرضةً للتشتت، ومن ثمّ تفكّك الخطاب في ذهنه، إذ لا يجد مرجعاً يُحيلُ إليه الأحداث النصية، لما كان ذلك كذلك أعاد المرسل ذكرَ الوحدة الإشارية؛ تنبيهاً للمتلقي على أنّ الحديث مازال مُنصّباً

^١ محمد خطابي: لسانيات النص، ص ٢٢٨

على الذات الإلهية المقدّسة، إضافةً إلى ما في إعادة المرجع من كسرٍ للرتابة، وطرْدٍ للملل الذي قد ينشأ من كثرة تكرار صيغة نصية واحدة. إذن، لقد أدّت الإحالة الضميرية هنا دورًا كبيرًا في تماسك النص؛ إذ إنّها تعطي المتلقي الأداة التي بها يتمكّن من إرجاع الأفعال النصية إلى محدّثها، فمهما تعدّدت تلك الأفعال فإنّ المرجع في ذهن المتلقي سيبقى واحدًا، سواء كان ذلك التعدّد ضمن الوحدة النصية الصغرى، أم كان ضمن الوحدة النصية الكبرى، وكلُّ أولئك مرتبّطٌ بالجملة الأولى التي بدأ المرسل بها النصّ، بحيث يفقد النصُّ مرجعيته وتماسكه إذا حُذفت تلك الجملة.

ولو رُمنا تخطيط الضمائر الواردة في هذا النصّ، لوجدناها على الشكل التالي:

مدّحتَه
 لعِماءه
 حِفْه
 لصفته
 بقدرته
 برحمته
 أرضه
 معرفته

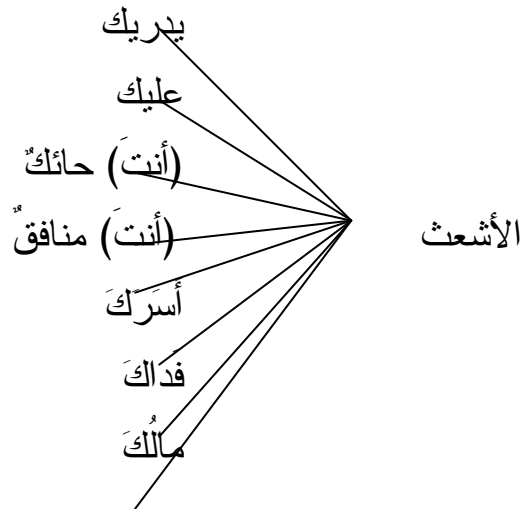


ويمكننا من خلال التوزيع السابق للإحالات الضميرية التي برزت على سطح النص الاستنتاج بأنّ هذا النصّ أحاديّ الإحالة؛ إذ سيطر الضمير الوجوديّ المحيلُ إلى الغائب على الأحداث النصية، فقام بعملية الربط بين الجمل والوحدات النصية، وتمكّن بذلك من جعل الذات الإلهية حاضرةً بقوة في النصّ، خالقاً تماسكاً شديداً بين الوحدات النصية.

إضافةً إلى ذلك، فإنّ اللجوءَ إلى الضمير الوجوديّ، وإخفاء ضمائر المُلكيّة عن هذا النصّ يسمح للنص بالاستمرار في الزمان؛ ذلك أنّ الخطاب يظلّ عامّاً وصالحاً للتطبيق في كلّ زمانٍ، سواء كان ماضياً أم حاضراً.

ويظهر ذلك الاستمرار الزمني جلياً في الوحدة النصية الثالثة؛ إذ كان بإمكان المرسل إبراز ضمير الملكية، وذلك بتحويل الخطاب إلى المتلقين مباشرة، فيقول على سبيل المثال: (فإذا وصفتم الله سبحانه فقد قرنتموه، وإذا قرنتموه فقد ثنيتموه...)، ولو فعل ذلك لكان الخطاب مقصوراً على متلقي الخطاب الحاضرين وقتئذٍ، ولا يشمل بالضرورة من وصف الله أو ثناءه من الأمم السابقة أو اللاحقة. وإذا كانت الجملة الأولى قد أدت إلى سيادة الضمير الوجودي المحيل إلى الغائب في النص السابق، فإنها قد حكمت بسيادة ضمير الملكية (المخاطب) في غيره من النصوص، ومنها قول عليّ -كرم الله وجهه- مخاطباً الأشعث بن قيس، إذ كان عليّ "على منبر الكوفة يخطب، فمضى في بعض كلامه شيءٌ اعترضه الأشعث، فقال: يا أمير المؤمنين، هذه عليك لا لك، فخفض -عليه السلام- إليه بصره، فقال: (ما يدريك ما عليّ مما لي؟ عليك لَعْنَةُ اللَّهِ وَلَعْنَةُ اللَّاعِنِينَ. حائِكُ ابْنُ حائِك. منافقُ ابنِ كافرٍ. واللهِ لقد أسركَ الكفرُ مرّةً، والإسلامُ أُخرى، فما فدائك من واحدةٍ منهما مالكٌ ولا حسبك. وإن امرءاً دلَّ على قومِهِ بالسيفِ، وساقَ إليهم الحتفَ حَرِيٌّ أنْ يَمُقَّتَهُ الأقرَبُ، ولا يَأْمَنُهُ الأبعدُ)"^١

إن الجملة الأولى في هذا النص هي الجملة الاستفهامية (ما يدريك؟)، وقد ساق المرسل فيها المرجع الإشاري الرئيس، وهو ضمير المخاطب في (يدريك)، العائد للأشعث، وقد ارتبطت الأحداث النصية بهذا المرجع، فانتشر ضمير الملكية في النص كله، وهو ضميرٌ يعودُ إلى المخاطب، كما في التمثيل التالي:



حسبُك

إنَّ الإحالاتِ الضميريةَ السابقةَ قد جعلت للنصِّ محوراً واحداً، تدور حوله أحداثُ النصِّ كلها، ذلك المحور هو ضمير المخاطب المرتبط بالجملة الأولى؛ إذ يقوم المتلقي بإرجاع الأحداثِ النصيةِ إلى صاحب الضمير الأول المذكور في الجملة الأولى، فالمتلقي لا يتوهم أنَّ أحدًا غيرَ المخاطبِ مقصودٌ بهذا الخطاب في هذه اللحظة، وهو إذ يقوم بعملية إرجاع الضمائر إلى مرجعها الأول إنما يبني عملية تماسك النصِّ في ذهنه.

بيدَ أنَّ المرسلَ جعلَ إدخالَ المتلقي في الخطابِ أمراً وارداً في المستقبل، إنَّ هو ارتكبَ ما ارتكبه الأشعثُ؛ لذا استخدم إحالةً ضميريةً مخالفةً لما جرى عليه الخطابُ منذ ابتدائه؛ فقد حوّلَ الخطابَ إلى الغائبِ، وبرزَ بذلك الضميرُ الوجوديُّ المحيلُ إلى الغائبِ، والمرسلُ بهذه التقنية قد حقّقَ هدفين اثنين:

أما أولهما فإنه قد ساق الدليل على حقه في مهاجمة الأشعث بن قيس؛ إذ إنَّ من يُسلمُ قومه للقتل حريّاً بالاحتقار والذمِّ، ومادام الأشعث قد سلّم قومه للقتل في واقعة مشهورة، فلا ضميرَ على عليٍّ أن يُذكره بمثالبه.

وبسوقِ المرسلِ الدليلَ يعطي متلقي خطابه الأداة التي تقوده إلى بناءِ تماسكِ النصِّ الذي يسمعه الآن؛ ذلك أنَّ القضيةَ ودليلها متماسكان أشدَّ التماسك، فلا يمكن الفصلُ بينهما.

أما الهدف الثاني من تحويل الضمير فهو إجراء هذه العبارة مجرى الحكمة، فلا تختصُّ بمخاطبٍ واحدٍ، ولا بزمانٍ معيّنٍ، بل تنطبق على كلِّ من يخذل قومه ويتركهم عند الشدائدِ، والمتلقي حينها يجعل نفسه صاحب هذا الضمير الذي كملت له الصفات المذمومة، ويشعرُ أنه قد خوطبَ بها.

أما الإحالة ثنائية الاتجاه فنجدها في قوله: (أما بعد أيها الناس، فأنا فقأت عين الفتنة، ولم تكن ليَجراً عليها أحدٌ غيري، بعد أن ماجَ غيِّبها، واشتدَّ كلبها. فاسألوني قبل أن تفقدوني، فوالذي نفسي بيده لا تسألوني عن شيءٍ فيما بينكم وبين الساعة، ولا عن فئةٍ تهدي مئةً وتضلُّ مئةً إلا أنباتكم بناعقها وقائدها وسائقها، ومناخ ركابها ومحط رحالها، ومن يُقتل من أهلها قتلاً، ويموت منهم

مَوْتًا. وَلَوْ قَدْ فَقدْتُمُونِي وَنَزَلَتْ بِكُمْ كَرَاهِيَةُ الْأُمُورِ، وَحَوَازِبُ الْخُطُوبِ لَأَطْرَقَ
كَثِيرٌ مِنَ السَّائِلِينَ، وَفَشَلَ كَثِيرٌ مِنَ الْمَسْئُولِينَ، وَذَلِكَ إِذَا قَلَصَتْ حَرْبُكُمْ وَشَمَرَتْ
عَنْ سَاقٍ، وَضَاقَتِ الدُّنْيَا عَلَيْكُمْ ضَيْقًا تَسْتَطِيلُونَ مَعَهُ أَيَّامَ الْبَلَاءِ عَلَيْكُمْ، حَتَّى يَفْتَحَ
اللَّهُ لِبَقِيَّةِ الْأَبْرَارِ مِنْكُمْ.

إِنَّ الْفِتْنَ إِذَا أَقْبَلَتْ شَبَّهَتْ، وَإِذَا أَدْبَرَتْ نَبَّهَتْ، يُنْكَرَنَّ مُقْبِلَاتٍ، وَيُعْرَفَنَّ
مُدْبِرَاتٍ، يَحْمُنُ حَوْلَ الرِّيَّاحِ، يُصْبِنُ بَلَدًا وَيُخْطِنُ بَلَدًا.

أَلَا إِنَّ أَخُوفَ الْفِتَنِ عِنْدِي عَلَيْكُمْ فِتْنَةُ بَنِي أُمِيَّةَ، فَإِنَّهَا فِتْنَةٌ عَمِيَاءُ مُظْلَمَةٌ
عَمَّتْ خُطُوتُهَا، وَخَصَّتْ بَلِيَّتُهَا، وَأَصَابَ الْبَلَاءُ مَنْ أَبْصَرَ فِيهَا، وَأَخْطَأَ الْبَلَاءُ مَنْ عَمِيَ
عَنْهَا. وَأَيُّمُ اللَّهِ لَتَجِدَنَّ بَنِي أُمِيَّةَ لَكُمْ أَرْبَابَ سُوءِ بَعْدِي كَالنَّابِ الضَّرُوسِ، تَعْدُمُ بِفِيهَا،
وَتَخْبِطُ بِبَيْدِهَا، وَتَزْبِنُ بِرِجْلِهَا، وَتَمْنَعُ دَرَّهَا، لَا يَزَالُونَ بِكُمْ حَتَّى لَا يَتْرَكُوا مِنْكُمْ إِلَّا
نَافِعًا لَهُمْ، أَوْ غَيْرَ ضَائِرٍ بِهِمْ، وَلَا يَزَالُ بِلَاؤُهُمْ حَتَّى لَا يَكُونَ انْتِصَارُ أَحَدِكُمْ مِنْهُمْ إِلَّا
كَانْتِصَارِ الْعَبْدِ مِنْ رَبِّهِ، وَالصَّاحِبِ مِنْ مُسْتَصْحَبِهِ، تَرُدُّ عَلَيْكُمْ فِتْنَتُهُمْ شَوْهَاءَ مَخْشِيَّةَ،
وَقِطْعًا جَاهِلِيَّةَ، لَيْسَ فِيهَا مَنَارٌ هُدَى، وَلَا عِلْمٌ يُرَى، نَحْنُ - أَهْلُ الْبَيْتِ - مِنْهَا بِمَنْجَاةٍ،
وَلَسْنَا فِيهَا بِدُعَاةٍ، ثُمَّ يُفَرِّجُهَا اللَّهُ عَنْكُمْ كَتَفْرِيجِ الْأَدِيمِ بِمَنْ يَسُومُهُمْ خَسْفًا وَيَسُوقُهُمْ
عَنْفًا، وَيَسْقِيهِمْ بِكَأْسِ مُصْبَرَةٍ لَا يُعْطِيهِمْ إِلَّا السَّيْفَ، وَلَا يُحْلِسُهُمْ إِلَّا الْخَوْفَ.

فَعِنْدَ ذَلِكَ تَوَدُّ قُرَيْشٌ بِالدُّنْيَا وَمَا فِيهَا لَوْ يَرَوْنِي مَقَامًا وَاحِدًا، وَلَوْ قَدَرَ جَزْرُ
جَزُورٍ، لَأَقْبَلَ مِنْهُمْ مَا أَطْلُبُ الْيَوْمَ بَعْضَهُ فَلَا يُعْطُونَنِي^١.

إِنَّ الْجُمْلَةَ الْأُولَى الَّتِي انْطَلَقَ مِنْهَا هَذَا النَّصُّ هِيَ قَوْلُهُ: (أَنَا فَقَاتُ عَيْنَ الْفِتْنَةِ)،
وَهِيَ جُمْلَةٌ كَبِيرَةٌ، تَتَكُونُ مِنْ:

مَسْنَدٌ إِلَيْهِ + مَسْنَدٌ _____ مَسْنَدٌ إِلَيْهِ + مَفْعُولٌ بِهِ (مُضَافٌ + مُضَافٌ إِلَيْهِ)

أَنَا + فَقَاتُ ← فَقَاتُ + ضَمِيرُ الْمُتَكَلِّمِ + (عَيْنُ + الْفِتْنَةِ)

تَنْتَقِصُ هَذِهِ الْجُمْلَةُ قَسْمَيْنِ أُسَاسِيَيْنِ، انْقَسَمَ النَّصُّ إِلَيْهِمَا تَبَعًا لَهَا؛ فَقَدْ دَارَ أَوْلَاهُمَا
حَوْلَ الْمُرْسَلِ نَفْسَهُ (أَنَا)؛ إِذْ رَاحَ يَعْزِّدُ خِصَائِصَهُ، وَيُظْهِرُ عِلْمَهُ، وَيُبَيِّنُ اسْتِعْدَادَهُ
لِلْإِجَابَةِ عَنْ أَيِّ سَوْأَلٍ يَطْرَحُهُ الْمُتَلَقُّونَ، فِي حِينِ يَدُورُ الْقِسْمُ الثَّانِي مِنَ النَّصِّ حَوْلَ
(الْفِتْنَةِ) الْمُرْتَقِبِ حُصُولِهَا لِلْمُتَلَقِّينَ، إِنَّهُمْ لَمْ يَأْخُذُوا بِرَأْيِ الْمُرْسَلِ.

لقد أبان المرسل منذ بداية النص هذين القسمين؛ فـ(أنا) تمثل المرجع الإشاري للقسم الأول، و(الفتنة) المذكورة في الجملة الأولى تمثل المرجع الإشاري للقسم الثاني من النص.

إن بروز ضمير المتكلم (أنا) يفضي بالضرورة إلى بروز ضمير ملكية آخر، وهو (أنتم)، أي المتلقين للخطاب، فهم الطرف الثاني في الخطاب؛ لذا برز ضمير الملكية المحيل إلى المتكلم (أنا) وضمير الملكية المحيل إلى المخاطب (أنتم) بشكل متساوٍ تقريباً، كما يُبيِّنُه التوزيع التالي لخريطة ضمائر الملكية في الجزء الأول من النص:

ضمائر الملكية

(أنا)	(أنتم)
فقات	بينكم
غيري	أنبأتكم
فأسألوني	بكم
تفقدوني	حربكم
نفسي	عليكم
تسألوني	تستطيلون

أنبأتكم

منكم

فقدتموني

ولمّا كان هدف المرسل هو التأثير في المتلقين، فقد مزج الضمير العائد إليه بالضمير العائد إليهم، ولم يختص بالضمير إلا في ثلاثة أفعال محورية، هي (فقات، غيري، نفسي)، أمّا المتلقون فقد اختصوا بأكثر الضمائر في قوله (بينكم، بكم، حربكم، عليكم، تستطيّلون، منكم)، في حين جعل باقي الأفعال النصية مشتركةً بينه وبين متلقي خطابيه، وذلك في الأفعال: (أسألوني، تفقدوني، تسألوني، أنبأتكم، فقدتموني).

ومن خلال هذا التفاعل الضميريّ في النص، يمكن تقسيم الأحداث النصية قسمين أساسيين:

الأول إيجابي، وهو ما اختصّ به المرسل، فهو قد (فقا عين الفتنة) وخلص المتلقين منها، وذلك عملٌ لا يقدرُ عليه إلا هو؛ لذا برز الضمير في (غيري) مختصاً به ولا يشاركه فيه أحد.

فإن قيل: إذا كان الفعلان النصيان السابقان (فقات، غيري) مختصين به؛ لخصائصه القيادية وسبقه في الإسلام، فما الذي يخصّه دون المتلقين في قوله (والذي نفسي بيده)؟ أليس المتلقون يشتركون معه في هذه الصفة؛ إذ كلُّ نفسٍ بيد الله؟ قلت: لعلّ المراد من تخصيص نفسه هنا أنها بيد الله، هو تنبيه المتلقين إلى أنه عبدٌ لله، لا يملك لنفسه نفعا ولا ضرا إلا بمشيئة الله، وفي ذلك تواضع لله، وحث للمتلّقين على ألا يرفعوه منزلةً لم يجعلها الله إليه، وبخاصّة أنه يريد إخبارهم عن أمورٍ يعدونها من المغيّبات، وفيه أيضا حثُّ لهم كي يبذلوا جهودهم في محاربة الفتنة، كما فعل هو، إذ هم بشرٌ مثله.

أمّا القسم الثاني من الأحداث فهو سلبي، وهو ما اختصّ به المتلقون، ذلك أنّ ضمير المخاطبين لم يبرز إلا في سياق سلبي، فقد برز أولاً في قوله: (ولو قد فقدتموني ونزلت بكم كرائه الأمور) فهم -بدونه- لن يجدوا ما يرضيهم في الحياة، بل إنهم لا يتوقعون إلا (كرائه الأمور)، ومن تلك الكرائه نقلصُ مجدهم وزوالُ عزهم، وهو الاستفادة من الاستعارة في قوله: (وذلك إذا قلّصت حربكم وشمّرت عن ساق)،

والموقف السلبي الثالث الذي يختص به المخاطبون هو ضيق الدنيا عليهم، وذلك قوله: (وضاقت الدنيا عليكم ضيقاً تستطيلون معه أيام البلاء عليكم).

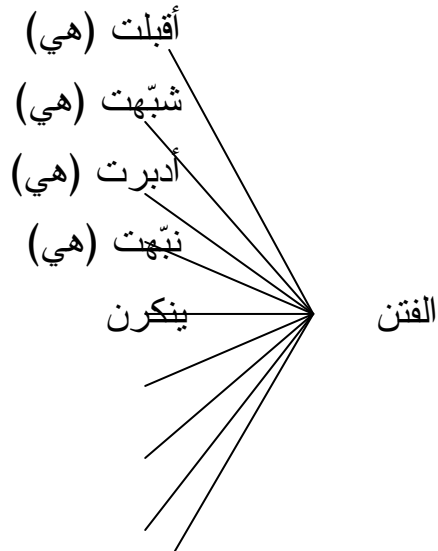
والموقف الإيجابي الوحيد الذي برز مع ضمير الملكية (أنتم) هو قوله: (حتى يفتح الله لبقية الأبرار منكم)، والسياق هنا لا يعم المتلقين جميعاً، بل فيه تخصيص لبعضهم، وهم الذين وصفهم ببقية الأبرار.

إن اللجوء إلى الإحالة ثنائية الاتجاه قد أعطى النص حيوية واستمراراً؛ ذلك أن هذا النوع من الإحالة يُعلن عن وجود ذاتين مستمرتين في النص (المرسل والمستقبل)، مما يولد حركة تفاعلية بين الذاتين، وهذا ما يعلنه المرسل من أول قوله (سلوني)؛ فهو يريد استمرار الحوار بينه وبين متلقي خطابه، ولا يريد أن يكون الخطاب ذا اتجاه واحد ينطلق منه ليصل إليهم، فإذا دخل المتلقي في الخطاب فإنه سيكون من عناصره الأساسية، فيتمكن من تتبّع تماسك النص؛ بل سينقل من مجرد متلق للخطاب إلى مرسل ومتلق في آن واحد، فالسؤال يولد جواباً، والجواب يولد سؤالاً آخر، وهكذا دواليك، ولا يمكن فك السؤال عن الجواب ألبتة.

أمّا في الجزء الثاني من النص فقد عمد المرسل إلى إبراز الضمير الوجودي المحيل إلى الغائب المؤنث (هي)، الذي يرجع إلى الطرف الثاني من الجملة الأولى (الفتنة).

وقد بدأ المرسل هذا الجزء بمقدمة عامة عن الفتنة، فقال: (إنّ الفتن إذا أقبلت شبّهت، وإذا أدبرت نبّهت، يُنكرن مقبلات، ويُعرفن مُدبرات، يحمن حول الرياح يُصبن بلدًا ويخطن بلدًا).

لقد طغى الضمير الوجودي على هذه المقدمة، فلم يبرز غير ضمير واحد (هي)، وذلك حسب التخطيط التالي:



يُعرفن

يحنن

يصبن

يخطئن

يتضح من التخطيط السابق سيادة الضمير الوجودي العائد إلى الفتن، لكن المرسل استخدم هذا الضمير استخدامين اثنين، مع كون المرجع فيهما واحداً؛ فقد استخدم الضمير المفرد (هي)، كما استخدم نون النسوة الدالة على الجمع، وهي ترجع كذلك إلى (الفتن).

وقد انتقل المرسل بعد ذلك إلى تخصيص الفتنة التي يريد تحذير متلقي خطابه منها، وهي فتنة (بني أمية)، وقد برز الضمير الوجودي بروزاً واضحاً؛ إذ بدأ تعليل خوفه على المتلقين من تلك الفتنة بإبراز ضميرها في قوله (فإنها)، ثم توالى الضمائر الوجودية الراجعة إلى فتنة بني أمية (خطتها، بليتها، فيها، عنها).

وقد أفاد المرسل من إضافة الفتنة إلى بني أمية (فتنة بني أمية)؛ إذ فكّ المركب الإضافي، فتحدّث عن جزئه الأول (الفتنة)، ثم انطلق في الحديث عن الجزء الثاني (بني أمية) باعتبارهما شيئاً واحداً؛ إذ المضاف والمضاف إليه شيء واحد.

والملاحظ أنّ المرسل في حديثه عن بني أمية وحدهم لم يستخدم ضمير العاقل، بل ساق حديثه عنهم في سياق تشبيههم بالناقة المسنة سيئة الخلق، لذا عاد إليها الضمير الوجودي الدال على غير العاقل (بفيها، بيدها، برجلها، درّها).

ولمّا برز ضمير الملكية العائد للمتلقين (بكم) تحوّل الضمير العائد لبني أمية للعاقل (لا يزالون، يتركوا، لهم، بهم، بلاؤهم، منهم، فتنّتهم، يسومهم، يسوقهم، يسقيهم، يعطيهم، يحلسهم).

إنّ هذه الجمهرة من الإحالات الضميرية، سواء الوجودية منها أو ضمائر الملكية إنّما تعود إلى شيئين اثنين ذكّرهما المرسل في الجملة الأولى، وهما (أنا) و (الفتنة)، فمهما تعدّدت الضمائر، ومهما ابتعدت فإنّ المتلقي قادرٌ على إرجاعها إلى مرجعها المذكور أولاً، وبهذا يكون المرسل قد حقّق للنصّ تماسكاً قوياً على المستوى الشكلي الخارجي، والمستوى الدلالي الداخلي.

إنّ الأمثلة السابقة قد بيّنت بوضوح الإحالة الضميرية بقسميها، كما بيّنت ارتباطها بالجملة الأولى واختزال بعض عناصرها، فكان المرجع الإشاري يتقدّم في الجملة الأولى، ثمّ يُحيلُ المرسلُ إليه بوساطة ضمائر الملكية والضمائر الوجودية. وتأكيداً على دور الإحالة في ربط أجزاء النصِّ بعضها ببعض، فقد عاد المرسلُ في خاتمة النصِّ ليُظهر ضمير الملكية الذي بدأ به النصِّ، وكأنه يعلن للمتلقى أنّ النصَّ انتهى من حيث ابتداء، فقد بدأ منه وانتهى إليه، ولذا أورد الضمير في (يرونني، لأقبل، أطلب، يُعطونني) مقلداً به النصِّ، ويمكن التمثيل لحركة (أنا) بالتالي: أنا

الإحالة البعدية Cataphora

تنفقُ الإحالة القبلية والبعدية في أنهما تقومان على صورة خاصة من الإحالة غير المباشرة بالنسبة إلى ضرب خاص من العناصر اللغوية تتمثل في قصور العنصر عن الإحالة بمفرده على مرجعه أو خارجه، ولا يتمُّ له ذلك إلا بالاتكاء على عنصر آخر يعضده في القيام بهذا الدور^١.

غير أنّ نوعي الإحالة يختلفان في أمر جوهريّ، هو تقدّم المفسّر، أو ما أطلقنا عليه تسمية المرجع الإشاري، في الإحالة القبلية، وتأخّر ذلك المرجع في الإحالة البعدية، ممّا جعل بعض الباحثين ينكرون وجود هذا النوع من الإحالة، بل عدّها "خارجة عن سنن الكلام مطلقاً، فالمتكلّم العاقل - والمتكلّم دائماً عاقل - لا يستعمل في كلامه المبهم؛ لأنه بذلك يناقض الغرض من الكلام مطلقاً، ويخرج عن سنن الخطاب، أو ليس الغرض من كل كلام البيان والتبيين؟"^٢

ثمّ يرُدُّ قائلًا: "ولئن بدأ توفر المفسّر ورافع الإبهام - وإن متأخراً - مُخرجاً من هذا التناقض، متى نظرت في الكلام بعد الفراغ منه، فإنه يفضي إلى القول بأنّ المتكلّم بدأ كلامه قاصداً الإبهام، وليس بناءً الكلام بدءاً على ما يناقض الغرض بأقلّ خطراً؛ لأنه يُحدث في أصل البيان شرخاً لا يمكن أن يُقبل إلا متى قام الدليل على

^١ محمد الشاوش: أصول تحليل الخطاب، ١٢١٣/٢

المرجع نفسه ١٢١٧/٢

كون البدء بالمبهم إبهامًا حقيقيًا، أو أنّ المتكلم حَقَّقَ به غَرَضًا لا يمكن أن يَتَحَقَّقَ الإبهام^١.

وقد ذهب هذا الباحث إلى تخريج ما ورد من نصوصٍ شاهدةٍ على تقديم الضمير على مفسره، فرأى أنّ مردّد ذلك إلى التقديم والتأخير، فقال: إنّ "ظاهرة الإضمار تجري في مستوى البنية الأصلية، ويكون إجراؤها في هذا المستوى مراعيًا لأصل الإضمار المقتضي لتقدّم المفسر على المضمّر، فإذا رام المتكلم التصرف في الرتب بالتقديم والتأخير لتحقيق ما يتحقّق بهما من الأغراض، كان ذلك التصرف بعد أن عمّل الإضمار عملاً، وأعطى حقه من مراعاة القواعد الدلالية المعنوية التي يقوم عليها... فإذا أنت رُمّت تناول هذه الظاهرة بتنزيلها في البنية الأصلية، وتقدم إجراء عملية الإضمار على عملية التصرف في رتب العناصر خرجت هذه الحالة من تلقاء نفسها من حالات الإحالة البعدية، وتنزلت في أصل الإضمار، وما يقتضيه من تقدّم المفسر^٢.

والحق أنّ ما ذهب إليه هذا الباحث بحاجة إلى مزيد مناقشة وبسط؛ إذ أبطل وجود الإحالة البعدية اعتمادًا على قصد المتكلم وهو الإبانة والوضوح، فلا يجوز، والحال هذه، أن يُبنى الكلام على الإبهام.

أقول: إذا كان من مقاصد المتكلم الإبانة والوضوح في بعض السياقات النصية، فإنّ الإبهام والغموض قد يكون مقصدًا للمتكلم في سياقات نصية أخرى، فيكون المتكلم قاصدًا الإبهام والتعمية على المتلقي، وعلى ذلك، فلا يجوز إطلاق الحكم بإرادة البيان والتبيين في كل كلام، بل لا بدّ من الوقوف على مقصد المتكلم، وهو أمر فطن إليه النحويون وتعارفوا عليه؛ إذ رأوا أنّ الإبهام من أغراض المتكلم، فقدّ عدّوا الأغراض التي تدعو إلى حذف الفاعل - على سبيل المثال - وإقامة نائبه مقامه، وعدّوا

^١ المرجع نفسه، والصفحة نفسها.

^٢ محمد الشاوش: أصول تحليل الخطاب ٢ / ١٢٢٣

منها رَغْبَةُ المتكلم في الإبهام على السامع، كقولك: تُصَدِّقَ بألفِ دينارٍ^١، وقد نَظَمَ هذا الأمرَ صاحبُ الكواكبِ الدُرِّيَّةِ، فقال^٢:

وَحَذْفُكَ الْفَاعِلَ لِلنَّظَامِ وَالسَّجْعَ وَالتَّحْقِيرَ وَالْإِعْظَامَ

وَالخَوْفَ وَالْإِبْهَامَ وَالْإِيثَارَ وَالْعِلْمَ وَالْجَهْلَ وَالْإِخْتِصَارَ

بل إن في اصطلاح نحوي الكوفة خير دليل على إرادة الإبهام ابتداءً؛ إذ سموا هذا النوع من الإحالة الضميرية التي تتقدم على مفسرها بـ(ضمير المجهول)^٣.

ومن أوضح المطالب على إرادة المرسل الإبهام حَذْفُ التمييز، فقد ذَكَرَ ابنُ جنِّي أَنَّ المتكلم قد يحذف التمييز، وذلك "إذا عَلِمَ من الحالِ حُكْمَ ما كان يُعْلَمُ منها به، وذلك قولك: عندي عشرون، واشتريت ثلاثين، ومَلَكْتُ خمسةً وأربعين، فإن لم يُعْلَمَ المراد لزم التمييز، إذا قَصَدَ المتكلمُ الإبانة، فإن لم يُرِدْ ذلك، وأرادَ الإلغازَ وحذفَ جانبِ البيانِ لم يُوجِبْ على نفسه ذَكَرَ التمييز. وهذا إنما يُصْلِحُهُ وَيُفْسِدُهُ غَرَضُ المتكلم، وعليه مدارُ الكلام"^٤.

فإذا بَطَلَ القولُ بتعميمِ إرادةِ البيانِ والوضوحِ في الكلام، بَطَلَ إنكارُ الباحثِ ورودَ الضميرِ قَبْلَ مَفْسَرِهِ؛ إذ يكونُ الغرضُ من وروده الإبهام، ولا ضيرَ أن يَبْدَأَ المرسلُ كلامَهُ مُبْهَمًا لتحقيقِ هدفٍ تواصلِيٍّ ودلاليٍّ، ثم يَبْدَأُ بتفسيرِ ما انبَهَمَ على المتلقين.

فإذا كان المرسلُ رَاغِبًا في جَذْبِ انتباهِ المتلقين لذلك المفسرِ وإشعارهم بأهميته، ورأى أن البَدْءَ بالإبهام سيحققُ له ذلك الهدف، فإنه يَبْدَأُ به، ولعلَّ في هذا تفسيرًا لقولِ النحويين إن ضميرَ الشأنِ يُسْتَعْمَلُ "في مواضعِ التَفْخِيمِ والتَعْظِيمِ، وذلك قولك: هو زيدٌ قائمٌ"^٥، فإنَّ الإنسانَ يُعْظَمُ ما يجهلُهُ ويفخمه؛ لذا ساق المرسل الضميرَ أولًا لمعرفةِ بابِهامِهِ وغموضِهِ، الأمر الذي يجعل المتلقين مستتفرين لمعرفة مفسرِ

^١ انظر حاشية محقق شرح ابن عقيل، ١/ ٤٥٣

^٢ محمد الأهدل: الكواكب الدرية في شرح متممة الأجزومية، تحقيق أحمد جابر جبران، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ط، ١٩٩٥م، ص

^٣ انظر ابن يعيش ٣/ ١١٥

^٤ الخصائص ٢/ ٢٨٠

^٥ ابن يعيش: شرح المفصل ٣/ ١١٥

ذلك الضمير المبهم، فيُحَقَّقُ المرسلُ انتباهَ المتلقين إلى الرسالة التي يريدُ إيصالها إليهم.

ونجدُ عند الرضيِّ تفسيراً وجيهاً لتقدُّم الإبهام على التفسير؛ إذ رأى أنّ "الغرضَ من الإبهامِ ثمَّ التفسيرِ إحداثُ وَقَعٍ في النفوسِ لذلك المُبْهَمِ؛ لأنَّ النفوسَ تتشوّقُ إذا سمعتْ المبهَمَ إلى العِلْمِ بالمقصودِ منه، وأيضاً، في ذِكْرِ الشيءِ مرتين: مُبْهَمًا ثمَّ مُفَسَّرًا توكيدٌ ليس في ذِكْرِهِ مرّةً"^١.

أمّا تخريجُ الباحثِ لتقدُّمِ الضميرِ على مُفسِّره على التقديمِ والتأخيرِ، فإنّما كان لالتزامه حدودَ الجملةِ الواحدة، وعدمِ الولوجِ بها إلى عالمِ النصِّ.

والحقُّ أنّ معالجةَ ورودِ الضميرِ قبلَ مفسِّره معالجةً نصيَّةً تُوصِلُ إلى الغرضِ الأساسِ من تقدُّمِ الضميرِ؛ إذ تكونُ تقنيَّةً من تقنياتِ تماسكِ النصِّ، يلجأُ إليها المرسلُ بغيةَ التنبيهِ على أهميَّةِ عنصرٍ أو مجموعةِ عناصرٍ يُحيلُ إليها لاحقاً.

ومن الأمثلةِ على هذا النوعِ من الإحالةِ قولُ عليٍّ -كرمَ الله وجهه-: (أيُّها الناسُ، إنّه لا يَسْتَعْنِي الرَّجُلُ -وإنَّ كانَ ذا مالٍ- عن عَشيرَتِهِ ودَفَاعِهِمْ عَنْه بِأَيْدِيهِمْ وَأَسْنِنَتِهِمْ)^٢

فالجملَةُ الأولى في هذا النصِّ هي: (إنَّ الرجلَ لا يَسْتَعْنِي عن عَشيرَتِهِ)، غيرَ أنّ المرسلَ قد قدَّمَ الإحالةَ الضميريَّةَ، وأخرَ مرجعها الإشاريَّ؛ لأنّه كان شاخصاً إلى الحديثِ عن أمرٍ يُهمُّ المتلقّي، وهو أمرٌ عظيمٌ لا يَرَقَى إليه الشكُّ في نظره، إذ أرادَ التركيزَ على (عدمِ الاستغناء) الذي ساقه بصيغةِ (لا + فعل مضارع)، وفي الوقتِ نفسه أرادَ المرسلُ أن يَصُبَّ التركيزَ على فاعلِ الاستغناء، وهو (الرجل)، كلُّ ذلكَ لِيُسوِّغَ عدمَ تركهِ العراقَ، معَ أنّ أهلها قد ملأوا قلبه قِيحاً، كما خاطبهم في نصِّ آخر^٣.

إذن فتقدُّمِ الضميرِ على المُفسِّرِ في هذا السياقِ إنّما كان بغرضِ شدِّ انتباهِ المتلقين، وتنبئهم إلى أنّ ما سيُلْقَى عليهم أمرٌ ذو بالٍ، ينبغي لهم التنبُّه إليه.

^١ شرح الكافية ١/ ١٩٩

^٢ نهج البلاغة ١/ ٦٢

^٣ انظر: نهج البلاغة ١/ ٧٠

وقد يكون في تقديم الضمير على مفسره تنبيه للمتلقين على أن ما سيُلقي عليهم من خطاب أمر لا يرقى إليه الشك، ومن ذلك قوله -كرم الله وجهه-: (أيها الناس، خذوها عن خاتم النبيين -صلى الله عليه وآله وسلم- إنه يموت من مات منا وليس بميت، ويبلى من بلى منا وليس ببالي، فلا تقولوا بما لا تعرفون؛ فإن أكثر الحق فيما تنكرون)^١.

فقد عمد إلى الإبهام تعظيماً لما سيقول، وتنبيهاً للمتلقين على عدم الشك؛ ذلك أنه ينسب لنفسه شيئاً لم يعهده المتلقي في بشر قبل، والمرسل ينسب للنبي الكريم تدعيماً لقوله، وحثاً للمتلقين على قبوله، وإن لم يفعلوا فسيقعون في محذور كبير وهو مجانية الحق والابتعاد عنه.

فالمتلقون يعلمون أن من سنة الحياة موت من يموت وانتهاءه، وأنه يصير إلى البلى لا محالة، غير أن المرسل يريد أن يخرج نفسه من هذه القاعدة، فهو ليس بميت وليس ببالي، وإن غاب شخصه عن الناس، بل هو باق ما بقي الدهر. ولقد كان المرسل على علم بأن المتلقين يشككون في هذا الذي قدمه لهم؛ ولذا ساق الجملة التعليلية الأخيرة: فإن أكثر الحق فيما تنكرون.

إن ضمير الشأن في هذا السياق قد حقق دلالة نصية لم يكن ليحققها لو تقدم مفسره عليه؛ ولا يمكن الكشف عن تلك الدلالة بعيداً عن الولوج في عالم النص نفسه؛ ولذا قصر شارحو النهج -بابتعادهم عن التحليل النصي- عن الوصول إلى سر هذا الضمير، فقال البحراني مفسراً: "لما كان -عليه السلام- في معرض ذكر الفائدة فكأنه قد تقدم؛ فلذلك أحسن إبراز الضمير في قوله: خذوها"^٢.

فإن قيل: ما ربط هذا الضمير بالجملة الأولى حتى عدتتموه اختصاراً واختزالاً لبعض عناصرها؟

قلنا: إن الجملة الأولى في هذا النص هي قوله: (خذوا عن رسول الله قوله: يموت من مات منا... إلخ)، فالقول المنقول عن الرسول الكريم -صلى الله عليه وآله

^١ نهج البلاغة / ١ / ١٥٤

^٢ البحراني: شرح نهج البلاغة / ٢ / ٣١٢

وسلم- في محلّ نصب مفعول (خذوا)، والضميرُ الذي استخدمهُ المرسلُ إنّما كان اختصاراً لهذا المفعول، فهو إذن مرتببٌ أشدَّ الارتباطِ بالجملةِ الأولى.

بقيَ من موضوع الإحالة الضميرية أن نشير إلى ما أشار إليه أحد الباحثين، إذ رأى أن ثمة صعوبات كبيرة تُجابه من يعالج نظام الإحالة في اللغة العربية، منها تعدُّد المُحالِ إليه في الإحالة النصية بوجه خاص، واختلاف النُحاة في التفسير التركيبي والدلالي لعنصر الإحالة، وغموض في هذا النظام، وخفاء العلاقة بين العنصر الإحالي والعنصر الإشاري حين يتعدَّرُ تحقُّقُ المطابقة في الجنس والعدد^١ إنّ من يقرأ هذا النصّ يظنّ أن تركيب الجملة العربية ملتبسٌ يكتتفه الغموض في أحيان كثيرة، وأن الإحالة الضميرية تزيد من تعقيد الجملة بدلاً من تخفيفها، والاستغناء عن بعض عناصرها، والحق أنّ هذا الحكم مبنيٌّ على الاعتداد بما ساقه بعض النحويين من صورٍ عقليةٍ لجمالٍ مصنوعةٍ يحتملها القياس النحوي، ولم ترد في إطار نصٍّ كامل، وإلا كان السياق كفيلاً بتبديد ما اكتنف تلك الإحالات من غموض أو لبس.

ثم إنّ في إسناد الغموض في نظام الإحالة وتفسيرها إلى النحويين مناقضة لما جاء على السنة أئمتهم منذ سيبويه الذي صرح بأنك "إنما تضررُ اسماً بعدما تعلم أنّ من يحدث قد عرف من تعني وما تعني، وأنت تريد شيئاً يعلمه"^٢.

إنّ هذه الأحكام التي أطلقها الباحث قائمة على الاعتداد بالجملة خارج النص، وإلا فإنّ النصّ يعطي متلقيه الأدوات النصية التي بها يستطيع إرجاع كل إحالة إلى مرجعها الإشاري، وعندما يواجه المرسل إشكالاً في تعدُّد المُحالِ إليه، أو يخاف من أن يتخذ المتلقي مرجعاً للإحالة غير الذي يريد، فإنه يلجأ إلى تقنيات عدّة، تحدّد مراده من الإحالة، ولا يمكن الوقوف على ذلك إلا من خلال النظرة النصية.

خذ مثلاً قول عليّ -كرم الله وجهه- مخاطباً أهل البصرة بعد انتهاء حرب الجمل: (كنتم جند المرأة، وأتباع البهيمة، رغا فأجبتم، وعقر فهربتم)^٣، وانظر في

^١ سعيد بحيري: دراسات لغوية، ٩٣-٩٤

^٢ الكتاب ٦/٢

^٣ نهج البلاغة ١/ ٤٤

عُدولِهِ عن استخدامِ ضميرِ المؤنَّثِ في قولِهِ (رغا)، تَجِدُ أَنْ الإحالةَ التي يتوقَّعُها المتلقِّي هي تلك التي تُحِيلُ إلى المؤنَّثِ؛ لأنَّ المرجعَ الإشاريَّ لهذه الإحالةِ هو (البهيمة)، لكنَّ المرسلَ لما خَشِيَ أَنْ يَجْعَلَ المتلقِّيَ (المرأة) مرجعًا إشاريًا لتلك الإحالة - وهو ما لا يريده - عدَلَ عن استخدامِ الضميرِ المؤنَّثِ إلى المذكَّرِ؛ لِيُبْقِيَ متلقيَ خطابِهِ دائريين في فَلَكَ (الجَمَلِ)، الذي هو نوعٌ من أنواعِ (البهيمة) المتقدِّمِ ذِكْرُها. إنَّ المرسلَ، بِجُنُوحِهِ إلى عَدَمِ المطابقةِ بين الإحالةِ ومرجعِها الإشاريِّ، قد حدَّدَ مسارَ التأويلِ الذي يريده، فليسَ للمتلقِّي أَنْ يووِّلَ بخلافِ ذلك؛ الأمر الذي يعني أَنَّهُ جَعَلَ للنصِّ سلطةً محدَّدةً لسلوكِ المتلقِّي في التأويلِ، وليسَ للمتلقِّي حريَّةَ التأويلِ خارجَ القانونِ النصِّيِّ.

الإحالات الإشارية

إنَّ ما قلناه في الإحالةِ الضميرية ينطبقُ تمامًا على الإحالةِ بالإشارة؛ إذ يلجأُ المرسلُ إليها بغيةَ دمجِ بعضِ العناصرِ في الجملةِ الأولى، يبيدُ أَنْ الغالبَ في المرجعِ الإشاريِّ للإحالةِ الإشاريةِ أَنْ يكونَ وحدةً نصيةً، ومِمَّا وَرَدَ في النهجِ مثالاً على الإحالةِ الإشاريةِ قوله -كرم الله وجهه- "لبعض أصحابِهِ لما عَزَمَ على المسيرِ إلى الخوارجِ، فقالَ له: يا أميرَ المؤمنين، إنَّ سِرَّتَ في هذا الوقتِ خَشِيْتُ أَنْ لا تَظْفُرَ بِمُرَادِكَ، من طريقِ عِلْمِ النجومِ. فقالَ عليه السلام:

(أَتَزْعُمُ أَنَّكَ تَهْدِي إِلَى السَّاعَةِ الَّتِي مَنْ سَارَ فِيهَا صُرِفَ عَنْهُ السَّوْءُ، وَتُخَوِّفُ مِنْ السَّاعَةِ الَّتِي مَنْ سَارَ فِيهَا حَاقَ بِهِ الضَّرُّ؟ فَمَنْ صَدَّقَ بِهَذَا فَقَدْ كَذَّبَ الْقُرْآنَ، وَاسْتَعْنَى عَنِ الإِعَانَةِ بِاللَّهِ فِي نَيْلِ المَحْبُوبِ، وَدَفَعَ المَكْرُوهَ).^١

لقد استغنى المرسلُ عن إعادةِ الوحدةِ النصيةِ باستخدامِ الإحالةِ الإشاريةِ في قوله: (فمن صدَّق بهذا...) إذ قامَ اسمُ الإشارةِ (هذا) مقامَ النصِّ المتقدِّمِ، وحقَّقَ بذلك أمرين أساسيين:

الأول: أنه أقام تماسكاً بين الجزء الأول من النصّ والجزء الثاني؛ إذ يقوم الأول مقام المقدمة التي تُفضي إلى النتيجة المذكورة في الجزء الثاني من النصّ، والمقدمة ونتيجتها متماسكتان، ولا ينفك جزءٌ منها عن الآخر.

الثاني: أنه تمكّن من ذكر جواب الشرط مباشرة دون مباحدة بين طرفيه، ولولا ذكر اسم الإشارة (هذا) لما تمكّن من ذلك؛ إذ يكون على المرسل أن يقول: (فمن صدق بأنك تهدي إلى الساعة التي من سار فيها صرف عنه السوء، وتُخوف من الساعة التي من سار فيها حاق به الضرر فقد كذب القرآن) ولو أن المرسل فعل ذلك لفاتته سرعة إيقاع الجزاء على القائل.

ومن الأمثلة على الإحالة الإشارية قوله -كرم الله وجهه-: (الحمد لله المعروف من غير رؤية، والخالق من غير رؤية، الذي لم يزل قائماً إذ لا سماء ذات أبراج، ولا حجب ذات أرتاج، ولا ليل داج، ولا بحر ساج، ولا جبل ذو فجاج، ولا فج ذو اعوجاج، ولا أرض ذات مهاد، ولا خلق ذو اعتماد. ذلك مُبتدع الخلق ووارثه، وإله الخلق ورازقه)^١

فالمرجع الإحالي لقوله (ذلك) هو (الله) المذكور في الجملة الأولى، مع ما لحق ذكره تعالى من أوصاف، وكأنه قال: إن الله الموصوف بالصفات المتقدمة هو مُبتدع الخلق ووارثه.

الحذف

قلنا إن قاعدة الدمج تعتمد على ركنين: الإحالة والحذف، وقد تتبعنا الإحالة بقسميها: القبليّة والبعدية، ورأينا كيف ترتبط تلك الإحالات بالجملة الأولى، الأمر الذي يولّد نصّاً متماسكاً، وسنعرض هنا للحذف مُبيّنين صلته بالجملة الأولى، وكيفية تحقيقه التماسك النصّي.

لقد تنبّه النحويون العرب لظاهرة الحذف وناقشوا كثيراً من المسائل المرتبطة بها؛ فقد عدّوا هذه الظاهرة مشتركةً بين المرسل والمتلقي، إذ يقوم المرسل بعملية الحذف، لكنه لا يحذف إلا ما كان معلوماً عند المتلقي، وإلا كان من تكليف العلم بالغيب، كما يقول ابن جنّي^١.

وقد قسم النحويون الحذف ثلاثة أقسام، بحسب الوجوب والجواز والامتناع، فالحذف الممتنع هو ذلك الحذف الذي لم يتوافر شرطه، أي لم تتوافر القرينة والدليل على العنصر المحذوف؛ ذلك أنه متى انعدم الدليل امتنع الحذف؛ لما في ذلك من تكليف العلم بالغيب.

والحذف الجائز هو ما توافر فيه الدليل على المحذوف، وهو ما سنركّز عليه الحديث؛ باعتباره وجهاً من أوجه الاختصار والدمج لعناصر الجملة الأولى.

أمّا الحذف الواجب، فهو حذف (نظري) أي لا يظهر له أثر في الاستخدام الفعليّ للغة؛ وإنما حدّده النحويون ليتسنى لهم إرجاع بعض الصيغ إلى الأشكال النظرية، المعتمدة على نظرية العامل، ومن أمثاله حذف الفعل من بعض المصادر،

^١ انظر: الخصائص ٢/ ٣٦٠

يقول الرضي: "ومن المصادر الواجبُ حَذْفُ فِعْلِهَا قِيَاسًا أَيضًا: كُلُّ مَا كَانَ تَوْبِيخًا
مع استفهام... نحو قوله:

أَرْضِيَّ وَذُنْبَانُ الْخَطُوبِ تَنْوِشْنِي

و(أَمَكْرًا وَأَنْتَ فِي الْحَدِيدِ؟)... وَإِنَّمَا وَجَبَ حَذْفُ الْفِعْلِ فِيهِ حِرْصًا عَلَى انْزِجَارِ
الْمَوْبِخِ عَمَّا أُنْكَرَ عَلَيْهِ، وَقَدْ اسْتُعْمِلَتِ الصِّفَاتُ مَقَامَ الْمَصَادِرِ فِي التَّوْبِيخِ، نَحْوُ: أَقَائِمًا
وَقَدْ قَعَدَ النَّاسُ؟^١

وقد وضع النحويون للحذف شروطًا، حددها ابن هشام في ثمانية^٢، هي:

١. وجود الدليل على المحذوف، سواء كان الدليل حاليًا أم مقاليًا.
٢. أن لا يكون المحذوف كالجزم.
٣. أن لا يكون المحذوف مؤكدًا؛ لأنَّ المؤكَّد مريدٌ للطول، والحاذف مريدٌ للاختصار.
٤. أن لا يؤدي الحذف إلى اختصار المُخْتَصَرِ، فلا يُحذفُ اسمُ الفعلِ دون معمولِهِ؛ لأنَّه اختصارٌ للفعلِ.
٥. أن لا يكون المحذوف عاملاً ضعيفًا.
٦. أن لا يكون المحذوف عوضًا عن شيءٍ محذوفٍ.
٧. أن لا يؤدي الحذف إلى تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه.
٨. أن لا يؤدي الحذف إلى إعمال العامل الضعيف، مع إمكان إعمال العامل القوي.

كما عدَّ النحويون والبلاغيون أغراض الحذف، فذكروا منها التخفيف والإيجاز، والانتساع، والتفخيم والإعظام، وقصد الإبهام، وغيرها^٣، لكنهم لم يعرضوا
لأثر الحذف في تماسك النص، وهو ما يُهمُّنا في هذا البحث؛ إذ سنحاول الوقوف على
أثر ظاهرة الحذف في بناء النص وتماسكه، وارتباط المحذوفات بالجملة الأولى؛ فهي

^١ شرح الكافية ١/ ٣٣١

^٢ انظر: مغني اللبيب، ٢/ ٦٠٣-٦١٠

^٣ انظر: طاهر حمودة: ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، ١٩٩٩، ص ٩٧-١١٢

التي توجه المحذوفات في النص، إضافة إلى أنها تعطي المتلقي السياقات اللفظية والمقامية؛ لينسني له تقدير المحذوف.

ولا يكاد يوجد نص في العربية يخلو من ظاهرة الحذف، وهي تقنية أتبعها عليّ -كرم الله وجهه- كثيراً، حتى غدا ذلك مَلَمَحًا أسلوبياً في نهج البلاغة، ومن ذلك قوله: (فاتقوا الله تقيّة من سمع فخشع، وأقرّف فأقرّف، ووَجَل فعَمِل، وحاذر فبادر، وأيقن فأحسن، وعبر فأعتبر، وحذر فآذجر، وأجاب فأناب، ورجع فتاب، وأقْدَى فأخذى، وأري فرأى، فأسرّع طالباً، ونجا هارباً)^١

لقد عمل على تماسك هذه الوحدة النصية قانونا التوسيع والدمج معاً؛ إذ امتدت الجملة الأولى أولاً بوساطة العطف الذي تجلّى في موضعين:

فقد استعمل المرسل العطف بالواو لعطف القضايا الرئيسية في النص بعضها على بعض؛ إذ يمثل كل فعلين متجاورين قضية مستقلة في النص.

كما عمد إلى العطف بالفاء بين الفعلين المكوّنين لكل قضية؛ إذ أراد تحقيق سرعة حصول النتيجة بمجرد حصول السبب، فالخشوع -على سبيل المثال- وقع من هذا المؤمن المثال بمجرد السماع، أي أنه لم يتأخر في إجابة الداعي إلى الله.

أمّا قانون الدمج فقد تجلّى بمظهره في هذه الوحدة النصية، فقد برزت الإحالة القبلية بشكل ملحوظ فيها؛ إذ إن كل فعل من الأفعال المذكورة يستلزم تقدير إحالة تُرجعه إلى (المؤمن المثال) المراد رسم صورته في هذه الوحدة، أي أن ذا اللب قد تحوّل إلى مرجع إشاري لكل الإحالات الواردة في هذه الوحدة النصية.

والمظهر الثاني الذي نحن بصده الآن هو مظهر الحذف؛ فقد عمد المرسل إلى تكثيف المحذوفات في هذه الوحدة النصية، فحذف المرسل المفعول به من الأفعال كلّها، وحذف الفاعل في بعض الأفعال، وعدل عن صيغة المبني للفاعل إلى صيغة المبني للمفعول.

إن القضية الأساسية في حذف المفاعيل هنا هي فتح الدلالة النصية أمام المتلقي؛ إذ يتمكّن من تصوّر أي مفعول مناسب؛ وبذا يكون النص قابلاً للامتداد في

الزمان، فلا يختصُّ بزمانٍ أو مكانٍ معيَّنين، فكَمَا ناسبَ المخاطِبِينَ الذين تَلَقَّوهُ مباشرةً، فإنَّه يناسبُ مَنْ يَتَلَقَّاهُ اليومَ أو في المستقبل.

غير أنَّ هذا الانفتاحَ الدلاليَّ الذي ولَّده الحذفُ محكومٌ بالقرائنِ الحاليةِ والمقاليَّةِ، وذلك يُعطي النصَّ سياقاً من الحصانةِ يَمْنَعُ تقديرَ ما خَرَجَ عن السياقِ، فلو أخذنا القضيةَ الأولى (سَمِعَ فَخْشَع) لَوَجَدْنَا أَمَامَنَا قائمةً من المحذوفاتِ طويلةً؛ إذ لم يقدِّم المرسلُ معنى السمعِ الذي يريده، بل جَعَلَهُ عامًّا، ذلك أنَّ «فَعَلَ السَّمْعُ يُرَادُ بِهِ أَرْبَعَةٌ مَعَانٍ:

أحدها: سَمِعُ إدراك، ومُتَعَلِّقُهُ الأصوات.

الثاني: سَمِعُ فَهْمٌ وَعَقْلٌ، ومُتَعَلِّقُهُ المعاني.

الثالث: سَمِعُ إجابةٌ وإعطاءٌ ما سُئِلَ.

الرابع: سَمِعُ قَبولٌ وانقيادٌ^١.

وإذا كان السياقُ النصِّيُّ قد أَبْعَدَ المعنى الثالثَ، فإنَّ المعانيَ الباقيةَ محتَمَلَةٌ في هذه الوحدةِ النصيَّةِ، الأمر الذي يجعل قائمةَ المحذوفاتِ طويلةً جدًّا؛ فإنَّ كلَّ معنى من معاني (سَمِعَ) السابقةِ يمكنُ أن يندرج تحتَه كثيرٌ من المفاعيلِ، فقد يكون المؤمنُ المرادُ رَسَمَ صورتهِ والافتداءَ بِهِ، قد سَمِعَ آياتِ اللهِ، أو سَمِعَ كلامَ رسولِ اللهِ والواعظينَ من بعده، أو سَمِعَ قِصَصَ الأممِ الغابرةِ، أو يكونُ قد تَفَكَّرَ في خَلْقِ اللهِ وَعَظَمَتِهِ، إلى غير ذلك من قائمةِ المسموعاتِ التي يمكن تقديرُها.

وبما أنَّ سياقَ الخطابِ يدورُ في فَلَكَ الموعظةِ والإنابةِ إلى اللهِ، فلن يكونَ بمقدورِ المتلقِّيِ تقديرُ محذوفٍ يَخْرُجُ عن هذا السياقِ، فلا يمكنُ تقدير: سَمِعَ الباطلَ - على سبيلِ المثالِ - فَخْشَع، إلا أن نُقَدِّرَ محذوفًا آخرَ يتوسَّطُ هذينِ الفعلينِ؛ ليكونَ الحذفُ مُنْسَجِمًا مع السياقِ النصِّيِّ الواردِ فيه، إذ يمكننا تقدير: سمع الباطلَ فَأَنْكَرَهُ وَخَشَعَ قَلْبُهُ لَهِ.

والذي يُبْعِدُ هذا التقديرَ ثِقَلُهُ على المتلقِّي؛ إذ يحتاجُ إلى جُهْدٍ مُضَاعَفٍ في إدراكه، فَيَنْشَغِلُ بِهِ ويتركُ الهدفَ الأساسَ من الرسالةِ، وهو ما لا يريده المرسلُ.

^١ ابن قيم الجوزية: بدائع الفوائد، إدارة الطباعة المنيرية، مصر، د.ط، د.ت، ٧٥-٧٦

وهكذا هي الحال في المحذوف في القضية الثانية (واقترفَ فاعترفَ)؛ ذلك أنَّ المعنى المعجميَّ للفعلِ (اقترفَ) هو الاكتسابُ، سواء كان خيراً أم شراً، فإنه يقالُ: اقترفَ ذنباً، أي أتاهُ وفعله، واقترفَ لِعِيَالِهِ، أي اكتسبَ لَهُمْ^١.

إنَّ هذا الاستعمالَ المعجميَّ لاقترفَ يجعلُ من النصِّ فضاءً مفتوحاً يمكن للمتلقي أن يؤوّلَ من خلاله محذوفاً مناسباً؛ إذ قد يكونُ ذلك المؤمنُ اقترفَ ذنباً أو إثماً، أو أيّ مفعولٍ يَدْخُلُ في حَقْلِ الإثمِ والخطيئةِ الدلاليِّ، فاعترفَ بِخَطِيئِهِ وتَقْصِيرِهِ، وقد يكونُ اقترفَ نِعْمَةً أي اكتسبَهَا، فاعترفَ بِفَضْلِ اللَّهِ عَلَيْهِ.

إنَّ الحذفَ في هاتينِ القضيتينِ بسيطٌ، يعتمدُ على تأويلِ مَحذوفٍ واحدٍ، غيرَ أنَّ المرسلَ عَمَدَ إلى الحذفِ المُركَّبِ، الذي يعتمدُ على تأويلِ أكثرَ من محذوفٍ، فقد حذَفَ الفاعلَ ومفعولَهُ في قوله (وعُبرَ فاعتبرَ، وحذُرَ فازدَجَرَ) فَمَنْ ذا الذي ساقَ إلى (المؤمنِ المثالِ) العِبْرَةَ؟ ومن الذي حذَرَهُ؟

إنَّ حَذْفَ الفاعلِ هنا يَصُبُّ فيما قلناه من أنَّ هذا الحذفَ يفتحُ الدلالةَ النصيةَ للتأويلِ المُنْسَجِمِ مع معطياتِ النصِّ السياقيةِ، كما يجعلُ النصَّ قابلاً للامتدادِ في الزمانِ، فلا يُحْدِثُ زَمَنُ إِنْتَاجِ الخُطَابِ ولا مكانَهُ.

فلو أنَّ المرسلَ حَدَدَ فاعلاً للفعلِ (عُبرَ) فقال على سبيلِ المثالِ: (فساقِ الرسولُ إليه العِبْرَةَ فاعتبرَ)، لكانت هذه القضيةُ مقصورةً على وجودِ الرسولِ الكريمِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ - ولا تنطبقُ على أحدٍ مِنْ بعده، وبالتالي يكونُ المؤمنُ المثالُ معدوماً في الأَعْصَرِ التاليةِ لعصرِ الرسولِ، وليس هذا مقصدُ المرسلِ، بل إنَّ مقصدَهُ الأساسَ هو رَسْمُ صورةٍ لمؤمنٍ مِثَالٍ يَتَّخِذُهُ المتلقونَ قدوةً لهم، وهو أمرٌ مُمكِنُ الوجودِ في كلِّ زمانٍ ومكانٍ.

إنَّ فَحَذْفَ الفاعلِ من هذا الفعلِ يجعلُ من اليسيرِ على المتلقينِ تأويلُ محذوفٍ مناسبٍ، ومن ثمَّ قبولُ هذه الرسالة؛ فقد يُؤوّلُ المتلقي الفاعلَ شخصاً، كالرسولِ أو أحدِ الدُّعَاةِ إلى الله، وقد يُؤوّلُهُ بحالةٍ من حالاتِهِ، كَأَنَّ يُعْتَبِرَ بِموتِ شخصٍ، أو فُقْدَانِ مالٍ أو غيرِ ذلك.

وما قيلَ في حَذْفِ فاعِلِ (عَبَّرَ) يقالُ في حَذْفِ فاعِلِ (حُدِّرَ)، فإنَّ المتلقِّيَ قادرٌ على تقديرِ فاعِلٍ مناسبٍ للسياقِ النصِّيِّ الذي ورَدَ فيه هذا الفعلُ.

وإذا كان الحذفُ قد عمَلَ على فَتْحِ الدلالةِ النصِّيةِ، وجعلَ النصَّ ممتدًّا في الزمانِ والمكانِ، فإنَّه قد عملَ قبلَ ذلك على دمجِ عناصرِ الجملةِ الأولى، فأنشأ نصًّا متماسكًا بعيدًا عن الهلهلةِ والحشو.

إنَّ القضايا المذكورةَ في هذه الوحدة، والمُعَبَّرَ عنها بالأفعالِ ترتبطُ ارتباطًا مباشرًا بالجملةِ الأولى، التي انطلقَ المرسلُ منها، وهي قوله: (اتقوا الله)؛ إذ اشتقَّ من المسندِ فيها مصدرًا مُبَيَّنًّا لِنَوْعِ ذلكِ المسندِ (تقية)، ثمَّ حدَّدَ الحالاتِ التي تكونُ عليها التقيةُ المطلوبةً.

لقد استغنى المرسلُ باتباعه العطفَ عن إعادةِ المصدرِ مع كلِّ فعلٍ من الأفعالِ المذكورة، وفي ذلك اختصارٌ لِمُتَعَلِّقِ الجملةِ الأولى، وإشارةٌ إلى كونِ هذه الأفعالِ كلها تُكوِّنُ في نهايةِ النصِّ صورةً لهذا المؤمن، فلا ينفكُّ جزءٌ من الصورةِ عن الجزءِ الآخرِ، بل يكونُ المتلقِّيُّ مُلزَمًا بِتَبَتُّعِ تلكِ الأفعالِ حتَّى يتمكنَ من إدراكِ مقصدِ المرسلِ، ويرسمَ الصورةَ المبتغاةَ في ذهنه.

ثمَّ إنَّ في تقنيةِ حَذْفِ الفاعِلِ أو المفعولِ في الوحدةِ النصِّيةِ تسهيلًا لاسترجاعِ الرسالةِ، إذ يكتفي المتلقِّيُّ بتذكُّرِ الجزءِ الأوَّلِ من القضيةِ، أي الفعلِ الأوَّلِ، ويقومُ هو بإكمالِ عناصرها من عنده؛ لِعَدَمِ ورودِ فاعِلٍ أو مفعولٍ مُعَيَّنَيْنِ.

بدءا بصياغة الضابط العام للحذف، الذي ورد على لسان سيبويه إذ يقول إنك
 تُضمِرُ بعدما أضمرت فيه العرب من الحروف والمواضع، وتُظهِرُ ما أظهرُوا،
 وتجري هذه الأشياء التي هي على ما يستخفون بمنزلة ما يحذفون من نفس الكلام،
 ومما هو في الكلام على ما أجروا، فليس كل حرفٍ يحذف منه شيء ويثبت فيه^١.

^١ الكتاب ١/ ٢٦٥-٢٦٦

الفصل الثالث

التماسك الداخلي في نهج البلاغة

القسم الأول: التماسك الدلالي

إنَّ أولى خطوات البحث في التماسك الدلالي في النصوص هي رصد موضوع النص وكيفية بنائه، إذ إنَّ علاقةً وثيقةً يلحظها الباحث بين ترتيب جُمَلِ النصِّ وترتيب أحداثه.

أولاً: وحدة الموضوع:

المقصود بموضوع النصِّ هنا هو "الفكرة الأساسية أو الرئيسة في النصِّ، التي تتضمن معلومة المحتوى الهامة المحددة للبناء في كامل النصِّ بشكلٍ مركِّزٍ ومجرِّدٍ"^١.
 إذن فلكلِّ نصِّ موضوعٌ رئيسٌ يدور حوله؛ إذ لا يخلو النصُّ من فكرةٍ أساسيةٍ يريد المرسل تبليغها للمتلقِّي؛ لذا يعمدُ المرسل إلى بناء جزئياتِ النصِّ رابطاً بعضها ببعضٍ بروابطٍ دلاليةٍ وشكليةٍ، تاركاً أمرَ استنتاجِ الموضوعِ الرئيسِ إلى المتلقِّي.
 إنَّ استنتاجَ الموضوعِ الرئيسِ يتمُّ -غالباً- بعد انتهاء النصِّ؛ إذ يجمعُ المتلقِّي الموضوعاتِ الفرعيةَ ويبني منها الموضوعَ الرئيسَ، غير أنَّ ذلك ليس شرطاً مطَّرداً؛ فقد يتوقَّع المتلقِّي مساراتِ الدلالةِ منذ بداية الموضوع، وبخاصةً في النصوصِ الشفهية، فإنَّ لمعرفةِ المتلقِّي بالمرسل، وخلفياته الثقافية، والسياقاتِ المصاحبةِ لإنتاجِ النصِّ دوراً كبيراً في تقديرِ الدلالةِ النصيةِ منذ بدءِ النصِّ، وتلك عمليةٌ تنتمي إلى جوهرِ الفعلِ النصيِّ الذي يقومُ بتحريكِ المفاهيمِ الدلاليةِ عند المتلقِّي.

وإذا سلّمنا بوجود الموضوع الرئيس لكلِّ نصِّ، فإنَّ ذلك يعني رجوعَ الأحداثِ الأساسيةِ في النصِّ إليه، الأمر الذي يقود إلى تماسكِ النصِّ؛ إذ يكون الموضوعُ الفرعيُّ لبنةً من لبناتِ بناءِ النصِّ، ترتبطُ بسابقتها ولا تنفكُ عن الوحدة التي تليها، ومن ثمَّ يتحوّل موضوعُ النصِّ إلى خيطٍ رابطٍ لأجزاءِ النصِّ بعضها ببعضٍ.

إنَّ القولَ بالموضوع الواحد الذي ينتظمُ النصَّ يعطي المرسلَ حريةً في إنشاءِ موضوعاتٍ فرعيةٍ يرفدُ بها الموضوعَ الرئيسَ في النصِّ، كما يعطيه الحريةَ في التنقلِ بين تلكم الموضوعاتِ، وكثيراً ما يلجأُ المرسلُ إلى إنشاءِ موضوعٍ جديدٍ

^١ هاينته من وزميله: مدخل إلى علم اللغة النصي، ص ٥٠

مقطوع عن سياق سابقه اتكاء على معرفة المتلقي بالموضوع الرئيس، إذ يتمكن المتلقي من إيجاد الخيط الرابط لهذا الموضوع بالسياق العام للنص. غير أن استنباط موضوع النص ليس بالعملية اليسيرة، ذلك أنه لا يمكن استبعاد سطوة الموقف الشخصي، أو السلطة الإيديولوجية لمحلل النص لدى استنتاج موضوع النص، كما أن موضوع الخطاب ليس مجرد مركب اسمي بسيط، وإنما هو قضية تصدر بشأنها أو توضح دعوى معينة^١.

ومن أجل ذلك، يواجه محلل الخطاب مشكلات عدة حينما ينوي استعمال مفهوم (الموضوع) للتعبير عما هو متحدث أو مكتوب عنه، فهو مفهوم منظم ومغر، ويتمثل إغراء هذا المفهوم في أنه يبدو وكأنه المبدأ المركزي المنظم لقدر كبير من الخطاب، وقد يمكن المحلل من تفسير الأسباب التي جعلتنا ننظر إلى جمل عدة، أو أقوال على أنها مجموعة من نوع خاص، مستقلة عن مجموعة أخرى، كما قد يمنحنا وسائل تمكننا من التمييز بين مقاطع من الخطاب نحس بأنها أمثلة جيدة متناسقة، ومقاطع أخرى نحس -بحدسنا- أنها سلسلات من الجمل غير المتناسقة^٢.

وقد اقترح (أجريكولا Agricola) أن يتم استنباط (الموضوع) من خلال تحليل النص مروراً بخمس مراحل:

١. "إيصال الأبنية الدلالية الأولية.
٢. استنباط سلاسل النظائر الرئيسة، وتوحيد العناصر المترادفة في علامات دلالية سائدة، وتحديد قطع النص بتركيز قوي أو ضعيف من علاقات النظائر.
٣. فصل الوحدات الفرعية الكبرى للنص، وإيصال القضايا العليا.
٤. استنتاج الروابط بين القضايا العليا.
٥. إيصال بناء توافق الظروف المجرّد^٣.

والذي يبدو لي أن لمعرفة مناسبة النص، والسياقات التي لازمت إنتاجه، دوراً أساسياً في معرفة الموضوع الرئيس لذلك النص، كما أن تتبّع المهيمات الدلالية

^١ انظر: براون ويول: تحليل الخطاب، ص ٨٧

^٢ المرجع نفسه، ص ٩٠

^٣ هاينه من وزميله: مدخل إلى علم اللغة النصي، الحاشية (١) ص ٥٤

المسيطرة على النص، التي تجعل من ثيمة معينة في النص محوراً تدور حوله الأحداث النصية يُسهم في معرفة موضوع ذلك النص.

إن الاعتماد على مناسبة النص له دور كبير في معرفة (مراد المتكلم)، كما يقول الأصوليون؛ ذلك "أن سبب الخطاب إما سؤال سائل أو غيره، وغير السؤال إما أمرٌ حادثٌ، أو أمرٌ باقٍ، وكلاهما يكون عيناً وصفةً وعملاً، فينتفع بالسبب في معرفة جنس الحكم تارة، وفي صفته أخرى، وفي محله أخرى، ومن لم يحط علماً بأسباب الكتاب والسنة عظم خطؤه، كما قد وقع لكثير من المتفهمين والأصوليين والمفسرين والصوفية... فجهات معرفة مراد المتكلم ثلاث في كلام الشارع، وكلام العباد من حالف وغيره:

أحدها: العلم بقصده من دليل مُنفصل، كتفسير السنة للكتاب، وتخصيص العموم، وقول الحالف: أردت كذا.

والثاني: سبب الكلام وحال المتكلم.

والثالث: وضع اللفظ مفردةً ومركبةً، ويدخل فيه القرائن اللفظية^١.

إن ابن تيمية في قوله هذا قد جعل من معرفة سبب الكلام والظروف المحيطة به أساساً لمعرفة مراد المتكلم، ويمكننا أن نبني عليه القول بأن سبب الكلام يعدُّ أمراً أساسياً في بناء تماسك النص دلاليًا؛ ذلك أن المتلقي يجعل من سبب الكلام أو مناسبتة خيطاً جامعاً للأفكار التي يرسلها المتلقي.

وسأنتقل لدراسة وحدة الموضوع من نص كامل من نصوص النهج؛ بغية تعرف العلاقات التي تربط مقدمة النص بوسطه وخاتمته؛ إذ إن النصوص المجتزأة تفقد تلك الخصوصية، لذا اخترت نص (الجهاد) الذي تمت دراسته وتحليله في قسم العطف من التماسك النحوي، وسأتبع أولاً العلاقات الدلالية بين جمل الوحدة النصية ذاتها، ثم العلاقات الدلالية بين الوحدات النصية الكبرى المكونة للنص.

يقول عليّ -كرم الله وجهه-: [أما بعد، فإن الجهاد بابٌ من أبواب الجنة فتحه الله لخاصة أوليائه، وهو لباس التقوى، ودرع الله الحصينة، وجنته الوثيقة، فمن تركه رغبةً عنه ألبسه الله ثوب الذل، وشمله البلاء، ودبث بالصغار والقماء،

^١ ابن تيمية: المسودة في أصول الفقه، ص ١٣

وَضْرِبَ عَلَى قَلْبِهِ بِالْأَسْدَادِ، وَأَدِيلَ الْحَقُّ مِنْهُ بِتَضْيِيعِ الْجِهَادِ، وَسِيمِ الْخَسْفِ،
وَمُنْعِ النَّصْفِ.]

[ألا وإني قد دعوتكم إلى قتال هؤلاء القوم ليلاً ونهاراً، وسراً وإعلاناً، وقلت
لكم اغزوهم قبل أن يغزوكم، فوالله ما غزيت قوم في عقر دارهم إلا ذلوا، فتواكلتم
وتخاذلتهم حتى شنت عليكم الغارات، وملكت عليكم الأوطان.]

[وهذا أخو غامد قد وردت خيله الأنبار، وقد قتل حسان بن حسان البكري،
وأزال خيلكم عن مسالحتها، ولقد بلغني أن الرجل منهم كان يدخل على المرأة
المسلمة والأخرى المعاهدة فينتزع حجلها، وقلبها، وقلاندها، ورعاتها، ما تمتع منه
إلا بالاسترجاع والاسترحام، ثم انصرفوا وافرین، ما نال رجلاً منهم كلم، ولا أريق
لهم دم، فلو أن امرأة مسلماً مات من بعد هذا أسفاً ما كان به ملوماً، بل كان به
عندي جديراً.]

[فيا عجباً والله يُميت القلب، ويَجلبُ الهم، من اجتماع هؤلاء القوم على
باطلهم، وتفرقكم عن حَقكم، فقبحاً لكم وترحاً، حين صرتم غرضاً يرمى، يُغارُ عليكم
ولا تُغيرون، وتغزون ولا تغزون، ويعصى الله وترضون.]

فإذا أمرتكم بالسير إليهم في أيام الحر قلتم هذه حمارة القيظ، أمهلنا يسبح
عنا الحر، وإذا أمرتكم بالسير إليهم في الشتاء قلتم هذه صبارة القر، أمهلنا ينسلخ
عنا البرد، كل هذا فراراً من الحر والقر، فإذا كنتم من الحر والقر تفرّون فإذا أنتم
والله من السيف أفر.]

[يا أشباه الرجال ولا رجال، حلوم الأطفال وعقول ربات الرجال، لوددت أني
لم أركم ولم أعرفكم، معرفةً والله جرت ندماً، وأعقت سداً.]

قاتلكم الله لقد ملأت قلبي قيحاً، وشحنتم صدري غيظاً، وجرعتُموني نغب
التهمام أنفاساً، وأفسدتُم علي رأيي بالعصيان والخذلان، حتى لقد قالت قريش: إن
ابن أبي طالب رجل شجاع ولكن لا علم له بالحرب.]

لله أبوهُمْ وهل أَحَدٌ منهم أَشَدُّ لها مِرَاسًا، وَأَقْدَمُ فيها مَقَامًا مِنِّي؟ لقد نَهَضْتُ فيها وما بَلَغَتْ العِشْرِينَ، وَهَا أَنَا ذَا قَدْ ذَرَفْتُ عَلَى السِّتِّينَ، وَلَكِنْ لَا رَأْيَ لِمَنْ لَا يُطَاعُ.^١

إنّ الموضوع الأساس الذي يدور حوله هذا النص هو (تقريع أهل الكوفة لتخاذلهم عن نصره الإمام وجهاد عدوه)، وقد استنتجنا هذا الموضوع من خلال أمرين يرتبطان بالنص:

أما أولهما فقد أفدناه من سياق المناسبة؛ ذلك أن معاوية رضي الله عنه بعث سفيان بن عوف بن المغفل الغامدي فأغار على الأنبار، وقتل عامل علي عليها، فلما بلغ عليًا ذلك خطب الناس وحثهم على الخروج لملاقاة عدوهم، فلم يجبه منهم أحدٌ، فلما رأى صمتهم نزل، وخرج يمشي راجلاً حتى أتى النخيلة، فلم يزل به أصحابه حتى صرّفوه إلى منزله، فرجع وهو واجمٌ كئيبٌ، وكان قد دعا سعيد بن قيس الهمداني، فبعثه من النخيلة في ثمانية آلاف، فاتبع آثار القوم فلم يلحق بهم، فلما علم عليٌ بذلك خطب في أهل الكوفة هذه الخطبة^٢.

وأما الأمر الثاني الذي استنتجنا من خلاله الموضوع الأساس للنص فيعتمد على تحليل النص؛ إذ بآر المرسلُ ثيمتين أساسيتين هما: الجهاد، ووصفُ حال المتلقين المتقاعسين عنه، ولم يخرج النص عن هاتين الثيمتين، فقد استخدم المرسلُ الحقول الدلالية المرتبطة بهما في سبيل إبقائهما ظاهريين على سطح النص.

إذن فليس موضوع هذا النص التحفيزُ وشحذُ الهمم، كما ذهب إليه بعض شارحي النهج^٣، بل هو التقريعُ وإلقاءُ الحجة على المتلقين؛ ومما يدل على ذلك أن عليًا لما انتهى من خطبته قام إليه رجلٌ ومعه أخوه، فقال: يا أمير المؤمنين، إنني وأخي هذا كما قال الله تعالى: ﴿رَبِّ إِنِّي لَا أَمْلِكُ إِلَّا نَفْسِي وَأَخِي﴾^٤، فمرنا بأمرِك، فوالله لَنَنْتَهِينَ إِلَيْهِ ولو حالَ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُ جَمْرُ الغَضَا وشَوْكُ القَتَادِ. فدعا لهما بخير، وقال:

^١ نهج البلاغة ١/ ٦٧-٧٠

^٢ انظر: ابن أبي الحديد: شرح نهج البلاغة ٢/ ٨٥-٩٠

^٣ عباس الموسوي: شرح نهج البلاغة ١/ ٢١٨

^٤ من الآية ٢٥/ المائدة

وَأَيْنَ تَقَعَانِ مِمَّا أُرِيدُ؟ ثُمَّ نَزَلَ^١، فَلَوْ كَانَ هَمَّهُ التَّحْفِيزُ لِقِتَالِ الْعَدُوِّ لَاهْتَبَلَ هَذِهِ الْفُرْصَةَ، وَدَعَا غَيْرَهُمَا لِلانْتِصَامِ إِلَيْهِمَا، إِضَافَةً إِلَى ذَلِكَ فَإِنَّ هَذَا النَّصَّ إِنَّمَا قِيلَ بَعْدَ رَجُوعِ سَعِيدِ بْنِ قَيْسِ الْهَمْدَانِيِّ وَمَنْ مَعَهُ، بَعْدَ أَنْ فَاتَهُمُ الْغَامِدِيُّ وَرِجَالُهُ، وَلَمْ يَظْفَرُوا بِهِمْ.

لَقَدْ جَعَلَ الْمُرْسَلُ هَذَا الْمَوْضُوعَ (تَقْرِيعَ أَهْلِ الْكُوفَةِ لِتَخَاذُلِهِمْ عَنِ نَصْرَةِ الْإِمَامِ وَجِهَادِ عَدُوِّهِ) مَقْسَمًا عَلَى خَمْسَةِ أَقْسَامٍ:

فَقَدْ بَدَأَ بِمَقْدَمَةٍ عَامَّةٍ بَيَّنَّ فِيهَا فَضْلَ الْجِهَادِ وَمَا يَنْتَظَرُ تَارِكُهُ رَغْبَةً عَنْهُ، وَتَثَّى بِتَذْكَيرِ الْمُتَلَقِّينَ بِدَعْوَتِهِ إِيَّاهُمْ لِقِتَالِ الْعَدُوِّ وَتَخَاذُلِهِمْ عَنِ الْإِجَابَةِ، وَتَلَّتْ بِسَرْدٍ حَالِ الْعَدُوِّ الَّذِي أُغَارَ عَلَى أَطْرَافِ بِلَادِهِمْ، وَمَا فَعَلَهُ بِأَهْلِهَا، ثُمَّ أَظْهَرَ بَرَمَهُ بِهِمْ، مُعَلِّلاً ذَلِكَ، وَأَنْهَى النَّصَّ بِتَوْجِيهِ الْخُطَابِ الْمُبَاشِرِ لِلْمُتَلَقِّينَ، مُقَرِّعًا إِيَّاهُمْ بِأَشَدِّ عِبَارَاتِ التَّقْرِيعِ.

ثانياً: التماسك الدلالي في إطار الوحدة النصية الواحدة

الترتيب التصاعدي للأحداث:

يعتمدُ تماسكُ النصِّ كثيراً على ترتيبِ الأحداثِ فيه، "وكثيراً ما يؤدي تداخلُ الترتيبِ في خطابٍ ما إلى عدمِ انسجامِ الخطابِ"^١.

^١ ابن أبي الحديد: شرح النهج ٢ / ٨٠

وإذا عُدنا إلى خطبة (الجهاد) لنفحص ترتيب الأحداث فيها، فإننا واجدون المرسل قد عمّد إلى جعل ذلك الترتيب ترتيباً تصاعدياً؛ إذ يكون الحدث المتقدم سبباً في حصول المتأخر، والمتأخر نتيجة عن المتقدم.

لقد قسم المرسل المقدمة قسمين أساسيين: خصّص الأول منهما للحديث عن فضائل الجهاد، في حين خصّص القسم الثاني للحديث عما ينتظر تارك الجهاد من ذلّ وهو ان.

انطلق المرسل -في القسم الأول من المقدمة- مستخدماً لفظة (الجهاد)، وهي لفظة عامة يندرج تحتها أصناف كثيرة، يُطلق على كل صنف منها مصطلح (جهاد)، ذلك أنّ الجهاد قد يكون جهاد النفس، وهو الجهاد الأكبر، وذلك بتوطينها على مداومة فعل الطاعات، والابتعاد عما حرم الله.

وقد يكون الجهاد مقابلة أعداء الدين ومناجرتهم والتصدي لهم، وذلك يكون إما بالنفس، أي بملاقاة العدو في ميدان المعركة وجهاً لوجه، وإما بالمال، أي بإمداد المقاتلين بما يحتاجون إليه من سلاح وعتاد وغير ذلك، وإما بالكلمة والتحريض وشحن الهمم على قتال العدو.

ولما كانت لفظة (الجهاد) تحتل هذه المعاني كلها، فالحديث عنها إذن صالح لكل زمان ومكان؛ لذا ساق المرسل حديثه عن الجهاد في صورة الغائب؛ فبرزت الإحالة الضميرية المحيلة إليه (هو)، وللغرض الدلالي نفسه، أعني صلاحية تعميم الحكم على من ترك الجهاد زهداً فيه ورغبة عنه، لجأ المرسل إلى الحديث عن غائب راغب عن الجهاد، فبرزت الإحالة الضميرية المحيلة إلى الغائب (هو)، فأفادت عموم الحكم على كل من يترك الجهاد في كل زمان ومكان.

لقد عمّد المرسل إلى بناء الأحداث في هذه الوحدة النصية بناءً تصاعدياً، فالجزء الأول منها، وهو: (أما بعد، فإن الجهاد باب من أبواب الجنة فتحة الله لخاصة أوليائه، وهو لباس التقوى، ودرع الله الحصينة، وجنته الوثيقة) يسير وفق ترتيب تصاعدي للأحداث؛ فلا يمكن تقديم حدث على آخر؛ لترتب المتأخر على المتقدم؛ ذلك أنّ المرسل ذكر الباب أولاً، ليثبت في ذهن المتلقي معنى الحصانة

والمَنَعَة، فالمتلقي يعلم أن المكان الحَصِين لا بدّ له من باب، وأنّ ذلك الباب قد يُفْتَحُ وقد يُغْلَقُ في وجهه، ورغبةً من المرسل في إدخال الطمأنينة على قلب المتلقي جعل الباب مفتوحاً، وأسند الفتح إلى الله زيادةً في طمأننة المتلقي، غير أنّ الفتح لا يكون عامّاً للناس أجمعين، بل هو فتحٌ مشروطٌ لمن تتوافر فيه بعض الصفات التي تؤهله للدخول من ذلك الباب، حتّى يصدّق عليه أنّه من خاصّة الأولياء، ولا يرقى الإنسان إلى هذه الرتبة حتّى تكون نفسه رخيصة في سبيل الله، فإذا فتح الباب لمن توافرت فيه الشروط، كان عليه أن يلبس ما يسترّه؛ لذا ذكر المرسل لفظة (لباس)، فإذا سترَ جسده احتاج إلى ما يحميه من المكاره الجسدية، وتلك هي (الدرع).

وإنّما تثنى المرسل بذكر (الدرع)؛ لأنّ المقام مقام حرب وقتال، فإذا اطمأنّ العبدُ إلى أنّه محميٌّ بدرع الله، اندفع لقتال العدو غير مبالٍ بعَدَدِهِ ولا عُدَّتِهِ.

وإذا كانت الدرعُ مرتبطةً في أذهان المتلقين - بحماية جسد الإنسان ووقايتِهِ، فإنّها قاصرةٌ عن تجاوز ذلك إلى الحماية من الأخطار الأخرى التي تتهدّد العبد، كالوساوس الداخلية، ومنازعة النفس إلى الهوى؛ لذا احتاج ذلك الداخل في الحصن إلى وقايةٍ عامّةٍ تتجاوز الجسد لتقي النفس من كلّ سوء، وتلك مهمّةٌ أوكلها المرسل إلى لفظ (الجنة)؛ إذ هي كلّ ما وقى الإنسان، كما ورد في المعاجم اللغوية، فيندرج تحتها (اللباسُ والدرعُ) وتزيدُ عليهما بتعدّي وقايتها إلى النفس الإنسانية، في حين تبقى دلالة الآخرين منحصرةً في الحماية الخارجية لجسد الإنسان.

إنّ فالأحداث في هذه الوحدة النصية مرتبةً ترتيباً تصاعدياً، بمعنى أنّ كلّ حدثٍ سابقٍ هو سببٌ في حصول الحدث اللاحق، واللاحق هو نتيجةٌ لحصول السابق، الأمر الذي يجعل هذه الأحداث متماسكةً، ولا يمكن فكُّ بعضها عن بعض، أو تغيير مواقعها بالتقديم والتأخير، أو غير ذلك.

فإذا انتقلنا إلى الجزء الثاني من هذه الوحدة، وهو المخصّص للحديث عن مصير تارك الجهاد، فنسجد أنّ المرسل قد لجأ إلى تقنية الترتيب التصاعديّ نفسها؛ ليجعل من هذا الجزء وحدةً متماسكةً دلاليّاً، فاشترط أولاً وجود الراغب عن الجهاد؛ إذ لا يمكن ترتيب الأحداث النصية دون وجوده، فإذا تحقّق الوجود ترتّب عليه عددٌ من الأحداث، أي أنّ المرسل يقدّم المرجع الإشاري الذي سترتبُ به بقية أحداث

الوحدة النصية، مما يُمكن المتلقي من إرجاع الأحداث المذكورة إلى مرجعها، وبذلك يبقى النص وحدة متماسكة في ذهن المتلقي.

وأول تلك الأحداث أن يُلبس الله الراغب عن الجهاد ثوب الذل، ولا تخفى - هنا- إرادة المرسل الموازنة بين اللباسين: لباس التقوى الذي يحمي الإنسان وبقية ويستره، فيفخر به، ولباس الذل الذي يفضح لابسهُ ويُعريهِ، فيتمنى الخلاص منه وتركة.

لقد أدى اللباس دوراً دلاليًا في هذه الوحدة النصية، فالمعلوم أن اللباس إنما يستر الإنسان وبقية الحرّ والبرد، ولكن المرسل خرج به إلى معنى المنعة في الجزء الأول، والافتضاح والعري في الجزء الثاني من الوحدة النصية.

ولما كان الذل عنواناً لابتلاءات كثيرة، تحيط بالإنسان فلا يتمكن من الفرار منها، جاء التعبير عن تلك الحالة الشمولية بقوله (شملة البلاء)، والبلاء عنوان جامع لضروب من المكاره، فقد يكون ذلك البلاء في النفس فيبتلى بمرض أو غيره، وقد يكون الابتلاء في ما يتعلق به من مال أو ولد، فيبتلى بفقد أحدهما أو كليهما.

والابتلاء -كذلك- عام، أي أنه قد يصيب المؤمن المصدق، وقد يصيب غيره من المعاندين والجاحدين؛ لذلك أخرج المرسل ذكره، ووطأ له بذكر (الذل)؛ لكي يُبعد المتلقي من إدخال المؤمنين الذين ابتلاهم الله بضرب من ضروب البلاء، ويصب تركيزه على الابتلاءات التي تلحق تارك الجهاد، ومعنى هذا أنه لا يمكننا تقديم شمول البلاء على لبس الذل؛ إذ من شأن ذلك التقديم أن يؤدي إلى الخلط المتقدم بين من ابتلي من المؤمنين وغيرهم، وذلك هو عين ما قصدناه من معنى الترتيب التصاعدي في الدلالة.

ولما كان البلاء عامًا، وتدرج تحته أصناف كثيرة، فقد لجأ المرسل إلى تخصيص المراد من البلاء، فساق بعضًا من صور البلاء التي تشمل تارك الجهاد، وأول تلك الصور أن يُديت بالصغار والقماء، أي يُذل بهما، فتذهب صعوبته، ويسهل حينئذ قيادته، تشبيهًا له بالبعير المديت، فلا يُقام له وزن وإنما حل وارتحل.

وقد أراد المرسل تبيان دوام هذه الحال، فالذل والبلاء والصغار والحقارة حال دائمة ملازمة لتارك الجهاد، وليست مؤقتة يكابدها التارك زمنًا ثم تزول عنه، ولأجل

تثبيت حال الدوام هذه، جاء قوله: (وَضْرِبَ عَلَى قَلْبِهِ بِالْأَسْدَادِ)؛ إذ الأسداً جمعُ سَدٍّ، ويُرادُ به هنا الحُجُبُ التي تَحُولُ دون بصيرةِ التاركِ ورشادِهِ، تماماً كقوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ سَدًّا وَمِنْ خَلْفِهِمْ سَدًّا فَأَغْشَيْنَاهُمْ فَهُمْ لَا يُبْصِرُونَ﴾^١، وعلى هذا فالتارك يظلُّ في صغارهِ ودلّه إلى أن يموتَ.

وإذا أخذنا بالرواية الأخرى لهذه الكلمة (وَضْرِبَ عَلَى قَلْبِهِ بِالْإِسْهَابِ) فإننا واجدون حال الدوام فيها أبينَ وأَوْضَحَ؛ إذ الإسهابُ ذهابُ العقلِ، فالتاركُ إذن يُعاقبُ بإذهابِ عقله، ويكثرُ كلامه فيما لا فائدةَ تحتَه، وذهابُ العقلِ صفةٌ لا تزول عن صاحبها.

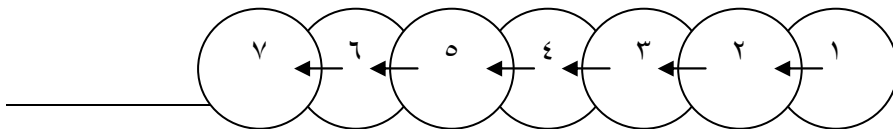
إنَّ حالة الدوام هذه لم يكن المرسل قادراً على إيصالها لمتلقي خطابه دون أن يَمُرَّ بالمراحل السابقة، من تبيينِ الذلِّ، وشمولِ البلاءِ، والتذليلِ بالصغارِ والقماءِ. وإذا أصيب تاركُ الجهادِ بعمى البصيرةِ، أو بالجنونِ فمن البدهيِّ ألا يكونَ من حَمَلَةِ الدِّينِ الذي هو الحقُّ المبين، أي أنه يخرج من حيزِ الإسلامِ، وذلك هو معنى قوله: (وأدبيلَ الحقِّ منه بتضييعِ الجهادِ).

فإذا خرجَ من حيزِ الإسلامِ فلا غرورَ أن يتكلفَ المشقةَ والعنتَ والذلَّ؛ ذلك أنه قد ضيَعَ الدولةَ التي يحتمي بحماها، والعزَّ الذي يركنُ إليه، وهذا يعني أن تكلفَ العنتِ والمشقةَ المأخوذَ من قوله: (سِيمَ الخَسْفِ) لا يكونُ إلا بعد إدالةِ الحقِّ من تاركِ الجهادِ.

وإذا كانت دولةُ العدلِ هي دولةُ الإسلامِ، فالخارجُ عن حماها لا يمكنُ أن ينعمَ بالعدلِ، فلا يجدُ مَنْ يُنصِفُهُ، بل يُسلِّطُ اللهُ عليه مَنْ يغلبُهُ على أمره ويظلمُهُ، وهو مؤدَى قوله: (ومنعَ النصفِ).

إذن فالأحداثُ في هذه الوحدة النصية مرتبةٌ ترتيباً تصاعدياً، إذ تقضي القضيةُ الأولى إلى الثانية، والثانيةُ إلى الثالثة، وهلمَّ جرّاً.

ويمكن تمثيل الترتيبِ التصاعديِّ في هذه الوحدة، والوحدة التي سبقتها كالتالي:



ولو أردنا اختبارَ فرضية الترتيب التصاعديّ للدلالة في الوحدة النصية الثانية، لوجدنا المرسلَ قد اتّبعَ التقنيّة ذاتها؛ إذ يقول: (ألا وإني قد دعوتكم إلى قتالِ هؤلاءِ القومِ ليلاً ونهاراً، وسراً وإعلاناً، وقلتُ لكم اغزوهمْ قَبْلَ أَنْ يَغزوكم، فَوَ اللهُ ما غزَيَ قومٌ في عَقْرِ دارِهِمْ إلا ذلّوا، فتَواكَلْتُمْ وتَخادَلْتُمْ حَتّى سَنَّتْ عَلَيْكُمْ الغاراتُ، ومَلِكَتْ عَلَيْكم الأوطانُ).

لقد ابتدأت هذه الوحدة بانتقالٍ في الإحالاتِ الضميرية؛ وذلك لانتقالِ الموضوع من العامِّ إلى الخاصِّ؛ إذ إنّ هذه الوحدة النصية تخصّ متلقي خطابهِ في ذلك الوقت وذلك الزمان، فلا تشمل من جاء بعدهم أو كان بعيداً عن مصرِّهِم، في حين كانت الوحدة السابقة عامّةً.

ولمّا كان الخطاب قائماً على طرفين: المرسلِ والمتلقي، فقد برزت الضمائر المحيلة إلى كلِّ طرفٍ منهما، وقد ابتدأ المرسل بإبراز الإحالة الضميرية التي تخصّه (إني)؛ لتأكيد حضورهِ في الخطاب، وللتدليل على أنه محورٌ أساسٌ فيه، إذ كان البادئ بالدعوة إلى الجهاد، ثمّ تلا ذلك ذكرُ المخاطبين؛ لتبيان استقبالهم للدعوة الموجهة إليهم.

إنّ البدءَ بضمير المتكلم (إني) قد مكّن المرسل من إثبات الجهاد لنفسه؛ إذ بدأ بتذكير المتلقين بتحريضه إيّاهم على الجهادِ وقاتلِ العدوِّ، فيكونُ قد أثبت الجهادَ لنفسه، ونفى عنها التواكلَ والتخاذلَ؛ لأنّ مَنْ حرّضَ على جهادِ العدوِّ فقد جاهد.

والمرسل بهذا التذكير قد أدخل نفسه في زُمرةِ المجاهدين، وأبعدّها عن صفِّ تاركي الجهادِ، الذين أثبت لهم شتى الصفاتِ الذميمة، وهم هنا المتلقون للخطاب.

وخوفاً من تسرّب الظنِّ إلى نفوسِ المتلقين، إذ قد يظنُّ بعضهم بأنَّ جهادَ عليّ -كرم الله وجهه- محصورٌ في الجانبِ اللفظيِّ وشحذِ الهممِ، فقد بيّن في خاتمة النصِّ بلاءه في حوضِ المعاركِ مذ كان صغيراً، فقال: (حَتّى لَقَدْ قالَتْ قُرَيْشٌ: إنَّ ابنَ أبي طالبٍ رجلٌ شجاعٌ ولكن لا عِلْمَ له بالحربِ. اللهُ أبوهُمْ وهَلْ أَحَدٌ منهم أَشدُّ لها مراساً، وأقدمُ فيها مقاماً مني؟ لقد نهضتُ فيها وما بلغتُ العِشرينَ، وها أنا ذا قد ذرّفتُ على السّتينِ)

ولما كانت الدعوة إلى الجهاد إنما تتم في زمنٍ معيّن، فقد جاء المرسل بذلك الزمن مُستَغْرَقًا (ليلاً ونهاراً)، ويترتّب على ذِكْرِ الليل والنهار أن تكون الدعوة سرّيةً مرّةً، وجهريةً مرّةً أخرى، وهذا ما يفسّر قوله (وسراً وإعلاناً)، والدعوة إلى القتال لا بدّ أن تُصحبَ بالإرشادِ إلى كَيْفِيَّتِهِ؛ لذا ساقَ المرسل إليهم قوله (وقلت لكم اغزوه قبل أن يغزوكم)؛ إذ فيها تبيانٌ لكيفية القتال ووقته.

ولمّا كان لكلّ دعوةٍ استجابةً، سواءً بالقبول أم بالرفض، فقد بيّن المرسل استجابةً متلقيةً السلبية التي مرّت بمرحلتين: التواكل أي أن كلَّ إنسانٍ منهم يعتمد على خروج الآخر للقتال، وهو أمرٌ ترتبت عليه المرحلة الثانية وهي التخاذل، ولا يمكن تقديم التخاذل على التواكل؛ لأنّ التخاذل مرحلةٌ لاحقةٌ تنتج بعد تجبّين كلِّ واحدٍ للآخر، أمّا التواكل فأمراً نفسياً، أي أن الإنسان يحدث به نفسه، ولا يتعدى ذلك إلى غيره؛ إذ يرى المتواكل أن في القوم بقيةً لم تجبّين بعدُ، فيترك أمرَ الجهادِ اعتماداً عليهم، منتظراً من تلك الفئة تلبيةً الدعوة والخروج للقتال.

وقد ترتّب على تخاذل المتلقين، وعدم استجابتهم لدعوة الجهاد أن شنَّ عليهم عدوُّهم الغارات، وهو أمرٌ ترتّب عليه امتلاك العدوِّ أوطانهم، ولا يمكن عكس القضية هنا؛ إذ لا يكون امتلاك الأرض إلا بعد شنّ الغارة، وانهزام المُغارِ عليهم.

ولقد كان للجملة المعترضة (فو الله ما غزى قومٌ في عُقرِ دارهم إلا ذلوا) دورٌ في تثبيت حالةِ الدلِّ للمتلقين؛ ذلك أن المرسل قدّمَ لمتلقي خطابهِ الدليلَ على ذلِّهم في صورةِ قانونٍ عامٍّ، ينطبق عليهم وعلى غيرهم، ولمّا كانوا قد سكتوا ولم يجيبوا دعوة الجهاد، حتى احتلَّ عدوُّهم أوطانهم، فقد استحقوا وصفَ الذلّة؛ لأنّ العدوَّ قد غزاهم في عُقرِ دارهم، ولم يتمكنوا من صدّه.

إنّ فالأحداثُ في هذه الوحدة النصية متسلسلةٌ وفق ترتيبٍ تصاعديٍّ، يكون الحدثُ الأوّلُ فيه مؤسساً للثاني، والثاني معتمداً على الأوّل، فلا حدوثٌ للثاني قبل حدوثِ الأوّل، ولا يكون الحدثُ الثاني بمعزلٍ عن الأوّل، ويمكن تخطيط تسلسل الأحداث في هذه الوحدة النصية كما يلي:

الدعوة إلى الجهاد — بيان ماهية الدعوة — بيان وقتها وكيفيةها ←
استجابة المتلقين السلبية — غزو العدو إيّاهم — امتلاك العدو أوطانهم

ولو تتبّعنا ما بقيَ من وحداتِ نصيةٍ لوجدنا الأمرَ نفسه، أعني بناءَ الوحدةِ بناءً تصاعدياً، تكون القضيةُ الثانيةُ فيه متحققةً بعد تحقُّقِ الأولى، ولا ينعكس الأمرُ، وهو ما يجعلنا نستنتجُ أنّ المرسل يعتمد هذه التقنيةَ في سبيلِ خلقِ تماسكٍ شديدٍ في إطارِ الوحدةِ النصيةِ الواحدة، إذ يُرتَّبُ أحداثها ترتيباً يُسهِّلُ على المتلقي عمليةَ ربطِ القضايا بعضها ببعضٍ، فيكفي أن يتذكَّرَ المتلقي الأمرَ الأولَ الذي سيسلمه إلى الثاني، وهلمَّ جرّاً.

إنّ هذا الترتيبُ التصاعدي في إطارِ الوحدةِ النصيةِ يقودنا إلى التساؤلِ عن بناءِ الموضوعاتِ في إطارها، فكيف يبيّنُ المرسلُ الموضوعاتِ وكيف يشتقّها؟ وما العلاقاتُ الدلاليةُ التي يقيمها بين تلك الموضوعاتِ؟

ثالثاً: بناء الموضوعات في الوحدة النصية

يتضمّن خطابُ الإمام عليٍّ -كرم الله وجهه- في نهج البلاغة استراتيجياتٍ دلاليةً، تقوم جميعها بإحكامِ الخطاب، وضبطِ عمليةِ التواصلِ الخطابي، ومن تلك الاستراتيجياتِ المُتَّبَعَةِ (بناء الموضوعات) في إطارِ الوحدةِ النصية؛ إذ يعتمد عليٌّ تقنياتٍ عدّةً لبنائها، ويقوم بربط كلِّ موضوعٍ بسابقه وتاليه بوساطةِ علاقاتٍ شكليةٍ أو دلاليةٍ، أو بوساطتهما معاً، مُقيماً بذلك وحدةً متماسكةً شكلياً ودلاليّاً. وسنقف على تقنياتِ بناء الموضوعات:

(١) تحويل علاقات الإسناد:

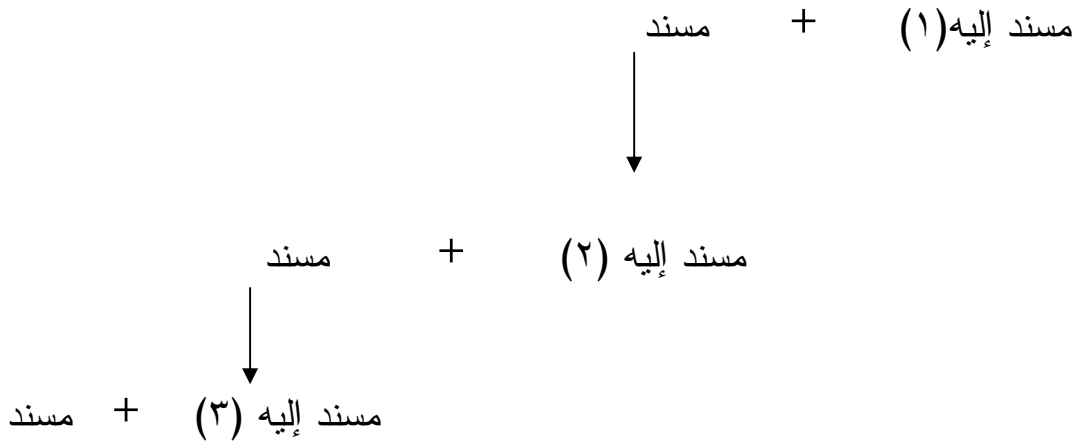
في هذا الضرب من بناء الموضوعات يستغلُّ المرسلُ واحداً من طرفي الإسناد (المسند أو المسند إليه)؛ لِيَتَّكِيَ عليه في إنشاءِ موضوعٍ آخر، فيحوّلُ المسندَ في القضيةِ الأولى إلى مسندٍ إليه في الثانية، والمسندَ في الثانية إلى مسندٍ إليه في الثالثة، وهلمَّ جرّاً، وبذلك تظلُّ الموضوعاتُ مرتبطةً بعضها ببعضٍ من خلال هذا التحويل

الإسنادي؛ إذ يكون واحدٌ من طرفي الموضوع السابق طرفاً أساسياً في الموضوع التالي.

إنّ التحويل الإسناديّ هذا يكون بإعادة المسند أو المسند إليه بلفظه، كما يكون باستخدام الإحالة الضميرية العائدة إليه، فمن الضرب الأول قولُ عليٍّ -كرم الله وجهه- (أولُ الدينِ معرفتهُ، وكمالُ معرفتهُ التصديقُ به، وكمالُ التصديقِ به توحيدُهُ، وكمالُ توحيدِهِ الإخلاصُ له، وكمالُ الإخلاصِ له نفيُ الصفاتِ عنه)^١ إنَّ العلاقةَ الإسناديةَ الأولى في هذه الوحدة هي قوله: (أولُ الدينِ معرفته)، وهي مركبةٌ من:

مسند + مسند إليه
أول الدين + معرفته

وقد استغلَّ المرسل (المسند إليه)، فحوّله إلى مسندٍ في الجملة التالية (كمال معرفته التصديق به)، و(المسند إليه) في هذه الجملة تحوّل إلى مسندٍ في الجملة التي تليها، وهلمَّ جرّاً؛ الأمر الذي أدّى إلى تقدّم بناء الموضوع في الوحدة النصية عن طريق الاستزادة من المعلومة، أو ما يُعرف بتعاقب الموضوعات. ويمكن التمثيل لهذا النوع من بناء الموضوعات في النصّ بالشكل التالي:



إنّ تعاقب الموضوعات هذا قد جعل تقدّم النصّ يكون على شكل ربط لموضوعات شتى ذات وحدات حملية متجددة دائماً في تعاقب أفقي واضح^٢.

^١ نهج البلاغة ١/ ١٤

^٢ هايننه من وزميله: مدخل إلى علم اللغة النصي، ص ٣٣

وقد يكون التحويلُ الإسناديُّ بإعادةِ المسندِ في الجملةِ الأولى بصيغٍ مختلفة، ويُربطُ بأبنيةٍ حمليّةٍ جديدةٍ؛ فيظلُّ الموضوعُ ثابتاً في النصِّ كلّهُ؛ إذ يمكن التمثيل لهذا الضرب من التعاقب بالشكل التالي:

م ١	←	م.إ. ١
م ١	←	م.إ. ٢
م ١	←	م.إ. ٣

ومن ذلك قوله -كرم الله وجهه- في خطبة الجهاد (أما بعد، فإنَّ الجهادَ بابٌ من أبوابِ الجنَّةِ فتحةُ الله لخاصَّةِ أوليائه، وهو لباسُ التقوى، ودرعُ الله الحصينة، وجنَّته الوثيقة)؛ فقد أعاد المرسل (المسند إليه) وهو (الجهاد) بصيغةٍ مختلفة؛ إذ استخدم الإحالة الضميريةَ العائدةَ للمسند إليه المذكور، وذلك في قوله: (وهو لباسُ التقوى).

لقد جعل المرسل الموضوعَ واحداً يمتدُّ في فروعٍ متعدّدةٍ، فالجهاد هنا يمكن تمثيله بما يلي:

الجهاد (م ١)	—————	بابٌ (م.إ. ١)
الجهاد (م ١)	—————	لباسٌ (م.إ. ٢)
الجهاد (م ١)	—————	درعٌ (م.إ. ٣)
الجهاد (م ١)	—————	جنَّةٌ (م.إ. ٤)

وسواء كان التحويلُ الإسناديُّ بإعادةِ المسندِ إليه بلفظه، أم بإعادةِ المسندِ بصيغٍ مختلفة، فإنَّ المتلقيَ يجدُ جزءاً من الموضوع في الجملةِ الأولى ممتداً وداخلاً في الجملةِ الثانية، الأمر الذي يقوده إلى بناءِ علاقاتٍ تماسكٍ بين تينك الجملتين، أو الجملِ الممتدةِ في الوحدة النصية.

(٢) الاشتقاق من لفظ المسند أو المسند إليه:

يعتمد هذا الضربُ من بناءِ الموضوعات على تكرارِ لفظٍ ورد في الجملة السابقة بعد إجراءِ العملياتِ الاشتقاقيةِ عليه؛ وإحلاله في الجملة التالية؛ وبذلك يكون المرسل قد أعطى المتلقي تقنيتين لبناء التماسك:

تعتمد الأولى تقنية التكرارِ المحض؛ إذ يجدُ المتلقي اللفظَ عينه ظاهراً على سطح النصّ.

أما الثانية فهي تقنية دلالية؛ إذ يكون بناءُ القضية الثانية معتمداً على القضية الأولى؛ فيجد المتلقي أنّ القضية الثانية داخلة في القضية الأولى؛ إذ كانت الأولى أساساً للثانية، فالقضيتان متماسكتان، ولا يمكن فكُّ إحداها عن الأخرى.

ومن أمثلة هذا الضرب في نهج البلاغة قول عليّ -كرم الله وجهه-: (واعملوا في غير رياء ولا سُمعة، فإنه من يعمل لغير الله يكله الله إلى من عمل له)^١ لقد أراد المرسل تنبيه المتلقين إلى أهميّة العمل الخالص لوجه الله تعالى، فأمرهم بالعمل بعيداً عن الرياء والسُمعة، وقد تمتّ هذه الجملة دلاليّاً، وكان بإمكان المرسل الاكتفاء بها، لكنه لم يفعل، بل قدّم تعليلاً للأمر المتقدم.

استغلّ المرسلُ المسندَ (اعملوا) في الجملة الأولى فبنى عليه تعليلاً، فاشتقّ من الجذر (ع م ل) فعلاً جعله مسنداً في جملة الشرط (من يعمل)، وبذلك جعل هذه الجملة مرتبطةً بالجملة التي سبقتها، كما تمكّن من بناء موضوع آخر مرتبط بما سبقه؛ إذ بينَ خطورة العمل لغير الله؛ ذلك أنّ العامل لغير الله موكولٌ إلى من عمل له، ولما كان غيرُ الله لا يقدرُ على مجازاة العاملين؛ لافتقاره هو إلى من يجازيه، لذا وجبَ على المتلقين الإخلاص في عملهم لله تعالى القادر على مجازاتهم.

ومن هذا الضرب -كذلك- قوله: (لوددتُ أنّي لم أركم ولم أعرفكم. معرفةً والله جرّتُ ندماً، وأعقبتُ سدماً)^٢

إنّ الجملة الأولى هنا تُظهرُ برَم المرسلِ من المتلقين، فهو يتمنى أن لو لم يعرفهم ولم يرهم، وقد اتكأ على الفعل المنفي في الجملة الأولى (لم أعرفكم) وبنى

^١ نهج البلاغة / ١ / ٦١

^٢ نهج البلاغة / ١ / ٧٠

عليه موضوعاً آخرَ مرتبطاً بالسابق؛ إذ بيّنَ أبعادَ تلك المعرفةِ وإسقاطاتها السلبيةِ على نفسِ المرسلِ؛ إذ لم تجرَّ معرفتهم عليه إلا الندمَ.

وقد اتّبعَ المرسلُ التقنيةَ ذاتها في بناءِ الموضوعاتِ في قوله: (الحمدُ لله الذي بطنَ خفياتِ الأمورِ، ودلّتْ عليه أعلامُ الظهورِ، وامتنعَ على عينِ البصيرِ، فلا عينُ من لم يره تُنكره، ولا قلبُ من أثبتَه يُبصره، سبقَ في العلوِّ فلا شيءٌ أعلى منه، وقربَ في الدنوِّ فلا شيءٌ أقربُ منه، فلا استعلاؤه باعده عن شيءٍ من خلقه، ولا قرْبُهُ ساواهم في المكانِ به)^١

إنّ هذه الوحدةَ النصيةَ تقوم على موضوعٍ واحدٍ هو (حمدُ الله وتنزِيهُهُ)، وقد ذكّرَ المرسلُ صفاتِ عدّةٍ لله، مُثبِتاً بها استحالةَ رؤيته تعالى بالعينِ، مع اليقين بوجوده، واستحالةِ إنكارِ ذلك.

ومن الصفاتِ التي أثبتّها المرسلُ لله علوهُ تعالى، وهو علوُّ عقليّ، بمعنى "أنّه لا رتبةَ فوقَ رتبته، بل جميعُ المراتبِ العقليةِ منْحَطَةٌ عنه"^٢، كما ذكّرَ صفةً مقابِلةً لصفةِ العلوِّ، أعني صفةَ الدنوِّ؛ "فقرْبُهُ في دنوِّه إِنْ بحسبِ علمه الذي لا يعزُبُ عنه مثقالُ ذرّةٍ في الأرضِ ولا في السماءِ، ولا أصغرُ من ذلك ولا أكبرُ، وبهذا الاعتبارِ هو أقربُ كلِّ قريبٍ، وأدنى كلِّ دانٍ، كما قال تعالى ﴿وَخُنُوقُ اقْرَبُ اِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الوَرِيدِ﴾^٣ وهو أدنى إلى العبدِ من نفسه؛ إذ نفسُ كلِّ إنسانٍ لا تعرفُ نفسها، وهو سبحانه العالمُ بها، المؤجّدُ لها، فهو إِنْ القريبُ في دنوِّه الذي لا شيءٌ أقربُ منه"^٤.

لقد استوفى المرسلُ الدلالةَ بهاتينِ الجملتينِ الوصفيتينِ، غيرَ أنّه أرادَ إبعادَ شُبْهَةٍ قد تعلقَ بأذهانِ بعضِ المتلقينِ؛ إذ قد يظنونُ أنّ اللهَ لَمَّا علا حتى لم يكن شيءٌ أعلى منه، فقد ابتعدَ عن مخلوقاته، ومن ثمّ تكونُ مراقبتهُ إيّاهم ضعيفةً، وذلك قياساً بالبشرِ، فإنّهم لا يتمكّنون من متابعةِ الأشياءِ إذا ابتعدوا عنها.

^١ نهج البلاغة ١/ ٩٨-٩٩

^٢ البحراني: شرح نهج البلاغة ٢/ ١٣١

^٣ من الآية ١٦/ سورة ق

^٤ البحراني: شرح نهج البلاغة، ٢/ ١٣٢

ولإبعاد هذه الشبهة اشتق المرسل من الجذر (علا)، الذي مثل البؤرة الدلالية في جملة الإثبات؛ إذ وردَ فيها مرتين (العلو، أعلى)، اشتق منه مصدرًا جعله في صدر جملة النفي (فلا استعلاؤه باعده) مثبتًا بذلك أن العلو الموصوف به الله تعالى ليس علوًا مكانيًا، بل هو علوٌ عقليٌّ، فلا جرم -والحال هذه- ألا يكون الله بعيدًا عن مخلوقاته.

إذن لقد تمكّن المرسل من بناء موضوع آخر في هذه الوحدة النصية اعتمادًا على الجذر (علا) وما اشتق منه، وهو أمرٌ يجعل جمل الوحدة متماسكة من خلال تكرار الجذر، وما يستدعيه من نمو دلاليّ.

(٣) فكّ المركب الإضافي:

يعمد المرسل في هذا الضرب من البناء إلى إيراد مركبٍ إضافيٍّ (مضاف + مضاف إليه) في الجملة الأولى، ثم يستغلّ هذا المركب بتفكيك أجزائه، والحديث عن كلّ جزءٍ على حدة، الأمر الذي يجعل من الوحدة كلاً متماسكاً؛ إذ يجد المتلقي أن النصّ لم يخرج عما أسسه المرسل في الجملة الأولى.

ومن أمثلة هذا الضرب قوله -كرم الله وجهه- وقد أشار عليه أصحابه بالاستعداد للحرب، بعد إرساله جرير بن عبد الله البجليّ إلى معاوية رضي الله عنه - (إنّ استعدادي لحرب أهل الشام -وجرير عندهم- إغلاق للشام، وصرف لأهله عن خير إن أرادوه. ولكن قد وقت لجرير وقتاً، لا يقيم بعده إلا مخدوعاً أو عاصياً. فأرودوا ولا أكره لكم الإعداد)^١

لقد استغلّ المرسل المركب الإضافي (أهل الشام)، فبنى موضوعاً آخر بعد أن فكّ ذلك المركب؛ إذ تحدّث عن الشام بوصفه مكاناً لا يريد أن يفقده بإغلاقه؛ كما مكّنه فكّ ذلك المركب من الحديث عن جزئه الأول (أهل)؛ إذ مازال المرسل يأمل في استمالتهم إليه، والاستعداد لحربهم يعني فقدان الأمل فيهم، وذلك ما لا يريده المرسل،

غيرَ أَنَّهُ جَعَلَ اسْتِجَابَتَهُمْ إِلَيْهِ غَيْرَ مَضْمُونَةٍ؛ لَذَلِكَ لَمْ يَكْرَهُ لِأَصْحَابِهِ الْإِعْدَادَ
لِلْحَرْبِ، أَيْ أَنْ يُعِدُّوا لِأَنْفُسِهِمْ مَا يَحْتَاجُونَ إِلَيْهِ فِي الْحَرْبِ مِنْ سِلَاحٍ وَنَحْوِهِ،
وَيَفْرِّغُونَ أَنْفُسَهُمْ مِمَّا يَشْغَلُهُمْ عَنْهَا لَوْ قَامَتْ^١.

رابعاً: العلاقات الدلالية في إطار الوحدة النصية

يعمد المرسل إلى إقامة شبكة من العلاقات الدلالية بين قضايا الوحدة النصية،
فيضمن بذلك تكوين وحدة متماسكة دلاليًا، الأمر الذي يسهل عملية استقبال الرسالة
من قبل المتلقي.

وسأتبع أبرز العلاقات الدلالية بين قضايا الوحدة النصية الواحدة في نهج
البلاغة، وهي كالتالي:

(١) علاقة التعليل:

يلجأ المرسل إلى هذه العلاقة لربط قضيتين في الوحدة النصية أو أكثر بعضهما
ببعض؛ إذ تتحوّل القضيتان في النهاية إلى قضية واحدة، فالقضية وعلتها شيء واحد،
لا يمكن فكّ إحداهما عن الأخرى.

ولا يعني ذلك أنّ التعليل لا يحمل بُعدًا دلاليًا أكثر مما يحمله المعلل، بل إنّ
المرسل يلجأ إلى التعليل زيادةً في توضيح القضية التي يتناولها؛ إذ يجد المتلقون
القضية معللةً أمامهم، وهو أمرٌ يحملهم على التفاعل مع الرسالة، فيقتنعون بوجهة
نظر المرسل، أو يرفضونها.

^١ انظر: شرح محمد عبده للنهج ١/ ٩٤

وقد لجأ عليٌّ إلى هذه العلاقة لِحَمْلِ المتلقين على الاقتناع بما يريد، ولِحَمْلِهِمْ على إيجادِ العذرِ له في ما يذهب إليه، من أمرٍ أو نهي، أو تقرير، أو غير ذلك.

ومن ذلك قول عليٍّ -كرم الله وجهه- في خطبة الجهاد: (فيا عجباً والله يميت القلب، ويجلبُ الهمَّ، من اجتماعِ هؤلاءِ القومِ على باطلِهِمْ، وتفرّقكم عن حقّكم، ففُبحاً لكم وترحاً، حين صرّتم غرضاً يرْمَى، يُغارُ عليكم ولا تُغيرون، وتغزون ولا تغزون، ويُعصى الله وترضون)^١.

بدأ المرسل هذه الوحدة بالتوجّع من المتلقين، والتعجّب من حالهم في تعاملهم معه، تلك الحال التي تمثّلت في أمرين: إماتة القلب، وجلب الهمّ، ثم أتبع ذلك بذكر العلة التي تعجّب من أجلها، فصدر ذلك بـ(من) السببية، فالسبب في موت القلب وجلب الهمّ مركّب من أمرين اثنين:

اجتماع الآخرين على أمرٍ واحد، على الرغم من كونه باطلاً، الأمر الذي يزيد قوتهم، ويجعلهم قادرين على تهديد المتلقين في عُقر دارهم. ويقابل هذا الموقف المتحدّ موقف آخر عند المتلقين، وهو تفرّقهم وعدم إطاعة قائدهم، مع علمهم بأنّ الحقّ معهم.

لقد مكّنت علاقة التعليل المرسل من التوجّع وإيداء العجب، وربط ذلك بعلة، الأمر الذي يجعل المتلقّي على وعي تامّ بأنّ هذا التوجّع لا يزول حتى تزول علة التي هي بيد المتلقّي نفسه.

ولمّا كان المرسل قد يئس من استجابة متلقيه، فلا ينتظر منهم تحركاً لإزالة ما سبّبوه من همّ وموت للقلب، فقد توجه إليهم بالتقرير المباشر، مستخدماً المصدر (فقبّحاً لكم وترحاً)؛ للدلالة على استمرار هذا التقرير وامتداده في الزمان؛ إذ لا يختصُّ بزمان معيّن.

وكان المرسل افترض سؤالاً من المتلقين عن سبب هذا التقرير؛ لذلك أرفده بالعلة التي من أجلها قرّعهم، وهي في الواقع علل أربع:

الأولى: أنهم صاروا هدفاً يرميهم الرامون، وهم لا يتحركون؛ لأنَّ الهدفَ جامدٌ، والجامدُ لا تصدُرُ منه الحركةُ.

الثانية: أنهم صاروا أدلةً؛ فالعدوُّ يُغيِّرُ عليهم في عُقرِ دارِهِم، وهم لا يُغيِّرونَ عليه، ولا يَدْفَعُونَ عن أنفُسِهِم، وكانَ قد سَبَقَ من المرسلِ القولُ بأنَّه (ما غزِي قومٌ في عُقرِ دارِهِم إلا ذلُّوا)

الثالثة: أنهم ركنوا إلى الدعة والراحة، فلم يعدوا العدة للغزو، فصار غيرهم يغزوهم ويحتلُّ أرضهم ويطردهم منها.

الرابعة: أنَّ المتلقين صاروا راضين بمعصية الله؛ إذ لم يتحركوا لقمع أعدائهم الذين يعصون الله بقتل المسلمين والمعاهدين وسلب أموالهم.

وهكذا نجدُ المرسلَ يبدأ بذكر القضية، ثم يأتي بعلةِها، ممَّا يجعل من مجموعة الجملِ المكوِّنة للقضية وعلتها شيئاً واحداً، لا يمكنُ فصلُ بعضه عن بعض.

وقد اتَّبَعَ المرسلُ التقنيةَ ذاتها في الموضوع ذاته، أعني تقريعَ المتلقين؛ لتفرقهم وخذلانهم إيَّاه، فلما تواترت عليه الأخبارُ باستيلاء أصحابِ معاويةَ على أطرافِ البلاد، خطبَ في قومِهِ، وكانَ ممَّا قال: (وَإِنِّي لَأَظُنُّ أَنَّ هَؤُلَاءِ الْقَوْمَ سَيُدَالُونَ مِنْكُمْ بِاجْتِمَاعِهِمْ عَلَى بَاطِلِهِمْ، وَتَفَرُّقِكُمْ عَنْ حَقِّكُمْ، وَبِمَعْصِيَتِكُمْ إِمَامَكُمْ فِي الْحَقِّ وَطَاعَتِهِمْ إِمَامَهُمْ فِي الْبَاطِلِ، وَبِأَدَائِهِمُ الْأَمَانَةَ إِلَى صَاحِبِهِمْ وَخِيَانَتِكُمْ، وَبِصَلَاحِهِمْ فِي بِلَادِهِمْ وَفَسَادِكُمْ)^١

قدَّم المرسلُ رؤيته الخاصةَ في ما ستؤولُ إليه الأمورُ في النزاعِ الناشبِ بينه وبين معاوية، فرأى أنَّ النصرَ سيكون حليفَ معاويةَ وأصحابه، وأنَّ الغلبةَ ستكون على أهلِ العراق، وهم متلقو خطابه، وذلك قوله: (وَإِنِّي لَأَظُنُّ أَنَّ هَؤُلَاءِ الْقَوْمَ سَيُدَالُونَ مِنْكُمْ) وهي جملةٌ مكثفةٌ دلاليًّا، لكنها تفتح البابَ واسعاً للتأويل؛ إذ قد يظنُّ بعضُ المتلقين أنَّ هذه الغلبةَ إنما كانت لكثرةِ الجيشِ المقابلِ على سبيلِ المثال، أو لعدمِ وجودِ السلاحِ الكافي عند المتلقين، أو غير ذلك ممَّا يصلح سبباً للهزيمة.

من هنا أراد المرسلُ تحديدَ علةِ الغلبةِ، فجعلها في أربعةِ أسبابٍ تمسكُ بها الخصمُ، وتمسكُ المتلقونَ بنقيضها:

وأول تلك الأسباب اجتماع الخصم وتوازُرهم، مع أنهم على باطل، في حين قابل المتلقون حالة الاجتماع تلك بالتفرق وعدم الوحدة، مع أنهم على الحق. وثاني أسباب الهزيمة طاعة الخصم إمامهم وقائدهم في ما يأمرهم به، على الرغم من كون ما يأمر به باطلاً، أما المتلقون فقد قابلوا تلك الحالة بنقيضها؛ إذ عصوا إمامهم وقائدهم، ولم يطيعوا له أمراً، على الرغم من معرفتهم بأن ما يأمر به حق لا لبس فيه.

وأما ثالث الأسباب فيعود إلى تادية الخصم الأمانة إلى صاحبهم، وذلك بلزوم عهده والوفاء ببيعته، في حين قابل المتلقون تلك الحالة بضدها؛ إذ خانوا الأمانة فتركوا مؤازرة إمامهم، وعصوه في ما أمرهم به.

والرابع من أسباب هزيمة المتلقين عائد إلى صلاح الخصم في بلادهم، وتلك حالة ناشئة عن طاعتهم إمامهم، في حين يعيش المتلقون حالة الفساد الشامل، الأمر الذي أفقد المرسل الثقة بهم، فإنه (لو ائتمنت أحدكم على قعبٍ لخشيت أن يذهب بعلاقته)^١.

لقد تمكن المرسل -باعتماده علاقة التعليل- من كشف خصائص أصحابه مقارنةً بخصائص أصحاب معاوية، ويمكن تلخيص تلك الخصائص في الجدول التالي:

أصحاب علي	أصحاب معاوية
يفترقون عن الحق	يجتمعون على الباطل
يعصون إمامهم	يطيعون إمامهم
يخونون إمامهم	ينصرون إمامهم
فاسدون في بلادهم	صالحون في بلادهم

إنّ الكشف عن تلك الخصائص جعل علياً يتمنى لو أنّ معاوية -رضي الله عنه- يرضى بمبادلتها؛ إذ قال: (لَوَدِدْتُ -والله- أن معاوية صارفني بكم صرفَ الدينار بالدرهم، فأخذ مني عشرة منكم، وأعطاني رجلاً منهم)^٢

^١ نهج البلاغة ١/ ٦٥

^٢ نهج البلاغة ١/ ١٨٨

ويبدو أنّ علاقة التعليل من أكثر العلاقات مناسبة للنصوص الشفوية؛
لُقربها من ذهن المتلقي، ولعدم احتياجها إلى كثير من إعمال الفكر، ومن أجل هذا
نجد علاقة التعليل أكثر العلاقات دَوْراناً ووروداً في نصوص النهج، حتى إنّ هذه
العلاقة تكون الحاكمة الوحيدة في بعض النصوص، فلا يلجأ المرسل إلى غيرها من
العلاقات.

ومن ذلك قول عليّ -كرم الله وجهه- : (إِنَّ أَفْضَلَ مَا تَوَسَّلَ بِهِ الْمُتَوَسِّلُونَ
إِلَى اللَّهِ سُبْحَاتَهُ الْإِيمَانُ بِهِ وَبِرَسُولِهِ، وَالْجِهَادُ فِي سَبِيلِهِ؛ فَإِنَّهُ ذُرْوَةُ الْإِسْلَامِ، وَكَلِمَةُ
الْإِخْلَاصِ؛ فَإِنَّهَا الْفِطْرَةُ، وَإِقَامُ الصَّلَاةِ؛ فَإِنَّهَا الْمِلَّةُ، وَإِيتَاءُ الزَّكَاةِ؛ فَإِنَّهَا فَرِيضَةٌ
وَاجِبَةٌ، وَصَوْمُ شَهْرِ رَمَضَانَ؛ فَإِنَّهُ جُنَّةٌ مِنَ الْعِقَابِ، وَحَجُّ الْبَيْتِ وَعِتْمَارُهُ؛ فَإِنَّهُمَا
يَنْفِيَانِ الْفَقْرَ وَيَرْحِضَانِ الذَّنْبَ، وَصَلَةُ الرَّحِمِ؛ فَإِنَّهَا مَثْرَاءٌ فِي الْمَالِ وَمَنْسَأَةٌ فِي
الْأَجْلِ، وَصَدَقَةُ السَّرِّ؛ فَإِنَّهَا تُكَفِّرُ الْخَطِيئَةَ، وَصَدَقَةُ الْعَلَانِيَةِ؛ فَإِنَّهَا تَدْفَعُ مِيتَةَ السُّوءِ،
وَصَنَائِعَ الْمَعْرُوفِ؛ فَإِنَّهَا تَقِي مَصَارِعَ الْهَوَانِ.

أَفِيضُوا فِي ذِكْرِ اللَّهِ؛ فَإِنَّهُ أَحْسَنُ الذِّكْرِ، وَارْغَبُوا فِي مَا وَعَدَ الْمُتَّقِينَ؛ فَإِنَّ
وَعْدَهُ أَصْدَقُ الْوَعْدِ، وَاقْتَدُوا بِهَدْيِ نَبِيِّكُمْ؛ فَإِنَّهُ أَفْضَلُ الْهَدْيِ، وَاسْتَنْتُوا بِسُنَّتِهِ؛ فَإِنَّهَا
أَهْدَى السُّنَنِ، وَتَعَلَّمُوا الْقُرْآنَ؛ فَإِنَّهُ أَحْسَنُ الْحَدِيثِ، وَتَفَقَّهُوا فِيهِ؛ فَإِنَّهُ رَبِيعُ الْقُلُوبِ،
وَاسْتَشْفُوا بِنُورِهِ؛ فَإِنَّهُ شِفَاءُ الصُّدُورِ، وَأَحْسِنُوا تِلَاوَتَهُ؛ فَإِنَّهُ أَحْسَنُ الْقَصَصِ. فَإِنَّ
الْعَالِمَ الْعَامِلَ بغيرِ عِلْمِهِ كَالْجَاهِلِ الْحَائِرِ، الَّذِي لَا يَسْتَفِيقُ مِنْ جَهْلِهِ، بَلِ الْحُجَّةُ عَلَيْهِ
أَعْظَمُ، وَالْحَسْرَةُ لَهُ أَلْزَمُ، وَهُوَ عِنْدَ اللَّهِ أَلْوَمُ^١

يتكوّن هذا النص من وحدتين نصيتين كبيرتين، تحكّم كلاّ منهما جملة أولى،
وتمتدّ تلك الجملة بوساطة العطف؛ إذ لجأ المرسل إلى الواو العاطفة لإفادة الإحاطة
والشمول والاستقصاء، فقد مكّنه العطف من ذكر أركان الإسلام، وجعلها تحت عنوان
واحد، هو (أفضل الوسائل إلى الله)، ولا ينطبق عنوان (الأفضليّة) هذا على واحد من
الأركان المذكورة، بل لا بدّ من الإتيان بها جميعاً، وكذلك يقال في الوحدة النصية
الثانية؛ إذ بدأ المرسل بتوجيه المتلقين إلى ما يحسن بهم فعله، فكثّف أفعال الأمر، إذ

لا يَحْسُنُ بالمتلقين الاكتفاءُ بفعلٍ واحدٍ، وإنما عليهم الأخذُ بالأفعالِ جميعها، ذاكراً
العلةَ لكلِّ فعلٍ من تلك الأفعال.

لقد أَتَبَعَ المرسلُ كلَّ حُكْمٍ بَعَلَّتِهِ، فالجهدُ إنما كانَ أفضلَ وسيلةٍ إلى اللهِ لأنه
ذروةُ الإسلامِ، وكلمةُ الإخلاصِ إنما كانت كذلك؛ لأنها فِطْرَةُ اللهِ التي فَطَرَ الناسَ
عليها، وهلمَّ جرّاء، وفي الوحدة الثانية نجدُ المرسلَ قد أَتَبَعَ كلَّ أمرٍ بَعَلَّتِهِ، فالعلةُ في
الإفاضةِ في ذِكْرِ اللهِ كَوْنُ تلك الإفاضةِ أَحْسَنَ الذِّكْرِ، أي أن المتلقين لا يجدون ما
يُفِيضُونَ فيه أَحْسَنَ منها، والعلةُ في الأمرِ بالافتداءِ بِهَدْيِ النبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ
وَسَلَّمَ - كَوْنُ ذلك الهَدْيِ أَفْضَلَ ما يَهْدِي إلى الصراطِ المستقيمِ، وهلمَّ جرّاء.

والمرسلُ بِعَمَلِهِ ذاكَ إنما يَقُودُ المتلقيَ لاستنتاجِ أَنَّ الحُكْمَ وَعَلَّتَهُ شَيْءٌ وَاحِدٌ
ولا يمكنُ الفصلُ بينهما، غير أن الذي يستوقفُ الباحثُ هو التعليلُ الذي ختمَ به
المرسلُ نصّه، وهو قوله: (فإنَّ العالمَ العاملَ بِغَيْرِ عِلْمِهِ كالجاهلِ الحائرِ، الذي لا
يَسْتَفِيقُ مِنْ جَهْلِهِ، بل الحُجَّةُ عَلَيْهِ أَعْظَمُ، والحَسْرَةُ لَهُ أَلْزَمُ، وهو عندَ اللهِ أَلْوَمُ) ذلك
أنَّ هذا التعليلَ يبدو مُنبِتاً عن السياقِ الذي وَرَدَتْ فيه التعليلاتُ السابقةُ؛ إذ كانَ كلُّ
تعليلٍ مسبوقةً بِحُكْمٍ، في حين نجدُ التعليلَ دونَ الحُكْمِ في ختامِ النصِّ.

(٢) علاقة التفسير:

يلجأ المرسل إلى تفسير لفظٍ أو حكمٍ أوردَهُ، فيقيم علاقة بين المفسر والمفسر؛
إذ هما في الحقيقة شيء واحد، إلا أن المفسر يحمل دلالات إضافية، كإزالة إبهام في
المفسر، أو تحديد المعنى، أو زيادة المفسر وضوحاً.

ومن الأمثلة على علاقة التفسير للفظٍ وورد في النص قوله -كرم الله وجهه- واصفاً
الله تعالى: (فاعلٌ لا بِمعنى الحركات والآلة، بصيرٌ إذ لا منظرٌ إليه من خلقه،
متوحدٌ إذ لا سكنٌ يستأنسُ به، ولا يستوحشُ لفقده)^١

لقد أراد المرسل تفسير كلِّ صفةٍ لله تعالى؛ إذ إنَّ كلَّ صفةٍ من الصفات
المذكورة: (فاعل، بصير، متوحد) تحمل في طبيعتها إبهاماً؛ ذلك أن هذه الصفات
تصلح أن تكون وصفاً لغير الله، وهو أمرٌ قد يقع فيه بعض المتلقين، فهم عالمون
بمعنى الفاعلية؛ إذ هم من مصاديقها، فهم يفعلون كثيراً من الأمور في حياتهم اليومية،
كما يعلمون معنى البصر، إذ هم مبصرون، ويعرفون أمثلة كثيرة لبشرٍ اعتزلوا الناسَ
فحقَّ عليهم وصفُ المتوحدين.

^١ نهج البلاغة ١/ ١٦

ومن أجل إبعاد المتلقين عن وهم المقارنة بين صفات الله، وصفات البشر لجأ المرسل إلى التفسير، فأُتبع كل صفة بتفسيرها؛ حتى يميّز الصفة التي تقال في حق الله، والصفة التي يُنعت بها غيره من مخلوقاته، والحاصل من هذا التفسير أنه جعل الامتداد في النصّ مشتتاً بعضه ببعض، فلا يمكن للمتلقى الاكتفاء بالصفة دون تفسيرها.

ومن أمثلة تفسير اللفظ قوله: (الحمد لله الأول فلا شيء قبله، والآخر فلا شيء بعده، والظاهر فلا شيء فوقه، والباطن فلا شيء دونه)^١

لقد أتبع المرسل كل صفة من صفات الله تعالى بجملة تفسيرية، توضح الصفة المذكورة، وكأنه يشرح للمتلقى معنى تلك الصفة، فيقرب معناها من ذهن المتلقى، وقد أقام بذلك التفسير تماسكاً بين المفسر والمفسر لا يمكن فكّه؛ فالصفة وتفسيرها شيء واحد؛ إذ إن صفة (الأول) تعني أن لا شيء قبله، و(الآخر) تعني أن لا شيء بعده، والعكس كذلك صحيح، أي أن من لا شيء قبله هو الأول، ومن لا شيء بعده هو الآخر.

أما اللجوء لعلاقة التفسير لحكم متقدم في النصّ، فنجد له مثلاً في قول عليّ مخاطباً أهل العراق، ومقدماً تعليلاً لغلبة معاوية وأصحابه عليهم: (وبصلاحهم في بلادهم وفسادكم، فلو ائتمنت أهدكم على قعب لخشيت أن يذهب بعلاقته)^٢

لقد ساق المرسل أربع عِللٍ لغلبة معاوية على أهل العراق، وكانت تلك العِلل واضحة لا يُكرها المتلقون، فهم يدركون أنهم متفرقون، كما يدركون عصيانهم إمامهم، غير أنه لما حكم عليهم بخيانة الأمانة، وبالفساد في البلاد توقع منهم أن يطلبوا تفسيراً للحكم المتقدم؛ لذا أتبع حكمه بالتفسير، فساقه بصيغة الشرط المُصدّر بـ(لو)، فالخشية من امتداد أيدي المتلقين على أتفه الأشياء تفسيراً لخيانة الأمانة، وتفسّي هذه الحالة بينهم تفسيراً لحالة الفساد التي صاروا عليها.

إنّ هذا الدور الدلالي، أعني التفسير المؤدّي بأسلوب الشرط، لا ينكشف إلا من خلال سبر النصّ، وتتبع العلاقات القائمة بين القضايا والوحدات النصية، ولقد تتبّع سميّر استيتية^٣ المكونات الدلالية لجملة الشرط، ولكنه لم يذكر وجه التفسير الذي تحدّثنا عنه، على الرغم من إحاطته بكثير من تلك المكونات.

^١ نهج البلاغة ١/ ١٨٦

^٢ نهج البلاغة ١/ ٦٥

^٣ انظر: الشرط والاستفهام في الأساليب العربية، ص ٧٢-٨٥

وقد أدت علاقة التفسير هذه دوراً دلالياً إضافياً في هذه الوحدة النصية؛ إذ بيّنت جملة الشرط المفسرة لخيانة المتلقين وفسادهم علاقة المرسل بالمتلقين، تلك العلاقة القائمة على عدم الثقة بالمتلقين، وعدم ركون المرسل إليهم حتى في أقل الأشياء شأنًا، فإذا كان لا ياتمنهم على علاقة إناء، فكيف ياتمنهم على نفسه إذا شمّرت الحرب عن ساقها؟

(٣) علاقة الإجمال / التفصيل:

تعتمد هذه العلاقة على طرفين: يكون أحدهما مُجْمَلًا، والآخرُ يشكّل تفصيلاً لذلك المُجْمَل من خلال إيراد عناصر أو أقسام مختلفة تجتمع كلها لتعود بالتالي فتعطي معنى الطرف الأول.

إنّ علاقة (الإجمال / التفصيل) تدلّ على "أنّ العقل يتحرك مع الإجمال والتفصيل منطلقاً من الفكرة الكلية العامة إلى عناصرها، بطريقة تفصيلية تكشف عن أنّ هذه الفكرة تتحلّل إلى عناصر جزئية صغيرة غير قابلة للتجزئة أحياناً، أو أنّها تتحرك مع عناصر مختلفة، تُكوّن هذه العناصر مُجْتَمَعَةً فكرةً عامةً أو كليةً"^١. ولقد وجدت أنّ المرسل يتكئ على علاقة الإجمال والتفصيل في نصوص النهج؛ إذ تسمح تلك العلاقة بالامتداد النصي من خلال تناسل الموضوعات المختلفة، المرتبطة بمركز واحد، هو الطّرفُ المُجْمَل.

ومن ذلك قوله -كرم الله وجهه-: (ثمّ فتق ما بين السماوات العلاء، فملاهنّ أطواراً من ملائكته: منهم سجدون لا يركعون، وركوع لا ينتصبون، وصافون لا ينزايون، ومسبحون لا يسأمون، لا يغشاهم نوم العين، ولا سهو العقول، ولا فترة الأبدان، ولا غفلة النسيان).

ومنهم أمناء على وحيه، وأسننة إلى رسله، ومختلفون بقضائه وأمره.
ومنهم الحفظة لعباده، والسدنة لأبواب جناته.

^١ فايز القرعان: الإجمال والتفصيل في القرآن الكريم، مجلة أبحاث اليرموك، سلسلة الآداب واللغويات، المجلد ١٢، العدد ١، ١٩٩٤م، ص

ومنهم الثابتة في الأرضين السفلى أقدامهم، والمارقة من السماء العليا

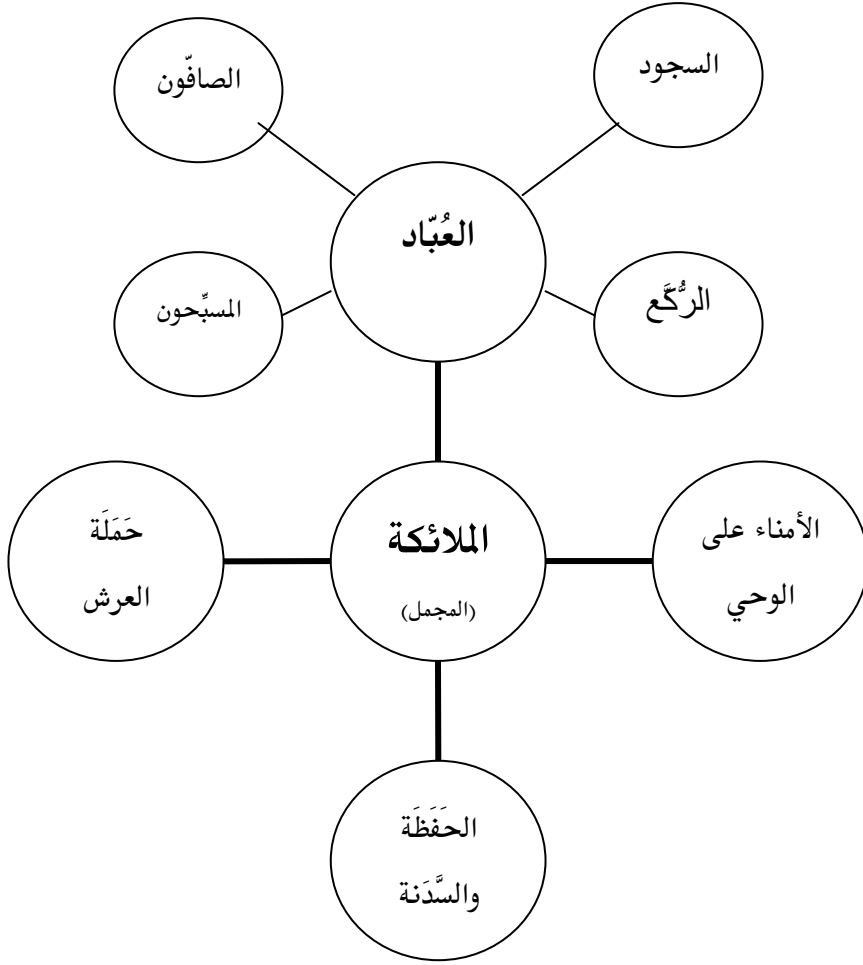
أعناقهم، والخارجة من الأقطار أركانهم، والمناسبة لقوائم العرش أكتافهم^١

إنّ الوحدة النصية السابقة تشتمل على بني متعدّدة، تشكّلت من خلال ارتباطها بالعنصر المجل (الملائكة)؛ ذلك أنّ التفصيل جاء مقسّمًا إلى أربعة أقسام؛ إذ كرّر المرسل لفظة (منهم) التي تعود إلى المجل (الملائكة)، وتذكر به في كلّ مرة.

انطلق المرسل من كون الملائكة أصنافًا أربعة: العبّاد، والأمناء على الوحي، والحفظة والسدنة، وحملة العرش، وقد بيّن الصفات التي يتّصف بها كلّ صنف؛ إذ كانت الصفات مناسبة لكل صنف منهم، فلما ذكر العبّاد وصّفهم بما يليق بالعباد الحقّ: من عدم الملل من العبادة أو الكلال، أو غير ذلك من الصفات التي لا تليق بالعباد، ولما ذكر حاملي عرش الرحمن وصفهم بما يليق بصفات العرش، فركّز على الصفات الخلقية من طول وعرض وضخامة.

ولما كانت العبادة على أصناف مختلفة، فقد كان العابدون أصنافًا مختلفة كذلك، وهو أمرٌ تنبّه إليه المرسل، فجعل صنف العابدين من الملائكة مجملًا، وفصله تبعًا لنوع العبادة، فذكر الملائكة المختصين بالسجود، والمختصين بالركوع، والصّافين، والمسبحين، وأتبع كلا بصفته.

إنّ هذا التقسيم للملائكة العابدين يجعل الإجمال مركّبًا، أي أنّ التفصيل المذكور يتحوّل في البنية ذاتها إلى مجمل يحتاج إلى تفصيل، الأمر الذي يحوّل الوحدة النصية إلى دوائر من التفصيل متشابكة، تعود كلّها إلى المجل الرئيس في الوحدة، وهم (الملائكة)، ويمكن تمثيل هذه العلاقة بالشكل التالي:



لقد بدأ المرسل بذكر المجمل (الملائكة)؛ إذ كان المتلقون على معرفة إجمالية بهم من خلال الإخبار القرآني عنهم، غير أن تلك المعرفة لا تعدو أن تكون معرفة بوجود هذا العالم، وأنه على أنواع مختلفة من حيث عدد الأجنحة، وقد استغل المرسل هذه المعرفة الإجمالية، ففصل فيها، وقسم الملائكة أقساماً مختلفة، لا باعتبار الخلق، وإنما باعتبار الوظيفة الموكلة بكل قسم.

ويبدو أن لجوء المرسل إلى هذا التفصيل، إنما كان لإثبات علمه بذلك العالم، وهو أمرٌ ينبني عليه انقياد المتلقين إليه؛ فمن كان على علم بالعوالم المخفية عن العباد، فعلمه بالعالم الذي يعيشونه لا يُشكُّ فيه، ومن ثمَّ وجبَ على المتلقين الانصياع لما يأمرهم به، وبنهاهم عنه.

فإن قيل: إن علاقة (الإجمال/ التفصيل) في هذه الوحدة النصية تُفضي إلى إشكال، ذلك أننا نعلم أنّ الملائكة كلهم عابدون لله تعالى، بدليل قوله تعالى ﴿وَسَبِّحُ الرَّعْدُ بِحَمْدِهِ وَالْمَلَائِكَةُ مِنْ خِيفَتِهِ﴾^١، وقوله ﴿وَتَرَى الْمَلَائِكَةَ حَافِينَ مِنْ حَوْلِ الْعَرْشِ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ﴾^٢ واستعمال (من) في تقسيم المرسل يُفضي إلى وجود أربعة أنواع من الملائكة مُخْتَلَفٍ بعضها عن بعض، فلا يدخل -والحال هذه- الصنف الثاني (الأمناء على الوحي) -على سبيل المثال- في الصنف الأول، فَتَنْتَقِي بذلك صفة العبادة عن النوع الثاني؛ لأنّ كلّاً منهما جنسٌ قائمٌ بنفسه، وإن اشتركا في صفة الملائكيّة. فإنّك إذا قلت: (الناس منهم الرجال، ومنهم النساء) أدّى ذلك إلى وجود فئتين مختلفتين، وإن كانتا مشتركتين في الإنسانيّة، فالرجال لا يدخلون تحت جنس النساء، والعكس صحيح؛ إذ كلٌّ منهما جنسٌ قائمٌ بنفسه.

قلنا: إنّ التفصيل هنا إنّما كان بحسب الوظيفة الرئيسة الموكّلة إلى كلّ قسم من أقسام الملائكة، فالمختصون بالعبادة غيرُ موكلين بغيرها، والساجد منهم غيرُ مأمورين بالركوع، والراكع غيرُ مأمورين بالسجود، وإذا لم يُكَلَّفِ العابدون من الملائكة بأكثر من صنفٍ عباديٍّ، فعدّم تكليفهم بشيءٍ آخر، كحفظ العباد أو غيره أولى، أمّا الأقسام الأخرى فقد جعل الله لهم وظائفٍ أخرى إضافةً إلى العبادة، كالأمانة على الوحي، أو حمل العرش، أو غير ذلك.

ويدلّ على اشتراك الأقسام كلّها في العبادة، قول عليّ في نهاية هذه الوحدة: (لا يَتَوَهَّمُونَ رَبَّهُمْ بِالتَّصْوِيرِ، وَلَا يُجْرُونَ عَلَيْهِ صِفَاتِ المَصْنُوعِينَ، وَلَا يَحْدُونَهُ بِالْأَمَاكِنِ، وَلَا يُشِيرُونَ إِلَيْهِ بِالنَّظَائِرِ)^٣ ومعلوم أنّ هذه الصفات هي العبادة الحقّ التي يسعَى المرسل إلى تقريب المتلقين منها.

^١ من الآية ١٣ / الرعد

^٢ من الآية ٧٥ / الزمر

^٣ نهج البلاغة ١ / ٢٠

خامساً: العلاقات الدلالية بين وحدات النص الكبرى

ينبني النص من وحدات نصية كبرى، فتستقل كل وحدة بموضوع فرعي يكون ركناً من أركان التكوين النهائي للنص. ولما كانت كل وحدة نصية عبارة عن جملة أساسية تمتد بوساطة مقيدات معينة، كالعطف أو الوصف أو غير ذلك، فقد كان للجانب النحوي الدور الأكبر في ربط المقيدات بالجملة الأولى، الأمر الذي يعني صلاحية الجانب النحوي لوصف التماسك في إطار الوحدة النصية الواحدة.

ولما كان النص يتكون من وحدات عدة فقد احتيج إلى تقنية تجعل من هذه الوحدات النصية المختلفة متماسكة، فتبدو شيئاً واحداً، وذا رسالة محددة، وهو أمر يتركه المرسل إلى العلاقات الدلالية بين تلك الوحدات. وسنتبع أبرز العلاقات الدلالية بين تلك الوحدات في ما يلي:

(١) علاقة (العموم/الخصوص):

يتكئ المرسل على هذه العلاقة، فيبدأ بالمجمل العام، ثم يأخذ في تخصيصه وتفصيله اعتماداً على إدراك المتلقي للعام المجمل قبل تفصيله؛ ذلك أن العام أقل مؤنة على العقل، فيكون حفظه أسهل، وتذكره أسرع، كما يكون التخصيص لغرض دلالي هو التبيين والتوضيح، الأمر الذي يضمن استجابة أكبر من قبل المتلقي.

وليس التخصيص الذي نتحدث عنه في مستوى واحد، بل هو في مستويات عدة: فإما أن يكون تخصيصاً للموضوع العام الذي يدور حوله النص، وإما تخصيصاً للإحالات الضميرية، وإما تخصيصاً للزمان الذي يتحرك فيه النص. كما أن التعميم مستويات كذلك: فمرة يجعل المرسل الوحدة النصية كلها عامّة، ويخصصها في الوحدة التي تليها، ومرة يكون العموم في لفظ واحد يلجأ المرسل إلى تخصيصه في الوحدة التالية، وذلك يعني أن الوحدة التالية إما تخصيصاً للوحدة السابقة كلها، وإما تخصيصاً لعنصر محوري في الوحدة السابقة، وعلى الوجهين تكون الوحدة التالية متماسكة مع التي قبلها.

ونجد في خطبة الجهاد هذه المستويات كلها؛ إذ يقول عليّ -كرم الله وجهه- في الوحدتين الأوليين: [أما بعد، فإن الجهاد باب من أبواب الجنة فتحة الله لخاصة

أوليائه، وهو لباسُ التقوى، ودرعُ اللهِ الحَـصِينَةُ، وجَنَّتَه الوثيقة، فمن تركه رغبةً عنه ألبسه الله ثوبَ الذلِّ، وشَمَلَهُ البلاءُ، ودِيَّتْ بالصغار والقماءة، وضربَ على قلبه بالأسدادِ، وأدِيلَ الحقُّ منه بتضييعِ الجهادِ، وسِيمَ الخسفِ، ومنعَ النصفِ.]

[ألا وإني قد دعوتكم إلى قتالِ هؤلاءِ القومِ ليلاً ونهاراً، وسراً وإعلاناً، وقلت لكم اغزوهم قبل أن يغزوكم، فوالله ما غزى قومٌ في عقرِ دارِهِم إلا ذلّوا، فتواكلتم وتخاذلتم حتى شنتُ عليكم الغاراتِ، ومُلكتُ عليكم الأوطانِ.]

لقد بدأ المرسل النصّ بالحديث عن (الجهاد)، وهو مصطلحٌ عامٌ يندرج تحته أنواعٌ عدّة، ثمّ تحدّث عن جزاء تارك الجهاد رغبةً عنه وزهداً فيه، وهو أمرٌ كليّ عام، لا يخصُّ أحداً، وإنما ينطبق على كلِّ مَنْ يترك الجهادَ، سواء كان التركُ في زمنِ الخطاب، أم بعده، وهذا يعني أنّ الوحدةَ النصيةَ الأولى وحدةٌ عامةٌ في موضوعها، وشخصها وزمانها.

من أجل ذلك بدأ المرسل بالتخصيص وتضييق دائرة العموم، فبدأ بتخصيص الموضوع، وهو مصطلح (الجهاد)؛ إذ قد تقدّم القول إنّ مصطلحَ عامٍ يندرج تحته توطين النفس على مداومة فعل الطاعات، كما يندرج تحته مقابلة أعداء الدين، سواء كانت تلك المقابلة مقارعةً بالسلاح، أم بالكلمة وشحذ الهمم.

لقد أراد المرسل نوعاً مخصوصاً من أنواع الجهاد، فجعل مراده في صدر الوحدة النصية الثانية؛ إذ قال: (إني دعوتكم إلى قتال هؤلاء القوم)، فما مراده من الجهاد إلا حمل السيف ومناجزة العدو، وهو ما تؤدّيه لفظة (القتال)؛ فهي نوعٌ مختصٌّ من الجهاد، لا ينطبق إلا على حملِ السيف ومقابلةِ العدوِّ في ميدان المعركة.

لقد أدّى تخصيص (الجهاد) بالقتال في الوحدة الثانية دوراً دلالياً؛ إذ قطع المرسلُ على المتلقين الاعتذارَ بانشغالِهِم بنوعٍ آخرٍ من أنواع الجهادِ، كأن يعتذروا بانشغالِهِم بجهادِ أنفسهم، ومن ثمّ يكونون قد جاهدوا، ولم يتركوا الجهادَ فلا تنطبق عليهم التهديدات التي ساقها المرسل في الوحدة الأولى.

وبقطع المرسل هذا العذر عليهم، لا يبقى أمامهم إلا حملُ السيفِ والقتال، ولما لم يفعلوا ذلك، فقد صاروا من مصاديق التاركين للجهاد والراغبين عنه، وهو ما اعتمد عليه المرسل في تفرغهم والقسوة عليهم.

إذن فالموضوع الذي تحدّث عنه المرسل في الوحدة الأولى، وهو الجهاد، موضوعٌ عامٌّ، احتاج المرسل لتخصيصه في الوحدة النصية الثانية؛ كي لا يبقى لمتلقي خطابه عذرا في عدم فهم الرسالة المطلوبة.

ويجعل المرسل من التخصيص للعموم رابطاً للوحدة النصية الثالثة بما سبقها؛ ذلك أنه أنهى الوحدة الثانية بقوله (حتى شنت عليكم الغارات ومُلكت عليكم الأوطان)، والغارات أمرٌ عامٌّ ينطبق على كلِّ غارةٍ تعرّض لها المتلقون أو أبائهم الذين سبقوهم، أو سيتعرّض لها أبناؤهم في المستقبل، غير أنّ المرسل أراد تحديده هذه الغارة، التي من أجلها كان هذا النص، فجاء بالمخصّص الأول، وهو شبه الجملة (عليكم)، فأخرج به ما شُنَّ من غارات على السابقين، وما سيُشَنُّ على اللاحقين، ثمّ ذكر المخصّص الثاني في صدر الوحدة النصية التالية، فقال: (وهذا أخو غامد قد وردت خيله الأنبار). إذن فالغارة المقصودة هنا هي الغارة الأخيرة التي كان على رأسها سفيان بن عوف الغامدي، إذ تقاعس المتلقون عن ملاقاته ومناجزته، وصدّه عن بلادهم.

وإذا كان ذكر (أخو غامد) قد خصّص العموم الذي في (الغارات)، فإنّ ذكر (الأنبار) قد خصّص العموم في (الأوطان)؛ إذ ليس الدافع إلى هذا التفرغ الشديد إلا غارة الغامدي واستباحته هذا الجزء من أجزاء الدولة.

وهكذا نجد المرسل ينتقل من العام الذي يندرج تحته أصناف كثيرة إلى الخاص المحدّد الذي ينطبق على نوع واحد لا غير، كلّ ذلك يفعله المرسل من أجل إيصال الرسالة إلى المتلقي، وسدّ الذرائع بوجهه؛ حتى لا يعتذر بفهمه للعام، وتطبيقه على جزء منه لا يريده المرسل.

ولم يكتفِ المرسل بتخصيص الموضوع العام (الجهاد)، بل انطلق ليخصّص الإحالات الضميرية العامة؛ فقد طغت ضمائر الغائب في الوحدة النصية الأولى، وذلك من خلال الحديث العام عن الجهاد وتاركه رغبةً عنه، فقد برزت الإحالات إلى الجهاد العام في (فتحه، هو لباس، تركه، عنه)، كما برزت الإحالات الضميرية العائدة إلى

تارك الجهاد (ألبسه، وشمله، ودُيِّتَ (هو)، وضُرِبَ (هو)، قلبه، منه، وسِيمَ (هو)،
مُنَعَ (هو))

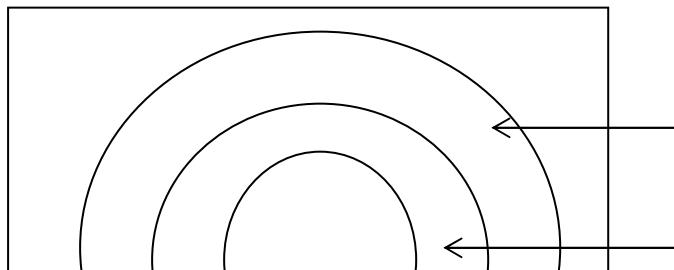
إنّ هذا الجزء من النص لعمومه لا يخص متلقي الخطاب وقت إنتاجه، بل ينطبق عليهم، كما ينطبق على غيرهم؛ إذ ساق المرسل الحديث هنا بصورة قانون عام صالح للتطبيق كلّما وُجِدَ جهادٌ ووجد متقاعسون عنه، وهو أمرٌ يجعل المتلقين الحاضرين وقت إنتاج الخطاب متساوين مع غيرهم، فيظنون أنّ المرسل إنما أراد ذكر الجهاد فضائله، وعقوبة تاركه دون أن يكونوا معنيين به.

ومن أجل إشراك المتلقين في الخطاب، وجعلهم المحور المعنيّ بالتقريع، لجأ المرسل إلى تخصيص الإحالات الضميرية العامة في الوحدة الثانية، فجعلها في طرفين: المرسل والمتلقي؛ ليثبت للمتلقين أنّهم المعنيون بالخطاب، فبدأ بإبراز الضمير العائد إليه، باعتباره المحور الأول في الخطاب؛ إذ كان البادئ بالدعوة إلى الجهاد، ثمّ أردف ذلك بضمير المخاطب؛ لبيّن استجابتهم للدعوة التي أطلقها.

إنّ تخصيص الضمائر في الوحدة النصية الثانية قد عمل على تحديد دائرة المتلقين؛ ذلك أنّ الوحدة النصية الأولى صالحة للتطبيق على الناس جميعاً، باعتبارها قانوناً عاماً لا يخصّ فئة دون أخرى، في حين لا تصلح الوحدة الثانية إلا لمخاطبة المتلقين الحاضرين وقت إنتاج الخطاب؛ إذ لا تنطبق على الناس أجمعين، فمن لم يكن حاضراً العراق يومذاك لا تنطبق عليه هذه الوحدة.

وإذا كان تخصيص الضمائر قد أدى إلى تخصيص المتلقين وتحديدهم، فإنه قد أدى - كذلك - إلى تخصيص الزمان؛ ذلك أنّ الزمان في الوحدة الأولى كان عاماً صالحاً للتطبيق في زمن الإنتاج والأزمان التي تليه، ففضائل الجهاد لا تخصّ زمناً معيّنًا، وكذا عقوبة تاركه رغبة عنه، ومن هنا كان تخصيص في الوحدة الثانية تضييقاً للزمان، وتحديدًا له بزمن إنتاج الخطاب، فلا يتعدّاه إلى غيره من الأزمان.

إذن فالوحدة الأولى عامّة في موضوعها، ومتلقّيها، وزمانها، والوحدة الثانية قد خصّصت كلّ أولئك. ويمكن التمثيل للوحدات الثلاث الأولى بالشكل التالي:



الوحدة الأولى

الوحدة الثانية

الوحدة الثالثة

(٢) علاقة (الإجمال / التفصيل)

تحدّثنا عن علاقة (الإجمال / التفصيل) ورأينا دورها في ربط قضيتين بعضهما ببعض في إطار الوحدة النصية الواحدة، ورأينا أنّ المرسل يبني موضوعات فرعية عدّة في الوحدة النصية اتكاءً على هذه العلاقة.

ولا تقتصر هذه العلاقة على ربط القضايا في إطار الوحدة النصية الواحدة، بل إنّ المرسل يستخدم هذه العلاقة لربط الوحدات النصية الكبرى في النص بعضها ببعض، محققاً للنص تماسكا دلاليا قائما على إدراك هذه العلاقة.

وعلى ذلك، فإنّ المرسل يورد الطرف الأول (المجمل) في الوحدة النصية الأولى، ثم يأخذ في تفصيله في الوحدات النصية اللاحقة، ومن ذلك قوله -كرم الله وجهه-: (الحمد لله الذي لا يبغ مدحته القائلون، ولا يخصي نغماءه العادون، ولا يؤدي حقه المجتهدون. الذي لا يدركه بعد الهمم، ولا يناله غوص الفطن. الذي ليس لصفته حدّ محدود، ولا نعت موجود، ولا أجل ممدود. فطر الخلاق بقدرته، ونشر الرياح برحمته، ووتد بالصخور ميدان أرضه)^١

لقد ذكر المرسل في هذه الوحدة أفعال الله تعالى بصورة مجمّلة؛ فذكر أفعالاً ثلاثة مجمّلة، هي: فطر، ونشر، ووتد، ثم فصل هذه الأفعال في الوحدات النصية التالية.

إن قول المرسل (فطر الخلائق بقدرته) يشير إلى الفعل والفاعل والمفعول، دون الإشارة إلى كيفية الخلق، ودون الوقوف على صفات تلك الخلائق، ومن ثم رجع المرسل لتفصيل هذه الكيفية بعد أن ثبتت في ذهن المتلقي الفعل نفسه، فقال مفصلاً ما أجملته: (أنشأ الخلق إنشاءً، وابتدأه ابتداءً، بلا روية أجالها، ولا تجربة استفادها، ولا حركة أحدثها، ولا همامة نفس اضطرب فيها، أحال الأشياء لأوقاتها، وكلم بين مختلفاتها، وعرز غرائزها، وألزمها أشباحها، عالماً بها قبل ابتدائها، محيطاً بحدودها وانتهائها، عارفاً بقرائنها وأحنائها)^١

إن هذه الوحدة النصية تفصيل لما ذكره المرسل مجملاً، وذلك في حديثه عن فعل الخلق من قبل الله تعالى، وقد جعل التفصيل في طرفين اثنين: فقد بدأ بتفصيل الفعل نفسه، وتبيين كيفيته، ثم أخذ في تفصيل ما يتعلق بالخلق. لقد بدأ المرسل بتذكير المتلقين بالحقل الدلالي الذي تفصله هذه الوحدة، فذكر فعلين أكمل بهما هذا الحقل؛ إذ تقدم منه القول في الوحدة الأولى: فطر، وأورد هنا (أنشأ، ابتدأ)، وإنما فعل ذلك؛ لأنه فصل هذه الوحدة عن الوحدة المذكور فيها الطرف المجمل بوحدة نصية كاملة.

لقد ذكر المرسل في الوحدة الأولى الفعل (فطر) الذي يعني شق الشيء عند ابتدائه، وأردفه هنا بالفعل (أنشأ) الذي يعني الإيجاد غير المسبوق بمثله، أي الإيجاد من العدم، وأكد هذا الفعل بأمرين اثنين: فقد استخدم المصدر المؤكّد (إنشاءً)، وعطف على الفعل فعلاً آخر، له المعنى نفسه، توكيداً، وهو (ابتدأً)، وأكد هذا الفعل بالمصدر المؤكّد (ابتداءً).

ومن ثم بدأ المرسل في تفصيل فعل (الإيجاد) متكئاً على الجمل الحالية؛ إذ كان ذلك الفعل قد صدر من الله تعالى من دون حاجة إلى فكر يديره ويردّه؛ لأن ذلك شأن فعل المخلوقين، فإذا أراد المخلوق أن يصنع شيئاً فلا بدّ له من تفكير في ذلك الشيء: طوله وعرضه وغير ذلك، كما أن الله تعالى لا يحتاج إلى غيره إذا أراد فعل شيء، وليس هو بحاجة إلى التجريب؛ إذ قد تمرّ التجربة بإخفاقات عدّة قبل التوصل إلى النموذج المطلوب، وذلك من شأن المخلوقين، ومن هنا نفى المرسل صفة التجريب

عن فعلِ الله فقال: (ولا تجربةً استفادها)، وقد ساق المرسل تفصيلاً آخر لفعلِ
الباري سبحانه، ذلك أنّ فعله تعالى لا يكون بإحداث الحركات، وإنما هو تعلقٌ
بالمشيئة الربّانية، ف ﴿ إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾^١.

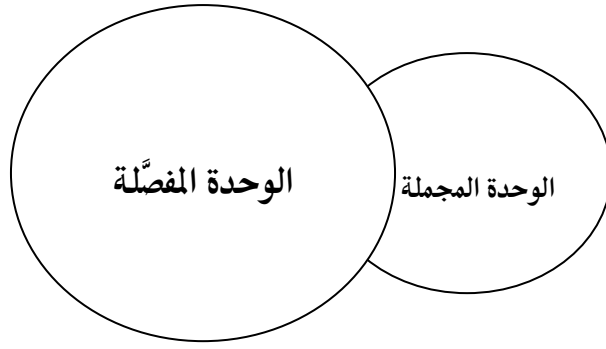
إذن فالفعل الذي أجمله المرسل في الوحدة الأولى قد تحول إلى تفصيلٍ كاملٍ
في هذه الوحدة، فلا يجد المتلقي غموضاً ولا صعوبةً في فهم ذلك الفعل وتلقيه كما
يريد المرسل، بعيداً عن المقارنة بأفعال العباد.

وقد انتقل المرسل في الجزء الثاني من هذه الوحدة لتفصيل ما أجملته لفظة
(الخلائق)؛ إذ كانت لفظةً عامّةً مُجملةً، لم تبيّن ماهيّة الخلائق، وما تتصف به، ولم
تحدّد المقصود بالخلائق، هل هي الخلائق العاقلة فتتطبق على الإنس والجنّ
والملائكة؟ أو المقصود عمومُ المخلوقات فيندرج تحتها الحيوان والجماد والسموات
والأرضون؟

والذي أراده المرسل من (الخلائق) إنّما هو المعنى الثاني؛ لذلك جاء بلفظٍ
يشمل مخلوقات الله كلّها، وهو (الأشياء)، فبيّن أولاً أنّ الله تعالى صيّر هذه الأشياء
من العدم إلى الوجود، كلّ في الوقت المحدّد له، ثم بيّن أنّه تعالى قد جمع بين الأضداد
في تلك المخلوقات، وقد أودع الله سبحانه في كلّ شيء طبيعته الملائمة له، وجعل كلّ
شيءٍ مختصاً بغرائزٍ محدّدة.

إذن فالخلائق التي أوردتها المرسلُ مجملّةً، صارت مفصّلةً في هذه الوحدة؛ إذ
عرّف المتلقي من أمرها أنّها: مُخرجةٌ من العدم، ومركّبةٌ من الأضداد، ومجعولٌ فيها
الغرائز، وأنّ كلّ شيءٍ يختصّ بغرائزٍ لا تشترك معه فيها الأشياء الأخرى.

إنّ المتلقي وهو يتلقّى هذا الجزء من النصّ إنّما يربطه بما تقدّم من إجمالٍ في
الوحدة السابقة، ومن ثمّ لا يجد المتلقي صدعاً في النصّ، ويمكن تمثيل علاقة
(الإجمال/ التفصيل) في هاتين الوحدتين بالشكل التالي:



(٣) علاقة التضاد

يلجأ المرسل إلى هذه العلاقة إما لإقامة مقارنة بين حالين أو فريقين ذكرا في النص، وإما مبالغة في تقرير المتلقيين، وفي كلا الحالين يكون المتلقي قادرا على ربط أجزاء الكلام بعضه ببعض.

وقد تبدو بعض الوحدات النصية مقحمة، لا يربطها بما قبلها رابط، وهو أمر يصب في لب عملية التواصل الخطابي؛ إذ يكون من مقصود المرسل مفاجأة المتلقي بما يشد ذهنه، ويجبره على إقامة العلاقات الدلالية، وصولا إلى الهدف الرئيس للرسالة.

ومن ذلك انتقال عليّ -كرم الله وجهه- للحديث عن الزاهدين في الدنيا، بعد أن كان النص منصبا على الحديث عن الدنيا، يقول: (وأحذركم الدنيا، فإنها منزل قلعَةٍ، وليست بدار نجعة).

قد تزيت بغرورها، وغرت بزيتها. دار هانت على ربها، فخلط حلالها بحرامها، وخيرها بشرها، وحياتها بموتها، وحلوها بمرها. لم يصفها الله تعالى لأوليائه، ولم يزن بها على أعدائه.

خيرها زهيد، وشرها عتيد، وجمعها ينفد، ومكها يسلب، وعامرها يخرب. فما خير دار تنقض نقض البناء، وعمر يقنى فناء الزاد، ومدة تنقطع انقطاع السير؟ اجعلوا ما افترض الله عليكم من طلبكم، واسألوه من أداء حقه ما سألكم، وأسمعوا دعوة الموت آذانكم قبل أن يدعى بكم.

إنّ الزاهدين في الدنيا تبكي قلوبهم وإن ضحكوا، ويشتدّ حزنهم وإن فرحوا، ويكثر مقتهم أنفسهم وإن اغتبطوا بما رزقوا.
 قد غاب عن قلوبكم ذكر الآجال، وحضرتكم كواب الآمال، فصارت الدنيا أمك بكم من الآخرة، والعاجلة أذهب بكم من الآجلة.
 وإنما أنتم إخوان على دين الله، ما فرّق بينكم إلا خبث السرائر، وسوء الضمائر. فلا توازرّون، ولا تناصحون، ولا تباذلون، ولا توادون.
 ما بالكم تفرحون باليسير من الدنيا تدركونه، ولا يحزنكم الكثير من الآخرة تحرمونه، ويقلقكم اليسير من الدنيا يفوتكم حتى يتبين ذلك في وجوهكم، وقلة صبركم عما زوي منها عنكم، كأنها دار مقامكم، وكأن متاعها باق عليكم.
 وما يمنع أحدكم أن يستقبل أخاه بما يخاف من عيبه إلا مخافة أن يستقبله بمثله. قد تصافيتم على رفض الآجل وحب العاجل، وصار دين أحدكم لعقة على لسانه. صنيع من قد فرغ من عمله، وأحرز رضا سيده.^١

لقد بدأ المرسل هذا النص بالحديث عن الدنيا، مركزاً على التناقضات التي تعج بها الدنيا؛ من أجل إقناع المتلقين بعدم الاعتزاز بها، ثم انتقل إلى الحديث عما يقود المتلقين إلى التخلص من التعلق بالدنيا، ثم انتقل في الوحدة الثالثة إلى الحديث عن الزاهدين في الدنيا معدداً أحوالهم وصفاتهم، وينهي المرسل نصّه بتبيين مدى تعلق المتلقين بالدنيا وصولاً إلى تفرغهم وكشف سوءاتهم.

لقد كان النصّ يسير باتجاه تفرغ المتلقين الذين تعلقوا بالدنيا، فالمقدمة التي قدّمها، أعني حديثه العام عن الدنيا، يجد لها المتلقي تفسيراً؛ ذلك أنه أراد فضح الوجه الحقيقي للدنيا، وصولاً إلى لوم المتلقين لتعلقهم به، غير أن الذي يحتاج إلى تسويغ هو إقحام صفات الزاهدين وشرح أحوالهم في قوله: (إنّ الزاهدين في الدنيا تبكي قلوبهم وإن ضحكوا، ويشتدّ حزنهم وإن فرحوا، ويكثر مقتهم أنفسهم وإن اغتبطوا بما رزقوا) تبدو هذه الوحدة النصية للوهلة الأولى منقطعة عن سياقها؛ إذ تتناول موضوعاً أجنبيّاً عن الموضوع الأساس للنصّ، كما أنّ الإحالات الضميرية فيها كانت إحالات تعود إلى الغائب، وقد أوقعها المرسل بين وحدتين، كانت الإحالات فيهما إلى

المخاطب، وقد ترتبَ على ذلك الانتقالُ في الإحالاتِ الضميريةِ انتقالاً في زمنِ النصِّ كذلك؛ إذ انتقل المرسل من الزمنِ المحدد الذي هو زمنُ إنتاجِ الخطاب، إلى الزمنِ العامِّ الذي يفيدُه ما ساقَ المرسلُ من قانونٍ عامٍّ ينطبقُ على الزاهدين في الأزمنةِ كلها.

غير أن قراءة نصية لهذه الوحدة تثبت أنها وحدة أساسية في النص، لا يمكن الاستغناء عنها؛ إذ أراد المرسل أن يؤسس بها دلالات نصية تفوت لو حذفت هذه الوحدة من النص.

لقد توقع المرسل، وهو يقرع المتلقين، أن يحتج بعضهم بأن الدنيا لا يمكن النجاة من حباتها؛ إذ يقع في شركها الأدميون كلهم إلا من عصم الله، وهو احتجاج ينكئ عليه المتلقون في تسويغ تكالبيهم على الدنيا؛ لذلك أراد المرسل تنفيذ تلك الحجة، وإثبات أن الدنيا إنما تخذع من سلمها نفسه، بدليل وجود طائفة من بني البشر تمكنوا من قهر الدنيا والانتصار عليها، وأولئك هم الزاهدون.

ولقد أفاض المرسل في ذكر صفات أولئك الزاهدين رغبة منه في تجلية ما تتمتع به تلك الفئة من الناس، كي يكشف للمتلقين وجههم الحقيقي في الانسياق وراء الدنيا ولذاتها، وليقارن المتلقون حالهم في تكالبيهم على الدنيا، وحال تلك الفئة التي آثرت ما عند الله، فتعاملوا مع الدنيا بصد ما تعامل به المتلقون.

ومن الأمثلة على لجوء علي إلى علاقة التضاد قوله: (ولقد كنا مع رسول الله، صلى الله عليه وآله، نقتل أباءنا وأبناءنا وإخواننا وأعمامنا، ما يزيدنا ذلك إلا إيماناً وتسليماً، ومضياً على اللقم، وصبراً على مَضَضِ الألم، وجداً في جهاد العدو، ولقد كان الرجل منا، والآخر من عدونا يتصاولان تصاول الفحلين، يتخالسان أنفسهما أيهما يسقي صاحبه كأس المنون، فمرة لنا من عدونا، ومرة لعدونا منا، فلما رأى الله صدقنا أنزل بعدونا الكبت، وأنزل علينا النصر، حتى استقر الإسلام مُلقياً جرانه، ومتبوناً أوطانه. ولعمري لو كنا نأتي ما أتيتم ما قام للدين عمود، ولا أخضر للإيمان عود، وإيم الله لتحلببنا دماً، ولتتبعننا ندماً)^١

لقد بدأ المرسل هذا النص بوصف حال صحابة الرسول الكريم، صَلَّى اللهُ عليه وآله وسلم، وجهادهم في سبيل إعلاء كلمة الله، ولو أدى بهم ذلك إلى قتل أقرب المقربين من الآباء والأبناء، ثم عرَّجَ على وصف حال الحرب عند النقاء المتقاتلين، وثبات المسلمين حتى أعزَّ اللهُ دينَهُ وأظهره.

غير أن الهدف من وراء هذا النص ليس إلا المقارنة بين حال أولئك وحال أتباعه الذين خذلوه ولم يقوموا بواجب نصرته؛ فكان موقفهم موقف الضد من أصحاب النبي صَلَّى اللهُ عليه وآله وسلم - وقد توصل المرسل إلى تقريع المتلقين من خلال مقارنة أصحاب النبي؛ ذلك أن أولئك الأصحاب بذلوا ما في وسعهم فنصرهم الله، أما المتلقون فلم يبذلوا في سبيل نصرته شيئاً؛ لذا لن تكون عاقبتهم إلا الخسران والندم.

إنَّ الاتكاء على علاقة التضاد يجعل المتلقي في حالة ترقب؛ فإذا كان الموقف موقف تقريع فما الذي استلزم ذكر حالة مضادة لحاله؟ إنَّ هذا الترقب لما سيترتب على ذكر الحالة المضادة لحال المتلقي يجعله يربط أجزاء الكلام بعضها ببعض، ويستنتج أن الهدف من ذكر التضاد هنا إنما هو المبالغة في التقريع.

وإذا كانت الأمثلة السابقة قد ركزت على علاقة التضاد بين وحدتين نصيتين كبريين في النص، فإنَّ ذلك لا يعني أن التضاد لا يتجاوز ذلك، بل لقد اتكأ عليَّ على هذه العلاقة لإنشاء (مقابلة ضمنية) بين النصِّ كلاً ونصٍّ آخر غائب، أي أن المرسل يجعل المتلقي بين نصين: يقدِّم له أحدهما، ويعتمد على استنتاج المتلقي للنص الآخر، المرتبط بالنص المقدم بعلاقة التضاد.

وإنَّ نحن رجعنا إلى النصِّ المتقدم الذي جعله المرسل منصباً على ذمِّ الدنيا، فسنجد أنه قد اتخذ من (الدنيا) بؤرة خطابية تدور في سياقٍ سلبي، ولم يخرج النصَّ عن هذا السياق، غير أنَّ هذا النصَّ يتضمَّن في الوقت نفسه الإشارة إلى الطرف الآخر المضاد، أعني (الأخرة)، ذات البعد الإيجابي لمن عمل لها، وبذلك تكون (الأخرة) بؤرة مركزية مضمرة، تحيل إليها البؤرة المعطاة (الدنيا).

فإذا كان المرسل قد بدأ نصّه بالتحذير من الدنيا، فإنّ هذا التحذير يقود إلى (الترغيب) في الضدّ، وهو الآخرة، وهكذا يقيم المتلقي موازنة بين (الدنيا) و(الآخرة)، ويمكننا إجمال هذه الموازنة في الجدول التالي:

بؤرة النصّ المعطى: (الدنيا)	بؤرة النصّ المضمّر: (الآخرة)
أحذركم الدنيا	أرغبكم في الآخرة
لا تصلح للاستيطان	منزل استقرار وأمان
زينتها خداعة	زينتها حقيقية لا تزول
الخير مختلطٌ فيها بالشر	ليس فيها إلا الخير المطلق
الحياة فيها تنتهي بالموت	لا موت فيها بل خلودٌ دائم
سكّانها الأخيار والأشرار	سكّانها الأخيار فقط

القسم الثاني: التماسك التداولي

يعتمد التماسك التداولي على معرفة السياق غير اللغوي للنص؛ ذلك أن اللجوء إلى السياق يحدّد المرجع الإحالي للألفاظ، ومن ثمّ يزيل الغموض الذي قد يكتنف بعض النصوص، ولتبيين ذلك نسوق -على سبيل المثال- قول عليّ: (كنتم جنود المرأة، وأتباع البهيمة، رغا فأجبتكم، وعقر فهربتكم. أخلاقكم دقاق، وعهدكم شقاق، ودينكم نفاق، وماؤكم زعاق، والمقيم بين أظهركم مرتهن بذنبيه، والشاخص عنكم متدارك برحمة من ربه. كأيّ بمسجدكم كجوجو سفينة، قد بعث الله عليها العذاب من فوقها ومن تحتها، وغرق من في ضمنها)^١

أقول: لو أخذنا هذا النصّ، دون معرفة بسياقه، لواجهتنا مشكلة تحديد المرجع اللفظي أساسيين: أولهما هو ضمير المخاطبين، فمن هم هؤلاء الذين صاب عليهم المرسل كل هذه النعوت السلبية؟

واللفظ الآخر الذي نحتاج إلى السياق في كشفه هو (المرأة)، إذ يمكن أن تحيل في هذا النصّ إلى امرأة بعينها، كما يحتمل ألا يقصد المرسل بها امرأة معيّنة، وإنما هو من قبيل تبيكيت المتلقين وبيان نقصهم؛ إذ ليس فيهم رجل يقودهم. ومن أجل أهمية السياق في تبيين ما تقدّم، قدّم الرضي لهذا النصّ بمقدّمة، وضّح فيها أنه (كلام له عليه السلام في ذمّ أهل البصرة)، وبتوضيح السياق هذا صار بإمكان المحلّل إرجاع الألفاظ إلى مراجعها، فضمير المخاطبين إنّما يخصّ أهل البصرة، و(المرأة) في هذا النصّ هي أمّ المؤمنين عائشة رضي الله عنها، و(البهيمة) التي ذمّ المرسل متلقيه لاتباعها هي (الجمال) الذي كانت أمّ المؤمنين تركبه في معركة الجمل^٢.

وإذا كان السياق قد حدّد المرجع الإحالي للألفاظ، فإنه قد حدّد كذلك زمن النصّ ومكانه؛ إذ هو نصّ قيل بعد انتهاء المعركة في مدينة البصرة.

^١ نهج البلاغة ١/ ٤٤-٤٥

^٢ انظر في تفصيل واقعة الجمل: تاريخ الطبري ٣/ ٤١-٤٠، والبداية والنهاية لابن كثير ٧/ ٢٣٠-٢٥١

غير أنّ المرسل قد عمد إلى تقليب الزمن في هذا النصّ، فأداره في محاور ثلاثة:

أمّا المحور الأول فهو زمنٌ قد مضى وانقضى، وذلك قوله (كنتم جُنْدَ المرأَةِ، وأتباعَ البهيمةِ، رَغَا فَأَجَبْتُمْ، وَعَقَرَ فَهَرَبْتُمْ)؛ لذا صدرَ المرسلُ هذا القسمَ بالفعلِ (كنتم)، وأردفَهُ بِذِكْرِ أَرْبَعَةِ أفعالٍ دالّةٍ على المُضِيِّ، هي: (رغَا، أجبتم، عقر، هربتم). وأمّا المحور الزمنيُّ الثاني فهو حاضرُ المتلقّين المعيشُ، وقد عبّرَ عنه المرسلُ بصيغةٍ اسميّةٍ دالّةٍ على الثباتِ والدوامِ، ولم يظهرْ للفعلِ أثرٌ في هذا القسمِ من النصّ، الذي يبتدئُ من قوله: (أخلاقكم دقاق)، وينتهي عند قوله: (مُتَدَارِكٌ بِرَحْمَةٍ مِنْ رَبِّهِ). وقد جعلَ المرسلُ المحورَ الزمنيَّ الأخيرَ واقعاً في المستقبلِ؛ إذ أظهرَ مستقبلَ المخاطِبِينَ ومستقبلَ مكانِهِمْ؛ ولَمَّا كَانَ عَمَلُ الْمُتَلَقِّينَ فِي كُلِّ مِنَ الزَّمَانِينَ: المَاضِي والحَاضِرِ سَلْبِيًّا، فَقَدْ جَعَلَ مُسْتَقْبَلَهُمْ سَلْبِيًّا كَذَلِكَ، جَزَاءً لِمَا فَعَلُوا، إِذْ جَعَلَ مُسْتَقْبَلَ المَدِينَةِ فِي صُورَةِ عَذَابٍ يَنْصَبُ عَلَيْهَا، فَيُغْرِقُهَا المَاءَ، وَلَا يَتْرُكُ مِنْ بِيوتِهَا أَثْرًا. وإذا كانَ السِّياقُ قد حَدَّدَ مَرَجَعَ الألفاظِ، وَزَمَنَ النِّصِّ وَمَكَانَهُ، فَإِنَّهُ يَقُومُ بِالإِضَافَةِ إِلَى ذَلِكَ بِدَوْرٍ فِي بِنَاءِ التَّماسِكِ النِّصِّيِّ؛ وَبِخَاصَّةٍ فِي تِلْكَ النِّصُوصِ الَّتِي يَبْدُو مِنْ ظَاهِرِهَا التَّفَكُّكُ، وَعَدَمُ التَّماسِكِ، وَنَسُوقِ النِّصِّ التَّالِيِ مِثَالاً لِدَوْرِ السِّياقِ فِي بِنَاءِ التَّماسِكِ النِّصِّيِّ، إِذْ يَقُولُ عَلِيُّ -كَرَّمَ اللهُ وَجْهَهُ-: (بِنا اهْتَدَيْتُمْ فِي الظُّلْمَاءِ، وَتَسَنَّمْتُمْ العَلِيَّاءَ، وَبِنا انْفَجَرْتُمْ عَنِ السَّرارِ. وَقِرَ سَمْعٌ لَمْ يَفْقَهُ الواعِيَةَ. وَكَيْفَ يُراعي النِّبَاةَ مَنْ أَصَمَّتْهُ الصَّيْحَةُ؟ رِبْطُ جَنانٍ لَمْ يُفارقَهُ الخَفَقانُ. ما زِلْتُ أَنْتَظِرُ بِكُمْ عِواقِبَ الغَدْرِ. وَأَتَوَسَّمُكُمْ بِحَلِيَّةِ المُغْتَرِّينَ. سَتَرَنِي عَنْكُمْ جِبابُ الدِّينِ، وَبَصَرَنِيكُمْ صِدْقُ النِّيَّةِ. أَقَمْتُ لَكُمْ عَلَى سَنَنِ الحَقِّ فِي جِوَادِ المِضَلَّةِ، حَيْثُ تَلْتَقُونَ وَلَا دَلِيلَ، وَتَحْتَفِرُونَ وَلَا تَمِيهُونَ. اليَوْمَ أُنطِقُ لَكُمْ العِجْماءَ ذاتَ البَيانِ. غَرَبَ رَأْيُ امْرِئٍ تَخَلَّفَ عَنِّي. ما شَكَّكَتُ فِي الحَقِّ مُذْ أُرِيتُهُ. لَمْ يُوجِسْ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ خَيْفَةً عَلَى نَفْسِهِ. أَشْفَقَ مِنْ غَلْبَةِ الجُهاَلِ، وَدَوَّلَ الضَّلالِ. اليَوْمَ تَواقَفْنَا عَلَى سَبيلِ الحَقِّ وَالباطِلِ. مَنْ وَثِقَ بِماءٍ لَمْ يَظْمَأْ)^١.

إنَّ محاولة إثبات تماسك هذا النصِّ من خلال تتبع أدوات التماسك النحويَّة أو المعجميَّة ستقودُ إلى نتيجة مفادها أنَّ هذا النصَّ غيرُ متماسك؛ إذ لا رابط بين جملته وقضاياه، فما العلاقة بين قوله -على سبيل المثال- (رَبِطَ جَنَانٌ لَمْ يَفَارِقَهُ الْخَفْقَانُ) وما سَبَقَهُ من جُمَلٍ؟ وما العلاقة بين قوله: (من وَثِقَ بَمَاءٍ لَمْ يَظْمَأْ) والجمل السابقة؟

إنَّ هذه الجمل تبدو غريبةً عمَّا يسبقها من جُمَلٍ، وتبدو غريبةً عمَّا يتلوها من جمل كذلك، ومن هنا رأى ابنُ أبي الحديد في هذا النصِّ أنه مجزأ مأخوذٌ من خطبة طويلة، فقال: "هذه الكلمات والأمثالُ مُنْقَطَةٌ من خطبةٍ طويلة، منسوبةٍ إليه عليه السلام، قد زادَ فيها قومٌ أشياءَ حَمَلْتَهُمْ عليها أهواؤهم، لا توافقُ ألفاظها طريقتَه عليه السلام في الخطبِ، ولا تناسبُ فصاحتها فصاحته"^١.

في حين نجدُ شارحًا آخرَ يَقِفُ موقفَ الضدِّ من ابنِ أبي الحديد، فهذا النصُّ الذي رأى فيه ابنُ أبي الحديد أنه (كلماتٌ وأمثالٌ مُنْقَطَةٌ من خطبةٍ طويلة)، هو نفسه الذي يقول فيه ابنُ ميثمِ البحراني: "هذه الخطبة من أفصح كلامه -عليه السلام- وهي مع اشتغالها على كثرة المقاصد الواعظة المحركة للنفس في غايةِ جازةِ اللفظ، ثم من عجيبِ فصاحتها وبلاغتها أنَّ كلَّ كلمةٍ منها تصلحُ لأن تُقيدَ على سبيلِ الاستقلال، وهي مع ما نذكرُهُ من حُسْنِ النظم، وتركيبِ بعضها مع بعض"^٢.

إذن فنحن أمام موقفين متعارضين: يرى أولهما أنه نصٌّ مقطَّع الأوصال، لا تربط بين جملته وقضاياه رابطة، إذ لا يعدو عن كونه أمثالاً وُضِعَتْ جنباً إلى جنب، في حين يرى الثاني أنه نصٌّ متماسك، حسنُ النظم، وغيرُ مُقَطَّع.

والواقع أنَّ هذه قضية تحتاجُ إلى تجليةٍ تزيلُ ما قد تؤدِّي إليه من التباس، ولعلَّ الاحتكامَ إلى عمل الشريف الرضيِّ في (نهج البلاغة) يضيءُ بعضَ الجوانب، فنتمكَّن من الحكم على هذا النصِّ، إن كان متماسكاً أو مفككاً.

لقد جعلَ الرضيُّ هذا النصَّ تحت عنوان (ومن خطبة له عليه السلام)، ومعلومٌ أنَّ ديدنَ الرضيِّ إذا أُورِدَ قطعةٌ من الخطبة فإنه يصدرها بـ(من) المفيدة للتبعيض،

^١ ابن أبي الحديد: شرح نهج البلاغة / ١ / ٢٠٨

^٢ البحراني: شرح نهج البلاغة / ١ / ٣٣٣

ثم يذكر قطعة متكاملة في موضوعها، ولا يعمد إلى تقطيع أوصالها من الداخل، وإذا فعل فإنه يعاودُ نكرَ (من) التبعيضية مرةً أخرى، أي أن كلَّ قطعة تتلو (من) مأخوذةً من نصٍّ كاملٍ، وتصلحُ أن تكون وحدةً نصيةً كبرى، وأحياناً يكون الاقتطاعُ طويلاً شاملاً وحداتٍ نصيةً كبرى عدّة.

ثم إنَّ منهج الرضيِّ يقتضي أن يذكّرَ هذه (الكلمات والأمثال) لو كانت كذلك في قسم (الحكم والمواعظ)؛ إذ قسم الرضيُّ ما جمعه من كلام أمير المؤمنين -كرم الله وجهه- أقساماً ثلاثة، ذكرها في مقدّمة النهج، فقال: "ورأيتُ كلامه -عليه السلام- يدورُ على أقطاب ثلاثة: أولها الخطبُ والأوامر، وثانيها الكتبُ والرسائلُ، وثالثها الحكمُ والمواعظ"^١

وقد أفرد القسم الثالث للنصوص الحكيمية الماثورة عن عليٍّ -كرم الله وجهه- وقد تتبّع فيه ما أثيرَ عن عليٍّ من حكمٍ قصيرة، وجُمَلٍ جرت مجرى الأمثال وأثبتها، ولو كان النصُّ هذا مجرد أمثال وكلماتٍ لذكرها في هذا القسم، ولم يكن لذكرها في باب الخطبِ وجهٌ.

إنَّ عملَ الشريفِ هذا يُنبئُ عن اعتقاده بتمام هذه الوحدة النصية وتماسكِ أجزائها، وإن بدا ظاهرها مفككاً فلغيبِ سياقٍ إنتاجها، وهو أمرٌ فطنَ إليه بعضُ شراحِ النهج، فراحوا يتتبعون سياقَ هذا النصِّ، ويتلمسون أوجهَ تماسكه، وهو أمرٌ مكنهم من عدّه نصّاً متماسكاً، ذا رسالةٍ واضحةٍ، يريد المرسلُ تبليغها لمنلقّي خطابه.

وبالاعتماد على السياق نجدُ أنّ هذا النصَّ -كغيره من نصوص النهج- يجري وفق الترتيب التصاعدي للأحداث، الذي مرَّ بنا في الدراسة الدلالية^٢، الأمر الذي يعني عدم إمكان تغيير جُمَلِه؛ إذ تكون الأولى سبباً في حصول الثانية، والثانية نتيجةً للأولى، ولو كان هذا النصُّ مُجرّراً -كما يرى ابنُ أبي الحديد- لأمكننا تغييرُ مواضعِ الجُمَلِ، بالتقديم والتأخير وغير ذلك، بوصفها جملاً مستقلةً، لا يرتبط بعضها ببعض.

أمّا قول ابنِ أبي الحديد إنَّ هذا النصَّ قد زيد فيه، فإنّي لم أقف على تلك الزيادة التي أشار إليها، على تتبّعي إياها في مظانها من كتب الشيعة، وغاية ما وجدتُ

^١ نهج البلاغة ١/ ١٢

^٢ انظر الصفحة ١٨٧-١٩٣ من هذا البحث

روايات لهذا النص باختلافاتٍ يسيرة، ولعلَّ أكثرَ الاختلاف جاء في رواية الشيخ المفيد (ت ٤١٣هـ) إذ أثبت هذا النصَّ كما يلي: (بنا تسنتم الشرف، وبنا انفجرتم عن السرار، وبنا اهتديتم في الظلماء. وقر سمع لم يققه الواعية، كيف يراعي النبأ من أصمته الصيحة. ربط جان لم يفارقه الخفقان. مازلت أتوقع بكم عواقب الغدر، وأتوسمكم بحلية المغترين. سترني عنكم جلباب الدين، وبصرتكم صدق النية. أقت لكم الحق حيث تعرفون ولا دليل، وتحقرون ولا تميهون. اليوم أنطق لكم العجماء ذات البيان. غرب فهم امرئ تخلف عني. ما شككت في الحق مذ أريته. كان بنو يعقوب على المحجة العظمى حتى عقوا أباهم، وباعوا أخاهم، وبعد الإقرار كانت توبتهم، واستغفار أبيهم وأخيهم، غفر لهم)^١

إن هذه الرواية لا تعدو أن تكون تصرفاً في بعض الموارد، كتأخير جملة (بنا اهتديتم في الظلماء) التي ابتدأ بها النصَّ المثبت في نهج البلاغة، وكتكرار الضمير (بنا) قبل الأفعال الثلاثة الأولى في النصِّ، وكانت رواية النهج قد اكتفت بذكر الضمير مرة واحدة قبل الفعل (اهتديتم).

ولعلَّ أكبرَ تغييرٍ في النصِّ يقع في خاتمته؛ إذ ذكر (المفيد) خاتمةً تختلف عن نهاية نصِّ النهج، فنصُّ النهج يتحدث عن موسى حين أوجس خيفةً من قومه، وقد ساقَ تعليلَ ذلك الخوف، أما نصُّ (المفيد) فقد تحدّث عن بني يعقوب، وأنهم عقوا أباهم، وأنه استغفر لهم بعد إقرارهم بذنبهم.

والذي يبدو لي أننا لو وقفنا على النصِّ المزيد الذي أشار إليه ابن أبي الحديد، لوجدنا أن من بين تلك الزيادات روابطٌ شكليةٌ ودلاليةٌ تجعل من تلك الجمل، التي بدا من ظاهرها التفكك وعدم الارتباط، جملاً متسقةً مكوّنةً نصّاً متماسكاً.

ونجد هذه النزعة عند (المجلسي ١١١١هـ) فقد أورد هذا النصِّ، وزاد فيه رابطتين شكليتين في موضعين اثنتين:

أما أولهما فهو زيادة (حتى) في قوله: (مازلت أنتظر بكم عواقب الغدر، وأتوسمكم بحلية المغترين حتى سترني عنكم جلباب الدين)

^١ الشيخ المفيد: الإرشاد، المطبعة الحيدرية، النجف الأشرف، العراق، الطبعة الثانية، ١٩٧٢م، ص ١٤٨

وأما ثانيهما فزيادة (بل) في قوله: (لم يشفق موسى - عليه السلام - خيفةً على نفسه، بل أشفق من غلبة الجهال)^١

لقد كان الدافع وراء هذه الزيادة - كما يبدو لي - هو عدم إدراك الصنف الذي تنتمي إليه هذه الوحدة من جهة، وعدم إدراك العلاقات السياقية بين جمل هذه الوحدة النصية من جهة أخرى؛ ومن أجل ذلك حاول من زاد فيها أن يوجد روابط شكلية ودلالية بين الجمل ليستقيم النص عنده.

وإدراكاً لأهمية السياق في ربط أحداث هذا النص، وجعله كلاً متماسكاً بدأ الشراح بتبيان سياق النص، بعد أن ثبتت لهم صحة نسبته إلى عليّ - كرم الله وجهه - يقول ابن أبي الحديد: "ونحن نشرح هذه الألفاظ؛ لأنها كلامه - عليه السلام - لا يشك في ذلك من له ذوق، ونقد، ومعرفة بمذاهب الخطباء، والفصحاء في خطبهم ورسائلهم"^٢.

إذن فقد توافر العنصر الأول من عناصر السياق، وهو عنصر القائل بما يرتبط به من معرفة بشخصيته وتكوينه الثقافي، وبقيت معرفة زمن النص، ومعرفة المتلقين ضرورة يفرضها التحليل؛ لذا ذكر الشراح أن علياً قال هذا النص بعد مقتل طلحة والزبير^٣، مخاطباً الحاضرين من القرشيين الموالين لهما^٤.

لقد صار بين يدي المحلل ركنان أساسيان، بهما يفهم هذا الخطاب، ويستطيع بناء علاقاته الداخلية، وأول ما يستوقفنا في هذه الوحدة النصية هو الإحالات، وهي "من الوحدات التي تتطلب - أكثر من غيرها - معلومات عن السياق؛ لتيسير فهمها... فإذا أردنا أن نفهم مدلول هذه الوحدات - إذا ما وردت في مقطع خطابي - استوجب ذلك منا - على الأقل - معرفة هوية المتكلم والمتلقي والإطار الزمني والمكاني للحدث اللغوي"^٥.

^١ محمد باقر المجلسي: بحار الأنوار ٢٤ / ٣٠٩

^٢ ابن أبي الحديد: شرح نهج البلاغة ١ / ٢٠٨

^٣ انظر: ابن أبي الحديد ١ / ٢٠٩، والبحراني: شرح نهج البلاغة ١ / ٣٣٣

^٤ البحراني: شرح نهج البلاغة ١ / ٣٣٣

^٥ براون ويول: تحليل الخطاب، ص ٣٥

إذن فمعرفة السياق ستسعفنا بمعرفة من يعود إليهم الضمير في قوله (اهتديتم، وتسنمتم، وانفجرتم)، ومن ثم سيوفر السياق فهم المراد من ضمير المتكلم المجموع في صدر النص (بنا)، أهي صيغة من صيغ تعظيم الذات وتفخيمها؟ أم إنه ضمير موضوع على أصله في العودة إلى جماعة؟ وإذا كان كذلك فمن هي تلك الجماعة التي يعود إليها الضمير في (بنا)؟

إن معرفة السياق تجعل هذا النص متماسكا؛ إذ إن المرسل واحد، والمتلقي كذلك واحد، ومن ثم فإن الإحالات الضميرية الواردة في النص، إن كانت ضمائر متكلم فهي تعود إلى المرسل، وهو علي، وإن كانت ضمائر مخاطب فهي عائدة إلى المتلقين من القرشيين الموالين لطلحة والزبير.

أما قضية استخدام ضمير المتكلم مجموعا (بنا)، فإن الاعتماد على معرفة شخصية قائل النص، يفضي بنا إلى ترجيح أنه ضمير موضوع على أصله في العودة إلى جماعة؛ فالمعهود عن علي -كرم الله وجهه- التواضع، وعدم تفخيم ذاته، إضافة إلى أن الموقف هنا موقف تبيان وجه الفضيلة، والاحتجاج على الآخر، وليس موقف تفاخر؛ إذ جاء هذا النص في أعقاب حرب أودت بحياة كثير من المسلمين، وقد رأى علي أن يوضح أحييته في الحرب، وأنه كان على الصواب؛ لذا بدأ بتذكير المتلقين المخالفين له أنه سبب في اهتدائهم، وعلو قدرهم، وخروجهم من ظلمات الجاهلية، واشتهارهم بين الناس، وإنما جاء بالضمير مجموعا؛ لأنه أراد تذكيرهم -كذلك- بأنه واحد من آل بيت النبي، وأنه مشمول بلفظ (القربى) الذين أمر الله بمودتهم، إذ قال: ﴿قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى﴾^١، ولا يكون الخروج لحربه إلا مخالفة لصريح هذه الآية.

لقد اعتمد المرسل في كثير من المواضع على تذكير المتلقين أن آل البيت سبب رئيس في إخراجهم من ذل الجاهلية إلى عز الإسلام، ومن تلك المواضع قوله متحدنا عن آل النبي صلى الله عليه وآله وسلم -: (موضع سره، ولجأ أمره، وعيبة علمه، وموئل حكمه، وكهوف كتبه، وجبال دينه. بهم أقام انحناء ظهره، وأذهب ارتعاد

^١ من الآية ٢٣ / الشورى

فَرَأَيْتَهُمْ... لا يُقَاسُ بِآلِ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ - مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ أَحَدٌ، وَلَا يُسَوَّى بِهِمْ مَنْ جَرَتْ نِعْمَتُهُمْ عَلَيْهِ أَبَدًا. هُمْ أَسَاسُ الدِّينِ، وَعِمَادُ الْيَقِينِ، إِلَيْهِمْ يَفِيءُ الْغَالِي، وَبِهِمْ يُلْحَقُ التَّالِي، وَلَهُمْ خِصَائِصُ حَقِّ الْوِلَايَةِ، وَفِيهِمْ الْوَصِيَّةُ وَالْوَرَاثَةُ^١.

وقد يكون استخدام هذا الضمير (بنا) مجموعاً؛ لتذكير المتلقين بفضل المسلمين الأوائل - وكان أولهم - الذين حملوا على عاتقهم مسؤولية الدفاع عن الدين الجديد؛ إذ خاضوا الحروب في سبيل نشر الدعوة.

إن المعرفة المشتركة بين المتخاطبين هي التي جعلت المرسل يتكئ على تاريخه ودوره في إقامة دولة الإسلام، فالمتلقون عالمون بما قدم المرسل من تضحيات جمة في سبيل إعلاء كلمة الله، وكان واحداً من الرجال الذين بهم أخرج الله القرشيين من الذل والخوف إلى العلو والسيادة، وهو أمر كرره المرسل في أكثر من موطن؛ بغية التأثير في المتلقين وإقناعهم بصواب موقفه، ومن ذلك تذكيره العرب بحالهم قبل الإسلام وبعده، في قوله -كرم الله وجهه-: (أَمَا بَعْدُ فَإِنَّ اللَّهَ سَبَحَانَهُ بَعَثَ مُحَمَّدًا - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ - وَلَيْسَ أَحَدٌ مِنَ الْعَرَبِ يَقْرَأُ كِتَابًا، وَلَا يَدَّعِي نُبُوَّةً وَلَا وَحْيًا، فِقَاتِلَ بَيْنَ أَطَاعَهُ مِنْ عَصَاهُ، يَسَوْفُهُمْ إِلَى مَنَاجَتِهِمْ، وَيَبَادِرُ بِهِمُ السَّاعَةَ أَنْ تَنْزَلَ بِهِمْ، يَحْسِرُ الْحَسِيرُ، وَيَقِفُ الْكَسِيرُ فَيَقِيمُ عَلَيْهِ حَتَّى يُلْحِقَهُ غَايَتُهُ، إِلَّا هَالِكًا لَا خَيْرَ فِيهِ، حَتَّى أَرَاهُمْ مَنَاجَتَهُمْ، وَيَوَّاهُمْ مَحَلَّتَهُمْ، فَاسْتَدَارَتْ رِحَاهُمْ، وَاسْتَقَامَتْ قَنَاتُهُمْ، وَأَيْمُ اللَّهِ لَقَدْ كُنْتُ مِنْ سَاقَتِهَا حَتَّى تَوَلَّتْ بِحَذَائِرِهَا، وَاسْتَوْسَقَتْ فِي قِيَادِهَا، مَا ضَعُفْتُ وَلَا جَبُنْتُ، وَلَا خُنْتُ، وَلَا وَهَنْتُ. وَأَيْمُ اللَّهِ لَأَبْقِرَنَّ الْبَاطِلَ حَتَّى أُخْرِجَ الْحَقَّ مِنْ خَاصِرَتِهِ)^٢

وبتبيان هذه الفضيلة ونسبتها إليه تقع الحجة على المخالفين؛ إذ لا يكون لهم عذر في مخالفة من كان سبباً في علو قدرهم، بل تكون الحجة عليهم في ذلك، فإن جزاء الإحسان لا ينبغي أن يكون إلا إحساناً، وبذلك تصل الرسالة إليهم، وإلى غيرهم من المتلقين، فيفهمون أن علياً على الحق في قتال أصحاب الجمل.

^١ نهج البلاغة / ١ / ٢٩-٣٠

^٢ نهج البلاغة / ١ / ١٩٩-٢٠٠، وانظر / ١ / ٦٦،

ثمّ انتقل المرسل بعد هذه المقدّمة التي أثبتَ فيها فضله على بقية القرشيين من الحاضرين إلى قوله: (وَقَرَّ سَمْعٌ لَمْ يَفْقَهِ الْوَاعِيَةَ)، وقد لحظ البحراني انفصال هذه الجملة ظاهراً عمّا قبلها من الكلام، فتسلّح بالسياق مرّةً أخرى لتبيان وجه الارتباط، فقال إنّ "وجه ارتباط هذه الكلمة مع ما قبلها أنّه لما أشار أولاً إلى وجه شرفه عليهم، وأنّه ممّن اكتسبَ عنه الشرف والفضيلة، وكان ذلك في مقابلة نفاهم واستكبارهم عن طاعته، أرَدَفَ ذلك بهذه الكلمة المستلزمة للدّعاء عليهم، كيف لم يفقهوا بيانه للوجوه الموجبة لاتّباعه، ويقبلوه بعد أن سمعوه؟

وهذا كما يقول أحد العلماء لبعض تلاميذه المعاند له، المدّعي لمثل^١ فضيلته: إنك بي اهتديت من الجهل، وعلا قدرك في الناس، وأنا سببٌ لشرفك. أفتكبّر^٢ علي؟ وَقَرَّ سَمْعُكَ! لَمْ لَا تَفْقَهْ قَوْلِي وَتَقْبَلْهُ؟"^٣

إنّ هذا الشارح يتوسّل بالسياق في سبيل إبراز تماسك النص، وارتباط أجزاءه، وقد تمكّن من جعل قوله (وَقَرَّ سَمْعٌ لَمْ يَفْقَهِ الْوَاعِيَةَ) نتيجةً لتذكيره المتلقين بفضيلته عليهم؛ لكونه سبباً في عزّتهم، ذلك أنّها خرجت مخرج التوبيخ للمتلقين.

فإن قيل: إنّ السياق الذي توسّل به هذا الشارح مخالف لما عليه الوحدة النصية التي بين أيدينا؛ ذلك أنّ الكلام خرج مخرج العموم، بقوله (وَقَرَّ سَمْعٌ لَمْ يَفْقَهِ الْوَاعِيَةَ) فإنّ هذا الكلام لا يخصّ مخاطباً معيّناً، بل يصدّق على كلّ من لم يسمع النصح، فكيف نقول -والحال هذه- إنّ هذا الكلام موجّه إلى الحاضرين من أتباع طلحة والزبير؟

قلنا: لعلّ مراد المرسل من هذا التعميم جعل هذا الحكم صالحاً للتطبيق في كلّ زمان، فكما يصلح أن يخاطب به أتباع طلحة الحاضرون، فكذلك يصلح أن يخاطب به من يأتي بعدهم، إذا انطبق عليهم الوصف نفسه، ويصحّ أن ينطبق على الأمم الماضية التي لم تتبّع الناصحين، ولو أنّه أبرز ضمير المخاطبين فقال (وَقَرَّ سَمْعُكُمْ) لفات هذا الغرض الدلالي؛ إذ يكون مختصاً بالمتلقين الحاضرين آنذاك، ولا يتعدّاهم إلى غيرهم.

^١ في الأصل: لثله، وزيادة الضمير لا يخفى خطؤها.

^٢ في الأصل: أفتكبّر.

^٣ البحراني: شرح نهج البلاغة / ١ / ٣٣٤

ولعلّ ملاحظة الشمول في المتلقين تفسّر ما ذهب إليه ابنُ أبي الحديد، من أنّ هذه الخطبة خطبها بعد مقتل طلحة والزبير، مخاطبًا بها لهما ولغيرهما من أمثالهما، كما قال النبيّ -صلى الله عليه وآله- يوم بدر، بعد قتل مَنْ قُتِلَ مِنْ قريش: (يا عتبة بن ربيعة، يا شيبه بن ربيعة، يا عمرو بن هشام)، وهم جيفٌ مُنتتةٌ قد جرّوا إلى القليب"^١

وإذ قد بدأ المرسل بتوبيخ متلقيه الحاضرين، فإنه قد أردف ذلك باستفهامٍ إنكاريٍّ، مفاده أنّ المتلقين لم يسمعوا الأصوات الشديدة التي تزجرهم عن البغي؛ ذلك أنه عنى "بالصيحة زواجر كتاب الله ومقال رسوله"^٢، وحرّياً بمن لم يسمع الصوت الشديد ألا يلتفت إلى صوتٍ أضعف منه.

ولمّا لم يبلغ المرسل درجة اليأس من المتلقين، فقد أردف ذلك الإنكار بدعاءٍ يخصّ مَنْ بَقِيَ في نفسه شيءٌ من خوفِ الله؛ لعلّه يجذبهم إلى درجة الخائفين من الله، فيفيئوا إلى الطاعة.

وقد رأى البحرانيُّ أنّ وجّه اتصالِ هذا الدعاء (رُبطَ جنانٌ لم يفارقه الخفقان) بما قبله هو أنّ "ذَكَرَ الشريفِ وصاحبِ الفضيلةِ في معرضِ التوبيخِ لِمَنْ يُرادُ منه أنْ يَسْلُكَ مَسْلَكَهُ ويكونَ بصفاته، من أعظمِ الجواذبِ له إلى التشبُّه به، ومن أحسنِ الاستدراجاتِ له، فكأنّه قال: وكيفَ يَلْتَفِتُ إلى قولي مَنْ لا يلتفتُ إلى كلامِ الله؟ اللهِ درُ الخائفينَ من اللهِ المراعينَ لأوامرِهِ، الوجِلينَ من وَعِيدِهِ. ما ضَرَكُم لو تشبّهتم [بهم] فرجعتم إلى الحقِّ، وقمتم به قيامَ رجلٍ واحدٍ؟"^٣

ويستمرّ (البحرانيُّ) في تبيانِ وجهِ ارتباطِ هذه الوحدة النصية بعضها ببعض، متوسّلاً بالسياق الرابط بين الأحداث، وهو -بعمله هذا- ينطلق من كون النصّ يسير في خطّ ذي اتجاهٍ واحد، يكون مبدؤه من المرسل، ومنتهاه عند المتلقي.

والذي أراه أنّ هذا النصّ يندرج تحت ما يسمّى بنصوص (المحادثة) التي يتحوّل فيها المرسل إلى مرسلٍ ومتلقٍ في آنٍ واحد، والمتلقي يتحوّل -كذلك- إلى

^١ ابن أبي الحديد: شرح نهج البلاغة / ١ / ٢٠٩-٢١٠

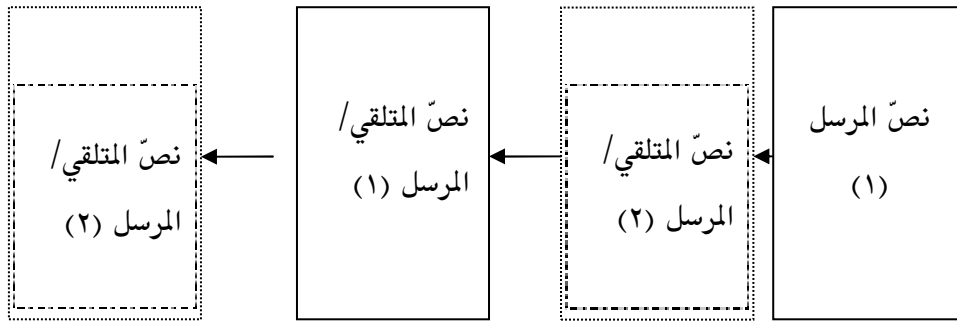
^٢ حاشية الشيخ محمد عبده (٣)، نهج البلاغة / ١ / ٣٨

^٣ البحراني: شرح نهج البلاغة / ١ / ٣٣٥

متلقٍ ومرسل، وبذلك تتكوّن المحادثة من نصين اثنين، وهذا ما لحظه النصيون في تعريفهم المحادثة بأنها "وحدة تتكوّن أساساً من نصين، تنتج عن شريكي تفاعلٍ مختلفين"^١

قلت: إنّ هذا النصّ ينتمي إلى (المحادثة) المتكوّنة من نصين، غير أنّنا لا نجد في هذه الوحدة إلا نصّاً واحداً؛ إذ نظنّ أنّ جامع النهج ذكرَ نصّ الطرف الأول، وهو عليّ -كرم الله وجهه- إذ كان مهتماً بجمع أقواله دون أقوال غيره، وغيب نصّ الطرف الآخر، فكان بدهياً أن يظهرَ هذا النصُّ كالمفكّكة أحداثه، كما نظنّ أنّنا لو أثبتنا نصّ الطرف الآخر في المحادثة لوجدنا الترابطَ بين الأحداث النصية المذكورة ماثلاً متحقّقاً.

إنّ نصّ المحادثة هذا يمكن تمثيله بالشكل التالي:



إنّ نصّ (المتلقي/ المرسل (٢)) غائبٌ عن هذه الوحدة النصية، غير أنه يمكننا أن نتوقع ذلك النص الصادر من طرف المحادثة الثاني؛ ذلك أنّ المرسل لما بدأ حديثه بتبيان فضيلته محتجاً على المتلقين، مبيناً لهم خطأهم في إعلانهم الحرب عليه، لما فعل المرسل ذلك اعتذر المتلقون عما بدرَ منهم، محتجّين بأنهم لم يعلموا تلك المكانة والأحقية للمرسل، وهو اعتذارٌ رَفَضَهُ المرسل، وردَّ على المعتذرين بخطاب التوبيخ والإنكار، وقد يكون المرسل سمع من بعض المتلقين ندماً حقيقياً فأردف توبيخه بما يجذب إليه النادمين الحقيقيين.

وعلى ذلك يكون الجزء الأول من المحادثة قد بُنيَ على النحو التالي:

^١ هاينته من وزميله: مدخل إلى علم اللغة النصّي، ص ٢٥١

بيان فضيلة الطرف الأول ← اعتذار من الطرف الثاني ←
 عدم قبول الاعتذار وتقرير الطرف الثاني ← إعلان الندم الحقيقي من
 الطرف الثاني ← الدعاء للنادمين بالثبات على الموقف.

فإن قيل: إن المرسل قد خرج بعد ذلك إلى قضية جديدة، بيّن فيها موقفه
 النفسي من فئة المتلقين قبل بدء الحرب، ثم تحدّث عن موسى -عليه السلام- مبيّناً
 العلة في إيجاسه الخوف، وفي ذلك كله خروج إلى موضوعات جديدة، فما العلاقة
 التي تربط الموضوع الجديد بما سبقه من موضوعات؟

قلنا: لما رجّحنا انتماء هذه الوحدة النصية إلى صنف المحادثة، فإنه يسوغ لنا
 تطبيق قوانين المحادثة عليها، ومن بين تلك القوانين تركبُ المحادثة من موضوعات
 عدّة، تجتمع في نهاية المحادثة مكونةً موضوعاً واحداً مركّباً، وهكذا هي الحال في
 هذه الوحدة النصية، فهي مركّبة من مجموعة من الموضوعات تصبُّ جميعها في
 موضوع المحادثة الأساسي، وهو إبراز فضيلة المتكلّم، وتوبيخ المتلقين لمحاربتهم
 إيّاه، ولو أننا وقفنا على نصّ الطرف الثاني في المحادثة لتجلى لنا السياق الرابط بين
 قضايا هذه المحادثة.

الخاتمة

سارت هذه الدراسة بهدي من منهج اللسانيات النصية، واختبرت تقنيات التماسك في كل مستوى من مستويات التماسك الأربعة: المعجمي، والنحوي، والدلالي، والتداولي، اختبرت ذلك في نص عربي قديم، هو (نهج البلاغة)، وقد أفضت الدراسة إلى النتائج التالية:

(١) إن التماسك عقد بين المرسل والمتلقي، فلا وجود للتماسك النصي بعيداً عن المتلقي، ولكنه ليس الوحيد في بناء عملية التماسك، كما يرى (يول)، بل يعتمد المرسل إلى إبراز علاقات التماسك وأدواته على سطح النص؛ ليسهل على المتلقي عملية بناء التماسك، وربط أحداث النص بعضها ببعض.

(٢) إن التماسك النصي يسير في اتجاهين اثنين: الأول أفقي ويكون باعتماد المستويين المعجمي والنحوي، ويكون هذا الاتجاه رابطاً لأحداث الوحدة النصية من الداخل، إذ يعتمد المرسل على المعجم والنحو في إنشاء وحدة نصية متماسكة، يرتبط كل حدث فيها بما يسبقه ويلحقه من أحداث.

أما الاتجاه الثاني للتماسك فعمودي، ويُعنى بدراسة تقنيات التماسك بين الوحدات النصية الكبرى المكوّنة للنص، وتلك التقنيات الرابطة إما أن تكون دلالية،

كوحدة الموضوع الذي يؤطر تلك الوحدات، ووحدة الزمان، وغيرها، وإما أن تكون تداوليةً، كوحدة السياق وغيره.

(٣) ميّز البحثُ المستويات التي لها القدرة على تجاوز الوحدة النصية الواحدة، فتكون من تقنيات التماسك بين أكثر من وحدة نصية واحدة؛ إذ انكشف أن تقنية التكرار في المستوى المعجمي تحقق التماسك بين الوحدات النصية المختلفة، أما قواعد المستوى النحوي فتكون قاصرة على ربط الأحداث في إطار الوحدة النصية الواحدة، ولا يكون لسوى الإحالات الضميرية القدرة على تجاوز الوحدة النصية.

(٤) تتبعت الدراسة ظاهرة المصاحبة المعجمية، المتمثلة في الطباق، ورأت في الطباق تقنية يلجأ إليها المرسل لجعل من نصّه وحدة متماسكة، كما رأت أن الطباق لا ينحصر في الكلمتين أو الجملتين، وإنما يتعداهما ليشمل التضادّ بين الوجدتين النصيتين في النصّ الواحد، الأمر الذي يعني تعديّ ظاهرة المصاحبة المعجمية الوحدة النصية لتشمل النصّ كلّهُ.

(٥) تسيطر الجملة الأولى في نصوص (نهج البلاغة) على المتتاليات الجملية في الوحدة الكبرى التابعة لتلك الجملة، وما الوحدة النصية إلا امتداداً للجملة الأولى، ذلك أن ما يلي الجملة الأولى من جُمْلٍ إنما هو من متعلقاتها، ومتى ما انتهت تلك المتعلقات فإنّ الوحدة النصية تنتهي كذلك، لتبدأ وحدة نصية جديدة، وهكذا دواليك.

(٦) رأى الباحث أن الجملة الأولى في النهج إن كانت اسمية، فإنّ الخبر فيها (المسند) أو ما يتعلّق به لا يلبث أن يتحوّل إلى بؤرة ثانوية في النصّ، تتصل بها متتالية جمالية، قد تحتوي هي الأخرى على بؤرٍ ثانوية، وتكون المتتاليات الفرعية كلّها مرتبطة بالجملة الأولى.

وإذا كانت الجملة الأولى فعلية، فإنّ الفعل فيها (المسند) يتحوّل إلى فعلٍ مركزيٍّ في النصّ، تنتج عنه متواليات جمالية، تأخذ شكل أحوال أو صفات، إضافة إلى هيمنة الزمن الذي يتصف به ذلك الفعل المذكور في الجملة الأولى.

(٧) خلص البحث إلى أن معطيات (نحو الجملة) تنقسم قسمين: الأول يعمل في إطار تماسك الجملة الواحدة، فهو نظامٌ جمليٌّ لا يتعدّى ذلك. والثاني يعمل في إطار الجملة، ويمتدّ ليشمل الوحدة النصية كلّها، وتنقسم هذه (القواعد النصية) قسمين كذلك:

الأول: قواعد التوسيع، وتعمل على توسيع الجملة الأولى، ومدّها بعناصر جديدة، وتشمل هذه القاعدة كلا من العطف والوصف، وهذا الأخير يشمل كلا من النعت والحال.

والثاني: قواعد الدمج، التي تعمل على اختصار بعض المعطيات المرتبطة بالجملة الأولى، وتشمل هذه القاعدة كلا من الإحالة بأقسامها، والحذف.

(٨) رأى الباحث من خلال نصوص النهج أنّ العطف نوعان: يسير الأول منهما في اتجاهٍ خطيٍّ، يقوم على مجرد تشريك شيئين أو أكثر في حكمٍ ما، في حين يسير الثاني في اتجاهٍ دائريٍّ هدفه رسم الصورة الدلالية على أتمّ وجوهها. ووجد الباحث أنّ المرسل يتكئ على الواو العاطفة تحديداً ليربط بين أحداث الوحدات النصية الصغرى، ولكنه لم يستعمل الواو للربط بين الوحدات النصية الكبرى المكوّنة للنصّ.

كما وجد الباحث أنّ المرسل يستخدم (الواو) العاطفة لمعنى دلاليٍّ، وهو إفادة الإحاطة والاستقصاء.

(٩) ويلجأ المرسل إلى بنية العطف ليباعد بين طرفي الإسناد في الجملة، أو لتبئير بعض عناصر النصّ، وجعلها محوراً أساسياً مؤثراً في سياق النصّ الكليّ.

(١٠) وجد الباحث أنّ (النعت والحال) يدخلان تحت باب الصفة؛ لما فيهما من معنى الوصفية، ووجد المرسل يلجأ إليهما في سبيل توسيع الجملة الأولى، وإغناء النصّ بحركة دينامية.

إنّ حاجة بعض المصطلحات النقدية العربية المرتبطة بالتماسك، إلى التحرير نتيجة عدم الوضوح فيها، هو الذي دفع إلى اختيار مصطلح (التماسك)، على الرغم من عدم وروده في الدراسات النقدية والأدبية العربية القديمة.

نظراً لعدم اتفاق الباحثين، من الغربيين والعرب، على تعريف محدد للتماسك، فقد وضعتُ للتماسك تعريفاً، أردتُ له أن يكون جامعاً مانعاً، فالتماسك هو (تعلّق وحدات النصّ بعضها ببعض، بواسطة علاقات أو أدوات شكلية ودلالية، تسهم في الربط بين عناصر النصّ الداخلية، وبين النصّ والبيئة المحيطة من ناحية أخرى؛ لتكوّن في النهاية رسالة يتلقاها متلقٌ يفهمها ويتفاعل معها سلباً أو إيجاباً).
أثبت البحث أنّ النحويين العرب كانوا على علم بقضية ترابط النصّ واعتباره كلاً متماسكاً، يرتبط كلُّ جزءٍ منه بالآخر، وقد صرّحوا بذلك على المستوى النظريّ، ولم يكتفوا بالتنظير، بل عالجوا بعض المسائل منطلقين من كون النصّ وحدة متماسكة.

تتبعت الدراسة الأعمال العربية الحديثة المنجزة المتصلة بعلم النصّ وتحليل الخطاب، وخلصت إلى تباين تلك الدراسات في النظر إلى (التماسك النصي) ففي حين ابتعد بعضها عن تعريف التماسك، نجد بعضها الآخر يكتفي بترجمة ما جاء في الدراسات الغربية، وحاول قسمٌ ثالث تقديم تعريف للتماسك.

حدّدت الدراسة مستويات أربعة للتماسك، أولها المستوى المعجمي، وقد رأت الدراسة أنّ هذا المستوى يعتمد على ركنين أساسيين: التكرار والمصاحبة المعجمية.
انكشف للباحث أنّ التماسك يسير في اتجاهين اثنين: الأول أفقيّ ويكون باعتماد المستويين المعجمي والنحوي، ويكون هذا الاتجاه رابطاً لأحداث الوحدة النصية من

الداخل، إذ يعتمد المرسل على المعجم والنحو في إنشاء وحدة نصية متماسكة، يرتبط كل حدث فيها بما يسبقه ويلحقه من أحداث.

أما الاتجاه الثاني للتماسك فعموديٌّ، وهو يُعنى بدراسة تقنيات التماسك بين الوحدات النصية الكبرى المكوّنة للنص، وتلك التقنيات الرابطة إما أن تكون دلاليةً، كوحدة الموضوع الذي يؤطر تلك الوحدات، ووحدة الزمان، وغيرها، وإما أن تكون تداولية، كوحدة السياق وغيره.

ميّز البحث المستويات التي لها القدرة على تجاوز الوحدة النصية الواحدة، فتكون من تقنيات التماسك بين أكثر من وحدة نصية واحدة؛ إذ انكشف أنّ تقنية التكرار في المستوى المعجمي تحقّق التماسك بين الوحدات النصية المختلفة، أمّا قواعد المستوى النحوي فتكون قاصرة على ربط الأحداث في إطار الوحدة النصية الواحدة، ولا يكون لسوى الإحالات الضميرية القدرة على تجاوز الوحدة النصية.

تتبعت الدراسة ظاهرة المصاحبة المعجمية، المتمثلة في الطباق، ورأت في الطباق تقنية يلجأ إليها المرسل لجعل من نصّه وحدة متماسكة، كما رأت أنّ الطباق لا ينحصر في الكلمتين أو الجملتين، وإنما يتعداهما ليشمل التضادّ بين الوجدتين النصيتين في النصّ الواحد، الأمر الذي يعني تعدي ظاهرة المصاحبة المعجمية الوحدة النصية لتشمل النصّ كلّهُ.

وجد الباحث أنّ الجملة الأولى في نصوص (نهج البلاغة) تسيطر على المتتاليات الجمالية في الوحدة الكبرى التابعة لتلك الجملة، بل إنّ الوحدة النصية إنّما هي امتدادٌ للجملة الأولى، ذلك أنّ ما يلي الجملة الأولى من جملٍ إنّما هو من متعلقاتها، ومتى ما انتهت تلك المتعلقات فإنّ الوحدة النصية تنتهي كذلك، لتبدأ وحدة نصية جديدة، وهكذا دواليك.

رأى الباحث أنّ الجملة الأولى في النهج إن كانت اسمية، فإنّ الخبر فيها (المسند) أو ما يتعلّق به لا يلبث أن يتحوّل إلى بؤرة ثانوية في النصّ، تتصل بها متتالية جمالية، قد تحتوي هي الأخرى على بؤرة ثانوية، وتكون المتتاليات الفرعية كلّها مرتبطة بالجملة الأولى.

وإذا كانت الجملة الأولى فعلية، فإنّ الفعل فيها (المسند) يتحوّل إلى فعلٍ مركزيٍّ في النصّ، تنتج عنه متواليات جمالية، تأخذ شكل أحوال أو صفات، إضافة إلى هيمنة الزمن الذي يتصف به ذلك الفعل المذكور في الجملة الأولى. خُصّ البحث إلى أنّ معطيات (نحو الجملة) تنقسم قسمين: الأول يعمل في إطار تماسك الجملة الواحدة، فهو نظامٌ جمليٌّ لا يتعدّى ذلك. والثاني يعمل في إطار الجملة، ويمتدّ ليشمل الوحدة النصية كلها.

رأى الباحث أنّ القواعد التي تشمل الوحدة النصية كلها تنقسم قسمين: الأول: قواعد التوسيع، وتعمل على توسيع الجملة الأولى، ومدّها بعناصر جديدة، وتشمل هذه القاعدة كلا من العطف والوصف، وهذا الأخير يشمل كلا من النعت والحال.

والثاني: قواعد الدمج، التي تعمل على اختصار بعض المعطيات المرتبطة بالجملة الأولى، وتشمل هذه القاعدة كلا من الإحالة بأقسامها، والحذف. رأى الباحث من خلال نصوص النهج أنّ العطف نوعان: يسير الأول منهما في اتجاهٍ خطيٍّ، يقوم على مجرد تشريك شيئين أو أكثر في حكمٍ ما، في حين يسير الثاني في اتجاهٍ دائريٍّ هدفه رسم الصورة الدلالية على أتمّ وجوها. وجد الباحث أنّ المرسل يستخدم (الواو) العاطفة لمعنى دلاليٍّ، وهو إفادة الإحاطة والاستقصاء.

ووجد الباحث أنّ المرسل يتكئ على الواو العاطفة تحديداً ليربط بين أحداث الوحدات النصية الصغرى، ولكنه لم يستعمل الواو للربط بين الوحدات النصية الكبرى المكوّنة للنصّ.

شغلت قضية (التماسك النصي) مكاناً بارزاً في الدراسات اللسانية النصية، وتحليل الخطاب؛ إذ شكّلَ البحثُ عن تماسك النصوص العمودَ الفقريّ لتلك الدراسات. وعلى الرغم من هذه الأهمية التي حظي بها مفهوم (التماسك النصي) إلا أنّ اتفاقاً على تعريفه ورسم حدوده لم يوجد بين النصيين؛ إذ اختلفوا على فرقتين:

أما الأولى فقد رأت في التماسك أمرًا يتحقق من خلال النصّ نفسه، وأما الأخرى فقد ذهبت إلى أنّ التماسك أمرٌ خارجٌ عن النصّ؛ إذ هو بيد المتلقّي، فهو الحاكم على هذا النصّ أو ذاك بالتماسك أو عدمه.

ولم تتفق الفرقة الأولى على ماهيّة التماسك، بل اختلفت على فرقٍ ثلاث: ذهبت الأولى إلى أنّه أمرٌ شكليّ، تحقّقه بعض الأدوات النحوية البارزة على سطح النصّ.

وأما الثانية فقد ذهبت إلى أنّ التماسك النصّي أمرٌ دلاليّ، يتحقّق من خلال العلاقات الدلالية.

وذهبت الفرقة الثالثة إلى المزج بين الشكليّ والدلاليّ. ولقد تعدّدت مستويات التماسك وتقنياته، وتوزّعت تلك المستويات في أربعة مستويات: المعجميّ، والنحويّ، والدلاليّ، والتداوليّ.

المصادر والمراجع

المصادر القديمة:

القرآن الكريم

الإستراباذي، رضيّ الدين (ت ٦٨٦هـ). شرح الكافية، (ط٢)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٧٩م.

ابن أبي الإصبع المصري، زكيّ الدين (ت ٦٥٤هـ). بديع القرآن، تحقيق حفي محمد شرف، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، لا.ط، لا.ت

ابن أبي طالب، علي (ت ٤٠ هـ). نهج البلاغة، (ط٤)، شرح محمد عبده، بيروت: مؤسسة العالمية للمطبوعات، ١٩٨١ م .

ابن الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن (ت ٥٧٧هـ). الإنصاف في مسائل الخلاف، (ط٣)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، ١٩٨٢م.

الأهدل، محمد (ت ١٢٩٨هـ). الكواكب الدرّية في شرح مُتمّمة الآجرومية، تحقيق أحمد جابر جبران، دار الكتب العلمية، بيروت، لا.ط، ١٩٩٥م.

البقاعي، برهان الدين إبراهيم (ت ٨٨٥هـ). نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، وضع حواشيه: عبد الرزاق غالب المهدي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٥م.

التهانوي، محمد علي، (ت ١١٨٥هـ). كشاف اصطلاحات الفنون، (ط٢)، تحقيق علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون، ١٩٨٧م.

- ابن أبي الحديد، عبد الحميد (ت ٦٥٦هـ). شرح نهج البلاغة، (ط٢)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة الحلبي، القاهرة، ١٩٦٥م.
- الجرجاني، عبد القاهر (ت ٤٧١هـ). كتاب المقتصد في شرح الإيضاح، (ط١)، تحقيق كاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر، بغداد، ١٩٨٢م.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت ٣٩٢هـ). الخصائص، (ط٢)، تحقيق محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٦م.
- أبو حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ). البحر المحيط، (ط١)، تحقيق عادل عبد الموجود وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٠م.
- الزمخشري، جار الله محمود (ت ٤٦٧هـ). أساس البلاغة، (ط٣)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٥م.
- الزمخشري، جار الله محمود (ت ٤٦٧هـ). الكشاف، (ط١)، تحقيق عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٩٩٧م.
- السكاكي، أبو يوسف يعقوب (ت ٦٢٦هـ). مفتاح العلوم، (ط١)، تحقيق عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٠م.
- السهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن (ت ٥٨١هـ). نتائج الفكر في النحو، (ط٢)، تحقيق محمد إبراهيم البناء، دار الرياض للنشر والتوزيع، ١٩٨٤م.

سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان (ت ١٨٠هـ): الكتاب، (ط٣)، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٩٨٨م.

السيوطي، جلال الدين (ت ٩١١هـ). الإتيان في علوم القرآن، (ط٣)، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، (لا.ت)، القاهرة.

السيوطي، جلال الدين (ت ٩١١هـ). همع الهوامع، تحقيق عبد الحميد هندراوي، المكتبة التوفيقية، القاهرة، لا.ط، لا.ت.

الطبرسي، أبو علي (ت ٥٤٨هـ). مجمع البيان في تفسير القرآن، (ط١)، تعليق إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٧م.

ابن عصفور، أبو الحسن (ت ٦٦٩ هـ). المقرَّب، تحقيق أحمد عبد الستار الجوارى وزميله، رئاسة ديوان الأوقاف، بغداد، ١٩٧٢.

ابن عقيل، (ت ٧٦٩هـ): شرح ابن عقيل، (ط٨)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٩٨م.

العكبري، أبو البقاء عبد الله (ت ٦١٦هـ). التبيان في إعراب القرآن، (ط٢)، تحقيق علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، ١٩٨٧م.

ابن قيم الجوزية، أبو عبد الله محمد (ت ٧٥٢هـ). بدائع الفوائد، إدارة الطباعة المنيرية، مصر، لا.ط، لا.ت.

ابن مالك، أبو عبد الله محمد (ت ٦٧٢هـ). تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي، القاهرة، ١٩٦٧م.

ابن منظور، جمال الدين محمد (ت ٧١١هـ). لسان العرب، دار صادر، بيروت، ١٩٨٢م.

ابن منقذ (ت ٥٨٤هـ). البديع في نقد الشعر، تحقيق أحمد بدوي وزميله، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، لا.ط، ١٩٦٠م.

ابن ميثم البحراني، كمال الدين (ت ٦٧٩هـ). شرح نهج البلاغة، (ط١)، دار الثقلين، بيروت، ١٩٩٩م.

ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي (ت ٦٤٣هـ). شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت، لا.ط، لا.ت.

المراجع الحديثة:

آن روبول وجاك موشلار (٢٠٠٣م). التداولية اليوم: علم جديد في التواصل، (ط١)، ترجمة سيف الدين دغفوس وزميله، بيروت: المنظمة العربية للترجمة.

أرمينكو، فرانسواز، (١٩٩٢م). المقاربة التداولية، ترجمة سعيد علوش، بيروت: مركز الإنماء القومي.

بحيري، سعيد، (د.ت). دراسات لغوية تطبيقية في العلاقة بين البنية والدلالة، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، د.ط.

بحيري، سعيد (١٩٩٧م). علم لغة النص، (ط١)، القاهرة: الشركة المصرية العالمية للنشر - لونجمان.

براون ويول (١٩٩٧م). **تحليل الخطاب**، (ط١)، ترجمة وتعليق محمد لطفي الزليطني وزميله، الرياض: منشورات جامعة الملك سعود.

بعلبكي، رمزي منير (١٩٩٠م). **معجم المصطلحات اللغوية**، (ط١)، بيروت: دار العلم للملايين.

بياجيه، جان: **البنوية**، (ط١)، ترجمة عارف منيمه وزميله، بيروت: منشورات عويدات.

جحفة، عبد المجيد، (٢٠٠٠م). **مدخل إلى الدلالة الحديثة**، (ط١)، الدار البيضاء: دار توبقال للنشر.

حمودة، طاهر، (١٩٩٩م). **ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي**، (ط٢)، الإسكندرية: الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع.

أبو خرمة، عمر، (٢٠٠٤م). **نحو النص: نقد النظرية وبناء أخرى**، (ط١)، إربد: عالم الكتب الحديث.

خطابي، محمد، (١٩٩١م). **لسانيات النص: مدخل إلى انسجام الخطاب**، (ط١)، بيروت: المركز الثقافي العربي.

دايك، فان، (٢٠٠١م). **علم النص متداخل الاختصاصات**، (ط١)، ترجمة سعيد حسن بحيري، القاهرة: دار القاهرة للكتاب.

دايك، فان، (٢٠٠٠م). **النص والسياق**، ترجمة عبد القادر قنيني، الدار البيضاء: أفريقيا الشرق، د.ط.

دايك، فان، (١٩٩٧م). "النص: بنياته ووظائفه"، (ط١)، ترجمة محمد العمري، ضمن كتاب في نظرية الأدب، الرياض.

دي بوجراند، روبرت، (١٩٨٨م). النص والخطاب والإجراء، (ط١)، ترجمة تمام حسان، القاهرة: عالم الكتب.

أبو الرضا، سعد، (١٩٨٣م). في البنية والدلالة: رؤية لنظام العلاقات في البلاغة العربية، الإسكندرية: منشأة المعارف.

الزناد، الأزهر، (١٩٩٣م). نسيج النص، (ط١)، بيروت: المركز الثقافي العربي.

استيتية، سمير شريف، (٢٠٠٣م). منازل الرؤية: منهج تكاملي في قراءة النص، (ط١)، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.

استيتية، سمير شريف، (٢٠٠٠م). الشرط والاستفهام في الأساليب العربية، لا معلومات عن مكان الطبع.

السعران، محمود، (١٩٥٨م). اللغة والمجتمع: رأي ومنهج، بنغازي: المطبعة الأهلية.

الشاوش، محمد، (٢٠٠١م). أصول تحليل الخطاب، (ط١)، تونس: المؤسسة العربية للتوزيع.

العبد، محمد، (١٩٨٩م). اللغة والإبداع الأدبي، (ط١)، القاهرة: دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع.

عتيق، عبد العزيز، (١٩٩٨م). علم البديع، (ط١)، القاهرة: دار الآفاق العربية.

عبد اللطيف، محمد حماسة، (٢٠٠١م). اللغة وبناء الشعر، (ط١)، القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر.

عبد المجيد، جميل، (١٩٩٨م). البديع بين البلاغة العربية واللسانيات النصية، (ط١)، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

فضل، صلاح، (١٩٩٦م). بلاغة الخطاب وعلم النص، (ط١)، القاهرة: الشركة المصرية العالمية للنشر - لونجمان.

الفتي، صبحي إبراهيم، (٢٠٠٠م). علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق، (ط١)، القاهرة: دار قباء للطباعة والنشر.

كريستيفاء، جوليا، (١٩٩١م). علم النص، (ط١)، ترجمة فريد الزاهي، الدار البيضاء: دار توبقال للنشر.

المتوكل، أحمد، (٢٠٠١م). بنية الخطاب من الجملة إلى النص، (ط١)، الرباط: دار الأمان للنشر والتوزيع.

مصلوح، سعد، (١٩٩٠م). العربية: من نحو الجملة إلى نحو النص، بحث ضمن الكتاب التذكري لعبد السلام هارون، جامعة الكويت.

مصلوح، سعد، (٢٠٠٣م). في البلاغة العربية والأسلوبيات اللسانية: آفاق جديدة، (ط١)، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت.

مفتاح، محمد (٢٠٠١م). **التلقي والتأويل: مقاربة نسقية**، (ط٢)، بيروت: المركز الثقافي العربي.

الموسى، نهاد، (١٩٨٧م). **نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث**، (ط٢)، عمان: دار البشير للنشر والتوزيع.

هاينه من، فولفجانج ، و ديتر فيهفيجر، (١٤١٩هـ). **مدخل إلى علم اللغة النصي**، (ط١)، ترجمة فالح بن شبيب العجمي، الرياض: منشورات جامعة الملك سعود.

يقطين، سعيد، (١٩٩٧م). **تحليل الخطاب الروائي**، (ط٣)، بيروت: المركز الثقافي العربي.

الدوريات:

حسنيين، صلاح الدين، (٢٠٠١م). **الروابط بين الجمل في النص الشعري**، مجلة **علامات في النقد**، المجلد ١٠، الجزء ٣٩.

ابن طالب، عثمان، (١٩٨٦م). **البراغماتية وعلم التراكيب بالاستناد إلى أمثلة عربية**، سلسلة اللسانيات، ع (٦)، تونس، الجامعة التونسية.

القرعان، فايز، (١٩٩٤م). **الإجمال والتفصيل في القرآن الكريم**، مجلة **أبحاث اليرموك**، سلسلة الآداب واللغويات، ع (١)، المجلد ١٢.

الرسائل الجامعية:

الجراح، عبد المهدي، (٢٠٠٢م). **الخطاب وأثره في بناء نحو النص**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة اليرموك، إربد، الأردن.

المراجع الأجنبية:

Hadumod Bussmann, (١٩٨٤). Routledge Dictionary of Language and Linguistics, Routledge, London and New York

Halliday, M.A.K., and Ruqaiya Hasan, (١٩٧٦). Cohesion in English. Longman, London.

Jack, Richards, Platt John and Weber Heidi, (١٩٨٧). Longman Dictionary of Applied Linguistics. Longman, London.

Patricia L. Carrell, (١٩٨٢). Cohesion Is Not Coherence. TESOL QUARTERLY. Vol.١٦, No.٤.

Ruqaya Hasan, (١٩٦٨). Gramatical cohesion in spoken and written English, university of London.

Van Dijk & Walter Kintsch, (١٩٨٣). Strategies of Discourse Comprehension, Academic Press, Inc, London.

المراجع الأجنبية:

Hadumod Bussmann, (١٩٨٤). Routledge Dictionary of Language and Linguistics, Routledge, London and New York

Halliday, M.A.K., and Ruqaiya Hasan, (١٩٧٦). Cohesion in English. Longman, London.

Jack, Richards, Platt John and Weber Heidi, (١٩٨٧). Longman Dictionary of Applied Linguistics. Longman, London.

Patricia L. Carrell, (١٩٨٢). Cohesion Is Not Coherence. TESOL QUARTERLY. Vol.١٦, No.٤.

Ruqaya Hasan, (١٩٦٨). Gramatical cohesion in spoken and written English, university of London.

Van Dijk & Walter Kintsch, (١٩٨٣). Strategies of Discourse Comprehension, Academic Press, Inc, London.

Textual Cohesion

An Applied study of Nahj Al Balagha

By

Essa Jawad Fadhel Muhammad Al-Wedae

Supervisor

Prof. Nihad Al-Musa

Abstract

This study has been conducted - in the light of textual linguistics - in an attempt to uncover the techniques of cohesion which underlie the texts of (Nahj Al Balagha) to give another reading dimension texts that was lacking in previous readings of the course. Such readings have been focused on interpreting text vocabulary and were drifting into historical, philosophical or religious topics related to the text being studied.

The researcher has made his thesis into two frameworks : the first is theoretical in which the general syntactic outlines were traced such as the discussion of the reasons of moving from sentence structural into textual structural and the textualists' disagreement over the rules that can describe the text, etc.

Then the researcher on the theoretical frame explored the cases of "Cohesion". Therefore, he commenced by discussing the text, then moved into defining the term ' Cohesion ' itself ; attempting to trace what has been presented by old Arab scholars, Western researchers and new Arab researchers. Then he moved to studying the four levels of cohesion: the lexical, the syntactic, the semantic and the pragmatic level.

On the practical frame, the researcher has presented the issues he has presented to come up with another reading of Nahj A\ Balagha. Therefore, he has divided the work in this framework into two parts: the first is for the structural cohesion of Nahj Al Balagha, one which is concerned with the lexical and syntactic cohesion. The second is the internal cohesion which discusses the semantic and pragmatic cohesion.